

عيسى خول

# النزاعات القبلية في السودان

47

21

الزين محمد  
إبراهيم

رؤى حول النزاعات القبلية في السودان

5356

تحرير

د. آدم الزين محمد

الطبيب إبراهيم أحمد وادي

الناشر:

معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية

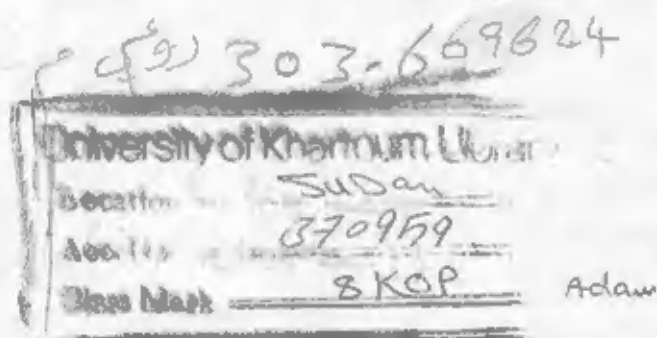
١٩٩٨م

قام بتمويل الطباعة : منظمة فريد ريش آيبرت الألمانية

الطبعة الأولى ١٩٩٨

حقوق الطبع محفوظة لمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية

الناشر : معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية



الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة  
رأي معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم

ص . ب . ٣١٢ ، الخرطوم - السودان

## الموضوع

تقديم :

مقدمة :

٢١ ثقافة الحرب عند البدو والقبيلة والدولة :  
مدخل نظر بالإشارة إلى السودان :

د. قيصر موسى الزين

التغير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في السودان :

٣٣ بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور :

د. آدم الزين

القبيلة والقبلية والصراع في السودان :

٧١ إشكالية المفاهيم والساسيات :

منزول عبدالله منزل

٩٩ مسببات الصراع القبلي في السودان :

د. التجاني مصطفى محمد صالح

١٣٩ أسباب النزاعات القبلية التقليدية والمستحدثة في السودان :

نازك الطيب رياح احمد

الإخفاف التنموي والتدهور البيئي :

١٦١ إعادة تحليل وتفسير لعوامل الحرب الأهلية بجبال النوبة (١٩٨٥-١٩٨٩) :

د. حامد البشير ابراهيم

١٨١ بعض تبعات الصراع القبلي في السودان :

د. شرف الدين الأمين عبدالسلام

١٩٥ الآثار المترتبة على ظاهرة الصراع القبلي بدارفور ✓

يوسف تكنة

٢٢٧ من تبعات الصراع القبلي

حسن إبراهيم علي فضل

٢٤٣ آلية فض النزاعات في الإسلام

بروفيسور خالد سر الختم

✓ حول النزاع القبلي في دارفور: أسبابه ومؤتمرات فض النزاعات وآليات تنفيذ القرارات

٢٥٦ اللواء «شرطة» الطيب عبدالرحمن مختار

٢٧١ دور الشرطة في منع وإحتواء الاقتتال القبلي

اللواء «شرطة» محمد الفضل عبدالكريم

✓ الصراع القبلي وآليات التصدي لمشاكل الاسر المتضررة:

٢٨٥ دراسة حالة من إقليم دارفور:

الطيب إبراهيم وادي

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

نشأت فكرة هذا الكتاب من الاهتمام الذي ظل يوليه معهد الدراسات الأفريقية بمختلف الموضوعات والقضايا المتعلقة بالحياة في السودان في مختلف جوانبها. ومن بين تلك القضايا ما يتعلق بالنزاعات القومية والمحلية والإثنية وأثر ذلك على الوحدة الوطنية في السودان. ففي عام ١٩٨٨ نظم المعهد مؤتمراً حول العلاقات بين الشمال والجنوب في السودان منذ اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م. وقد نشرت أوراق مختارة مما قدم ذلك المؤتمر في كتاب باللغة الإنجليزية يحمل نفس العنوان. وفي عام ١٩٨٩م نشر المعهد كتاباً حول الإثنية، النزاع والوحدة الوطنية في السودان باللغة الإنجليزية أيضاً. وكان محتوى الكتاب هو مجموعة أوراق لندوة حول الموضوع نظمت في عام ١٩٨٥.

ومن خلال متابعات المعهد لمسار القضايا المشار إليها تلاحظ أن المسألة الإثنية أو القبلية وخلال عقد التسعينات قد بدأت تكتسب أبعاداً ينعكس أثرها سلباً على وحدة وتماسك المجتمع السوداني. فقد صارت أبعاد النزاعات القبلية التي تصل إلى حد الاقتتال تتواتر بصورة ملفتة للنظر وتسير في اتجاه يشهد عدم الطمأنينة وتضييق مساحة التعايش السلمي بين المجموعات القبلية التي يتشكل منها نسيج الوجود السوداني. ومن هنا فقد توجه اهتمام معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية البحثي نحو هذه المسألة فأنشأ مشروع "النزاع القبلي في السودان" وعين له منسقاً من أعضاء هيئة التدريس هو الدكتور آدم الزين محمد. وكان من بين أهداف هذا المشروع توفير المادة البحثية وتحليلها وصولاً إلى مسببات النزاع ومعرفة تبعاته وتقديم وسائل احتوائه السابقة تمكيناً لمتخذي القرار من الوصول إلى القرارات التي تقود إلى وقف مثل هذا النشاط لينعم المواطن السوداني بحياة مفعمة بالمحبة والوئام والعيش في سلام لتسهيل بالتالي عملية التنمية والنهوض بمعدلاتها.

وتمشيا مع هذا الهدف نظم المعهد بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبيرت الألمانية ندوة علمية بعنوان "رؤى حول النزاع القبلي في السودان" في الفترة ١١-١٢ مايو ١٩٩٨م. وقد شارك في أعمال تلك الندوة بالإضافة إلى الأكاديميين الذين يمثلون تخصصات مختلفة ومراكز

البحوث العلمية عدد من المهنيين الذين أفلحت لهم طبيعة عملهم بالإمام بالكثير من جوانب النزاع القبلي ، خاصة في دارفور . وهذا الكتاب هو ثمرة أعمال تلك الندوة .

لقد كان عدد من المؤسسات والأفراد وراء التنظيم الناجح والمثمر للندوة ونشر مداولاتها . ولابد أولاً من شكر جامعة الخرطوم لوقوفها مع المعهد واعتناقها بدوره وهو يؤدي رسالته نحو الوطن الكبير . والشكر لمؤسسة فريد ريش إيبيرت الألمانية ولمديرها بالسودان الدكتور عبد الرحيم لبال للتكرم بتمويل الندوة ونشر مداولاتها . والشكر للجنة التي تولت أمر التسيير : الدكتور آدم الزين محمد ومساعدته الأستاذ الطيب وادي والأستاذة انتصار أبو الحسن حميدان الذين كان لمجهوداتهم الضخمة دوراً كبيراً في إنجاح الندوة . والشكر أيضاً لمحزري الكتاب : الدكتور آدم الزين محمد والأستاذ الطيب إبراهيم وادي.

د. شرف الدين الأمين عبد السلام

مدير معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية

الخرطوم ، أبريل ٢٠٠١ م .

## مقدمة

منى السودان، مؤخراً ، بثلاثة أنواع من النزاع المسلح: (١) الحوب الأهلية في جنوب السودان والتي دامت على مدى سني الاستقلال السياسي، باستثناء توقف دام حوالي العشرة أعوام (١٩٧٢-١٩٨٣)، (٢) النزاع المسلح بين المعارضة الشمالية والحكومة المركزية والذي برز إبان الفترة (١٩٦٩-١٩٨٥) والفترة الحالية (١٩٨٩ إلى الآن)، (٣) النزاع المسلح بين المجموعات القبلية أو الإثنية داخل الأقاليم المختلفة.

لقد حظي النوعان الأول والثاني من النزاع المسلح بنصيب وافر من التداول البحثي والإعلامي وبخاصة الحرب الأهلية في الجنوب. أما الاقتتال القبلي والإثني فهو لا زال أقل حظاً في الإعلام، فلا يتناوله الطلّاب أو الباحثون أو الإعلاميون إلاّ لماماً رغم أنه قد اكتسب مؤخراً أبعاداً جديدة تذر بالمخاطر، وقد تطور إلى مزيد من التعقيد. فالأقتتال القبلي الذي عرفه السودان على مدى تاريخه الطويل أخذ يتخذ بعداً إثنيّاً كما قد حدث في إقليم دارفور مؤخراً في معارك اتخذت محور العروبة وغير العروبة أساساً للقتال. حدث ذلك في الأقتتال بين قبيلة الفور ومجموعة من القبائل العربية (١٩٨١-١٩٨٩) وحدث أيضاً في الأقتتال بين قبيلة المساليت ومجموعة من القبائل العربية (١٩٩٦ - ١٩٩٩م). ومن المعلوم أن كلا من قبيلتي الفور والمساليت تنتميان لمجموعة القبائل غير العربية. وبعد هذا التطور ظاهرة جديدة لأن التعاشيش السلمي بين المجموعات العرقية (عرب/غير عرب) ظل سائداً في ذلك الإقليم رغم الأقتتال القبلي من حين لآخر حتى بين مجموعات العرق الواحد.

من جانب آخر، فإن الحرب الأهلية في جنوب السودان أفرزت هو الآخر بعداً جديداً يتمثل في الأقتتال بين القبائل، بل داخل القبيلة الواحدة، متخذاً من نزاعات القيادات القبلية محاور للخلاف السياسي وبالتالي الأقتتال القبلي. فمنذ أن انشقت بعض الفصائل الجنوبية في عام ١٩٩١ عن حركة



التمرد الرئيسية (الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان) فإن القبلي في ذلك الانشقاق أصبح واضحاً وقاد إلى تصاعد الاقتتال القبلي في ذلك الإقليم وبخاصة بين القبيلتين الرئيسيتين في الجنوب (الدينكا والنوير). بانتشر داخل القبيلتين الرئيسيتين لتدور المعارك القبلية داخل قبيلة الدينكا بين فصائلها المتعددة ودخل قبيلة النوير بين فصائلها المتعددة، فضلاً عن الصراع القبلي بين الدينكا من جانب ومجموعات من قبائل الاستوائية وبحر الغزال من جانب آخر.

والاقتتال القبلي أو الاثني لا تنحصر مضارره في تهديد السلام الاجتماعي بين القبائل المتحاربة، بل تتعداه لتلحق الضرر بالموارد المادية والبشرية. يحدث ذلك لأن القبائل المتحاربة، سواء أكانت في الشمال أو الجنوب، كونت ما يعرف بالمليشيات القبلية ودربتها على فنون القتال ومدتها بالأسلحة الفتاكة. فصار الاقتتال القبلي أو الاثني، والذي كان محدود الأثر في الماضي القريب، صار الآن، يحصد الأرواح بالآلاف ويبعد الثروة الحيوانية والزراعية ويشعل الحرائق في القرى الآمنة فيزيلها ويزيل معها مدخرات العمر والسنين. ومن ينجو من ويل الاقتتال القبلي يصبح معدماً، نازحاً وأحياناً لاجئاً، كما حدث مؤخراً في الاقتتال بين العرب والمساليت إذ لجأت بعض المجموعات إلى داخل دولة تشاد المجاورة كلاجئين من ويل الحرب. معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية معني بدراسة ظاهرة الاقتتال في مستوياتها الثلاثة: الأهلية، القومية والمحلية. ولكنه يولي مرحلياً اهتماماً خاصاً بالاقتتال القبلي والاثني لأنه أقل حظاً في الدراسات المنهجية كما سبقته الإشارة. ويشكل مشروع "الصراع القبلي في السودان" واحداً من مشروعات البحث على المدى الطويل التي يبتناها المعهد عادة. ويمثل هذا الكتاب حلقة في سلسلة حلقات البحث التي يقوم بها المعهد (أساتذة وطلاباً) في إطار المشروع. وهو عبارة عن محتويات أوراق قدمت في الندوة العلمية التي أقامها

المعهد بالتعاون مع منظمة فريدريش إيبيرت الألمانية في الفترة: ١١-١٢ مايو، ١٩٩٨، بقاعة الشارقة تحت عنوان: **رؤى حول الصراع القبلي في السودان**. وفي الندوة تم استكتاب عدد من المهتمين بقضايا الصراع القبلي من الأكاديميين والمهنيين الذين جعلتهم طبيعة عملهم ذوي دراية بظاهرة الاقتتال القبلي. أما الهدف الأكبر من الندوة ومن هذا الكتاب فقد كان توفير مادة عن النزاع القبلي في مجلد أكاديمي يوفر البنية الأساسية للطلاب والباحثين في مجال النزاعات القبلية بعد أن أخذ عددهم يتزايد بين طلاب الدراسات الجامعية وفوق الجامعية وتقابلهم مشكلة ندرة المصادر حول الموضوع. والأوراق التي قدمت في الندوة روعي فيها أن تغطي أربعة جوانب من موضوع النزاع القبلي هي: (١) الجانب النظري للظاهرة (٢) مسببات الاقتتال القبلي (٣) تبعات الاقتتال القبلي و (٤) آليات التصدي للنزاع القبلي. وأخضعت الأوراق للتقييم الأكاديمي قبل تضمينها في الكتاب.

وبالنظر إلى أن بعض الأوراق قد أعد باللغة العربية وبعضها الآخر باللغة الإنجليزية، فقد تم ترجمة الأوراق التي قدمت باللغة الإنجليزية إلى العربية لتوحيد لغة الكتاب ليستفيد منه أكبر عدد من القراء.

وسوف يلاحظ القارئ أمرين: أولاً: أن الورقة الواحدة تتناول محوراً محدداً ولكنها لا تقتصر على ذلك المحور. فنجدها تتناول، أحياناً، المحاور الأربعة مجتمعة ولكنها تركز على المحور المحدد لها. بمعنى أن القارئ المهتم بمحور معين في الصراع القبلي سيجد ضالته في كل الأوراق تقريباً ويتناول مختلف بين كاتب وآخر. ثانياً: سيجد القارئ أن غالبية الأوراق قد ركزت على إقليم دارفور وذلك لعدة عوامل منها: أنه بالمقارنة إلى الأقاليم الشمالية يكاد ينفرد بتنامي الظاهرة في مقبل انحصارها في الأقاليم الأخرى. لقد بلغ هذا التنامي حداً جعل الحكومة المركزية تعين قائداً عسكرياً برتبة الفريق لأحتواء الاضطراب الأمني في ولاية غرب دارفور. أما بالنسبة إلى الإحتراب القبلي

في الأقاليم الجنوبية، فإن عدم استتباب الأمن هناك يحول بين الباحثين ودراسته في الوقت الراهن. وقد يمتد ذلك مستقبلاً لأساتذة وطلاب المعهد في إطار مشروع الصراع القبلي في السودان.

إن محاولة تلخيص الأوراق التي يتضمنها هذا الكتاب لا تغني عن قراءة الأوراق نفسها بل لا تغني قراءة الورقة الواحدة عن قراءة كل أو مجموعة الأوراق الأخرى، خاصة بالنسبة إلى الطلاب الراغبين في البحث حول ظاهرة الاقتتال القبلي دون أن يكون لهم الإلمام بأساسياتها. فيما يلي موجز للأوراق بحسب ترتيب المحاور التي تتناولها.

ورقة د. قيصر موسى الزين، ثقافة الحرب عند البدو والقبيلة والدولة؛  
مدخل نظري بالإشارة إلى السودان؛

تعرض الورقة لمناقشة ثلاثة مفاهيم هي البدوية والقبيلية والدولة وعلاقتها بالحرب وثقافة الحرب وثقافة الولاء، مستحبة مدخل الأنثروبولوجيين وأساتذة العلوم السياسية. يتوقف معد الورقة عند مفهوم البداوة ويربطها بالأولية والفطرة والطبيعة، ثم يفرق بين ما هو قروي وما هو بدوي مشيداً بالمنهج الخلدوني الذي يري في البداوة توحشاً وشجاعة جنباً إلى جنب مع فضائل الخير والكرم والصدق، متجنباً مسيرة الغربيين وهم يقسمون المجتمعات البشرية إلى حضرية وريفية.

وتتود الورقة إلى أن البداوة لا تقتزن في كل الحالات بثقافة الحرب. ففي السودان مجتمعات بدوية مسالمة مثل بعض قبائل النوبة والانقسا ولكن معظمها محارب مثل قبائل الدينكا والنوير واللاتوكا في جنوب السودان ومثل قبائل الكبابيش وعموم البقارة في الشمال. ويلاحظ أثر الحضارة الشرق أوسطية في ثقافة الحرب عند البدو، تحديدا الحضارة الإسلامية المزكية لروح الغزو من جانب والتحضر من جانب آخر.

وظاهرة البدو الغزاة لا تقتصر على السودان إذ نجد نماذج لها في الهند عند الآريين كما نجدها عند الجرمانيين. وفي السودان لاحظ معد الورقة أن الغزو البدوي إنما ينشط في فترات انحسار نفوذ السلطة المركزية (الدولة). كما يلاحظ أن السلطة المركزية نفسها توظف ثقافة الحرب عند البدو لأغراضها هي. يعود ذلك إلى استخدام الدولة في السودان للجهادية وهم فصيل من المحاربين ينتمون لقبائل بدوية مثل الدينكا والنوير والجوامعة. استفاد الحكم التركي من التقاليد الحربية المتوفرة لديهم مع إبعاد القبيلة منهم ما أمكن ذلك. على أن العنصرية قد تطنى أحياناً مثلما حدث في ثورة ١٩٢٤.

والدولة الحديثة أيضاً وظفت الروح القتالية عند البدو: لدى النوبة ولدى البقارة ومؤخراً لدى القبائل الوافدة من غرب أفريقيا مستفيدة من تقمصها لروح الجهاد، كما هو الحال في المجموعات التي استقرت بجنوب النيل الأزرق. تتكامل هذه الورقة مع ورقة دكتور شرف الدين الأمين: من تبعات الصراع القبلي في السودان، والتي ركزت على ثقافة الحرب عند بدو شمال السودان ذوي الارتباط المباشر ببداوة الجزيرة العربية.

ورقة دكتور آدم الزين محمد، التغير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في السودان: بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور. الورقة تتناول النزاع القبلي كظاهرة اجتماعية بحاجة إلى نظرية اجتماعية لتفسيرها. وقد اتخذ معد الورقة نظرية التقليدية والحدثة كمفسر للظاهرة. وتم عرض الورقة في ثلاثة أجزاء. الجزء الأول تناول مفهوم وتطبيقات نظرية التقليدية والحدثة، والثاني التحول الاجتماعي في السودان وعلاقته بالنزاع القبلي، والثالث دراسة للمجتمع والنزاع القبلي في إقليم دارفور بغرب السودان.

لنظرية التقليدية سمات عامة هي أنها إطار نظري خيالي يستند إلى مقولة أن كل المجتمعات البشرية قد مرت أو تمر بأطوار التقليدية والانتقالية والحدثة. وكل مرحلة لها خواصها المميزة وظواهرها الاجتماعية المميزة ولكن

على وجه العموم فإن صفات المجتمع التقليدي تتقابل وتتناقض مع سمات المجتمع الحديث. ولكن التعرف على سمات المجتمع التقليدي يفيد في التعرف على سمات المجتمع الانتقالي لأن كثيراً من تلك السمات تبقى حتى بعد زوال الظواهر المادية للمجتمع التقليدي. من سمات المجتمع التقليدي ذات الصلة بالاحتراب والتي تبقى حتى في المجتمع الانتقالي: الريبة والتوجس، العصبية القبلية والعشائرية، الإحباط النفسي، ثقافة الحرب والصراع القبلي حول السلطة. ولكن المجتمع التقليدي هش وسهل خلخلة بذياته. وفي السودان أثرت أنماط الحكم المتعاقبة على بنية المجتمع التقليدي. وهذه الأنماط والعهود هي: السلطنات الإسلامية، الحكم التركي - المصري، المهدي، الاستعمار الإنجليزي- المصري، الحكم الوطني. كل من هذه الأنماط ترك بصماته على تركيبة المجتمع التقليدي الذي كان سائداً في السودان وأثر على تركيبته بدرجات متفاوتة.

واتخذت الورقة إقليم دارفور دراسة حالة للاقتتال القبلي لتناقض الاقتتال في ذلك الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى. وعزت الورقة مبررات ذلك الاقتتال إلى ثلاثة عوامل هي: شح الموالد والتنافس عليها، الحيازة القبلية للأرض، التدخل المركزي في الشأن القبلي. واختتمت الورقة بمقترحات وحلول أهمها استقرار الرحل والتنمية الريفية.

ورقة منزول عبد الله منزول، القبيلة والقبيلة والنزاع في السودان: إشكالية المفاهيم والسياسات تثير الورقة تساؤلات فقهية حول مفاهيم القبيلة والقبيلة والتعامل السياسي مع الكيان القبلي، طبيعة النزاع المنسوب إلى القبيلة وآليات فض النزاع القبلي. ويرى معد الورقة أن هناك إشكاليات فقهية حول كل هذه المفاهيم التي تبدو كثنى هناك تسيماً بها. والأنثروبولوجيون هم الذين أوجدوا التعريف لمفهوم القبيلة ككيان بشري يتواجد في المجتمعات المتخلفة أو البدائية في مقابل كيان المجتمع الحديث. فالكيان القبلي لا يخلو من وجود

زعيم عشائري، ومن البدائية، ومن حيازة رقعة أرضية، ومن استقلالية ودعوة الأصل الواحد. ويلاحظ أن هناك إشكاليات تكتنف كل أحد من عناصر الكيان القبلي وبخاصة ما يتعلق بالاستقلالية والأرض. لأن الحكم الأجنبي قد لعب دوراً هاماً في تشكيلها فهو قد أقام إدارات لمجموعات من القرى لا يعود قاطنوها لأصل واحد.

والتدخل السياسي في الشأن القبلي أخذ منحى الإخضاع فسي حقبة الحكم الأجنبي والاستقطاب في مراحل الحكم الوطني. وهذا الاستقطاب أثر على آلية فض النزاعات بين هذه الكيانات لأن النظر إلى المشكلات الناشئة بين هذه المجموعات على أساس أنها قبلية أثر على التحليل غير العلمي لظاهرة النزاع نفسها. فالنزاع قد يعود إلى عوامل غير قبلية وبالتالي فإن العلاج لا يكون قبلياً.

يقترح معد الورقة إعادة صياغة مفهومنا للقبيلة والقبلية مثل دراسة الناس في الإطار الجغرافي لا القبلي أو في إطار نمط الحياة بدل الاعتماد على السمات القبلية والمؤسسة القبلية. ويمكن استخدام منهج التخصصات المتداخلة في دراسة ظاهرة مثل هذا النزاع (مثال ذلك يقوم بالدراسة فريسق من الأنثروبولوجيين وأستاذة العلوم السياسية والاقتصادية ... الخ). كما يقترح تجاوز النمط التقليدي لفض النزاع في الغوص في المسببات الحقيقية للنزاع بدل من معالجة أعراض المشكلة. على سبيل المثال فإن معد الورقة يدعو لإعادة النظر في ربط الأرض بالقبيلة ويرى ضرورة اعتبارها ملكاً للدولة وتخضع للتنافس المتساوي بين المواطنين.

ولا يرى معد الورقة ضرورة الحنين إلى الماضي وتوهم دور حيوي للقيادة العشائرية (الإدارة الأهلية). لأن هذه القيادة ربما تجاوزها الزمن وصارت معيقة في التعايش القبلي. ويختتم بأن تجاوز عوامل الصراع يكمن في التنمية الشاملة لمثل هذه المجتمعات.

مجملاً فإن ورقة الأستاذ مغزول قد أثارت التساؤلات حول المفاهيم  
الوارد ذكرها. أكثر من محاولة الإجابة عليها فكانت بحق واحدة من الأوراق  
التي أثرت النقاش بين المتخصصين في مجال الأنثروبولوجيا والنزاع وفض  
النزاع.

ورقة الدكتور التجاني مصطفى محمد صالح، مسببات الصراع القبلي  
في السودان. الدكتور التجاني مصطفى محمد صالح تخصص في علم الاجتماع  
وأشهر في شتى مجالات ذلك العلم بما في ذلك علم الاجتماع الريفي وتحديداً  
ظاهرة النزاع القبلي في غرب السودان. وكان تركيزه في هذه الورقة على  
"مسببات الصراع القبلي في السودان"، وقد قسمها لمجموعتين، مجموعة  
الأسباب المباشرة ومجموعة الأسباب غير المباشرة.

في المجموعة الأولى ناقشت الورقة أولاً: المراحل أو مسارات الماشية  
وما يتمخض عن فتح الممرات من حقوق وواجبات لكل من شريحتي  
المزارعين والرعاة. وكثيراً ما ينشأ الاقتتال القبلي من عدم مراعاة أحد  
الأطراف لمقتضيات اتفاقيات استخدام مسارات الماشية. ثانياً: ناقشت الورقة  
كذلك دور التعصب القبلي والصراع حول السلطة كمسبب للصراع. ثالثاً: تأتي  
ملكية القبائل للأرض وما ينشأ عن ذلك من تعارض مصالح أهل الديار  
والمواطنين الآخرين. رابعاً: الدور السلبي الذي لعبته الأحزاب السياسية في  
الشأن القبلي. خامساً: البعد انخارجي وبخاصة للأقاليم الطرفية مثل إقليم  
دارفور. سادساً، أخيراً: ظاهرة الصراع بين قبائل التماس في حدود ولايات  
غرب السودان وإقليم بحر الغزال.

أما الأسباب غير المباشرة فقد أجمعتها الورقة في ثلاثة عناصر هي  
(١) غياب التنمية الريفية (٢) القصور الإداري والتفنيدي و (٣) غياب هيئة  
الدولة وممارسة السلطة.

والصراع القبلي، بطبيعة الحال. تترتب عليه آثار سلبية، تعرضت الورقة لنماذج منها. وأختتمت الورقة بمقترحات الحلول لظاهرة الصراع القبلي استهدفت تسعة مجالات هي: التنمية، المنابر، الأرض والحواسير القبلية، التعصب القبلي، البعد الخارجي، القصور الإداري، هيئة السلطة، التماس القبلي، ومقتضيات التغيير الثقافي عن طريق الدعوة الشاملة.

ورقة نازك الطيب رباح، أسباب النزاعات القبلية التقليدية المستحدثة.

حصلت نازك الطيب رباح على ماجستير العلوم السياسية من جامعة الخرطوم (١٩٩٨م) بأعداد رسالتها عن دور الحكومة وأجهزة الإدارة الأهلية في النزاع القبلي متخذة من قتال المساليت وبعض القبائل العربية كدراسة حالة. وكان من نصيبها في الندوة أعداد ورقة عن مسببات النزاع القبلي عامة، وقامت بتصنيف المسببات إلى نوعين: (١) التقليدية و (٢) المستحدثة. أما التقليدية فإنها تشمل على خمسة عناصر هي (١) التنافس حول المرعي ومصادر المياه (٢) تنازع القبائل حول الوحدات الإدارية المحلية عندما يصطدم التقسيم الإداري بمفهوم ديار القبائل (٣) رغبة قبائل الأقليات في الاستقلال الإداري من هيمنة قبائل الأكثرية (٤) حوادث النهب المسلح والتي تزي معدة الورقة أن من مسبباتها وبخاصة في دارفور ظروف الجفاف والتصحر وإفقارها لبعض المواطنين، عبور عناصر الحرب التشادية بأسلحتهم إلى الإقليم، غياب تنمية الموارد في الإقليم. أما في جنوب السودان فإن ظاهرة سطو الأبقار بين القبائل يعتبر من أهم مسببات الاقتتال بين القبائل في ذلك الإقليم. (٥) الصيد وهي حالة في نظر معدة الورقة، تنفرد بها منطقة الشك بجنوب السودان إذ يكون الشك محمية للصيد كثيراً ما تسطو عليها القبائل الأخرى وبخاصة قبائل النوير فتتمشأ المعارك القبلية بينهم وقبيلة الشك.

أما الأسباب المستحدثة للاقتتال القبلي فتجملها الباحثة في جنوح السلطة المركزية- للتسييس القبلي- وتجعل من واقعة الاقتتال بين القبائل العربية من



جهة وقبيلة المساليت من جهة أخرى دراسة حالة لتوضيح ما تعنيه بالتدخل المركزي في الشأن القبلي، وتعود بسبب الاقتتال إلى قرار والي ولاية غرب دارفور بإعادة تنظيم الإدارة الأهلية وفق منسيات وإجراءات غير معهودة قادت إلى اقتتال القبائل المذكورة.

ورقة دكتور حامد البشير، **الإخفاق التنموي والتدهور البيئي: إعادة**

**تحليل وتفسير لعوامل الحرب الأهلية في جبال النوبة.** الوثيقة الأساسية للورقة هي إبعاد الانطباع العام بأن الحرب الأهلية في جبال النوبة هي إثنية أو قبلية بطبيعتها. يري معد الورقة أن سبب الحرب هو مجمل سياسات الدولة بالمنطقة. وتبدأ بإدخال مشاريع التنمية الريفية التي لم تأخذ في الاعتبار بالموروث الاجتماعي والثقافي والتبني فكانت النتيجة التدهور البيئي والتفكك الاجتماعي وبروز الطبقة الاجتماعية -الاقتصادية- الإثنية. ثم جاء التدخل في التنظيم الإداري ليطيح بما تبقى من النماذج الاجتماعي بالمنطقة.

تستعرض الورقة مدلول جبال النوبة وجنوب كردفان ومجموعة النوبة من جانب ومجموعة الحوازمة من جانب آخر وتبرز كونهم الأصدقاء الدائمين ولكنهم حالياً الأعداء المحتربون. وتعود الورقة إلى تفصيل ما أجملته حول سياسات الدولة التي قادت إلى الإحتراب في المنطقة لأنها أدت إلى محورية: (حلاجة - بقارة - نوبة) معبرة عن الطبقة الاجتماعية الإثنية بذلك الترتيب. وبدأ التدخل المركزي عام ١٩٢٥ بإدخال زراعة القطن كمحصول نقدي والذي لم يستفد منه النوبة بل شئت جهدهم بين زراعة المحصولات النقدية وبين العمل الموسمي في مزارع القطن التي يمتلكها غيرهم. وفي عام ١٩٧٠ أدخلت ميكنة الزراعة فأدت إلى إفتقار من ارتبطوا بزراعة محصول القطن. وفي عام ١٩٨٥ والذي كان أفضل مواسم الإنتاج بالنسبة لأصحاب مشاريع القطن، كان بالنسبة إلى النوبة عام مجاعة حصدت أرواح حوالي ألفي (٢.٠٠٠) نسمة دون أن يكون لذلك صدى إعلامي محلي أو عالمي. وعلي كيل فإن الفترة

(١٩٧٠-١٩٨٠) شهدت خلخلة التركيبة الاجتماعية وأجهضت الموروث والتقاليد المحلية وأعادت توزيع الأكلور بين الرجال والنساء وأخرجت الشخصية من مسئولية الأسرة إلى مسئولية المدرسة.

ولكن التأثير على البيئة الاجتماعية يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ، تحديداً إلى الفترة (١٩٠٠-١٩٢٥) عندما اعتبرت منطقة جبال النوبة من المناطق المقفولة، نلتها فترة (١٩٢٥-١٩٤٧) وهي فترة إدخال المحاصيل النقدية وفي الفترة (١٩٤٨-١٩٥٥) ألغيت سياسة المناطق المقفولة لتبدأ المنطقة مشوار الانصهار في الوطن الأكبر. وعيد إلى الإدارة الأهلية في الفترة (١٩٥٦-١٩٦٩) في إلحاق المنطقة بالركب الثقافي والاجتماعي ولكن الإدارة الأهلية ألغيت فيما بعد (١٩٧١) لتترك فراغاً لم تستطع مؤسسات الدولة الحديثة ملأه.

وأخيراً جاءت فترة التأسيس العتدي للدولة في عام ١٩٨٩ وقفز الولاء فوق الكفاءة ووجدت الإثنية سبيلها إلى الصراع السياسي العتدي وتحول النزاع إلى صراع محلي بين النوبة والعناصر العربية من جلابة وبقارة.

ورقة دكتور شرف الدين الأمين عبد السلام، بعض تبعات الصراع القبلي في السودان. تربط الورقة بين أيدأوة وثقافة الحرب مثلاً تفعل ورقة دكتور قبصر موسى الزين. ولكنها تركز على البدأوة العربية في الشمال والتي تمثل امتداداً لسمات أيدأوة وثقافة الحرب التي كانت سائدة في الجزيرة العربية من حيث قدم بدو السودان. وتلاحظ الورقة حقيقة كون القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في الجزيرة العربية يتدافع أفرادها للدفاع عنها وتستنفر هي للدفاع عنهم حتى نمت ظاهرة العصبية للقبيلة والتي كانت وراء حروب الجاهلية المتمثلة في مثل حرب البسوس وحرب داحس والغبراء والتي خلقتها الأشعار ومار بها الركبان. كثير من الشعر العربي الجيد ارتبط بتمجيد فضائل الشجاعة القبيلة والأصرة القبلية.

علي أن هناك نوعاً من الشعراء خرجوا على العرف القبلي وعرفوا بالصعلاليك وهم من خلدوا شعر السلب والنهب والغزو. ولما جاء الإسلام، استفاد من روح الغزو عذ المجموعات العربية البدوية ولكنه وظفها لأهداف نشر الدين والحضارة الإسلامية.

وجاء العرب إلى السودان وتأثرت حياتهم بالترحال، طلباً للكلأ والماء فتجزرت حياة البداوة التي تمخضت عن ثلاثة أنواع من الإحتراب القبلي: (١) غارات القبائل على بعضها البعض للسيطرة والكسب والانتقام، (٢) غارات فرسان القبائل والتي عرفت (بالقيمان) في بعض أجزاء بوادي السودان (٣) غارات السلب والنهب والتي اشتهرت (بالهمبته) وبمسميات أخرى أحياناً. وتورد الورقة نماذج لكل من الأنواع الثلاثة. ومثلما فعل الشعراء العرب بتخليد غزواتهم، فإن البدو السودانيون قد خلدوا هم كذلك غزواتهم شعراً ونثراً وحناء.

ويري معد الورقة أن من أهم أسباب ارتباط الغزو بالبداوة في

السودان:

(١) الرغبة في التفوق القبلي

(٢) البداوية تشكل المناخ الأمثل لظاهرة الهمبته

(٣) تفرق الغزاة في خلاء البداوية يضعف فرص السيطرة عليهم،

(٤) انحسار سبل كسب العيش في الرعي يخلق مشكلة الفراغ الذي يملأه

البدو بالغزو.

(٥) في البداوية أيضاً أثرىاء وفقراء ويعمد الفقراء إلى الغزو لزيادة ثرائهم.

وتقترح الورقة استقرار الرجل كعلاج ظاهرة البداوة وظاهرة الغزو المتجذرة فيها.

ورقة يوسف تكنه، الآثار المترتبة على ظاهرة الصراع القبلي بدارفور.

يوسف تكنه يجمع بين الصفة الأكاديمية والعملية، فهو قد حصل على درجة

الماجستير في العلوم الاجتماعية ودرس في معهد الإدارة العامة (الآن أكاديمية السودان للعلوم الإدارية). ومن جانب آخر فهو قد مارس العمل الإداري كضابط إداري بوحدات الحكم المحلي، ثم تقلد منصب وزير الزراعة بإقليم دارفور الأكبر (٨١-١٩٨٢) وأخيراً محافظاً لشمال دارفور والتي كانت تضم ما يعرف الآن بولايتي غرب دارفور (الجبينة) وشمال دارفور (الفاسن). فضلاً عن ذلك، فهو من مواطني الإقليم، وعلى دراية تامة بالمشكلات القبلية فيه. وقد أعد أوراقاً متخصصة في الشأن القبلي في ذلك الإقليم.

في هذه الورقة طلب منه الكتابة حول تبعات الصراع القبلي في السودان فأنشأ هو التركيز على حالة إقليم دارفور الذي خبره. وشملت الورقة خلفية تاريخية للصراع القبلي بالإقليم في إطار العلاقة التاريخية للإقليم بالسلطة المركزية من جانب ومن جانب آخر في إطار الصراع داخل الإقليم نفسه. ونوه إلى ظاهرة تفاقم الصراع في عهود الحكم الوطني ولاسيما في الفترات الأخيرة. للفترة (١٩٦٨-١٩٩٨) مثلاً قام معد الورقة برصد ٢٩ نموذجاً للصراع بين القبائل كما أبان القبائل الرئيسية التي اشتركت في تلك النزاعات. كان هذا هو الجزء الأول من ورقته.

أما الجزء الثاني فقد ركز على بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع القبلي وذلك من خلال الجداول التي استخرجها من الوثائق الرسمية. فالجداول من الأول إلى السادس تناقش نصيب الخدمات الأمنية من مجمل الموازنة العامة للإقليم في الوحدات المحلية، مقارنةً بأنصبة بنسود الصرف الأخرى. أما الجداول من السابع إلى الحادي عشر، فهي تعكس حجم الخسائر في الأنفس والأموال والمترتبة على نماذج من حالات الاقتتال القبلي.

والجزء الأخير من الورقة يمثل ظاهرة تفاقم حالات الاقتتال القبلي في الإقليم ويردها معد الورقة إلى ثلاثة عوامل: (١) لجوء القبائل إلى تنظيم

مليشيات قبلية تتخذ مختلف المسميات (٢) امتلاك القبائل للسلاح الفتاك (٣) ظهور العرقية والقبلية التي عظم من شأنها الانشقاب السياسي القبلي.

ورقة حسن إبراهيم علي فضل ، من تبعات الصراع القبلي. عندما قام السيد حسن إبراهيم علي فضل بإعداد هذه الورقة كان يشغل وظيفة قيادية بديوان الحكم الاتحادي، الأمر الذي جعله ملماً بالاحتراب القبلي في الولايات ومشاركاً في بعض الأحيان في مؤتمرات فض النزاعات القبلية. فضلاً عن ذلك فقد كان موظفاً بمشروع جبل مرة إبان أحداث الاقتتال بين الفور وبعض القبائل العربية فكان يرقب عن كثب مختلف الآثار المترتبة على ذلك الاقتتال. تجمل الورقة تبعات الاقتتال القبلي في ستة محاور أساسية هي الإدارية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والبيئية. في مجال التبعات الإدارية، فإن الورقة تربط بين تفتت إدارة قبيلة المسيرية في غرب كردفان إلى ١٣ أمانة بعد أن كانت ثلاث نظارات فقط وبين فشل التجربة في ولاية غرب دارفور. ويعود ذلك إلى الاقتتال الذي نشب بين العجايرة والفلاينة (من أفخاذ قبيلة المسيرية) مما حدا بالمسؤولين إلى تفتت النظارات الثلاث إلى وحدات إدارية أصغر. وقد ساعد ذلك على وضع حد للنزاع ولكن الورقة تلاحظ أن مبدأ تفتت الإدارات الكبيرة لا يعود بالضرورة إلى التعايش السلمي القبلي لأن محاولة تكرار تجربة المسيرية في ولاية غرب دارفور أدت إلى تفاقم الاقتتال القبلي بين قبيلة المصاليات من جانب ومجموعة من القبائل العربية من جانب آخر.

وتلاحظ الورقة في الآثار الاجتماعية أن الاقتتال القبلي يقود إلى النزوح من الريف (مكان الاقتتال) إلى المدن التي يجد النازحون أنفسهم غرباء فيها غير مدربين على سبل كسب العيش فيها. كما يقود الاقتتال إلى خلخلة البنية التعليمية والصحية وإلى انتشار الأسلحة في أيدي الفرقاء.

أما الآثار النفسية فتورد أمثلة لتوتر الحالة النفسية وسوء العلاقة بين قبائل  
الفرثية والديكا في بحر الغزال والعرب والفرس في دارفور وأن الحساسيات  
بين المجموعات أدت إلى تخليدها في الأمثال الشعبية والتندر الشعبي.

وفي مجال الآثار الاقتصادية، تشهد الورقة بأرقام بعدد وحجم الخسائر  
في الأموال والممتلكات في نزاع المسائيت وبعض القبائل العربية. ويرى معد  
الورقة أن الاقتتال القبلي يؤدي إلى الاستقطاب القبلي السياسي مثلما حدث في  
التنافس القبلي على منصب حاكم إقليم دارفور الكبرى سابقاً. وتختتم الورقة  
بمناقشة الآثار السالبة على البيئة جراء الاقتتال القبلي من إحراق وإبادة للغطاء  
النباتي وهجرة الثروة الحيوانية البرية.

**ورقة بروفيسور/ خالد سر الختم آلية فض النزاعات في الإسلام، على**  
عكس ما يروجه الإعلام الغربي أو أفعال المسلمين أنفسهم من أن الإسلام يقترن  
بالعنف، فإن ورقة بروفيسور خالد سر الختم تثبت العكس تماماً ألا وهو أن فض  
النزاع بين الناس أمر رباني يتوجب على المسلمين القيام به، فالأمر يهون بينهم  
لأن مرجع الفرقاء هو الاعتصام بالله سبحانه وتعالى، حتى حاكم المسلمين يفقد  
طاعة أتباعه له إن هو ترك اعتصامه بالله. هذه المرجعية هي المفارقة البينة بين  
النهج الإسلامي في النزاع والنهج الغربي الذي استنبط أدبيات التفاوض والحلول  
الوسطي.

والمفكر العربي ابن خلدون يبين ضرورة هذا الاعتصام الذي يجمع  
القلوب بعد أن تفرقها العصبية القبلية العشائرية، والله سبحانه وتعالى هو الذي يعين  
على هذا الاعتصام.

ثم إنه تعالى يأمر عباده بفض النزاع ما أن ينشأ بين الناس، أما في الفكر  
الغربي فإنهم طوروا أدبيات تنظيم العلاقات الصناعية، بالآليات المعروفة، الحوار  
والتحكيم ونحوهما، ثم إن للحروب قد أفضت بالمجتمعات الغربية إلى دبلوماسية  
التفاوض ودبلوماسية الخلاف وفي خاتمة المطاف طور المجتمع الغربي

استراتيجيات معالجة الصراع وإدارته وفرضه مثل الإهمال والسكوت عن فعل الغير والفصل بين الفرقاء أو استخدام العصا للغلظة في التفريق بين المتنازعين.

أما في أدبيات الإسلام فإننا نجد شخصية المحاسب أو يتعارف عليه الناس اليوم باسم المفتش العام ( الامبودزمان). كما نجد أن أدب التفاوض والحوار هو جزء من السياسة الشرعية ( أي الإدارة في الإسلام). ويقوم بهذا الواجب الفرد المسلم أو الاثنان من المسلمين أو الجماعة منهم. وتورد الورقة نماذج لكيفية قيام الفرد أو الاثنان أو الجماعة في فض النزاع.

رغم أن الورقة مقتضبة إلا أنها ما قل ودل فهي غنية بشمولية الطرح ومسنودة بالآيات والأحاديث والأثر.

ورقة اللواء (شرطة) الطيب عبد الرحمن مختار، حول النزاع القبلي في دارفور: أسبابه ومؤتمرات فضه وآليات تنفيذ قرارات المؤتمرات (تقرير). اللواء (شرطة) الطيب عبد الرحمن مختار يعتبر مصدراً هاماً من مصادر معرفة النزاع القبلي (Resource Person). فهو قد قضي جزءاً كبيراً من سني عمله الرسمي في إقليم دارفور. واشترك في مختلف المؤتمرات التي عقدت لفض النزاع القبلي. وبحكم منصبه كان منوطاً به، في أغلب الأحيان، منع حدوث النزاع القبلي واحتواءه عندما ينشب. وعين مؤخراً (١٩٩٧) رئيساً لآلية تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح بين قبيلتي الزغاوة والرزيقات. وبذلك فإن الورقة التي أعدها لم تستمد عاداتها من المصادر المكتوبة حول الموضوع وإنما شكلت التجربة الشخصية لعمد الورقة أساساً لإعداد الورقة (تقرير).

تبدأ الورقة بمقدمة عن مؤتمرات الصلح القبلي في إقليم دارفور، عن التواجد والتنظيم القبلي في ذلك الإقليم. ثم يعدد بعد ذلك، ما يعتبره مسببات النزاع القبلي في ذلك الإقليم فيرى التقليدية منها تعود إلى ١٢ سبباً بينما تركز المسببات الحديثة (السياسية) على ٤ محاور هي : (١) التنافس على السلطة، واستخدام الضعف السياسي لإبعاد الآخرين عن الأرض (٢) التنافس السياسي

لنيل المناصب السياسية، (٣) تجاه القبائل المهيمنة على الموارد الطبيعية ولاسيما المورد المائي (٤) تجاه المسئولين لخلق آليات لتنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح.

وتنتقل الورقة إلى رصد ما يترتب على الاقتتال القبلي فيجملها في عشرة أنواع تتراوح بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتدخل الأجنبي الخ. وتناقش الورقة بعد ذلك ظاهرة مؤتمرات الصلح التي تعقب الاقتتال القبلي وتذكر الورقة ٣٠ مؤتمراً عقد في الفترة (١٩٣٧-١٩٩٧)، منوهة إلى أن غياب الآلية لتنفيذ قرارات المؤتمر تسبب في تكرار الاقتتال مرات ومرات.

وبالنظر إلى أن معد الورقة قد تم تعيينه بقرار جمهوري ليكون رئيساً لآلية تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة (١٩٩٧) فقد جعل من هذه الآلية نموذجاً لما تعنيه الآلية. ونوه إلى أن اللجوء إلى تكوين مثل هذه الآلية جاء مؤخراً نسبياً إذ كانت الآلية لمؤتمرين آخرين فقط هما مؤتمر الصلح بين العرب والزغاوة (٩٤-١٩٩٥) ومؤتمر العرب والمساليات (١٩٩٦) وتختتم الورقة بتوصيات ومقترحات تستهدف إيجاد الحلول لظاهرة النزاع القبلي منها ما يتصل بالصعيد الخارجي وما يتصل بالصعيد الداخلي.

**ورقة اللواء شرطة/ محمد الفضل عبدالكريم نور الشرطة في منع واحتواء الإحتراب القبلي.** جهاز الشرطة هو بلا شك آلية الدولة الرئيسية لأداء رسالتها الأساسية ألا وهي حماية أموال وأرواح مواطنيها. تعالج الورقة مفهوم المنع والاحتواء بمنظور الشرع الحنيف والدستور والقانون. ثم تعرض الورقة للتكليف القانوني لدور الشرطة في هذا المجال، وتختتم بتحديد الإجراءات التي تتبعها الشرطة لمنع الإحتراب والنتائج المترتبة على ذلك. ثم تعرض الورقة من بعد ذلك إلى إجراءات المنع وتتلخص في تحديد وسائل الرصد الذي تقوم به الشرطة فتسندة إلى فئة متخصصة من رجال الشرطة ثم تعرض الورقة بشيء من



التفصيل الإجراءات التي تتبعها الشرطة لمنع وقوع الإحتراب والنيابح التي تتمخض عنها، وتختتم بإعطاء أمثلة لمحاولات للشرطة في المنع وما قد يترتب على ذلك.

ورغم كل المحاولات التي تتخذها الشرطة وأجهزة النولة الأخرى، الرسمية والطوعية، فإن الإحتراب قد يقع مما ينقل دور الشرطة إلى تدابير يقصد بها احتواء الموقف. تتدخل الشرطة مباشرة في إيقاف الإحتراب مستخدمة في ذلك القوة إذا دعا الداعي. ثم تبدأ في الترتيبات الإدارية والقضائية للمنع والسيطرة على الموقف.

كما تحدث الورقة عن الردع القانوني حتى لا يتجدد الإحتراب. ويحمل الأفراد مسؤولية إقدامهم على التسبب أو الاشتراك في الإحتراب، وتسعى الشرطة للتمهيد للقاءات الصلح التي تنظمها أجهزة الدولة بتحضير الوقائع والبيانات عن أحداث الإحتراب ونتائجها، فتمكن بذلك أجهزة الدولة والأجهزة الشعبية (الأجاويد) من التوصل إلى الصلح بين أطراف النزاع. وأخيراً فإن الدولة تسند إلى الشرطة في كثير من الأحيان مسؤولية تنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح فتناقش الورقة الآلية التي تقوم بهذا التنفيذ.

وتختتم الورقة بالتقدم بمقترحات من رأي معد الورقة أنها تجعل جهاز الشرطة أكثر تمكناً للقيام برسالتهم فتوجزها في ضرورة تطوير القانون الجنائي وضرورة توفير المعينات للشرطة وهي تقوم بدورها وضرورة تفعيل جهاز الإدارة الأهلية وضرورة تفعيل آلية متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح.

ورقة الطبيب إبراهيم وادي، للصراع القبلي وآليات التصدي لمشاكل الأسر المتضررة: دراسة حالة من إقليم دارفور. تستعرض الورقة التنوع القبلي في السودان المقضي إلى الاقتتال أحياناً وتلاحظ أن قبضة الحكم الأجنبي القوية ساعدت على سيادة السلام القبلي في فترة الحكم الأجنبي. وتناقش الورقة

تركيبه السكان السريفة (٧٥%) من السكان مضافاً إليها التباين الثقافي والإثني والتنافس على الموارد كعوامل ساعدت على الإحتراب القبلي. في إقليم دارفور - كما هو في أغلب الأقاليم - فإن القبيلة هي جماع الأسر والأسر الممتدة. كما يعرج معد الورقة لإحصاء الوفيات في بعض المعارك القبلية (لرزىقات-المعاليا، العرب-الفور، العرب-المباليت، الرزىقات-الزغاوة) ويقدمها في جدول (١) أما الجدول (٢) فهو يحصي الأطفال الذين فقدوا أسرهم، والأفراد الذين صاروا معتمدين جراء الاقتتال. والبيانات آخذت من الاقتتال بين الزغاوة والرزىقات.

أما مترجات الاقتتال القبلي فتبرزها الورقة في النزوح وتبعاته السالبة، الانهيار الاقتصادي للأسر، الآثار النفسية للأفراد والجماعات المتأثرة بالحرب، التفكك الأسري، تبدل العلاقات والصلات الأسرية. وتطرح الورقة تساؤلاً حول إمكانية احتواء الاقتتال القبلي.

تناقش الورقة ظاهرة مؤتمرات الصلح التي تعقد لاحتواء الاقتتال القبلي ورغم أن أموالاً للديون والتعويضات للمتضررين تقرر في هذه المؤتمرات إلا أن مفعولها محدود. بل أن المؤتمرات نفسها تغف عوامل متعددة هي التقليل من فاعليتها.

المحرران

الخرطوم يناير ٢٠٠١م

## ثقافة الحرب عند البدو والقبيلة والدولة

### مدخل نظري بالإشارة إلى السودان

د. قيصر موسى الزين

تسعى هذه الدراسة الموجزة إلى توجيه إضاءات خاطفة لمجاور ومفاصل في واقع المجتمع الإنسان المعقد، بصفة عامية والسوداني بصفة خاصة، حين تتلاقى ظواهر مثل " البدوية"، " القبيلة"، " الدولة" في مسرح الصراع والوثام في إطار الوطن القطر. وهي وإن استعانت بالإشارات التاريخية إلا أن هدفها هو إلقاء بعض الضوء على الواقع الراهن بهدف فهمه، باعتبار أن ذلك من أول المدخل لرسم أسس المعالجات للمشاكل العملية على أساس من العلمية. وقد اقتضى نظر الدراسة إلى الواقع المعاصر تناول الارتباط بين ما هو متزامن ومتجاور ومتشابك من ظواهر، رغم تباين أصولها التاريخية وتدرج مراتبها الاجتماعية في سلم التطور، ففي الإطار القطري السوداني توجد جنباً إلى جنب الدولة الحديثة، والقبيلة التقليدية المتطورة المعقدة والقبيلة البسيطة نسبياً، كذلك يوجد تداخل نطاقات الحضارات المختلطة مثل الإسلامية وامتداد آثار ما قبل الإسلامية وثقافات نطاقات جنوب الصحراء الإفريقية بتنوعاتها العديدة غرب وشرق ووسط أفريقية.

إن الدراسة المعنية بتتبع علاقة ما هو انثربولوجي بما هو سياسي في سياق ديناميكية لا تفصل بين الاثنين، كذلك هي مهتمة بإبراز الجوانب الوظيفية مما يعنى ترشيد المنحى الواقعي في معالجات الاشكالات، وذلك لا يرد إلا إيماء فهو يقع خارج نطاق حدودها المرسومة.

إذا نظرنا إلى واقع النزاع بأشكاله المتنوعة في السودان لرأينا أنه، بالرغم من تعدد بؤره ونشئت اتجاهاته، لا يخفى من اتجاهات مركزية ونواظم تدخل أجزاء كبيرة منه دائرة محصلة للقوى القومية. ومن أشد أشكال النزاع: استقطاباً

للقوى القاعدية هنا هو النزاع المسلح. وعند تحليل مصادر القوى الواقعية التي تخلق هذا النزاع المسلح علينا أن نفرق بين القوي الناطقة: المحرصة والمنظمة والمضاعفة والحافظة والموجهة في المحصلة المذكورة وبين القوى الأولية ((والأولية هنا مفهوم مختلط بالثانوية))<sup>(١)</sup> التي هي مادة التنظيم والتوجيه. يتصل مفهوم البداوة بالأولية هنا -حتى لغوياً نلاحظ في العربية- أنه يقوم على كلمة بدأ التي تتصل بمعنى الأول وأحياناً بمعنى الأصل. والأول أو الأصل متعلق إلى حد كبير بمعاني مثل الطبيعة والفطرة... الخ... غير أن كل هذه المصطلحات والمعاني والمفاهيم تدل على نسيب غير محددة تماماً، ولا يمكننا أن نتعامل معها إلا في إطاراتها الفضفاضة غير المقيدة أو المحكمة.

ونجد في علم الاجتماع الغربي اهتماماً ضعيفاً بالترفة بين ما هو قروي وبين ما هو بدوي، وكلاهما يوضع كثيراً بمعنى واحد كقابل لما هو حضري، الذي ينسب إلى المدينة. والواقع أن التفرقة بين ما هو بدوي وما هو قروي مهمة جداً، فالهوة بين الاثنين لا تقل في حالات عديدة عن الهوة بين ما هو حضري وما هو ريفي بمعنى (Rural) وهي الكلمة المتجذرة في علم الاجتماع الغربي ولا بد هنا من الإشارة إلى ابن خلدون ذي النزعة المختلفة في إحساسه القوى بمعاني البداوة.

إن أكثر ما يخصنا هنا في المنحى الخلدوني هو تلمس القوة السياسية وديناميتها الكامنة أو المتولدة عن الظاهرة البدوية، وابن خلدون يجمع هنا في وصفه لتولد هذه القوة الفاعلة بين مفاهيم التوحش والشجاعة ويقربها إلى مفهوم الطبيعة - التي هي بالطبع منبع القوة للكونية - «يقول اعلم أنه لما كانت البداوة سبباً في الشجاعة كما قلناه في المقدمة الثالثة لا جرم كان هذا الجيل الوحشي أشد شجاعة من الجيل الآخر فهم أقدر على التغلب وانتزاع ما في

<sup>(١)</sup> عن معنى أولي أنظر : Cooloye

أيدي سواهم من الأمم بل الجيل الواحد تختلف أحواله في ذلك باختلاف الأعصار فكلما نزلوا الأرياف وتفككوا النعيم وآلّفوا عوائد انخصب في المعاش والنعيم نقص من شجاعتهم بمقدار ما نقص من توحشهم وبدائتهم واعتبر ذلك في الحيوانات العجم بنواجن الضياء والبقر الوحشية والحرر إذا زال توحشها بمخالطة الأدميين وأخصب عيشها كيف يختلف حالها في الانتهاض والشدة حتى في مشيتها وحسن أدومها وكذلك الأدمي المتوحش إذا آنس وآلف<sup>(٢)</sup>.

وواضح هنا أن ابن خلدون يربط بين القوة المعنوية المتمثلة في "الشجاعة" مثلاً وبين القوة الجسدية المستمدة من "أثر البيئة وما فيها من شدة في حياة البدو. غير أن الصورة الخلدونية هنا لا تكتمل إلا إذا أخذنا في الاعتبار ما يقرنه بمفهوم البداوة من معاني الخير والكرم والصدق... الخ<sup>(٣)</sup>. التي تجعل من قريتهم ابن خلدون إلى وحشية الحيوانات أعلي من غيرهم بمعايير الخصال الإنسانية المتباعدة عن درك الحيوانية - بمقاييس أخرى - ولا تختلف هنا فكرة ابن خلدون كثيراً عن فكرة "النبيل المتوحش" التي قال بها بعض الأنثروبولوجيين في القرن الماضي عند وصفهم لما اعتبروه جماعات إنسانية متخلفة في سلم الرقي الاجتماع، ذلك مع اختلاف المرامي والسياق بين ابن خلدون الظاهراتي الدقيق وبين "توتنك" المؤدلجين<sup>(٤)</sup>، من أصحاب النزعات العرقية الاستعمارية من الأوروبيين. بالطبع لا تهتما الاعتبار القيمية، الأخلاقية وإنما بهما فقط تتبع منابع القوة الاجتماعية وتصعيدها من قاعدة المجتمع الأفقية نحو هرمه السياسي حيث تشد قبضة النواظم الموجهة، فهي في نظر الباحث أكثر ارتباطاً بالجماعات الصوفية ذات المرتكز الحضري والمسافة بين التولد «الطبيعي» للقوة من مستوي التوحش الإنساني حتى مستوي التوظيف السياسي

(٢) ابن خلدون، ص ١٣٢. ص ١٠٩-١١٠. في نسخة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣) نفس المصدر، ص ١٣٢ وما بعدها.

(٤) أنظر العروي، مفهوم الأيدلوجيا ومغزى أبعاد الاستخدام هنا لفظ "مؤدجين".

المركزي فهي مسافة طويلة ومعقدة تتضافر فيها الأيديولوجيات والمؤسسات  
الكثيرة حتى تصل إلى التعبير الأخير أو المحصلة النهائية بمفهوم الديناميكا  
الاجتماعية - السياسية - إذا جاز التعبير. ومن أهم المؤسسات هنا القبيلة  
والدولة. ونراهما في الحالة السودانية هنا أقرب إلى وجهي العملة الواحدة. لكن  
القبيلة درجات، كما البداوة درجات كذلك الدولة درجات، تختلط فيها جميعاً  
مفاهيم الكمية بالتنوعية ويصعب التمييز.

إن النظرة الخاطئة لجغرافية السودان الثقافية تستطيع أن تميز لنا بين  
بداوة مجموعات مسالمة جداً، خرجت قبل قليل فقط من مرحلة الجمع والانتقاط  
(أو الصيد) في مناطق مثل بعض جبال النوبة وبصورة أوضح في جنوب النيل  
الأزرق (مثل البرتا والانسنا) وبين بداوة مجموعات محاربة شديدة المعمراس  
مثل قبائل النيليين كالدينكا والنوير وبعض الأمستانيين مثل اللاتوكا في الجنوب،  
كذلك كثير من قبائل جبال النوبة. وكذلك بين بداوة الكباش مثلاً من ناحية  
وبين بداوة المسيرية والرزيقات من ناحية أخرى في الشمال المستعرب  
نسبياً... وهكذا<sup>(٤)</sup>.

لا يمكن كما هو واضح هنا، الربط الآلي والمضطرد لمفهوم البداوة أو  
حتى شدة المراس بالحرب، خاصة إذا أدخلنا تحت مظلة البداوة الفضافاضة  
المجموعات القروية الأكثر بساطة والتي تمنح الزراعة البسيطة والرعي،  
وفي الأمثلة المشار إليها سابقاً تبدو آثار الفوارق الثقافية الناجمة من تأثير  
الحضارات الكبرى - الشرق أوسطية - على التركيب السوداني، ومن عواملها  
الإسلام ومتعلقاته الاجتماعية والثقافية العديدة. ولا شك أن العامل الإسلامي قلم  
في الماضي بدور مزدوج. فهو قد أوجع روح الغزو المتأصلة أساساً في بدو شبه  
الجزيرة ومن ناحية أخرى دفعهم بقوة نحو التحضر. وهذه الازدواجية تفعل  
فعلها في الواقع السوداني حتى اليوم، ولا يمكن هنا استبعاد هذه العوامل

<sup>(٤)</sup> حول التطور القبلي وتمايزاته أنظر زكي شبحري، ص ٢١٥.

"الجزائرية" من حالة المجموعات القبلية التي تتأثر نزعتها نحو الغزو والانتداب -  
بمفاهيم حضارية ودينية، ظاهرة أو مستترة، تشابه ما هو موجود في مناخ الشرق  
الأوسط الثقافي، ففي الأدبيات الثقافية الدينية والنويز والشك... إلخ... توجد  
مفاهيم قوية عن الأصل الإنساني والغاية المركزية النابعة من الإله الأعظم - وثيق  
الصلة بالجد الأعظم - ونلكم من التنزيل الإنساني في القالب العشائري. هذه  
الأفكار المعقدة التي كوثت في النهاية نظاماً ملوكياً معقداً، مثلما في حالة  
الشك، لا تشبه الأفكار الأكثر بساطة عند مجتمعات قروية عديدة في جنوب  
السودان أو جنوب النيل الأزرق أو جبال النوبة. وذلك هو نفس الحال بالنسبة  
لأفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، والفرقة واضحة فيها بين جماعات  
البانتو المحاربة وبين أقزام البُشمن والهنوت الذين تَهَقَرُوا جنوباً حتى كُلهارى  
تحت وطأة غزو القبائل المقاتلة وبالتأثير السلبي لتقائهم المسالمة والأكثر  
بساطة.

إن مفهوم "الأمة" أو "الشعب" لهو من المفاهيم وثيقة الصلة بثقافة الحرب  
عند الجماعات القبلية التي قد تبو لنا على قدر كبير من البساطة أو البداوة.  
وهذا المفهوم يتصل بالبحث عن أشكال أعلى للقوة الاجتماعية - السياسية - لا  
يمكن إدراكها عادة دون وسيلتين، الأولى معنوية وتتمثل في التوحيد الثقافي  
بأبعاده الوجدانية العقلية والثانية هي القوة المادية وبالتحديد القوة العسكرية. وقد  
يبدو أن ذلك الأمر يمثل تطوراً معيَّداً في التاريخ للجماعات الإنسانية حين  
يكثر عددها وتكثر مواردها، أو تزداد حاجتها للموارد، فتبدأ بالخروج من  
إطارات المحلية إلى إطارات أوسع إقليمية. وفي هذا السبيل تقوم بتطوير  
وتعديل نظمها الثقافية وأدواتها الاجتماعية التنظيمية وأساليبها التقنية، ذلك  
جانز.

لكن لابد هنا من ملاحظة سياق التطور الاقتصادي - الاجتماعي -  
الذي يحكم جزئياً تطور هذه الظاهرة. ويمكن أن نلاحظ هنا كيف أن نمط

الإنتاج الرعوي يؤدي كثيراً إلى ظهور الدولة الخراجية، حين تقوى الزراعة العسكرية عند الرعاة فيسيطرون على القرويين المجاورين لهم - وأحياناً البعيدين عنهم - فراضين عليهم الإتاوات ثم يتقدمون بالتدريج خطوات نحو إدماج الكيانات ذات الأصول القروية المسالمة في ثقافتهم على أساس الاستعباد أو على أساس درجات أقل من الاستغلال تحقق التوظيف الإقتصادي الاجتماعي المطلوب من وجهة نظر الرعاة أو البدو الغزاة، لكن لا يقوم بهذا الدور كل البدو، لأنه يحتاج إلى إمكانيات ثقافية، حضارية عالية هناك حاجة لحد أدنى منها في البداية. ثم قد يستعير هؤلاء الغزاة من المقهورين ما يكملون به ذلك في إطار عمليات التسويات الثقافية الكبرى المعروفة تاريخياً، وجانب كبير منها مستمر حتى اليوم في مناطق كثيرة من المعمورة. حدث هذا ويحدث في شبه القارة الهندية عندما سيطر الغزاة الآريون على سكان الهند الأصليين، ولأزال المجتمع الهندي يشهد التعايش القائم على الازدواج في التركيب بين الاثنين: أحفاد الآريين وأحفاد السكان المستقرين قبل قنوم الآريين. وهذه الاستثمارية تقوم دون شك على دعائم من بينها نظام الفصل العرقي المتمثل في نظام الطوائف الهندي المشهوراً (caste system) وحدث مثل ذلك في أوروبا، لكن باختلافات عديدة، حين عزتها من الشرق القبائل الرعوية التي وصفت بالتبربر مثل القبائل الجرمانية. وحدث ذلك أيضاً في حالة موجات الغزو العربي مع الإسلام لمناطق عديدة، من بينها شمال أفريقيا والسودان. وفي الحقيقة فإن السودان منذ قرون قليلة قد تعرض لغزو مزدوج: العرب - والمستعربين بعدهم - من الشمال، وقبائل اللو - ومن بينها الشلك - من الجنوب من منطقة بحيرة فكتوريا. وكانت هذه الظاهرة من أقوى الأسس القاعدية لحروب عديدة في عهود سلطنة سنار، التركية، المهدية واليوم في إطار الحرب بين الشمال والجنوب؛ بالطبع بعد حدوث تعقيدات كثيرة وتدخل عوامل مختلفة وهو تداخل متصاعد باتجاه الحاضر.



إذا فحصنا بصورة أكثر دقة خريطة النزاع السياسي الاجتماعي  
الديناميكي في السودان اليوم، من منظور اهتمام هذه الدراسة يمكن أن نرى  
بوضوح مستوى تناقض القوى الطبيعي، أكثره مستمد من تقاليد وثقافة الجماعات  
البدوية بالمفهوم الواسع. ويزداد هذا التناقض كلما قلت سطوة النواظم المركزية،  
ومعظمها ينبع من الدولة. ويبدو لنا ذلك واضحاً في حالات الاقتتال القبلي  
الكثيرة والمنشجرة، وهي تصبح الطابع السائد للحياة السياسية في الفترات  
الانتقالية بين سقوط دولة مركزية وقيام أخرى - حدث هذا عندما كانت مصر  
الفرعونية تتعد عن ممارسة دورها الخارجي في بلاد النوبة السودانية - عندما  
تتكشش نحو الداخل بسبب الضعف أحياناً، وحدث ذلك أيضاً عند انهيار الممالك  
النوبية المسيحية. وحدث ذلك عند انحسار سنار وقبل قدوم الغزو التركي  
المصري، وحدث ذلك عندما أخفقت الدولة المصرية في أداء كافة وظائف  
مؤسسة الدولة، وحدث ذلك اليوم بسبب الفراغات في التكوين الاجتماعي  
المؤسسي العريض الذي كان ينبغي أن ينتظم في كل أجزائه حول محور  
الدولة الحديثة. ولكن لم يكتمل ذلك الانتظام بسبب عدم اكتمال تأسيس هذه  
الدولة وبسبب تداخل المراحل التقليدية العشائرية البدوية بالمراحل الحديثة،  
التي تزرع نحو اتجاه التحضر وتقنين الكيانات التقليدية وزوال قيمتها المصاحبة.  
إن فهمنا لما يحدث هنا لا بد أن يكون ناقصاً إذا لم نضع في  
الاعتبار الأدوار الوظيفية لظاهرة الحرب نفسها ومؤسساتها المتجذرة في كل  
من القبيلة، بمستوياتها القروية والبدوية وفي الدولة. ولا شك أن الواقع السوداني  
الحالي يجعل من التزامم والتجاوز والنواضع بين الكيانات والمؤسسات ذات  
الدرجات المختلفة من التطور التاريخي وذات التباينات الثقافية والبيئية العميقة  
عاملاً من أهم العوامل التي تقف خلف ظاهرة الحرب وعلاقتها بظاهرة البداءة في  
المجتمع. وبالرغم مما يقال عادة عن محاربة الدولة الحديثة للقبيلة، خاصة لأشكال  
تعبيراتها العنيفة، إلا أن هذه الدولة تعيش جزيئاً على أساس تطويع وتوظيف تلك

التغييرات العنيفة وجنورها لمحصلة تقوى التي تتخل في عملية الدفاع عن نفسها وتوسيع دائرة سلطتها.

لننظر مثلاً إلى قوة دفاع السودان التي أسسها الحكم الاستعماري البريطاني على أساس فرق الجهادية السود، التي تمت جنورها إلى التركية. هذه القوى العسكرية النظامية الحديثة ذات الولاء للدولة الأجنبية التي كونتها كانت في حقيقتها ذات تركيب قبلي واضح، فهي مكونة من قبائل تمتلك تقاليد حربية بدوية: نوبة، دينكا، نويز، جوامعة... الخ لكن جانباً أساسياً من عناصرها انتمى إلى فئات تم استرقاقها وترويضها دون استئصال خصائصها القتالية وذلك بهدف إعادة توظيفها في أدوار جديدة تحت إمرة الدولة الأجنبية وذلك عين ما كان يحاول محمد علي باشا عمله في السودان وسبقه في ذلك بادي أبو دقن الذي جلب الرقيق من جبال النوبة ليكونوا نواة لجانب مهم من جيشه حول سنار. وكذلك سلطان الفور ثيراب الذي جلب معه نفس عناصر جبال النوبة لتوظيفها كرقيق في أغراض شتى، من أهمها الجانب العسكري. وفي حالة قوة دفاع السودان المشار إليها، كان كل جندي يدخل مؤسسة الدولة العسكرية - قرداً - فلا يكون ممثلاً لقبيلة ولا تكون القبيلة ممثلة في تلك المؤسسة رسمياً. وكل ما في الأمر أن تكوينه النفسي والجسماني الملائم للحرب والقتال والذي أورثته له بينته القبلية ومؤسساتها الحربية التقليدية، كان هو سبب ترشيحه لأداء دور جديد لا يتم إلا بعد إعادة الصياغة النفسية والثقافية التي تجعله مناسباً لأداء هذا الدور؛ وتصبح بعد ذلك قبيلته هي (الجيش).

غير أن الأمور لم تكن تسير دائماً على هذا المنوال، ففي فترات الاضطراب عندما يهتز نفوذ الدولة يتصرف الأفراد، وكذلك الجماعات من المنطلق القبلي التقليدي ومن المحاور التي أدت إلى تمرد الفرقة (١١) في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ هو تحرك عناصر النوبة في الخرطوم بصفة قبلية كرد فعل

لقمع الإنجليز لتمرده حدث في تطوي تلك الأيام. ولعل صورة طغيان الأساس البدوي القبلي للجيش القومية التابعة لمستوى الدولة يظهر بصورة أكبر عندما مكنت عناصر البقارة العسكرية سلطة الخليفة التعايشي من إدارة البلاد لحسابها، جزئياً دون تغيير الإطار للمهدوي البعيد عن للصفة القبلية.

غير أن الخليفة للتعايشي كان ذا صفة مزدوجة فبالإضافة إلى ارتباطاته القبلية، والتي لم يكن يستطيع أن يستغنى عنها حتى لو أراد ذلك، وكان رجل دولة. وقد وظف العامل القبلي العسكري لتحقيق مرامي دولته وسلطتها التي كان هو ممثلها الأوحد. أما الحكومات الوطنية، واردة قوة دفاع السودان، فقد وظفت - لردح طويل من الزمن ولا زالت - (توحش) قبائل التماس العربية لمواجهة (توحش) تنظيمات شبه قبلية و فوق قبلية مثل الأناثيا (التعبان السام) والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يستخدم - على نطاق واسع - مؤسسة الحرب التقليدية في قاعدة مجموعات قبيلة الدينكا الكبيرة. أما في جبال النوبة فقد دفعت الروح القتالية القبلية، (ونجدها مثلاً متجسدة في ظواهر ثقافية مثل لعبة الصراع)، كثيراً من أفراد القبيلة إلى الالتحاق بمؤسسة الدولة العسكرية، ولكن عندما تزعزعت سلطة الدولة في الإقليم وتزايدت المواجهات القبلية بين المجموعات الرعوية المستعربة ومجموعات النوبة المستقرة أخذ دور النخبة العسكرية والمدنية من أبناء النوبة، ذات المراكز الحضري، يقوى في اتجاه توجيه النزعة العسكرية سواء في القاعدة القبلية التقليدية أو وسط عناصر القبيلة في الجيش، في اتجاه مضاد للدولة نحو التمرد الذي يرمي إلى إقامة دولة جديدة.

وقد أدت هذه العسكرية الجديدة وإعادة توجيه الروح البدوية وسط النوبة إلى تطورات مضادة دخلت المجموعات القبلية المنافسة من المستعربين - مثل المسييرية ، الحولزمة، الرزيقات ... الخ - فتطورت في داخلها المؤسسات التقليدية العسكرية واتصلت بمحاور سياسية مركزية في الأحزاب أو

الحكومات الخرطومية المركز، وهكذا تم رفع مستوى الصراع القبلي إلى مستويات أشمل وأكثر ارتباطاً بمؤسسة الدولة.

ومع ذلك لا بد من ملاحظة جوانب التباين والتناقض بين طبيعة "الدولة" وطبيعة "القبيلة" واختلاف مصاتها. وقد أدى ذلك ضمن ما أدى إليه، إلى إخفاق مشاريع تعبوية عسكرية هامة للدولة مثل جر قبائل التماس إلى حزب شاملة ضد النوبة والجنوبيين المتمردين. ومن الخطأ الاعتقاد بأن هذه القبائل مهما بلغت "بدويتها" أو "توحشها" أو "ولعها بالحرب" تخارب بدون أهداف عقلانية لا تخرج من دائرة حماية مصاتها أفرادها المباشرة في الرعي والممتلكات وما إلى ذلك. كذلك من الخطأ الاعتقاد بأن فكرة التعايش السلمي - بما تجلبه من منافع اقتصادية وأمنية... إلخ - لا تؤثر على هذه القبائل المقاتلة وتدفعهم باتجاه الوفاق القبلي - أحياناً - رغم أنف مؤسسات ما فوق القبيلة، مثل مؤسسات التمرد أو الدولة المركزية في الخرطوم.

إن فحص العلاقة بين "الدولة" وممثلها المحليين وبين "القبيلة" لهو من أهم مداخل فهم واقع الاقتتال القبلي - الذي هو دون شك - يمثل جانباً وظيفياً يعكس اختلال توازن القوى وطبيعة مرحلة التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي ومتعلقات ذلك الثقافية.

والروح القتالية هنا تمثل أحياناً مستوى الضرورة المتعلق بالدفاع عن الوجود والمصالح الحيوية للقبيلة في حالة غياب الدولة أو لعبها لأدوار سلبية بالنسبة لأمن المجموعة المحلية التقليدية. والدولة لا تفعل ذلك كما يعتقد البعض بسبب القصور أو الغباء أو الانحياز أو العنصرية... إلخ... لكنها تفعل ذلك كثيراً بسبب حسابات قاهرة تفرضها مسارات التحالفات الإقليمية (الولائية) والقطرية وربما الدولية. ومن أوضح الأمثلة هنا ما يحدث اليوم في دارفور، حيث تختلط ظواهر النزاع القبلي البسيط حول المراعى بسبب هجرة القبائل المستعربة من تشاد باتجاه إقليم جبل مرة الخصب ومحاولتها لإقصاء قبائل الفور وغيرها من

المجموعات غير المستعربة، كل ذلك يتحالف سلطنة الخرطوم مع المستعربين ضد المجموعات المتمردة وما يمكن أن يمثل بالنسبة لها سداً قليلاً وأوتسسخ الأمثلة هنا حركة داوود بولاد التي استخدمت الحكومة في قمعها أسلحة شتى مثل الأيديولوجية الدينية والقوة المسلحة للجيش القوي والقوة المسلحة لمجموعات الفرسان البقارة من ذوى الأصول النسادية أو السودانية.

كذلك فإن الدولة تستخدم اليوم مزيج الروح البدوية والعقلية الجهادية الوافدة من شمال نيجريا وسط مجموعات الفلقة في جنوب النيل الأزرق وذلك لمواجهة تحالف بعض العناصر المحلية من البرتا والانقسام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكل ذلك يؤدي إلى إعادة رسم الأدوار والوظائف لما هو في الأساس بدوي أو قبلي تقليدي وتصعيده ودمجه في منظومة مشروع الحرب الشاملة - الذي يتقدم بإضطراب في سودان اليوم - ويؤدي ذلك ضمن ما يؤدي إليه، إلى مد روح القبلية البدوية وثقافة الحرب عندها بعمر جديد ولكن في إطار ودور جديد.

في الختام يمكن القول إن تطوير ثقافة الحرب عند البدو قد أصبح من صميم واجبات الدولة الحديثة وما يوازيها من مؤسسات تسعى لإيجاد دولة حديثة أخرى بديلة لها. لذلك فإن حل مشكلة النزاع القبلي لا يتم بالتحديث أو بالمزيد من التحضر (urbanization) فقط، بل قد لا يتم مطلقاً إلا بالإحلال التدريجي لوظائف جديدة مكان الوظائف الحاضرة للمؤسسات السياسية التي تقتضي استدعاء ثقافة الحرب البدوية (الطبيعية) لتقوم بدور حيوي يقتضيه توازن القوى في المستوى المركزي وتحت هندسة النخبة الحضرية.

## المراجع

### بالعربية:

١- ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، (د. ت).

٢- زكى البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة يرهان غليون، بيروت، ١٩٧٨.

٤- عبدالله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، بيروت، ١٩٨٣م.

### بالإنجليزية:

5. Hurreiz, S. and Abedl-Salam, F. *Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan* Khartoum, 1989.

6. Cooley, C. H. *Social Orginazation*, Seribner.

7. Cox, Oliver Caste, *Class and Race* N. Y. 1939.

## التغيير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي - في السودان، بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور -

دكتور آدم الزين محمد

### مقدمة

الصراع القبلي كان ولا زال من الظواهر الإجتماعية في السودان. بيد أنه اكتسب، مؤخراً، أبعاداً جديدة جعلته هماً كبيراً للدولة وللواطنين علي حد سواء وبخاصة في ولايات غرب السودان. لقد بلغ الاضطراب الأمني في تلك الولايات حداً جعل الحكومة المركزية تعلن في ديسمبر ١٩٩٧ أن ولايات دارفور الثلاث علاوة علي ولاية شمال كردفان ولايات غير آمنة ووضعت تحت قانون الطوارئ. وفيما بعد أحللت الاقتتال القبلي في ولاية غرب دارفور (الجنينة) إلي درجة جعلت الدولة تضعها، إستثناءً، تحت الحكم العسكري المباشر.

وقد درجت الدولة علي عقد مؤتمرات للصلح بين العناصر المتحاربة، تبذل فيها الجهد ليتم التسامح بين المتحاربين وتقرر الديات لأسر الذين فقدوا أرواحهم والتعويضات المالية لمن جرحوا أو فقدوا ممتلكاتهم وأموالهم. وتساعد مثل هذه المؤتمرات، عادة، في تهدئة النفوس فيقادي المتحاربون تجدد القتال لأسباب الثار والانتقام. ولكن طبيعة هذه المؤتمرات لا تمكنها من الغوص في جذور المشكلة والقضاء علي مسببات الاقتتال. تحاول هذه الورقة تحليل مسببات النزاع قبل اقتراح الحلول لها مهندياً بنظرية التقليدية والحدثة كمنظور يساعد علي رؤية الظاهرة في إطارها العلمي.

إن نظرية التقليدية والحدثة واسعة الانتشار بين أساتذة العلوم الاجتماعية قاطبة. ولأساتذة علم الاجتماع قصب السبق في اكتشافها وتطويرها ثم استخدماها من بعدهم أساتذة التخصصات الأخرى مع الحذف أو الإضافة بحسب مقتضيات

التخصص المعني. في مجال العلوم السياسية، مثلاً، وما يمتد بصدد تفسير ظاهرة لها بعدها السياسي، نجد أن الباحثين قد استفادوا أليماً فائدة من النظرية. يقول هانينتون (١٩٧١) منذ بروز مجموعة الدول النامية إلى حيز الوجود

فإن أي أحد من أساتذة العلوم السياسية يستخدم ثلاثيات مثل "الدستورية" و "اقتصادية" لتحليل سياسي في الدول النامية، يقابله عشرة آخرون يستخدمون منظور التقليدية والحداثة لذات الغرض.

النظرية في عبارة موجزة هي القول بأن المجتمعات البشرية قد مرت بثلاث مراحل متميزة هي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة المجتمع الانتقالي ومرحلة المجتمع الحديث وأن لكل مرحلة سماتها المميزة وللأفراد فيها اتجاهات رأي وسلوكيات مميزة. مستخدمين مقولات هذه النظرية، نجد أن الاقتتال القبلي، كظاهرة اجتماعية، لا تعدو أن تكون إتجاه رأي وسلوك يفرضه واقع المجتمع التقليدي، والمجتمع الانتقالي، وأن تغيير الظاهرة يكمن في تغيير البيئة الاجتماعية أولاً،

إن المجتمعات البشرية تتغير من تلقاء نفسها أحياناً ولكنها تتغير بوتيرة أسرع نتيجة التأثير الخارجي في أغلب الأحيان. في حالة المجتمعات السودانية المحلية، فإن بروز السلطة الإقليمية أو المركزية كان له الأثر المباشر في تغيير تركيبة المجتمع المحلي وإكساب أقله اتجاهات انراي والسلوك، بعضها كان إيجابياً والبعض الآخر سلبياً. ولجلاء هذه المضامين، أي ارتباط الصراع القبلي بالتغيير الاجتماعي، فإن الورقة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يلقي مزيداً من الضوء على أبعاد نظرية التقليدية والحداثة ولا سيما بكون ثقافة العنف ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع في مرحلة التقليدية وقد يستصحبها المجتمع وهو يتجاوز هذه المرحلة. أما الجزء الثاني فيتناول أشكال السلطة الإقليمية أو المركزية التي برزت في السودان وكيف أنها أثرت، سلباً أو إيجاباً، على تركيبة المجتمعات



المحلية وبالتالي أثرت على ظاهرة العصبية القبلية والاحتلال القبلي. أشكال السلطة الإقليمية أو المركزية عرفت على أنها تعني: السلطنات الإسلامية، العهد التركي - المصري، المهديّة، الحكم الثنائي والحكم الوطني. أما الجزء الأخير من الورقة فيقدم إقليم دارفور الأكبر كدراسة حالة لفردة مؤخرأ يكونه مسرحاً للاضطرابات الأمني ممثلاً في النزاع القبلي والنهب المسلح. ولكن الورقة تقتصر على تناول ظاهرة الاقتتال القبلي وحدها. وينحى بالجزء الثالث خاتمة تـري أن تجاوز حالة الإحتراب في إقليم دارفور يكمن في تغيير تركيبة ذلك المجتمع بواسطة خطط تنمية مدروسة تنقل الإقليم من حالة الرعي المتنقل والزراعة المطرية البدائية (أي الاقتصاد المعيشي) إلى اقتصاد السوق الذي يخلق علاقات اجتماعية بديلة للعلاقات القبلية.

## I: نظرية التقليدية والحداثة

إنها النظرية التي تفترض أن المجتمعات البشرية يمكن تصنيفها في محورين، متقابلين متضادين هما المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث. وبين المحورين تصنيف لمجتمع ثالث، فضفاض في صفاته وتبعاته يعرف بالمجتمع الانتقالي. إن هذا المجتمع الانتقالي هو الذي يجسد واقع مجتمعاتنا المعاصرة ولكن سماته ودلالاتها لا نستبينها إلا بالاعرف على المحورين التقليدي والحديث بـالتركيز على المحور التقليدي، ذلك أن المجتمع الانتقالي يستصحب معه العديد من سمات المجتمع التقليدي حتى بعد أن يتغير من الناحية الشكلية إلى الانتقالية.

### I.I: الأبعاد الفكرية لمنظور التقليدية والحداثة

إن تصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثة كن قد أبدعه علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر من أمثال ديركهايم، تونيس، وسميل. ولكن المحدثين من علماء الاجتماع في القرن العشرين من أمثال ماكس فيبر، تالكوت بارسونز،

إدوارد شيلز وفريد ريجيز، هم الذين أضاقوا إلي ذلك التصنيف أبعاداً هامة أضافت الباحثين والمحللين (Palmer 1980,22). كل هؤلاء المنظرين أجمعوا علي انقسام المجتمعات البشرية إلي محورين متقابلين متضادين في كل صفة وركزوا علي خمس ركائز للمقابلة بين المحورين:

- ١- الاستراتيجية - الحيادية
- ٢- التفسير الذاتي - التفسير الجمعي
- ٣- النظرة العالمية - النظرة المحلية
- ٤- الوراثية - الكسب
- ٥- التدقيق - الإطلاق (نفس المصدر ص ٣٩)

لأغراض هذه الورقة فإننا بحاجة إلي التوقف عند ركيزة المقارنة الأولى: (الاستراتيجية-الحيادية)، لأن طغيان الاستراتيجية يقود في أغلب الأحيان إلي الاقتتال. والمقصود بالاستراتيجية، تحديداً، هو ميل الفرد لرؤية الآخرين في إطار عاطفي. فالآخر إما صديق أو عدو، خير أو شرير، بضمير السوء أو يجلب الخير. لا مجال لحيادية الأشياء عند الإنسان التقليدي فهي إما صحيحة أو خاطئة، مرغوبة أو مرفوضة، كل ذلك تأسيساً علي المنطلقات الذاتية للفرد. يتبع ذلك افتراض أن الآخرين لا يتصرفون بحيدة إزاء المواقف أمامهم. يعتقد الإنسان التقليدي أن الفرد الآخر يضع مصلحته في المقام الأول ومن العبط ألا يضع هو أيضاً مصلحته في المقام الأول.

وتجئ المقابلة في حثيات النظرية من القول بأن إنسان المجتمع الحديث يفترض الحيدة في الأفراد الآخرين وفي الأشياء من حوله ويتعامل معهم وفقاً لذلك. وبأن هناك ضوابط اجتماعية يراعيها الجميع تشكل القاعدة السلوكية لديهم ويكون الاستثناء وليس القاعدة هو الخروج علي هذه الضوابط. وبصرف النظر عن دقة

هذه المقابلة، فإن هناك العديد من الشواهد للدالة على سيادة النظرة المستترية  
للآخرين وانقسام الناس إلى (نحن) و (هم) في عالم الإنسان التقليدي.  
نورد مثلاً لذلك بما يمكن أن نسميه النداعي الثقافي للمشاعر العدائية.  
يصور Palmer (نفس المصدر ص، ٤٩) هذا النداعي الثقافي وكيف ينشأ ويتطور  
بين شخصين:

أنا أتوهم أنك معادي لي ولذلك فإني أقبلك بشعور معاد. أنت،  
وبصرف النظر عن شعورك الأصلي، تشاهد مشاعر المعاداة  
من جانبي فتزد بالمثل علي. أنا بدوري أجد هذا الشعور  
المعادي من جانبك يدعم إحساسي الأساسي بأنك تضمر لي  
العداء. وهكذا يتطور المشهد الذي قد يفضي إلى الإحتراب من  
مجرد التوهم.

على أن استعداد الأفراد في المجتمع التقليدي للإحتراب لا يسببه فقط  
الشعور المتبادل بالعداوة. إن هذا الشعور نفسه نتيجة وليس سبباً للأوضاع التي  
تسود في المجتمع التقليدي. علاقة الريبة والشك والعداء بين الأفراد والجماعات  
تسببه عوامل موضوعية يجدر بنا التوقف عندها. هناك سمتان أساسيتان تميزان  
واقع المجتمع التقليدي: الانعزالية وعدم الأمان. وتتخذ الانعزالية ثلاثة محاور:  
الانعزال المكاني، الانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري. فالمجموعات التقليدية  
تعيش متباعدة عن بعضها البعض مكانياً. تفصلها عن بعضها البعض الموانع  
الطبيعية (جبال، غابات، صحاري، بحار... إلخ). ولأنها بدائية فهي لا تملك وسائل  
التغلب على الموانع الطبيعية، أما الانعزال الاجتماعي فيتمثل في الطبقية  
الاجتماعية (أسياد وعبيد، حكام ومحكومين... إلخ)، وفي تباين لغات التخاطب، وفي  
تباين المعتقدات الدينية وفي التباين الثقافي عامة. أما الانعزال الفكري فتسببه الأمية  
التي تسود وسط المجموعات التقليدية فتحجب انسياب المعرفة المشتركة. ويجسئ  
الانعزال المكاني والاجتماعي ليرسخ هذا الانعزال الفكري.

والانعزال الفكري والاجتماعي والمكاني يولد بدوره الشعور بعدم الأمان بين المجموعات التقليدية. فهي تجهل كيف يفكر الآخرون وماذا يضمرون، والناس أعداء لما جهلوا. وهكذا يثود الإحساس بضرورة احتواء الأفراد بالأسرة وبالعشيرة في وجه المجموعات الأخرى المعادية. وليست المجموعات البشرية الأخرى وحدها المصدر للشعور بعدم الأمان، الطبيعة نفسها مصدر آخر، فهي مصدر الزلازل والبراكين والفيضانات والمجاعات التي لا قبل للإنسان بها بدون الارتواء في أحضان الأسرة العنصرية. والطبيعة نفسها تحبب الإنسان التقليدي بالحيوانات الكاسرة، تتهدد حياته وحياته ذويه وأملاكه. يجد الإنسان التقليدي، إذاً، نفسه مضطراً للاحتواء بفرد الأسرة والعشيرة فتتشأ العصبية العشائرية لتلبية هذه الحاجة المادية أولاً قبل أن تتحول إلى قيمة اجتماعية بحد ذاتها تتمثل في المقولة: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. تلعب الأسرة دوراً أساسياً في توفير الأمن والأمان لأفرادها. في غياب أجهزة الدولة الحديثة.

### II.I: التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي

تشكل الأسرة الصغيرة والأسرة الممتدة النواة الأساسية للرباط العشائري ثم تشكل مجموعة الأسر الممتدة كيان القرية أو الفريق ومن هذه الأسر الممتدة تتشكل القبيلة والفروع داخل القبيلة. بالنسبة للعديد من أفراد المجتمع التقليدي فإن القرية أو الفريق هو عالمه، ولاؤه ونشاطه الاجتماعي قل أن يتعدى هذا النطاق الجغرافي الاجتماعي. وداخل هذا النسيج الاجتماعي فإن الأسرة تلعب الدور الأساسي في تنشئة الطفل وإعداده ليلعب هو الآخر دوره في مستقبل أيامه. إن الأدوار التي يتعلمها الفرد ذاتها بسيطة ومحددة. فالذكور يقدون أباءهم والإنسان يقدن أمهاتهن. من أهم القيم التي يتعلمها الفرد في المجتمع التقليدي هي ثقافة ذلك المجتمع. ما يعنينا من هذه الثقافة هو ما يتصل منها بالنزاع والاحتراب وبالإمكان إجمالها في خمسة محاور: (١) الزينة والنشك في نوايا الآخرين، أفراداً

وجماعات، (٢) العصبية والعشائرية (٣) الضجر والإحباط (٤) العنف (٥) التفاضل القيادي (المياسة).

### أولاً: الزببة والشك في نوايا الآخرين

يتشكل هذا الإحساس من واقع الانعزالية التي سبقت إليها الإشارة. فالنفساء أعداء لما جهلوا. والأفراد في المجتمع التقليدي يجهلون كل شيء عن المجموعات الأخرى. وتجيئ التشنئة لتعذي هذه العداوة. فالطفل يحذر من أن يكون غافلاً وهو يتعامل مع الآخرين. وتروي له قصص الحروب والافتتال مع المجموعات الأخرى. والناس مقسمون دائماً إلى (نحن) و (هم). وفي إطارها تنشب المعارك من مجرد توهم العداوة كما سبقت الإشارة.

### ثانياً: العصبية العشائرية

يصفها المفكر العربي ابن خلدون بأنها الحالة النفسية التي تنشأ من صلة الدم والنسب. تقوي كلما قويت هذه الصلة وتضعف بضعفها (راجع المقدمة). وهي تعود من جانب آخر إلى عدم الأمان الذي يسود في المجتمع التقليدي وحاجة الفرد إلى حماية الأسرة والعشيرة. وتلعب التشنئة دوراً هاماً في ترسيخ مفاهيم (نحن أوهم) فيهب الفرد لنصرة العشيرة ويقتص لها من "الأغراب". وبمرور الزمن تصبح العصبية العشائرية قيمة اجتماعية يحد ذاتها منفصلة عن الحاجة المادية التي كانت سبباً في وجودها.

### ثالثاً: الضجر والإحباط

يوصف المجتمع التقليدي بأنه بسيط والأدوار التي يؤديها أفرادها واضحة ومحددة بالمقارنة إلى واقع المجتمع الحديث ذي التعقيدات والتحديات. ولكن ذلك لا يعني خلو هذا المجتمع من مسببات الضجر والإحباط. بل أن الضجر قد يتولد من

هذه البساطة والرتابة نفسها. ثم إن المجتمع التقليدي طبقى بدرجة عظيمة. الصغار ينصاعون للكبار بلا جدال. القرارات الهامة تتكلى دائماً من أعلي. لا مجال للخصوصيات الفردية. كل ذلك يقود إلي الضجر والإحباط ويجد متفهماً له في الاعتداء علي الآخرين (Palmer, op. cit, 46). لاحظ الإداري والمؤرخ Paul (1954, 2) أن مجموعة قبائل البجا بشرق السودان « أكثر ما يكونون سعادة إذا تركوا لحالهم، نيرعوا ما شئتهم، ويقتصوا من أعدائهم ويغفروا عسي جيرانهم كلما طغى عندهم روح الغزو».

#### رابعاً: ثقافة العنف

حالة عدم الأمان التي تصود في المجتمع التقليدي (عداء الآخرين، الطبيعة الموحشة، الوحوش الكاسرة إلخ) تقود باتجاه الاستعداد النفسي والبدني لمجابهتها. صارت الشجاعة والإقدام قيمة اجتماعية وبخاصة لدى الذكور. وتعود في المجتمعات التقليدية ثقافة التعيب. أكثر ما يتجنبه المرء أن يظهر معيباً عند الآخرين بخاصة ما يدل علي تجبن أو انفضال في نصرة الأقربين. يشاهد المرء ذلك في سلوكيات واتجاه الرأي عند المجتمعات البدوية في السودان. ففي غرب السودان عامة، ولدي قبائل التبقارة خاصة، فإن التمساء هن المحكمات علي سلوك الرجال. يتغنين بأفضال الرجال إذا كان مسلهم بشرف العشيرة. ويتغنين بهجاء الجبان والبخل والفقير بسبب الكسل (راجع (Cunnison, 196).

#### خامساً: التنافس القيادي

التنافس لتبو المواقع القيادية يوجد حينما وجد بنو البشر. المجتمعات التقليدية ليست استثناءً. هناك مواقع قيادية علي مستوى القرية أو البادية أو الرقعة الجغرافية القبلية. علي أن التنافس لا يكون حاداً في المستويات الدنيا (شيخ القرية أو البادية). يغلب أن يتم التعيين بالوراثة. ولكن الصراع يحدث بين القبائل لتبو

المواقع الإقليمية. يرى ابن خلدون (في المقدمة) نوعين من التنافس القبلي: التنافس على الرئاسة في البادية والتنافس على الملك في الحضر. وتلعب العصبية العشائرية دوراً هاماً في الوصول إلى السلطة وفي فقدانها عندما تضمحل العصبية. تأريخ السودان يسجل لنا بروز قيادات قبلية استطاعت بقوة عصبيتها إنشاء سلطنات إقليمية عرفت بالسلطنات الإسلامية (الفونج، المسبعات، الفور). وهي على وجه العموم من أشكال الغلب القبلي الذي استطاع قهر بقية القبائل وتأسيس ممالك دامت لفترات زمنية معينة.

إن الرغبة في تأسيس السيادة على القبائل الأخرى أدي وسوف يؤدي إلى الإحتراب القبلي كما سنري من تناولنا لدراسة حالة إقليم دارفور. ولكننا نلاحظ أن عوامل الإحتراب القبلي تسود جنباً إلى جنب مع آليات فض الصراع القبلي. مثلما سجلت القبائل السودانية تأريخاً للنزاعات القبلية سجلت كذلك نماذج من آليات التحكم في منع الاقتتال، إدارة الاقتتال عندما ينشأ وإعادة السلام بين أطراف النزاع. سنتبين كل ذلك من عرضنا لحالة إقليم دارفور.

## II: تغير المجتمع التقليدي في السودان

حتى بدون التأثيرات الخارجية فإن المجتمع التقليدي يتغير من الداخل. يكتسب أهله العلم والمعرفة بالتجربة والخطأ، ويطورون تقنية المعدات التي يستخدمونها. والمجتمع التقليدي يتغير لأن تركيبته الهشة تتمثل في الانعزال وعدم الأمان. فالانعزال المكاني يمكن تجاوزه بتوفير وسائل المواصلات والاتصال فتلتقي المجموعات ببعضها البعض. وفي هذا التلاقي تضعف سطوة الطبقة الاجتماعية والفكرية. ثم بجئ التعليم ليضعف أكثر فأكثر الانعزال الفكري والاجتماعي.

لقد قام دانيال ليرنر بدراسة مجتمعات دول الشرق الأوسط قبل أكثر من أربعين عاماً وأصدر كتابه، واسع الانتشار: تجاوز التقليدية. بفضل التعرض

لوسائل الإعلام والاتصال تجاوز المواطن في الشرق الأوسط مرحلة التقليدية وصعد في سلم الرقي إلى الحداثة، علي أنه لم يبلغها بعد، بل إن العديد من المحللين يرون كل المجتمعات المعاصرة، بما في تلك البلاد الأوربية والأمريكية، أنها في مرحلة الانتقالية وأن الاختلاف مختلف مقدار وليس اختلاف نوع. والسودان ليس استثناءً، بفضل انتشار التعليم والتعرض لوسائل الإعلام، والتمسك، والأسفار في شتى بقاع الأرض، ارتقي غالبية قاطنيه إلى مرحلة الإنسان الانتقالي علي أقل تقدير. لم يبق إلا جيوب هنا وهناك تشبه حياتها حياة الإنسان التقليدي. ويبادر إلي الذهن السؤال التالي: إذا كان الأمر كذلك فلم يسود الاقتتال القبلي وهو سمة من سمات المجتمع التقليدي الذي تجوزه السودان؟

ظاهرة الاقتتال القبلي في المجتمع الانتقالي تفسرها نظرية «التباطؤ الثقافي» (cultural lag). إن اتجاهات الرأي والعادات التقليدية والسلوك لا تتغير بنفس سرعة التغير في البيئة المادية وفي مجال القيم الاجتماعية قد يعيد التباطؤ بالسنين وفي كثير من الأحيان قد يعد بالأجيال. والمجتمعات السودانية التي كانت تقليدية في يوم من الأيام تغيرت بيئتها المادية أكثر ما يكون بالمؤثرات الخارجية متمثلة في السلطة الإقليمية أو المركزية التي تدخلت في شأن الكيانات العشائرية فأحدثت تغييرات بعضها إيجابي وبعض الآخر سلبى كما يتضح من نقولنا لسهل. تعرضت المجتمعات المنحنية في السودان إلى خمسة من أنواع الحكم الإقليمي أو المركزي هي (١) السلطنات الإسلامية (٢) للحكم التركي - المصري (٣) دولة المهدي (٤) الحكم الثنائي الإنجليزي المصري (٥) الحكم الوطني الذي أعقب الاستقلال السياسي. كان تأثير هذه الأنظمة علي الكيانات العشائرية في السودان متبايناً ولكنه علي أية حال أدى إلي خلخلة البناء الاجتماعي وفتح الباب أمام التمسك القبلي علي النحو الذي نتبينه ونحن نناقش أدوار هذه الأنظمة.



## I.II: السلطنات الإسلامية

لم تتبلور صورة السودان الحالية إلا في العهد التركي - المصري (١٨٢٠-١٨٨٥). قبل ذلك كانت المجتمعات المحلية عشائرية أخذت منحى الصراع القبلي حول السلطة. تمكنت بعض القبائل من الهيمنة على البعض الآخر فتأسست سلطنات إقليمية عرفت بالسلطنات الإسلامية. أقامها الفونج في أواسط السودان، الفور في غرب السودان والمسيعلت في كردفان. ولم تستطع أي من هذه السلطنات بسط سلطتها بصورة شاملة أو لمدى زمني طويل. كانت القبائل الأخرى تنازعها وتخرج عن سطوتها في كثير من الأحيان حتى وصفت سلطنة الفونج، كبري هذه السلطنات، بأنها عبارة عن تحالفات قبلية أشبه بالكونفدرالية منسجما إلى الحكم المركزي (راجع قلوباوي محمد صالح في Howell, 1974).

بقدر ما أهتم المؤرخون في وصف هذه السلطنات فإنهم لم يهتموا بوصف أو تحليل ما يجري داخل وبين القبائل التي تتصوي تحت لواء هذه السلطنات. إننا نقتصر إلى الرصد الدقيق لنوعية الصراعات القبلية ونتائجها وآليات فضائها. وقد بعثر في التراث الشعبي لبعض القبائل عن تلك المعارك التي تسببت في هزيمة بعض القبائل بل ونزوحها من ديارها إلى ديار أخرى بسبب تلك الحروب وبسبب غياب السلطة المركزية التي توفر الحماية للقبائل المستضعفة. وقد كانت الحروب بين السلطنات والقبائل التابعة لها سببا في ضعف هذه السلطنات وجعلها طعمه سائغة للغزاة الأجانب (الفونج والفور).

## II.II: العهد التركي - المصري

كان العهد التركي - المصري حكما استعماريًا، هب إلى إخضاع أهل السودان لتحقيق هدفين: التمثيل لخزينة الخديوي والرجال نحيشه. لم يلزم نفسه بمسئولية الدولة الحديثة المتمثلة في حماية أموال وأرواح المواطنين وفض النزاع بينهم إلا بالقدر الذي كان ذلك ضروريا لتحقيق أهدافه الأساسية. في سبيل تحقيق

تلك الأهداف أدخل نظام الحكم التركي - المصري التعليم المدني الحديث الذي استفاد منه عدد محدود من أبناء السودان، كما أنشأ بعض مؤسسات الخدمات الحديثة مثل البواخر النيلية، المرفأ، للمطبعة، البريد والبرق... إلخ، علي إن نظام الحكم التركي - المصري يعود إليه الفضل في إنشاء أول حكومة مركزية في تاريخ السودان الحديث، أي سلطة مركزية علي أنقاض السلطنات الإقليمية التي كانت قائمة وبذلك بدأ تكوين السودان بصورته الحديثة مع بداية العهد التركي - المصري (١٨٢٠).

لم يتدخل النظام في الشأن القبلي إلا بالقدر الذي مكنه من جباية الضرائب بالكيفية والمقد الذي لم يمهده أهل السودان. وقرب إليه القيادات العشائرية، بل أغري بعضهم بوظائف قيادية علي مستويات أعلى من مستوي إدارة القبيلة. علي أن أثر الإرهاب الضريبي علي المواطنين كان طاعياً وكافياً لتسامي الشعور بالكرامية للحكم التركي - المصري. وهياً العامة لتقبل دعوة الثائر محمد أحمد المهدي الذي أطاح بالحكم التركي - المصري في ١٨٨٥.

## III.II: دولة المهديّة

علي النقيض من الحكم التركي - المصري، فإن دولة المهديّة لم تستقطب القيادة العشائرية. لقد كانت حركة شعبية دينية أسماها الولاء الشخصي لدعوة الأمام المهدي. وكانت قيادة المجتمعات العشائرية تسند إلي المحاربين البارزين سواء أكانوا ينتمون إلي المجموعات التي كانوا يحكمونها أم لا. أما القيادات التقليدية الذين كانوا يتقاعسون عن إظهار تأييدهم للدعوة المهديّة فقد كانوا يستدعون للإقامة الجبرية بأم درمان خوفاً تأثيرهم السالب علي مواظبيهم.

لقد ساعدت دولة المهديّة علي تكامي الإحساس الوطني لأول مرة. ولكن ذلك كان علي حساب استقلالية المجتمعات المحلية. علي أن المهديّة لم تتوفر لها فرص تغيير البنية المادية والاجتماعية لتلك المجتمعات. فقد ظلت علي انعزالها

الفكري والمبكاني. (بسبب الأمية وبسبب سوء المواصلات). وبالتالي بقيت الحاجة إلى الأصرّة العشائرية وإلى العصبية القبلية تحت سطح الولاء القومي الذي أوجدته الثورة المهدية. ولذلك فعندما جاء الحكم الأجنبي من جديد (الحكم الإنجليزي - المصري) لم يجد صعوبة في إحياء وتمتين الأصرّة العشائرية. فبالرغم من أن الحكم الأجنبي أوجد ونظم القيادة العشائرية (الإدارة الأهلية) إلا أن التنظيم القبلي لم يكن جديداً كل الجدة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية. ولكن في بعض الأحيان تم تكوين شكل الإدارات العشائرية بشيء من الإعتراف عندما ألحقت قبائل الأقليات - قسراً في بعض الأحيان - بإدارات قبائل الأكثرية، الأمر الذي تسبب في كثير من الأحيان في تنامي الإحساس بالغبن السياسي والذي أفضى بدوره فيما بعد إلى الصراع القبلي بين قبائل الأقليات وقبائل الأكثرية كما سنرى.

## IV.II الحكم الثنائي (الإنجليزي - المصري)

في عام ١٨٩٨ فتحت القوات الإنجليزية والمصرية السودان من جديد. وأقامت حكماً ثنائياً في الاسم ولكنه بريطاني في الواقع. في بادئ الأمر كان الحكم عسكرياً تولاه عسكريون بدءاً بالحاكم العام إلى مدير المديرية إلى مفتش المركز ومساعديه من المأمير. وقد استبدل هؤلاء فيما بعد بطاقم إداري من خريجي أشهر الجامعات البريطانية. وتمكن الحكم الأجنبي بقبضته العسكرية القوية من إخضاع المجتمع القبلي وأوقف الإحتراب فيما بينها. فالأمن والنظام ضروريان للاستغلال الأمثل للموارد مثل ضرورتها للبقاء في الحكم نفسه.

في بادئ الأمر لم يشرك الحكم الأجنبي الوطنيين في الحكم فقد كان يخشى من ظهور مهدي جديد. ولكنه بعد الاطمئنان على سلامة الأمن الاجتماعي أخذ يشرك المواطنين في إدارة البلاد عن طريق ما عرف بالإدارة الأهلية (Native Administration). لقد عمل الحكم الثنائي إلى نقض سياسة الدولة المهدية المفضية إلى تفكيك الأواصر القبلية واستبدالها بأصرة الدعوة المهدية. قام الحكم

الثاني بتجميع الكيانات القبلية من جديد وخلق وحدات إدارية للقبائل وتعيين قيادات قبلية عليها. وحتى عندما أدخل نظاماً للحكم المحلي في عام ١٩٣٧ وعام ١٩٥١ سمي المجانس الريفي بأسماء القبائل في أغلب الأحيان. وفي سعيه لخلق هذه الكيانات القبلية كان يهتم بقبائل الأكثرية. أما قبائل الأقلية فكان يتبعها - قسراً أحياناً - لإدارات القبائل الكبرى، الأمر الذي ولد غيلاً في بعض الأحيان لدى قبائل الأقلية وكانت سبباً للنزاع فيها كما سنرى من الشواهد في إقليم دارفور.

لم تطف هذه النزاعات القبلية إلى السطح إلا أن الحكم الأجنبي للاعتبارات التالية: ١. حفظ الأمن والنظام كان هدفاً للحكم. بدون ذلك كان يستحيل حكم تلك المجتمعات فضلاً عن استغلال مواردها. ٢. كان الهدف من الإدارات الأهلية هو صيانة السلم القبلي أكثر من أعداد القبيلة للإغارة على القبائل الأخرى أو لمقاومة غارات القبائل الأخرى. ٣. ساعدهم على حفظ الأمن القبلي السلطات القضائية الممنوحة لهم. ٤. وساعدهم على القيام بدورهم الثقة التي كانوا ينالونها من جهاز الحكم (المفتش، المدير، الحاكم العام). ومع ذلك فإنهم كانوا يحظون أيضاً بثقة واحترام أتباعهم لأنهم يرتبطون بهم بصلة الدم والرحم وليسوا غرباء متسلطين عليهم.

إن الثقة المفقودة فيما بعد من أعلي (الحكومة) ومن أسفل (الشرائع الاجتماعية الحديثة) هي التي أهدت جهاز الإدارة الأهلية من القيام بدوره التقليدي. لقد فقدت الحكومة المركزية بسبب تسييس الإدارة الأهلية الذي جعلها هدفاً لمناوشات الراديكاليين من الأحزاب والجماعات. وفقدت الثقة الاتساع ممثليين في الشرائع الاجتماعية الحديثة (شريحة المتعلمين وشريحة أثرياء اقتصاد المتوق). بل فقدت المجتمعات المحلية سلطان الأعراف والتقاليد التي كانت تضبط تصرفات الأفراد والجماعات في المجتمع الريفي.

ولا يعني إحياء الحكم الأجنبي للقبيلة أن هذا الحكم قد حافظ على البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية. على النقيض من ذلك فقد أدت سياساته

الصحية والتعليمية والاقتصادية إلى خلخلة البناء التقليدي تماماً. أدى إدخال الخدمات الصحية الحديثة (الوقائية منها والعلاجية) إلى زيادة عدد الإنسان والحيوان في المجتمعات الريفية وبالتالي ازداد تنافسهم على الموارد الطبيعية. من جانب آخر فقد أدى إدخال برامج التعليم الحديث إلى كسر الانعزال الفكري بين المجتمعات وإلى بروز شريحة المتعلمين الخارجيين عن سلطان العرف والتقليد مما في ذلك سلطة الإداري الأهلي المحلي. فضلاً عن ذلك فقد أدى الاقتصاد النقدي كبديل لاقتصاد التبادل السلعي (Barter) إلى بروز شريحة الأثرياء الجدد في المجتمع الريفي (التجار) وهم أيضاً صاروا مركز قوة في وجه القيادة التقليدية وهم مع شريحة المتعلمين وشريحة الذين نالوا وعياً سياسياً شكلوا كما هو الواقع في كل المجتمعات الانتقالية شريحة كبرى تعرف بشريحة الإنسان الانتقالي أو النخبة القبلية. هذه النخبة القبلية هي التي تستخدم بذكاء للكيان القبلي لتحقيق أهدافها السياسية وفي ذات الوقت تعمل على إضعاف سلطان العرف القبلي الذي ساعد في الماضي على العيش بسلام بين القبائل.

## II.7. حكومات ما بعد الاستقلال

منذ نيل السودان لاستقلاله المياسي في عام ١٩٥٦ تعاقبت على حكمه ثلاث حكومات مدنية وثلاث عسكرية. واصلت سائر الحكومات الوطنية ما بدأه الحكم الأجنبي من تقديم خدمة التعليم والصحة للمجتمعات الريفية التي كانت تقليدية قبل بدء الحكم الأجنبي. وقد ترتب على ذلك الزيادة المضطردة في حجم شريحة الإنسان الانتقالي في الريف السوداني. هذا الإنسان الذي ما عاد يتقيد بسلطان الأعراف والتقاليد (الذي يضبط حركة المجتمع التقليدية) ولا سلطان الدستور والقانون واللائحة (الذي يضبط حركة المجتمع الحديث). إن الإنسان الانتقالي منفلت وينتقي من القيود. ما يحقق مصنحته الذاتية الآتية. وصار الإنسان الانتقالي

هو سبب الانفلات الأمني في المدن، عندما يهاجر إليها، وفي الريف عندما يبقى فيه.

وزداد الانفلات الأمني في الريف بسبب سياسات السلطة المركزية نحو قيادة المجتمع العشائري (أو ما يعرف بالإدارة الأهلية) لمبررات سياسية وليس توظيفية. فمن المعلوم أن نيل البلاد لاستقلالها السياسي كان بالدرجة الأولى استجابة لطلب قادة الحركة الوطنية. لذلك كان قادة الحركة الوطنية في معظمهم يعادون الإدارة الأهلية ويرونها صنيعاً استعماريّاً، يحيد الريف السوداني عن التأثير بتداعيات النضال ضد الاستعمار الذي شهدته المناطق الحضرية وبخاصة العاصمة القومية. وعندما برزت الأحزاب السياسية إلى حيز الوجود في منتصف الأربعينات انضمت غالبية رجالات الإدارة الأهلية إلى واحد من الحزبين الكبيرين، الأمة والوطني الاتحادي. وهذا بدوره أوجع صدور الأحزاب الراديكالية، اليسارية منها على وجه التحديد، وواصلت المعاداة لرجال الإدارة الأهلية التي بدأها قادة الحركة الوطنية.

في أعقاب انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ واتت الفرصة الشرائح الراديكالية لتحكم السودان لمدة عام واحد بحكومة انتقالية. أصدرت تلك الحكومة قرارها بحل الإدارة الأهلية ولكن قبل أن تكتمل إجراءات الحل انتهى عمر الحكومة الانتقالية وأعقبها سيطرة الحزبين الكبيرين على حكم البلاد فصرفت النظر عن قرار الحل. ولكن حكومة راديكالية أخرى ساعدت إلى دست الحكم في مايو ١٩٦٩ فقامت بحل قيادة الإدارة الأهلية في عام ١٩٧١. كان لسياسة استهداف الإدارة الأهلية من قبل السلطة المركزية والنخبة المحلية أثرها المدمر للسروح المعنوية لرجال الإدارة الأهلية فتوقفوا عن دورهم الموروث في ضبط الأمن والنظام في المجتمعات المحلية التي ما عادت تتصارع لهم أو لسلطان الأعراف والتقاليد. أدخلت النخبة القبلية ظاهرة المليشيات القبلية فتصاعدت بالافتتال القبلي إلى حروب إبادة بعد أن كانت مناوشات محدودة المدى والأثر، كما سنرى من دراسة حالة إقليم دارفور.

### III: الصراع القبلي في دارفور: دراسة حالة

تفردت دارفور الكبرى، التي تضم ولايت شمال دارفور، جنوب دارفور وغرب دارفور، مؤخراً، بظاهرة الاضطراب الأمني ممثلة في حوادث النهب المسلح والاقتال القبلي. وبلغ الاضطراب الأمني مدي جعل الحكومة المركزية تخضع الإقليم علوة علي ولاية غرب كردفان إلى حالة الطوارئ في أعقاب ما سمي بمؤتمر الأمن الشامل المنعقد بمدينة نيالا في الفترة ١٩-٢١/١٢/١٩٩٧. وبعد ذلك بقليل تم تعليق الحكم المدني بولاية غرب دارفور (الجنينة) ووضعيت الولاية تحت الحكم العسكري المباشر بعد أن تجدد الاقتال واستفحل بين قبيلة المساليت من جهة ومجموعة من القبائل العربية من جهة أخرى.

في الفترة الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٩٨ شهد الإقليم نحواً من ثلاثين اقتتالاً قبلياً كبيراً (راجع تكتة في هذا الكتاب). وهو يعد أعلى معدل للاقتتال في الإقليم أو خارجه حيث بلغ (١٠٥) اقتتالاً في العام الواحد (٢٠÷٣٠). بل إن عام ١٩٩١ وحده قد شهد ست معارك قبلية والعام الذي سبقه (١٩٩٠) شهد ثلاثة اشتباكات قبلية. وهذا بدعونا إلى طرح السؤال عن الظاهرة وتفسرد الإقليم بها وإمكانية تفسيرها قبل تقديم المقترحات لتجاوزها.

### مسببات الصراع القبلي

#### I:III التنافس علي الموارد

بالقائنا النظر علي الأطراف المتحاربة في الإقليم نجد أن مجموعة القبائل العربية البدوية، المتواجدة في أقصى شمال الإقليم والتي تمتين تربية ورعي الإبل، قد اشتركت في حوالي ١٥ معركة أي ما يعادل نصف المعارك في الفترة المذكورة. تليها مجموعة قبائل الزغاوة والتي اشتركت في ١١ اقتتالاً قبلياً أي ما يقارب (٣٧%) من مجمل المعارك. وهذا يلفت نظرنا إلى المسبب الرئيسي

للإحتراب القبلي في الإقليم ألا وهو التنافس حول الموارد الطبيعية. يظيل هذا التنافس هو المصعب الرئيسي للاقتتال بينما تساعد عوامل أخرى علي حدوث الاقتتال أو التصاعد في مداه وحدته.

اقتتال رعاة الإبل يحدث عادة بينهم وبين القبائل التي تمتهن الزراعة، لأن رعي الإبل في الإقليم يأخذ طابع الرعي المتنقل (Pastoral Nomadism) حيث يجوب الرعاة أرض الإقليم شمالاً وجنوباً طلباً للكلأ والماء لأنهم. ويقودهم ذلك إلي الدخول في ديار القبائل الأخرى فتتلف الإبل المزارع أو الثروة الغابية باقتراع الرعاة لغرور الأشجار لترعاها الإبل. فضلاً عن ذلك فإن مجموعة الإبل المتنقلة في ديار القبائل تنافس الثروة الحيوانية لتلك القبائل في الحصول علي حاجتها من الماء والكلأ. تسبب هذا التنافس في الاقتتال بين الرزيقات الشمالية من مربي الإبل وقبيلة البني هلبة في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية جنوب دارفور وفي الاقتتال بين الرزيقات مربي الماشية بجنوب دارفور وجيرانهم المسييرية بولاية غرب كردفان. وبين قبائل الزيدانية، رعاة الإبل، وجيرانهم من الكبابش والكواهلة بولاية شمال كردفان. وهي وقائع تثبت أن الاقتتال يحدث بسبب التنافس حول الموارد الطبيعية وليس بسبب العرقية أو تقنية بد ذاتها. صحيح أن القبلية تلعب دوراً في تأجيج نار الصراع القبلي ولكنها ليست كافية بد ذاتها في حدوث الاقتتال.

إذا كان الرعي المتنقل يقود إلي نوع من التنافس حول الموارد الطبيعية فإن النزوح والاستيطان في ديار القبائل الأخرى يؤدي إلي نوع آخر من التنافس حول الموارد. وقد سبقت الإشارة إلي انغماس مجموعة الزغاوة في المعارك القبلية. فالزغاوة قبيلة كانت تسكن ديار الزغاوة الواقعة في الجزء الشمالي من ولاية شمال دارفور وتصلها الصحراء عن الجماهيرية الليبية شمالاً، أي أنها في نفس الحزام شبه الصحراوي الذي تقطنه المجموعات العربية، مربي الإبل. وكسان الزغاوة يمتنون تربية الإبل والأغنام ولكنهم يتميزون عن المجموعة العربية



بممارسة الزراعة في السنوات التي تكفي فيها معدلات الأمطار لزراعة المحاصيل الغذائية.

تعرض هذا الحزام بدءاً بأوائل الستينيات ومروراً بأوائل السبعينيات ومستحقلاً في منتصف الثمانينيات إلى عوامل التغير البيئي المعروفة بجفاف الساحل الإفريقي. قلَّ أو انعدم معدل هطول الأمطار بالقرن الذي لم يؤثر فقط على النشاط الزراعي للزراعة، بل أزال الغطاء النباتي نفسه (من حشائش وشجيرات ترعاها الحيوانات). طبيعة الأرض القاحلة التي يقطعها الزاوة جعلت ظاهرة الهجرة منها إلى ديار أُخري أمراً معتاداً في الماضي والحاضر. فمن المعلوم أن مجموعة من الزاوة كانت قد غادرت ديار الزاوة واستقرت بديار الكبابيش في كردفان (مناطق كجم) وتخلت عن لغتها وثقافتها وصارت جزءاً من فروع الكبابيش، ومجموعة أخرى غادرت الديار واستقرت بجنوب دارفور (شرق نبالا) ويعرفون بالزاوة (أم كملتي) وهم أيضاً انصهروا في المجموعات القبلية التي استضافتهم. على أن الجفاف الذي ضرب الإقليم عامة وديار الزاوة خاصة، ابتداءً من الستينيات، قد تسبب في النزوح الجماعي للزاوة جنوباً، وتواصل نزوحهم واستقرارهم في شتي بقاع الإقليم حتى الأجزاء الجنوبية الثانية من ولاية جنوب دارفور (قوز دائقو). بيد أن تركيزهم كان على الشريط الرملي الممتد من الفاشر شمالاً وحتى حزام البقارة جنوباً. اقتتل الزاوة مع غابية القبائل التي تقطن في هذا الشريط. وكان السبب المباشر لهذا الاقتتال هو التنافس على الموارد الطبيعية من جانب والقيادة السياسية من جانب آخر. ثم تعد طاقة الأرض الاستيعابية، غير المتجددة وغير المتطورة، كافية لتلبية حاجة الإنسان والحيوان المتصاعدة في هذا الشريط الرملي. فضلاً عن ذلك، فإن للتازحين من الزاوة كانوا يتطلعون إلى القيادة: إلى تكوين إدارات لأفراد قبيلتهم وإلى الفوز في المواقع السياسية التي ينتخب أو يختار لها الأفراد لتمثيل المجتمعات المحلية.

المنافسة على الموارد الطبيعية (زراعة ورعي). وعلى المواقع القيادية (إدارة أهلية وتمثيل) من قبل الزغاوة اصططمت بمجموعة من القيم الاجتماعية السائدة في الإقليم أهمها: (١) حيافة القبيلة للأرض (٢) العرف القبلي لتبوء المواقع القيادية في دارفور. كما هو الحال في العديد من الأقاليم الأخرى، فإن الأرض التي تقيم بها القبيلة المعنية تعتبر ملكاً لها. بعض القبائل حازت على ملكية الأرض عن طريق وثائق منح صادرة من سلاطين الفور ولما شرع الحكم الثنائي في تطبيق سياسات الحكم غير المباشر، مكنت الكيان القبلي بإنشاء إدارات أهلية وإسباغ الشرعية على حيافة الإدارة الأهلية على الأرض. من الشائع أن يسمع المشاهد إلى اليوم: دار سميات، دار ميمصة، دار برفق، دار زغاوة، دار ميدوب، دار التعايشة، دار الهبانية، دار الرزيقات... إلخ. هذا من جانب ارتباط الأرض بالقبيلة أما تبوء المواقع القيادية فهو ذو شقين. شقه الأول: الإدارة العشائرية وفيها يتم تبوء المواقع عادة عن طريق الوراثة. يندر أن تخرج قيادة القبيلة في مستواها الأدنى (الشيخ) أو الأعلى (الناظر) من إطار الأسرة الحاكمة التي تتبوء هذه المواقع أباً عن جد. أما شقه الثاني فهو تمثيل المنطقة (وبالتالي القبيلة) في المؤسسات التمثيلية التي عرفها الكيان القبلي، مؤخراً على المستوى المحلي والمستوي المركزي (نائب الدائرة).

### II.III: العوامل المساعدة على الاقتتال القبلي

إذا كان القتافي على الموارد الطبيعية قد تسبب في حدوث ٨٧% من المعارك القبلية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٨) فإن هناك عوامل أخرى تعتبر مساعدة على تأجيج نار الإحتراب بين القبائل. وبوسعنا تصنيف هذه العوامل في مجموعتين رئيسيتين: مجموعة العوامل الخارجية ومجموعة العوامل الداخلية.

## I.II.III: العوامل الخارجية

وهي تنقسم بدورها إلى نوعين: سودانية وأجنبية.

## II.II.III: العوامل الخارجية المركزية

أما العوامل الخارجية السودانية فتتمثل في تأثير المركز علي الإقليم بالتشريعات المركزية وإلغاء مؤسسات المجتمع المدني والاستقطاب السياسي القبلي. بدأ الحكم الأجنبي بالتشريعات ذات الأثر علي علاقات القبائل ببعضها البعض حين أصدر تشريعات الإدارة الأهلية التي انحازت لمصلحة قبائل الأكثرية علي حساب الأقليات القبلية، بإلحاقها عنوة أحياناً، الأقليات القبلية بإدارات قبائل الأكثرية. لم تمكن القبضة الأمنية القوية إبان الحكم الأجنبي قبائل الأقليات من استخدام العنف لتحقيق استقلالها الذاتي. ولكن بمجرد حدوث الانفراج في الحريات العامة في أعقاب نهاية الحكم الأجنبي، بدأت بعض الأقليات القبلية المطالبة بالاستقلالية واضطرت إلي استخدام العنف في بعض الأحيان للحصول عليها. المعارك بين المعاليا والزريقات في منتصف الستينات تمثل نتائج هذه السياسة.

علي أن التشريعات ذات الأثر الأقوى صدرت في حقبة الحكم الوطني وليس الاستعماري. في عام ١٩٦٥ صدر قرار حل الإدارة الأهلية من مجلس الوزراء المركزي. ورغم أن تنفيذه لم يتم في الحين إلا أن آثاره السلبية علي قيادة المجتمعات المحلية كانت بعيدة المدى. في إقليم دارفور ضعف أو توقف قيام الإدارة الأهلية بدورها المتوارث في السيطرة علي الأمن القبلي. وفي عام ١٩٧٠ صدر القرار المركزي بحل الجهاز القيادي للإدارة الأهلية فيما عدا قيادات الرحّل وقيادات القبائل الحدودية. منذئذ اضطرب نظام الإدارة الأهلية ولم يعد قادراً علي استعادة سيطرته علي الشأن القبلي.

وازداد الأمر تعقيداً بصدر قانون الأراضي غير المسجلة لسنة ١٩٧١ والذي جعل سائر الأراضي غير المسجلة في السودان ملكاً للدولة. وهذا يتنافى مع

الحيازة القبلية للأراضي، وأقرز ازدواجية المعيار حتى لبي السلطات الحكومية فهي تطبيق القانون أحياناً وتنقض الطرف عنه أحياناً أخرى إذا كان تطبيقه يتسبب في مشاكل أمنية أو سياسية. هذه الانتقائية في تطبيق القانون مسئولة عن لجوء أطراف متعددة إلى استخدام العنف لقرض الأمر الواقع.

وإذا كانت هذه التشريعات مسئولة عن الاقتتال علي مستوى القبيلة فإن تشريعات قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠ قد تسبب في الاستقطاب الإثني في ولاية دارفور والعديد من الولايات الأخرى. فهو المسئول بدرجة كبيرة عن الاستقطاب والإحتراب بين قبيلة الفور من جانب ومجموعة من القبائل العربية من جانب آخر. ذلك لأن القانون قد أوجد في الإقليم وظيفة الحاكم التي تطلعت إليها علي وجه الإجمال ثلاث مجموعات إثنية في الإقليم هي: الفور، العرب والزغاوة. الإحساس الطاعى بالانتماء الإثني بدأ بتجربة لختيار حاكم للإقليم تسم تدني إلي مستوى القواعد ليهدم كل الأمن التي تعارف الناس عليها في منع النزاع واحتواء النزاع ووضع حد للنزاع. وتضافرت عوامل أخرى - سنعرض لها في حينها - في التصاعد بالاستقطاب العرقي.

لقد تزامن إصدار قانون الحكم الإقليمي مع حالة حظر نشاط مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. ومما قيل عن التعمسدة الحزبي وسلبياته في السودان فهو من الجانب الآخر يعمل علي تدوير الانتماء القبلي والأثني في بوتقة الحزب. وتشهد التجربة السودانية علي خلو المنافسة الحزبية من العنف السياسي وقبول نتائج الانتخابات أياً كانت. أبلان صدور قانون الحكم الإقليمي لم يكن بمقدور المتنافسين لوظيفة حاكم الإقليم التناقص خارج تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي يتساوى داخله كل المتنافسين، وكان من المنطوق أن يلجأ المتنافسون إلي قبائلهم وإلي أعراقهم وجهوياتهم لتفوز بالمنصب، وهكذا أحي التناقص علي المنصب، ربما دون أن يقصد، الأثنية في دارفور وكان السكان قد تجاوزوها في الظاهر علي الأكل.

وأخيراً فإن المركز قد أثر على السلام القبلي بالإقليم بالاستقطاب السياسي للقبيلة. تستوي في ذلك الأنظمة التعددية والشمولية. في غياب مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في الريف السوداني انغردت القبيلة بكونها مؤسسة يمكن توظيفها لتلعب مختلف الأدوار. من هنا كان حرص الأنظمة السياسية المركزية، في بحثها عن التأييد الشعبي، على نيل التأييد القبلي أولاً. فمن المعلوم أنه، وبسبب أحداث تاريخية، مالت غالبية القبائل الكبرى في شمال السودان إلى الوقوف خلف أحد الحزبين الرئيسيين (الأمة والوطني الاتحادي). ويستमित الحزبان في سبيل إيقائهما على هذا الولاء بل وزيادته في حين يبدل الأحزاب الأخرى (وبخاصة العقائدية منها) جهداً كبيراً في محاولة فك هذا الاحتكار وتحويل الولاء السياسي لصالحها. حتى الأنظمة الشمولية، في سعيها الحثيث لكسب الشرعية السياسية، تلجأ إلى الاستقطاب القبلي. وبديهي أن أنظمة الحكم المركزية نفتقر إلى الحيدة وهي تعالج المشكلات القبلية، بل ينهم العديد من الكيانات القبلية السلطة المركزية أنها منحازة إلى أحد الأطراف المتصارعة الأمر الذي يولد الغبن السياسي ويزيد الوضع المتأزم أصلاً تعقيداً ويستصعب الوصول إلى حل ترضاه قبل أن تقبل به الأطراف المتنازعة.

### III.II.III: العوامل الخارجية الأجنبية

يجاور الإقليم ثلاث دول أجنبية هي من الغرب جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد. ومن الناحية الشمالية الجماهيرية الليبية. جمهورية تشاد على وجه التحديد منيت بحرب أهلية متطاونة. وهناك عاملان ساعدا على انتقال آثار حربها إلى إقليم دارفور. أولاً الحدود المفتوحة والامتدة لأميال بين تشاد وإقليم دارفور. وثانياً الارتباط الوثيق بين العديد من قبائل دارفور والقبائل في تشاد (الزغاوة، والمساليات ومختلف المجموعات العربية). من جانب آخر، فإن الأطراف المتصارعة في تشاد أدخلت الجماهيرية الليبية في نزاعها بطلب العون

منها لهذا الطرف أو ذاك. وكان السلاح يجد طريقه إليها عبر إقليم دارفور. كل هذه العوامل جعل الفرقاء المتضادين يتسللون إلى الإقليم حاملين أسلحتهم التي كثيراً ما عرضوها للبيع بأبخص الأثمان، ففتت في الإقليم ظاهرة ثان: ظاهرة اقتناء الأفراد للأسلحة النارية المتقدمة غير المرخصة وظاهرة ثقافة العنف التي اكتسبها المحاربون المتضادون من الحرب الأهلية المتطاولة. وكان ذلك سبباً في فداحة الاقتتال القبلي من جانب وبروز ظاهرة النهب المسلح من جانب آخر.

### III.III: العوامل الداخلية (المحلية)

هناك عوامل داخل الإقليم ساعدت هي الأخرى على تفاقم الاقتتال القبلي. وقد تداخلت مع العوامل الخارجية ومع بعضها البعض فصارت تبدو كأنها السبب والنتيجة في آن واحد. من أهم هذه العوامل: بروز ظاهرة المليشيات القبلية، تعرض الإقليم للجفاف والتحصن الذي ضرب الإقليم منذ الستينات وحتى منتصف الثمانينات، ترسيم الحدود الإدارية بين القبائل، بروز شريحة النخبة القبلية التي نالت حظها من التعليم والتخلف النسبي للإقليم.

#### I.III.III: المليشيات القبلية

أشرنا فيما سبق إلى أن ازدواجية المعيار حول ملكية الأرض واستغلالها أدت إلى أن تلجأ المجموعات المتصارعة إلى القوة لفرض الأمر الواقع. فتكونت المليشيات القبلية التي ساعد على قيامها توافر السلاح الناري في الإقليم من جانب والتدريب العسكري الذي نقيه أبناء القبائل من جانب آخر. وكان إشراك المليشيات في الاقتتال القبلي السبب الرئيسي في فداحة تلك المعارك وفقد الأموال والأنفس. يقف شاهداً على ذلك المعارك الأثنية بين الفور ومجموعات القبائل العربية (١٩٨٩-٨٢) والزغاوة والمجموعات انعربية (١٩٩٤-١٩٩٦) والمساليت ومجموعات القبائل العربية (١٩٩٦-١٩٩٨).

### III.III.III: جفاف الساحل الإفريقي

وقد سبقَت الإشارة كذلك إلى أن الإقليم قد تعرض لجفاف الساحل الإفريقي (١٩٦٠ - ١٩٨٥) وأدى إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان حزام شبه الصحراء في شمال دارفور، وبخاصة مجموعة قبائل الزغاوة والتي استقرت بديار القبائل الأخرى ونافستها في مواردها الطبيعية وفي وظائفها القيادية فكان ما كان من أمر الاقتتال بين مجموعة الزغاوة من جانب والعديد من القبائل الأخرى من الجانب الآخر. فضلاً عن ذلك فإن هذا التغير المناخي جعل قبائل نفس المنطقة من الرحل يقتتلون مع المزارعين بسبب تناقص طاقة الأراضي الاستيعابية للزراعة والرعي معاً.

### III.III.III: ترسيم الحدود

عامل داخلي ثالث ساعد على انتشار الاقتتال القبلي هو ترسيم الحدود بين القبائل، إذا اقتضت سياسة اللامركزية (المعروفة بالحكم الشعبي المحلي) زيادة عدد وحدات الحكم المحلي وترسيم حدودها الأمر الذي جعلها متداخلة في بعض الأحيان مع حدود ما يعرف بديار القبائل. وقد تسبب نزاع الحدود في الاقتتال بين العديد من القبائل نعل أكثرها فداحة الاقتتال بي قبيلتي القمر والفلاتة بجنوب دارفور (١٩٨١).

### IV.III.III: النخب القبلية

إن انتشار مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام رغم ضلّته مقارنة بنصيب الأقاليم الأخرى، قد أوجد شريحة اجتماعية بدرجة من الوعي جعلت هذه الشريحة متطلعة إلى القيادة السياسية، شأنها في ذلك شأن البشرية في كل مكان، ولكن الحرمان من التعددية المياسمية التي تجعل التناقص علي الانتماء الحزبي لا القبلي، دفع بالنخب القبلية إلى تعيينه القبيلة والعرق للوصول إلى كرسي الحكم، بخاصة

في أعقاب تطبيق الحكم الإقليمي الذي أوجد للعديد من الوظائف القيادية وعليها فتمتها وظيفة حاكم الإقليم. وزاد عدد هذه الوظائف ومخصصاتها في عهد حكومة الإنقاذ الوطني. ولا أحد يدري كيف سيتشكل الصراع (القبلي - العرقي) إذا عدل الدستور وصار اختيار والي الولاية بالانتخاب الحر المباشر. المهم في الأمر أن الاستقطاب العرقي الذي صخب تطبيق الحكم الإقليمي في عام ١٩٨١ لا يزال تداعياته تزداد وتنداح لتصل إلى مستوى القرى والوادي وهو المسئول عن فداحة الاقتتال القبلي/ العرقي الذي شهده الإقليم مؤخراً

### V.III.III: التخلف النسبي للإقليم

إن أقاليم السودان كلها متخلفة بالمقارنة إلى واقع الحال في الدول الأخرى. ومع ذلك فإن بعض الأقاليم الشمالية خضت خطوات في مجل التنمية والتحديث. وحلت مؤسسات المجتمع المدني محل التنظيمات القبلية. أما إقليم دارفور فلا يزال غالبية سكانه في مرحلة الاقتصاد المعيشي (زراعة مزرية تقليدية وتربية تقليدية للحيوان). في مثل هذه المجتمعات تقفز إلى المقدمة مؤسسات العشيرة والقبيلة لتلبي حاجة الفرد إلى الأمن والموازنة. وتصبح العصبية القبلية غاية في حد ذاتها بعد إذ كانت ضرورة أمنية. في تعريف القبيلة ليهنتونج (١٩٧١) فإن القبيلة هي:

a group united by ■ common name, in which the members take a pride, by ■ common language, by a common territory and by a feeling that all who do not share this name are outsiders. [ enemies ■ fact.].

وهذا يعني أن القبيلة بحد ذاتها عامل يساعد علي سيادة روح العداوة بين المجموعات القبلية. والحل يكمن في إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي محسوب يفضي إلي تجاوز مرحلة الاعتماد علي مؤسسات القبيلة إلي مرحلة الاعتماد علي مؤسسات المجتمع المدني الحديثة كما منفصل لاحقاً.



## IV: آليات فض النزاع في الإقليم

سبقت الإشارة إلى أن النزاع يحدث على مستويات متعددة من الاجتماع البشري. وأن البشرية تطور عادة آليات تفض النزاع حتى لا يسود قانون الغاب. في إقليم دارفور كما هو الحال في العديد من الأقاليم هناك آليات تستخدمان لفض النزاع: الآلية التقليدية المعروفة بالجودية والآلية الحديثة التي يلعب فيها جهاز الدولة دوراً طاعياً.

### I.IV: الجودية

الجودية تعني، باختصار، قيام الأفراد أو الجماعات بالتوسط بين أطراف النزاع، على مختلف مستوياته لينهوا حالة نزاعهم. واشتهر في مجتمع الإقليم من يعرفون بالأجاويد، وهم أشخاص تميزوا بالتعقل ورجاحة العقل والإلمام بالسوالف والعادات وأهم من كل ذلك بالحيدة في نظر الأطراف المتنازعة، أي أن الأجوايدي يكون مهموماً بإعادة الصلات الطيبة بين الأفراد المتنازعين ولا يهدف إلى نصرة طرف على الطرف الآخر. ولكن الأجاويد، بذاته، يقفون مع الطرف الذي ينجح إلى السلم ويضغطون على الطرف الآخر لقبول التصالح. وقد جعل المجتمع في إقليم دارفور مكانة عالية للجودية وللأجاويد. وأحاط الجودية بسياج شبه القدسية إذ لا يخرج على قرار الجودية إلا الخارجون على العرف الاجتماعي وبذلك ينعتون مثل هذا الخارج بـ «كسار الخواطر». ويتعرض كسار الخواطر إلى ضغوط اجتماعية قاسية. يفقده التكافل الاجتماعي الذي هو في أمن الحاجة إليه في مجتمع لا تمسك إليه خدمات الدولة الحديثة. وأكثر إيلافاً من ذلك الحرب النفسية التي يجدها من كونه «كسار خواطر». وبذلك فإن الجودية قد لعبت دوراً هاماً في المحافظة على التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات في إقليم دارفور. وقد تراجع هذا الدور المؤثر للجودية بسبب مجموعة من المستجدات: ١- شريحة الإنسان

الانتقالي ٢- معاداة المركزية للتراث الإداري الأهلي ٣- سوء استغلال جهاز الدولة لمؤسسة الأجويد.

شريحة الإنسان الانتقالي تتكون من أبناء المجتمعات الريفية ممن نالوا حظهم من التعليم أو الثروة أو الوعي العام. هؤلاء ما عادوا يقرون بسلطان العادات والتقاليد وكثيراً ما يسخرون منها علناً فضلاً عن أن يتقيدوا بأحكامها. وعاونهم على التقليل من شأن سلطان العادات والتقاليد معاداة بعض الأنظمة الحكومية المركزية للجهاز الإداري للمجتمعات العشائرية (الإدارة الأهلية). رجال الإدارة الأهلية هم من أهم مجموعة الأجويد. يشتركون في مجالس الجودة فيفضون النزاع. وإذا تعد ذلك وتحول الأمر إلى القضاء الأهلي كانوا هم رؤساء أو أعضاء المحاكم الأهلية وتكون قراراتهم أيضاً عرفية ولكنها مسنودة بعقوبات جزائية. معاداة السلطات المركزية لجهاز الإدارة الأهلية أضعف فاعلية الجهاز وفاعلية الجودة في آن واحد.

وقد استحدثت أجهزة الدولة آلية جديدة لفض النزاع، سنعرض لها بعد قليل، ولكنها استغلت مؤسسة الجودة لتفعيل أليتها ولكنها أغفلت مقومات نجاح الجودة فتراجعت فاعلية الجودة وفاعلية مؤتمرات الصلح (الآلية الجديدة) كما سنري.

#### II.IV: القبضة الأمنية ومؤتمرات الصلح

##### I.II.IV: بسط الأمن

بسط الأمن والنظام من أولويات أجهزة الحكم . وقد فرض الحكم الأجنبي واقع الأمن والنظام على سائر المجتمعات العشائرية في السودان بفضل قبضته الأمنية. ولكن بمجيء الحكم الوطني اعتمدت التسرع السياسية على الولاء الطوعي وليس القهري . بيد أن الحكومات الوطنية لم تتخل تماماً عن فرض السيطرة الأمنية عندما يضطرب السلام الاجتماعي. وقد قامت أجهزة الدولة في

المودان ، مؤخراً ، بفرض الأمن والنظام في إقليم دارفور بوسيلتين: (١) تجريد المواطنين من السلاح غير المرخص بعد أن استشرت ظاهرة اقتناء المواطنين له. (٢) إعلان حالة الطوارئ وتعليق الحريات العامة لفترات زمنية مؤقتة . جرت محاولة جادة لتجريد المواطنين من السلاح في فترة ولاية د. الطيب إبراهيم محمد خير لولاية دارفور الكبرى في أعقاب انتشار ظاهرة النهب المسلح وتصاعد الاقتتال القبلي (٩٢-١٩٩٣م) . وبدا كأن الظاهرتين قد انحسرتا لبعض الوقت . إلا أن الاقتتال بين الزغاوة والرزىقات (مربي الإبل ثم مربي الماشية) في الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٦م والاقتتال بين المسالييت ومجموعة من القبائل العربية ( في الفترة ٩٦-١٩٩٨م) أثبت أن السلاح الفتك لازال بأيدي الأفراد والجماعات القبلية، وأن محاولات نزع السلاح ليست كافية بحد ذاتها لوضع حد للاقتتال المسلح. ولم يكن تعليق الحريات المدنية وفرض حالة الطوارئ أفضل حظاً من نزع السلاح في وضع حد للنهب المسلح والاقتتال القبلي. ففي ختام « مؤتمر الأمن الشامل » الذي عقد بمدينة نيالا ( ١٧- ٢١/١٢/١٩٩٧م) أعلن السيد رئيس الجمهورية مريان حالة الطوارئ علي ولاية دارفور الكبرى مضافاً إليها ولاية شمال كردفان. ولم يكذ المؤتمرين يعودون إلى مقارهم حتى اندلع قتال الدموي بين قبيلة المسالييت من جانب وبعض القبائل العربية من جانب آخر . بل إن ضراوة الاقتتال بين هذه الأطراف دفعت بالسيد رئيس الجمهورية لتعليق الحكم المدني في ولاية الاقتتال ( ولاية غرب دارفور ) وإسناد قيادتها مؤقتاً إلي حاكم عسكري . عادت الولاية فيما بعد إلي الحكم المدني بعد أن أبرمت الأطراف المتنازعة اتفاقية للصلح بتدبير وإشراف الحاكم العسكري . تباينت الآراء حول فرص الاستمرارية للاتفاقية. وهذا يقودنا إلي الحديث عن آلية مؤتمر الصلح وفعاليتها كأداة لوضع حد للنزاع القبلي.

#### II.II.IV: مؤتمرات الصلح القبلي

في إبان الحكم الأجنبي شهد الإقليم عقد مؤتمر واحد للصلح بين قبائل الكبابيش والكواهلة من جانب ( شمال كردفان ) وقبائل الزيادة والميدوب والسنري

من جانب آخر (شمال دارفور) . وهي قبائل تربي الإبل وتعتبر حدود الولاياتين المتجاورتين طلباً للكلاً والماء . وقد عقد المؤتمر في عام ١٩٣٢م في منطقة «أم فوزين» الحدودية والتابعة إدارياً لولاية شمال دارفور . ويبدو أن الصلح الذي أبرم كان فعالاً إذ لم يشهد إقليم دارفور عقد مؤتمر للصلح القبلي لمدي خمسة وعشرين (٢٥) عاماً بعد ذلك المؤتمر . في عام ١٩٧٥م عقد مؤتمر للصلح (في المألحة) بين نفس العناصر المتصارعة . ثم توالى عقد المؤتمر لنفس القبائل في عام ١٩٨٢م (مؤتمر مليط) ، ١٩٨٤م (مؤتمر أم كدادة) ، ١٩٨٧م (مؤتمر مليط الثاني) ، و ١٩٩٧م (مؤتمر الفاشر) . بمعنى أن عهد الحكم الوطني شهد خمسة مؤتمرات لتفرض المجموعات في مدي أربعين عاماً في مقابل مؤتمر واحد في مدي خمسة وعشرين عاماً في عهد الحكم الأجنبي . ولا تقف المقارنة عند ذلك بل أن معدلات عقد مؤتمرات الصلح كانت متصاعدة عبر السنين لتبلغ ذروتها في عام ١٩٩١م الذي شهد عقد ستة (٦) مؤتمرات للصلح القبلي (راجع مختار في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٨م) .

إن ظاهرة تصاعد عقد المؤتمرات وتكرارها بين نفس الفرقاء (قبائل شمال كردفان - قبائل شمال دارفور، قبيلة الرزيقات - قبيلة المسيرية، قبيلة الماهرية - قبيلة البني هلبة ، قبيلة المساليت - القبائل العربية) تقف شاهداً على حقيقة في غاية الخطورة هي أن هذه المؤتمرات ما عادت كافية لوضع حد للصراع القبلي . وهناك مجموعة من العوامل ساعدت على إضعاف فرص النجاح لهذه المؤتمرات . أولاً : الاستغلال السياسي للمؤتمرات لتحقيق هدف التأييد القبلي للسلطة الحاكمة بدلاً لهدف إزالة الجفوة بين الأطراف المتنازعة . ثانياً : تحويل دور الأجاويد التقليدي في خدمة مصلحة المتصارعين إلى دور جديد هو خدمة مصلحة السلطة الحاكمة وبالتالي، ثالثاً : فقدان الجودية لمكانتها الاجتماعية وسلطانها النفسي الذي يلزم الأفراد لاتصياح لمقرراتها . رابعاً : مؤتمرات الصلح بطبيعتها تكوينها ليست بالأكثرية القادرة على حسم القضايا الخلافية وفي مقدمتها ملكية

الأرض وكيفية استقلالها . بدلاً من حل هذه المعضلة تلجأ المؤتمرات إلى الحلول التوفيقية التي تجعل حدوث الإحتراب القبلي ولا تزيث مسيبياته. خامساً: تعتمد السلطة الحاكمة على زعماء العشائر والقبائل باعتبارهم محل ثقة رجال القبائل فلا يخرجون على مقرراتهم، متسامية أن السلطات الحاكمة نفسها قد هزت ثقة المواطن في قياداته المحلية عبر سياساتها المعادية للإدارة الأهلية. التأثير القبلي انتقل اليوم إلى النخب القبلية وإلى قادة الميليشيات القبلية التي لا تلتزم في كل الأحيان بسلاوأم رجالات الإدارة الأهلية التقليديين. وهناك جفوة لا مبرر لها بين السلطات المركزية الحاكمة وبين النخب القبلية في دارفور وكان من الأفضل كسبها لا معاداتها في سبيل الوصول إلى سلام دائم بين الجماعات القبلية والأثنية في الإقليم.

## خاتمة:

### V: نحو تجاوز حالة الصراع

أدبيات الصراع تتحدث اليوم عن تجاوز حالة الصراع (Conflict transformation) بدلاً عن فض النزاع (Conf. Resolution) أو تسوية النزاع (Conf. Settlement). إن تجاوز حالة الصراع تتطلب تغيير الوضع المتأزم الذي ينشأ عنه الصراع. وقد ناقشت هذه الورقة في ما تقدم مسيبيات الصراع القبلي في دارفور فأجملتها في الصراع حول الموارد الطبيعية وأضافت إلى النقاش تناول العوامل المساعدة على حدة الصراع بين الأطراف القبلية والأثنية. ثم دلفت إلى مناقشة آليات فض النزاع التقليدية منها والحديثة وخلصت إلى أن التقليدية منها قد تجاوزها الزمن بسبب المتغيرات المحلية والخارجية ولم تعد فعالة في وضع حد للاقتتال القبلي. وبنفس القدر فإن مؤتمرات الصلح القبلي التي ترعاها الدولة، على كثرتها مؤخراً، لم تضع حداً للصراع لأنها لا تتغوص في لب المشكلة المفضية إلى الصراع. إنها تكتفي بتحقيق سلام ظاهري بين الأطراف المتنازعة. والأمر كذلك، فإن الحل يكمن في تجاوز حالة الصراع الراهنة وذلك بالتركيز على

العوامل التي تشكل أساس النزاع. وبالإمكان أجمال هذه العوامل في ثلاثة محاور هي: ١- التنافس حول الموارد ٢- ولقع التخلف والقبليسة ٣- قسومات التنافس السياسي.

## I.V: التنافس علي الموارد

يبدو جديلاً من حيثيات الورقة أن سبل كسب العيش التي تنتظم الإقليم إلى الآن والمتمثلة في الرعي المتنقل من جانب والزراعة التقليدية المطرية من جانب آخر تؤدي بالضرورة إلى الاختلال في التوازن بين طاقة الأرض الاستيعابية غير المتجددة من جانب وحاجة المزارعين والرعاة إلى المزيد من الأرض ومن الموارد الطبيعية من جانب آخر إن التنافس علي الأرض ومواردها غير المتزايدة يتسبب في النزاع حتى داخل مجموعات الرعاة ودخل مجموعات المزارعين ناهيك عن الصراع بينهم. وفاقم من نقص الموارد وبالتالي ازدياد حدة التنافس ما ظل يتعرض له الإقليم وما قد يتعرض له مستقبلاً من تقلب الأحوال المناخية المفضية إلى الجفاف وقلة الموارد الطبيعية. لقد أدى جفاف الفسرة (١٩٦٠ - ١٩٨٥) إلى حركة نزوح جماعي من الشمال إلى الجنوب وبشكل ذلك ضغطاً علي الموارد في المناطق الجنوبية. ولو لا عناية رب السماء وتحسن معدلات الأمطار من جديد لعم الجفاف والتصحر سائر أرجاء الإقليم.

## I.I.V: مشروع استقرار الرحل

تري الورقة أن الحل يكمن في استقرار الرحل ولا سيما مربي الإبل في شمال دارفور. وفكرة استقرار الرحل في شمال دارفور ليست جديدة ولا هي من جنس المشروعات القوية التي لا تجد القبول أو الحماسة من مجموعة المستفيدين من المشروع. جاء الاقتراح من أحد عيوخ الرحل إلى السيد الطبيب المرضي حاكم الإقليم آنذا. وتبلورت الفكرة في تجزئة للمشروع إلى مرحلتين: مرحلة الاستقرار

الجزئي ثم مرحلة الاستقرار الكلي. ونحس مواطنو المنطقة للمشروع وتبرع له الزعامة بمبلغ عشرين ألف جنيه (وهو مبلغ معتبر فسي السبعينات عند تداول الفكرة). أما الرجل أنفسهم، المستفيدون بالدرجة الأولى من المشروع، فقد التزموا بالتبرع بألف رأس من الإبل (مقابلة مع السيد الطيب المرضي بمنزله بالأبيض في يوم ١٩٩٩/١١/٣). كما أن رئيس الجمهورية قد وعد حاكم الإقليم بأنه سيحصل على الدعم للمشروع من أصدقائه الحكام العرب وغيرهم. وتوقف السير في تنفيذ المشروع بسبب نزاعات قبلية بدأت تطفو على سطح الحياة في الإقليم مع نهاية السبعينات.

إن بالإمكان أحياء هذا المشروع وفرص نجاحه قد كبرت والحاجة إليه أصبحت ماسة. الدراسات الجيولوجية في الثمانينات أشارت إلى أن حزام شبه الصحراء يرقد تحته الحوض النوبي الذي يغطي مساحة تساوي ٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ويتراوح بعده من سطح الأرض بين ٣ أمتار و ٤٥ متراً. بل في بعض الأحيان ترتفع المياه إلى سطح الأرض في شكل ينابيع وواحات (راجع السماني وآخرون، ١٩٨٧، ص ٢٥٨). ويوجد حوض مماثل في حزام البقارة يغطي مساحة تقدر بحوالي ٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع وهذا يجعل استقرار مربى الماشية في هذا الحزام أيضاً ممكناً. وقد شاهدت في منطقة الضعيفين تجارب بعض المواطنين في استغلال المياه الجوفية بحفر الآبار الارتوازية الناجحة. إن الاستقرار الكامل في المنطقتين يعني إقامة المزارع الرعوية كبديل للرعي المتنقل الذي مهما تعددت مميزاته فإنها لا تبرر الإبقاء عليه لاقترانه بالتنافس والاقتتال القبلي.

### III.V: التنمية وتطوير الموارد

إن أحوج ما يكون إليه الإقليم هو إحداث التنمية. إن التخلف النسبي للإقليم هو الذي جعله يتفرد بظاهرة الاقتتال القبلي ولتهب المسلح. فالناس يعيشون في

الأرياف (٨٥% منهم حسب إحصاء السكان العام ١٩٩٣) ويتنافسون على الموارد الطبيعية التي تنقصر طاقاتها العام بعد الآخر. فضلاً عن ذلك فإن مرحلة الاقتصاد المعيشي (رعي وزراعة مطرية تقليدية) تجعل القبيلة ومؤسساتها هي العمود الفقري للمجتمع الريفي. والقبيلة بحد ذاتها تجسد علاقة التكافل بين المجتمعات المحلية. وتري الورقة أن التحول يكمن في الانتقال إلى اقتصاد السوق، تجاوزاً لمرحلة الاقتصاد المعيشي. المزارع الرعوية التي سبق الإشارة إليها تنقل المجموعات التي كانت متروكة إلى مجموعات مستقرة تحكمها اقتصاديات ومؤسسات المجتمع المدني. الاستقرار والتعليم يقودان إلى التحضر وبالتالي إلى تعدد سبل كسب العيش فينظم الناس في مؤسسات مهنية قوامها موقع السكن وموقع العمل وليس الارتباط القبلي.

من جانب آخر، فإن الزراعة التقليدية، في حد ذاتها، لا تسارع في الانتقال إلى اقتصاد السوق. وإني الآن فإن المزارعين لا يكادون يحظون بمدخلات الإنتاج رغم حاجتهم الماسة إلى البذور المحسنة، واستصلاح الأراضي الطينية، ومكافحة الآفات الزراعية والتسويق المجزي للمحاصيل. إن فرص استصلاح الأرض وتمكين المزارعين من الاستفادة منها لا تقف فوائدها عند المزارعين بل يستفيد من ذلك، وربما بالدرجة الأولى، الاقتصاد السوداني في مجمله. فضلاً عن ذلك فإن الاستصلاح يوقف ظاهرة الاستزراع الجائر للأرض والتنافس حول الأراضي الزراعية المحدودة وهو الذي يفضي أيضاً إلى الصراع القبلي.

### III.I.V: قنوات المشاركة السياسية

مع اتساع دائرة الاقتتال القبلي والعرقي في دارفور، مؤخراً صار بعض المهتمين بالظاهرة يتفوق باللوم على النخبة المتعلمة من أبناء القبائل فسي ذلك الإقليم. وبرزت أصوات تنادي بإبعادهم عن القيادة القبلية حتى لا يتسببوا في مزيد من التوتر بين القبائل. ومن هذا الرأي يركز على أعراض الداء وليس على



أصله. منذ عهد الفلاسفة اليونان وُصف الإنسان بأنه مخلوق سياسي وأهل دارفور ليسوا استثناء من هذه القاعدة. الممارسة السياسية تحتاج إلى تنظيمها بواسطة آليات توفر سلامتها ولا تحتاج لمنعها.

بدأت مشكلة الاستقطاب القبلي للعمل السياسي المقترن بالعنف في فترة الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩ - ١٩٨٥) لسببين: الأول إنشاء مواقع قيادية بمعدلات فاقت معدلات كل التجارب السابقة وذلك على المستوى الإداري (الحكم الشعبي المحلي) والسياسي (الاتحاد الاشتراكي وتوابعه). وهذا قد حفز أبناء الإقليم للانخراط في العمل السياسي أكثر من أي وقت مضى وبخاصة أن المواقع السياسية اقترنت بالجاه والعائد المادي يتضاءل أمامه مردود العمل الميني. ويزداد هذا الاندفاع نحو العمل السياسي في أعقاب تشريع قانون الحكم الإقليمي في عام ١٩٨٠ الذي أوجد مواقع قيادية على مستوى الإقليم، تنفيذية وتشريعية وسياسية. وكان التركيز بخاصة على موقع حاكم الإقليم الذي يجمع تحت إمرته عناصر الجاه والمال. السبب الثاني لبروز الاستقطاب العرقي والقبلي هو جعل «الاتحاد الاشتراكي السوداني» القناة الوحيدة للوصول إلى المواقع القيادية. إنه يصدر شهادة عدم اعتراضه على المرشح في كثير من الحالات. ويحظر النظام السياسي التنافس على المواقع تحت أي رؤية حزبية غير رؤية «التنظيم الفرد». إزاء ذلك فإن كل المرشحين يصبحون «أبناء التنظيم الفرد». ولا يستطيع التنظيم التفريق بين أبنائه فيدعم هذا ويرفض ذلك. فلجأ المتنافسون إلى قبائلهم وأعراقهم لكسب تأييدهم للفرز بالمواقع القيادية.

في بادئ الأمر في فترة السبعينات طغحت إلى سطح الحياة السياسية في جنوب دارفور (نيالا) نغمة «العرب والزرقة». وكثت مقاصدها محدودة بكسب المواقع القيادية بجنوب دارفور ولم تقترب بتلغف السياسي ولكن مع بداية الثمانينات ومع تطبيق نظام الحكم الإقليمي الذي أوجد مواقع قيادية على مستوى الإقليم بأسره، ولا سيما موقع حاكم الإقليم، اتسعت دائرة الاستقطاب العرقي لتشمل

الإقليم بأسره، وتُدلي شعائر العروبة من جانب وغير العروبة من جانب آخر،  
للقواعد الشعبية فتحول روح التأخي الذي كان سائداً بينهم إلى التجافي والرغبة في  
الغلب. ومنذ ذلك الحين اكتسب الصراع القبلي المحدود بعداً إثنياً أودي بحياة  
الآلاف وتسبب في فقد المال وتدمير النسيج الاجتماعي في الإقليم. وما الاقتتال بين  
العرب والفور والعرب والزغاوة والعرب والمساليت منذ الثمانينات إلا انعكاساً لهذا  
الاستقطاب العرقي الحاد، والذي يزداد حدة في غياب قنوات التنافس السلمي بين  
الساعين لتقلد المواقع القيادية. والحال كذلك، فإن الحل يكمن في توفير تلك القنوات  
وليس إلقاء اللوم على المتنافسين.

(إنه من نافذة القول أن نذكر أن المقترحات الثلاثة (استقرار الرحل، التنمية  
وفتح قنوات التنافس السلمي) يكمل بعضها بعضاً فتقلل فرص الاقتتال القبلي الذي  
يعيشه الإقليم.

### المصادر الأجنبية

- 1-Hungtinton, S. The Change to Change: Modernization, Development and politics, *Comparative Politics*, Vol,3, 1971
2. Palmer, M., *Dilemmas of Political Development, An Introduction to the Politics of the Developing Areas*, Peacock Publishers, Illinois, 1980
3. Paul, A. *The History of the Beja Tribes of the Sudan*, Frank Cass Co., 1954.
4. Lederach, John , P., *Building Peace, Sustainable Reconciliation in Divided Societies*, U.S. Institute of Peace, Washington D.C., 1997.
5. Yong, C. *The Politics of Cultural Pluralism*,\_The University of Wisconsin Press, 1979.
6. Howell, J. *Local Government and Politics in the Sudan*, University of Khartoum Press, 1974
7. Cunnison, Ian, The Position of Women in a Baggara Tribe, *Sudan Society*, 11, 1963

### المصادر العربية

١. معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، رؤية حول الصراع القبلي في السودان، ورشة عمل، قاعة الشارقة، ١١-١٢، مايو ١٩٩٨م.
٢. ديوان الحكم الاتحادي، مداولات وتوصيات مؤتمر الأمن الشامل بدارفور، نيالا، ١٩-٢١/١٢/١٩٩٧م.
٣. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

## القبيلة والقبلية والصراع في السودان:

### إشكالية المفاهيم والسياسات

منزول عبد الله منزول

#### مقدمة:

برزت القبيلة والقبلية برقم قياسي معتبر من بين الموضوعات المتعددة والمختلفة التي شكلت في مجملها التفكير والبحث للأنثروبولوجيين في السودان وأفريقيا بصفة عامة. لقد أسست الأنثروبولوجيا في السودان على الكيانات القبلية التي شكلت الوحدات الأساسية لدراسات الأنثروبولوجيين، ولذلك تدرك الأنثروبولوجيا بالعرفان لهذه الكيانات. ورغم ذلك، أصبحت القبيلة والقبلية مفهومين غامضين وخلافيين، ويردان في الغالب تحت عنوان "الأثنية" الذي هو بالمثل مفهوم غامض ومضلل. إن الطبيعة الخلافية والاعتقادات المانعة لهذه المفاهيم استمرت بمثابة الرصيف لمشروع أكاديمي غريب ومحير، وقامت على سنى مصطلحات هي نفسها تخمينات غيبية (ontologically suspect). إذا أشرنا إلى مصطلح أو مفهوم ما بأنه تخمين غيبي، فهذا يعني أنه يتضمن خطأ تصنيفاً، أي خطأ في الاستعارة الأدبية المستخدمة (Voutria, 1995). بالإضافة إلى ذلك، إن التخمين الغيبي يفنّد الشروط الواضحة لهوية وتطابق الأشياء والصفات المضمنة. هذه نقطة هامة ستوسع فيما بعد في ارتباطها ببعض البيانات من السودان.

الأنثروبولوجيون في تبنّيهم للمنظورات الابتدائية (Primordial) أو المناقضة للجوهرية (anti-essentialist)، صوروا الكيانات القبلية على أنها وحدات فريدة في مقابل وحدات أخرى، وغالوا في توكيد الحدود القبلية، وبذلك نشروا معتقدات انقسامية وثيقة الصلة حتى عندما تعزز هذه المعتقدات نفسها على نحو

يتناقض مع تعريف الوضع الذي نحن بصددده. هذا التناول المقولب الذي ابتكره الأنثروبولوجيون يضمّن تباين الكيانات القبلية وثقافتها، وفي ذات الوقت يتناولها كنظم متماسكة ومتراصة مقللاً الاختلافات الفردية والصراع والتباين في الوحدة القبلية الواحدة، وهو تضخيم للافصال في حين أن المجموعات السكانية أو القبائل المحلية ترتبط في مناطق عديدة بنظم إقليمية عريضة ذات أنواع متعددة ومختلفة من التبادل، بل ترتبط بنظم راسخة تماماً (cf. Manger, 1996, Keesing and Strathern, 1998). وفيما يخص هذه الحقيقة الواقعية، نجد أن النصوص التي وضعها الأنثروبولوجيون مصدراً للإلهام بالنسبة لتعميمية وتعتيم المذاهب أو المعتقدات القبلية واعتبارها أشياء مادية. بتوجيه المنظورات الابتدائية أو المناقضة للجوهرية، ركز الأنثروبولوجيون على دراسة الجماعات وكيف أنها تعي نفسها. لقد تم التأكيد بكثرة على كيف أن الأعضاء يحدون هويتهم في علاقتهم بالآخرين، وكيف يمكن لهؤلاء الأعضاء أن يعوا بعملية تحديدهم للهوية هذه على أنها طريقة لمعرفة الذات أو بناء الهوية (Barts, 1969 and Passim, 1994). إن النتيجة المنطقية لتبنى مثل هذا المنظور قد تظهر في التركيز على الاختلاف أو التعبير بين الجماعات، سواء كانت أثنى أو قبلية، أكثر من التركيز على التشابهات. كنتيجة طبيعية، تم التأكيد على الاختلافات داخل وبين الجماعات الأثنى من خلال افتراض وجود حماية وإدارة حدودية ومن خلال تمحّص مراكز القوة الرئيسية التي قد تشكل بطريقة أخرى الحدود المغالي في تأكيدها.

إذا تتبعنا الكيانات القبلية إلى الحد الذي دخلت فيه في أنواع متعددة ومختلفة للتبادل، وربطت بالأجهزة الإقليمية والحكومية، نجد أنها بالضرورة قد تأثرت بالعمليات السياسية. وأصبحت الكيانات القبلية بازدياد تضمن في الخطط السياسية الأفريقي، وهو ما ينطبق على حالة السودان. إن سياسة الأثنى والقبلية تشكل في الوقت الراهن جدلاً عريضاً وسط للمفكرين في أعقاب التحول إلى اللامركزية والتعددية الحزبية (Harir, 1994, Mohamed Salih, 1998, Doornbos, 1998).

إن العهد الذي أخذته بعض الدول الأفريقية على نفسها يجعلها بلا خيارات سوى اللجوء إلى سياسة اختيار الدعم القبلي. وبمرور الأيام، زادت حدة الحدود القبلية الخارجية لأن سياسة اختيار وحشد الدعم لا يمكن أن تستمر في طريق الحيداد وعدم التمييز. في حدود مشتركة مع المنافسة على الموارد الشحيحة، نجد أن سياسة القبلية تقود بازدياد إلى صراعات بين الجماعات القبلية والتي في حد ذاتها تقضي إلى نزاعات دموية.

إن الحجة الأساسية في هذه الورقة هي أن القبلية والصراعات القبلية يجب أن تفسر على أنها نذاج لتفصل وجهتي النظر أعلاه (الابتدائية والمناقضة للجوهرية) مع الخطاب السياسي. وستشدد الورقة تفسير ذلك من خلال تجربة السودان. ولكن يجب أن لا يفهم أنني أصرف النظر عن الصراعات القبلية التي حدثت في بعض الأحيان قبل تفصل هذين المستويين. هذا قد يعادل الاضطراب وتعتيم الواقع. من المؤكد أن في فترات معينة (إبان عصور الممالك والسلطنات، وحتى المهدية، في السودان) كانت هناك صراعات، ولكن مسبباتها ومظاهرها تجعلنا نصنفها على أنها صراعات محدودة. إلا أن الطريقة التي فسر بها المدافعون عن العقائد المسيحية في تاريخ السودان قبل الحكم الإنجليزي كانت طريقة أكثر عمومية في أن نخبرنا كيف أن الأوضاع كانت مشوشة تشوشاً كاملاً ومغركة بالحروب القبلية البربرية. وفي الجانب المشابه والمماثل، تم تصوير بعض الجماعات على أنها الأعظم نفوذاً والأقوى نوعاً في علاقتها بجماعات أخرى. ولذلك حكم بعض الكتاب المستعمرين على بعض القبائل العربية بأنها معصومة من الخطأ أو الإثم وراثياً، بينما جردت قبائل عربية أخرى من ذلك لاختلاطها بأفارقة محليين (O'Brien, 1998: 64). هذا لا يفهم منه تجريد الأفارقة بالفعل. هذا مجرد مثال للكيفية التي صور بها الإرث الفكري الاستعماري القبائل. بالرغم من أن هناك جدل غير بناء ومليء بالذم منذ السبعينيات من القرن العشرين، إلا أنني أشعر بأننا نحتاج إلى الكثير من نوعه لأن المضمنات السالبة للتراث الأنثروبولوجي

الاستعماري، في محيط أفريقيا، ما زالت في حاجة للتفقيح. قبل الدخول في حججنا، علينا أن نقوم بمراجعة نقدية موجزة وجامعة للاتجاهات الابتدائية والمناقضة للجوهرية. تكفي لتوضيح إشكالية التخمينات الغيبية.

### المنظورات الابتدائية والمناقضة للجوهرية:

#### حقيقة ولكن مغالى في توكيدها

إن المنظورات الابتدائية والمناقضة للجوهرية في جوهرها لها علاقة وطيدة بالنموذج الوظيفي (Functionalist Paradigm) الذي يصور الكيانات على أنها وحدات كاملة (wholes) أو أعضاء (organs)، عن طريق عناصر نسبية معينة، إلى حد أن تفصل هذه العناصر بضيف شيئاً إلى عمل الكل ويجعله تاماً في ذاته متماسكاً ومختلفاً تماماً عن الكيانات الأخرى. في محيط السودان، نجد أن دراسة إيفانز بريشارد (Evans-Pritchard, 1940) وسط التوير من الأمثلة الجيدة التي يمكن الاستشهاد بها. إن التقليل من أهمية الاختلاف في التفسيرات الابتدائية والجوهرية يظهر بوضوح انحيازاً جوهرياً يتطلب البحث عن الانسجام. بالنسبة لفايدا (Vayda, 1994: 319): 'هذه التفسيرات قد تمت فذكتها بذات النظرة النيوتنية القديمة التي تعطي البيانات العاكسة للنظام والثبات قيمة أكثر من البيانات العاكسة للخصائص المتغيرة'. إن من أهم الأخطاء أو النقاط المشكوك فيها في هذا المنظور نزعه إلى تصوير الكيانات على أنها متماسكة وتفسيره الخاطئ لخصائص الجماعات القبلية والأثنية. هذا بالضرورة يضعف الإمكانات الواضحة للاندماج بين الجماعات. لقد قيد تماسك الجماعات القبلية بفرضية ثبات القيم والمؤسسات عبر الزمان. ويقول المنطق الجوهري أنه يجب ألا يفكر شخص ما بأن الأنثروبولوجي شيء يقدمه إذا قيل أن القيم والمؤسسات تتغير باستمرار وأن هناك العديد من الاختلافات حتى بين قرى المنطقة الواحدة. في استجابة لهذا، يقول كولسون (Colson, 1984: 12, quoted in Vayda, 1994): 'إن القيم عندما يعتقد أنها أساسية لتوجيه طريق التعامل لمجموعة

معينة من الناس مع بعضهم البعض ومع بيتهم، تصبح قيماً مرتبطة بموقف وزمان، أكثر من كونها اختلافات أبدية تستخدم لتوقع السلوك عبر الزمان وتحت كل الظروف ... إن الأنثروبولوجيا ترتقى كلما نظرنا إلى التباين والى إمكانية الاختلاف". ونجد فايدا (Vayda, 1994: 320ff) يذهب في ذات الاتجاه مبيناً الحاجة إلى دراسة التباينات وإمكانية الاختلاف. ويقول فايدا "أنا يجب أن نذهب إلى ما وراء الاعتراف بالتباينات لكي تصبح الموضوعات الرئيسية لدراساتنا أكثر من اعتبارها نماذج أو أنماط، إذ أنها تشكل حقيقة أساسية". لقنساتي الخاصة، هذا المنظور هو منظور مشوش تشويشاً كاملاً وفوضوياً، وأطلب من أنصاره أن يتركوا نتيجته إلى أطرافه المنطقية. وأمل أن لا يولد ذلك انطباعاً ساذجاً بأنني أتبني موقفاً جوهرياً أو أنكر وجود التباين. إن التباين من الخصائص الأساسية للإنسان. إلا أن اعتراضى يصدر من خوفاً من التعمق بعيداً في هذه التباينات. بالرغم من أن المناقضين للجوهرية يدافعون عن ما يسمونه 'الوصف التام الواضح' (thick description) (Geertz, 1973) لما يدرسون، لتقادى تشويه حقيقة الواقع، نجد أن التأكيد على التباين نفسه يحاصر أو يطوق هذا الاتجاه. إن رأيي يتمثل في أن مساهمة الاستراك فيه له واقعه وجدير بالاهتمام الخالص، أكثر من الأشياء الفردية. إن الآراء التي أتبناها هنا مناسبة إلى حد كبير، خاصة في إطار الرواج المتزايد للقبليّة والمظاهر المصاحبة لها. إنني لا أتبني منظوراً ابتدائياً براجماتياً، ولا موقفاً مشوشاً مناقضاً للجوهرية. ما يهمني في إطار هذه الورقة هو كيفية معالجة أو تشكيل الأشياء أكثر من كونها أشياء مقنعة، وتوضيح نقاط الضعف في كل، وكيف أن التفصيل البراجماتى لمثل هذه المواقف مع الخطاب السياسى أدى إلى شكوك تميز مسارح الأحداث في السودان اليوم. وسأبدأ بنظرة إلى إرث العلم الوجودى في السودان.



## إرث العلم الوجودي: عرض تلخيصي أنثروبولوجي:

تأتى معظم معرفتنا عن القبائل في السودان من المصادر الأنثروبولوجية التي كانت مادة دراساتها الأولى المجتمعات التقليدية. لقد ركز البحث الأنثروبولوجي في السودان في المقام الأول على دراسة القبائل. هذا ينطبق بصفة خاصة على الفرع الرئيسي للأنثروبولوجي (أي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية). أما الفروع الأخرى لهذا العلم (مثل الأنثروبولوجيا الاقتصادية والأنثروبولوجيا الحضرية) فيبدو أنها كانت أقل انشغالا بالقبيلة في حد ذاتها. إلا أنها انبثقت من نفس الأساس النظري للفرع الرئيسي 'الأنثروبولوجيا الاجتماعية'.

فيما يختص بالسودان، نجد أن هناك مرحلتان للتطور التاريخي للدراسات الأنثروبولوجية والسوسولوجية. قصرت المرحلة الأولى على البحوث التطبيقية التي قام بمعظمها الأنثروبولوجيون الاجتماعيون الكلاسيكيون في جنوب السودان، ابتداءً من بدايات القرن العشرين حتى زمن الاستقلال. إن الإطار المفاهيمي الذي تبناه هؤلاء الأنثروبولوجيون كان في الأساس إطاراً وظيفياً وجوهرياً بالنسبة لأوبراين (O'Brien, Ibid:63). ذكر إيفانز بريتشارد (1940م) بطريقة حتمية أن النوير كانوا جوهرياً رعاة، حتى ولو أن الكثير من المجتمعات المحلية للنوير تستمد غذاءها من صيد الأسماك وزراعة المحصولات. ومن ثم بحث إيفانز بريشارد عن تفسير لقيمهم الثقافية الأساسية وطريقة حياتهم الأساسية في ضوء هذا الجوهر الرعوي، كما صور نشاطهم الزراعي والصيد (للأسماك والحيوانات) والالتقاط على أنها نشاطات اكتسبت أهمية مؤقتة بدخول العرب والإنجليز أو للمشاكل الإيكولوجية (مثل الفيضانات وطاعون الماشية، الخ).

ترمز المرحلة الثانية (ابتداءً من الخمسينات من القرن العشرين) إلى مؤسسية الأنثروبولوجيا الاجتماعية فيما يختص بالتدريس والبحث. في الخمسينات والستينات من القرن العشرين كانت هناك صفتان غالبتان في الدراسات المختلفة. أولاً، كان معظم أصحاب المهنة للرواد عن الأجانب. ثانياً، كان التركيز على حياة

البداءة والحياة الرعوية، خاصة في شمال السودان (cf. Cannison, 1966). وفي هذه الفترة كانت هناك ثلاثة مجالات للبحث:

- ١- استجابة البنيات القبلية للإدارة الاستعمارية الدخيلة ونمو طبقات قبلية (الصفوة). إن الدراسات التي ارتبطت بهذا المجال البحثي وجهت كثيراً بواسطة الأنثروبولوجيا الوظيفية البريطانية.
- ٢- التوقعات المرتبطة بالخطة المستقبلية لتوطين البدو.
- ٣- أثر اقتصاد السوق على الاقتصاديات الاعاشية التقليدية. وتمت هذه الدراسات تحت تأثير الأنثروبولوجيون الاقتصاديون النرويجيون (cf. Barth, 1964, Haaland, 1969).

إن الاهتمام بموضوعات حياة البداءة والحياة الرعوية، وكذلك القبلية، استمر إلى بدايات وأواسط السبعينات (cf. Ahmed, 1974, Salih, 1976). ففي تلك الفترة، بدأ السودانيون دراساتهم العليا، وسيطر على التوجه النظري لهذه الأعمال الأنثروبولوجيا الاقتصادية والأنثروبولوجيا الوظيفية. في الاتجاه الموازي كانت دراسات حضرية، والتي كانت موضوعاتها الرئيسية ما يلي:-

- ١- الهجرة من الريف إلى الحضر وتأثيرها على التغير الاجتماعي من خلال التعليم، والصناعة، وظهور أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية، والتعبئة السياسية للمهاجرين، ونمو للمراكز الحضرية، واختفاء أو تقوية روابط القرابة والتزامات الجوار،... الخ (cf. El Sadaty, 1972).
- ٢- أوضاع العمال المهاجرين في المناطق الحضرية بتركيز على الأجور.
- ٣- قيام هويات ثقافية جديدة في المناطق الحضرية من خلال هجرة العمالة.

لقد شكلت هذه الموضوعات أحد الاهتمامات. واهتمام آخر كان بدراسة المشكلات والمؤسسات الاجتماعية المصاحبة لهجرة العمالة (cf. Fawzi, 1980, El Sadaty, 1972).

في أواخر السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، ومع عودة الاهتمام ثانية بدراسة المجتمعات المحلية الريفية، توجهت البحوث الحضرية نحو التركيز على مجال الاقتصاد السياسي أكثر من لقتصار توجهها على تحليل الكيانات الصغرى. وشددت الدراسات المختلفة تركيزها على التنمية غير المتوازنة بين الأجزاء المختلفة للقطر كإطار ينبغي النظر من خلاله إلى المشكلات المختلفة (cf. O'Brien, 1979, El Mustafa, 1983, Ibrahim, 1985, & Kamier, 1988). باستثناء أوبراين، لم يخضع العلماء أعلاه المفاهيم لفحص نظري.

بالرغم من النقد الموجه إلى الأنثروبولوجيا الاستعمارية ابتداءً من أواخر الستينات من القرن العشرين (cf. Magubane, 1969, 1971, 1979, Mafeje, 1971, Asad, 1973, Ahmed, 1973) وحتى الوقت الحاضر (cf. Drayton, 1975, Mafeje, 1996)، ما زال الإرث باقياً بشكل البحوث في الدول المستقلة، التي لا يستثني منها السودان. لقد تم التشديد على مفهومي القبيلة والقبيلة في معظم الدراسات الأنثروبولوجية، ولكن من دون أي جهود وافية لإكسابها الشرعية وإبعاد الشكوك عن تناسبها نظرياً. وبالرغم من أنه كان هناك جهد واضح في دراسات الكيانات الكبرى، والتي يمثلها تبنى اتجاه الاقتصاد السياسي،-هناك مشكلة غموض في المفاهيم. وعندما كانت هناك جهود لإزالة هذا الغموض (cf. El Mustafa, 1983, & Kamier, 1988)، كانت هناك مشكلة الأدوات التحليلية البديلة، بمعنى إن المفاهيم التي تم انتقادها استخدمت مرة أخرى في التحليل.

## القبيلة والقبلية: بعض الملاحظات

إن معنى مفهوم القبيلة لا يتغير بسهولة بتغير وجهات النظر العامة، أو حتى المرتبطة بفروع المعرفة. إن استخدامه الأول، والذي ما زال استخداماً عاماً، يشير إلى جماعة من الناس يعيشون في ظروف بدائية أو بربرية تحت سيطرة زعيم أو رئيس. وعندما صاحب الاعتقاد التطوري الفتوحات الاستعمارية، عرّف الأنثروبولوجيون التنظيم الاجتماعي لشعوب ما وراء البحار تعريفاً يجعله مغايراً للتنظيم الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. لقد أكتسبت هذه المغايرة مفهوم القبيلة النغمة azdraniyaya التي تتمثل في مصطلح "البدائية". وبذلك استمر هذا المفهوم كأحد المفاهيم التي يأخذ بها الباحثون كمسلّمات. وكانت نتيجة ذلك، إنها استخدمت بطريقة خاطئة بواسطة الباحثين والسياسيين. لقد طرحت مجموعة متنوعة من التعريفات، التي هي في الأساس ابتدائية. ويوضح مان (Mann, 1983: 403) "إن القبيلة تعنّى جماعة من الناس ترتبط مع بعضها البعض عن طريق الانحدار من سلف مشترك، وتنظم حول بنية موروثية من المراتب الاجتماعية". ويعرف مافيجي (Mafjeje, 1971: 258) القبيلة "بأنها مجتمع خالي نسبياً من التمايز، ويمارس اقتصاداً اعاشياً بدائياً، ويتمتع باستقلال محلي". هكذا صورت القبائل على أنها مجتمعات محلية سياسية معزلة، يدعى كل منها حقاً مقصورة على منطقة معينة وعلى إدارة شؤونها باستقلالية عن أي تحكم أو سيطرة خارجية. فيما يختص بالقبلية، فقد صورت على أنها وعى أيديولوجي بالانتماء إلى جماعة أولية يشعر الشخص إن لغتها وعاداتها وأساطيرها ملك له، كما يشعر بتماسك أو تضامن معين مع أعضائها.

يمكن بالسهولة إدراك إن التعريفات المقتبسة أعلاه لا تواكب الحقائق المتغيرة أو القابلة للتغير في الوقت الراهن: هذا ينطبق بصفة خاصة على الاستقلال السياسي، والحقوق المقصورة على منطقة معينة، والاستقلالية عن أي تحكم أو سيطرة خارجية،... الخ. هذه الجوانب القديمة أصبحت الآن غير مواكبة

لأنها مرت بتغيرات تدعو إلى الحيرة. بعض هذه التغيرات بدأ ببداية الإدارة الاستعمارية، بينما بدأ بعض آخر في فترة لاحقة. لقد حفزت حاجة الإداريين المستعمرين لإحصاء وتصنيف المجموعات السكانية الخاضعة لهم لأغراض كثيرة، حفزت الأنثروبولوجيين الاجتماعيين في بدايات القرن العشرين على القيام بدراسات اجتماعية أكثر تفصيلاً عن الجماعات. لقد كانت الجماعات سائبة غير منظمة، الشيء الذي أزعج الإداريين وجعل من الضرورة تعيين أفراد لوحدات اجتماعية أكبر من المجتمعات المحلية القروية. فقد أصبح القرى ذات روابط رخوة إذا تركت لمعيار الانحدار المشترك المتعارف عليه. في تبيينه للسهاوجس التسي ارتبطت بالموضع الاستعماري، يكشف أمـد (Asad, 1972: 128) كيف إن القبيلة كانت وسيلة إدارية مناسبة بالنسبة للإداري للمستعمر، وبثينة للتفاوت الاجتماعي بالنسبة للقائد القبلي، ومركب نظري بالنسبة للأنثروبولوجي. ويستحق النقد الذي قدمه أسـد إن تناول منه اقتباساً كاملاً : "إن النقد الذي يوضح بالتفصيل هنا يوجه بالضرورة إلى ثلاثة مواضع يتم الربط بينها في علاقة ثلاثية من البرهان المتبادل: الإداري المستعمر، والكيابيش، والأنثروبولوجي. بالنسبة للموضع الأول، إن القبيلة هي وسيلة إدارية مناسبة ووحدة للمنفعة الحقيقية لتنظيمها، ولكن لا تشكلها، الحكومة المستعمرة. وبالنسبة للموضع الثاني، إن القبيلة هي تجربة للتفاوت الاجتماعي المؤسس والمنظم ظهرت كجزء من عالم فيه حضور للحكام والمحكومين. أما بالنسبة للموضع الثالث، فالقبيلة هي مركب نظري يستخدم لدراسة مشكلة الهيمنة السياسية، ويقوم على افتراضات محددة يشترك فيها هذا الأنثروبولوجي مع الإداري المستعمر حيث إنهما يشتركان في تقاليد ثقافية مشتركة. لقد ساعد الأول في خلق التفاوت الاجتماعي الذي يتجسد في القبيلة، والثاني في استمراره، والثالث في إعطائه الشرعية.

تبين بيانات أسـد عن الكيابيش إن القبيلة هي عبارة عن أيديولوجيا صاغتها في الأصل جماعات محلية حاكمة، ثم نظمها وثبتتها الإدارة المستعمرة، ثم رفعت

إلى المكانة العلمية بواسطة الأنثروبولوجيين. بالرغم من أن أسد لم ينقض التحليل إلى نهايته المنطقية، إلا أنه يمكن الحكم على تفسيره بأنه اعترض على مفهوم القبيلة خلال أربعة حجج: التخمينات الغيبية، والمعرفة النظرية، والأيدولوجيا، والميثودولوجيا. ترتبط حجج التخمينات الغيبية والمعرفة النظرية بالشرعية والفائدة النظرية أو التحليلية للمفهوم، بينما ترتبط الحجج الأيدولوجية والميثودولوجية بمدى الفهم الاصطلاحي للمفهوم في الأوساط الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، بين أسد كيف إن القبيلة بهرمها السلطوي أصبحت مهمة بالنسبة لنظام الحكم الاستعماري، وكيف أن نظام الحكم الاستعماري أصبح مهماً بالنسبة للقبيلة. ويستمر أسد في إظهاره أن القبيلة والنظم القبلية قد انتقلت من كونها وسائل للإدارة الفعالة لتصبح تبريراً للهيمنة الاستعمارية الأبدية. ويفسر أسد ذلك خلال رفض الحكم الاستعماري لمؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٢م كممثل لسكان القطر. وفي سياق آخر، يصور عبد الغفار محمد أحمد، في كتابه *قبيلة رفاعه الهوى* (١٩٧٤م)، تصور التنظيم السياسي السابق للاستعمار في شمال السودان على أنه بنية متغيرة من العلاقات بين جماعات مركزية من الشيوخ وعدد متغير من التابعين. يشغل الشيوخ مراكز القوة بفضل سيطرتهم على اأموارد الهامة، خاصة الأراضي الرعوية وموارد المياه وممارات الرعي. ولقد تم تنظيمهم في مراكز متماسكة مبنية على أسس القرابة، الشيء الذي يبرر ادعاءاتهم بحق الانتفاع بالموارد المتوفرة بالمنطقة أساس الانحدار المشترك والمنفق عليه من سلف يحسب بأنه أول من أتى إلى المنطقة، أو له أهمية لسبب أيديولوجي ما. أنني أجد نفسي أقف في صف أحمد في تحليله هذا.

إن من الجوانب الهامة التي أشار إليها عبد الغفار محمد أحمد تغير وانتقال ولاء وتحالفات الأفراد بين مراكز القوة المختلفة. تتضمن هذه الحجة إن أيديولوجية الانحدار ليست العامل الوحيد في تعريف قبيلة ما، ولتمت بالسبب الكافي للتمييز الطبقي. هذا حقيقة ما يؤيده تكانا (Takana, 1997) في تقريره عن الصراعات القبلية

في دارفور.. إن تعريف القبيلة يجب أن يضع اعتباراً لأهمية تغير وانتقال الولاءات والتحالفات من جانب، ولأسباب الأساسية من جانب آخر. مثل هذا الفهم يصبح ملزماً وأساسياً للتوصيات المرتبطة بالسياسات. هذا ببساطة لأنه إذا ربط فهم أي مسألة أو قضية بالمفاهيم (مثل القبيلة أو القبلية) فسيصبح بمثابة وثيقة التفويض بالنسبة لأي سياسة. عليه، قد تبتعد دراسة الصراعات القبلية عن العلمية إذا لم يبنى فهمها على المفاهيم الصحيحة. ونرى من العادة دعوة العلماء الاجتماعيين، وإلى حد ما الاختصاصيين التقنيين، إلى منابر النقاش المختلفة لدراسة وتمعن الأوراق والمساهمات المقدمة. هذه الدراسات والتمعنات قد تشكل الأساس للسياسات العملية. يجب على الخطاب السياسي والعلم الوجودي أن يتفاعلا في البحث عن حل للصراعات أو التخطيط للسياسات المحكمة. ولكن هذا ليس بالحال دائماً في العالم الثالث.

### الخطاب السياسي:

لطبيعة الخطاب السياسي الموجه نحو القبلية والصراع صلة وثيقة بنتائج أي تدخل مقصود لإصلاح الأحوال. وعدم الترابط المنطقي أو التحكم كان السمة الغالبة في الخطاب السياسي الموجه نحو القبائل والقبلية إلى أن خرج المستعمرون. بينما سعت الإدارة الاستعمارية وراء المعاهدات السلمية لتوفير جو سلمي لإدارة آلية الدولة في المقاطعات القبلية (Beck, 1996)، اصطبغت سياسات الحكومات الوطنية المتعاقبة بخاصية اختيارية (co-optive). يختلف مفهوم الاختيارية عن مفهوم المعاهدات السلمية. فكانت الحكومة الاستعمارية قادرة على فرض حكم القانون بالقوة، خاصة فيما يتعلق بالصراعات والغارات بين القبائل. ونأتى ذلك من خلال انسجام العلم الوجودي (ترقية القبائل والقبلية إلى مكانة العلم بواسطة الأنثروبولوجيون) مع الخطاب السياسي الموجه نحو القبائل (تهدئة واستقرار القبائل). كما مارست الحكومة الاستعمارية سياسة قبضة اليد

الحديدية لتنظيم المراكز القبلية والقوى وجعلها ذات فائدة. وكان الخطاب السياسي واضحاً ومتربطاً منطقياً، يقصد منه تهدئة واستقرار القبائل.

لقد اختلفت سياسة قبضة اليد الحديدية الاستعمارية من خطاب الحكومات الوطنية الموجه نحو القبلية. إن حجتنا هنا ينبغي ألا تسترك انطباعاً بسيطاً وساذجاً بأننا بصدد تحليل مقارن بين الأوضاع في فترتي الاستعمار وما بعده، أو أننا نمجد مقدرة الحكومة المستعمرة على فرض حكم القانون وتهدئة واستقرار الأطراف القبلية المتصارعة. مثبِّراً إلى هذا الجانب للحكم الاستعماري، يوضح حرير (Harir, 1994:154) "إن المقارنة غير الموفقة بين مقدرة المستعمر على تحقيق السلام والأمن وعدم مقدرة الحكومات الوطنية على ذلك، قد تنتهي بتساؤل الكهول عن ما إذا كان الترك (وهو اصطلاح محلي يرجع إلى الإنجليز) سيعودون مرة أخرى أم لا". بالتأكيد إن للحكومة المستعمرة أفعالها البغيضة التي ما زالت توجه وتؤثر على مجريات الأحداث في القطر. فلقد مارست بطريقة واضحة ومعلنة نوع من المعالجات في بنية المجتمع السوداني. إن سياسة "فرق تسد" وسياسة "المناطق المقفولة" أمثلة كافية لهذه المعالجات.

بالرغم من أن الحكومات الوطنية لم تتراخ في مواجهة الصراعات القبلية، نجحت جهودها اتبادفة إلى تيدنتها في استيقاء حالة السلام بين الأطراف المتصارعة فقط لفترات قصيرة. ربما لم يترك العيد الذي أخذته الحكومات الوطنية على نفسها خياراً غير اللجوء إلى سياسة اختيار دعم القبائل بدلاً عن توسيع شرعيتها وفرض حكم القانون بطريقة خالية من التمييز. لقد وفقت هذه السياسة بين جوانب هامة وحساسة. فهناك دائماً ضغائن خفية تتخذ لنفسها مظاهر قبلية أو اثنية حينما لا تجد المعالجة الحكيمة. هذا يتضمن أن من المطلوب معالجة المسببات الأساسية للصراعات قبلية، التي هي عبارة عن منافسات على الموارد المتعددة والمختلفة (الاقتصادية والسياسة، على المستويين الجزئي والكلّي معاً). تقوم حجتنا هنا على حقيقة أن القبلية في الأوضاع المعاصرة أصبحت تستخدم



بكثرة للإشارة إلى أي نوع من الصراع أو الثوران في السودان. إن الفكرة العامة التي تقول إن السودان بصفة خاصة بلد قبلي (وهذا لسوء الحظ انتقل إلى العلم الوجودي والخطاب السياسي) تدعو إلى صرف النظر عن مظاهر الصراع باعتبارها ضرباً من القبلية، دون أن يستلزم ذلك تحليلاً للأسباب الأصلية لمثل هذه الأعراض، والتي لها جنورها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالسودان. وتتضمن هذه الحجة أن الصراع يحتاج لتحليل اجتماعي واقتصادي وسياسي أكثر دقة، وليس مجرد الاعتماد على مفاهيم القبيلة والقبلية التي هي في متناول اليد. هذه المضمّنات صحيحة ويجب تأكيدها على مستويات المعرفة والخطاب السياسي.

### الإدارة الأهلية: كائن استنفذ أسباب وجوده:

إن الإدارة الأهلية، والتي هي اختراع بريطاني، حققت أهدافها بنجاح، ويفترض أنها استنفذت أسباب وجودها. وهناك حاجة للتفكير في مدى منفعتها الحدية المتناقصة (الآثار السالبة). ما زال اصطلاح الإدارة الأهلية، الذي أدخل إبان الحكم الاستعماري، يستخدم في الأوساط العنصرية والعلمية؛ لمن يكون اصطلاحاً محلياً، وماذا يعنى بالنسبة له؟ إن الذهنية الاستعمارية تجاه الإدارة الأهلية ما زالت تتخلل المستويات المختلفة في المجتمع السوداني. ساعدت هذه الذهنية بطريقة آلية على إدامة صورة متكررة لا تتغير: أنها "محلية"، و "تقليدية"، و "انتقالية"، و "غير حديثة"،... الخ، ولكنها أساسية لإدارة شؤون المجتمعات التقليدية! وعيب آخر أساسي في الخطاب السياسي يتمثل في أنه يسلم بمثل هذا النظام، ولو بالتدخلات ذات الصلة أحياناً، ويعتمد على "الحوية" الكاذبة للإدارة الأهلية في حل الصراعات. ولتخذ هذا الخطاب أوجهاً مختلفة في أوقات مختلفة. إن العهد الذي أخذته الحكومات الوطنية على نفسها جعل الخطاب ضعيفاً. بينما تطلق الحكومة المركزية في بعض الأحيان العنان للإداريين الأهليين لإدارة شؤون

الرعية (كما كان الحال بالنسبة لسلطنة المساليت حتى عام ١٩٩٦م)، نجدهما في أحيان أخرى تتدخل بطريقة مباشرة بتفعيل بعض المقاييس الغربية، وبذلك خلقت حالة من الاضطراب جعلت المجتمع المحلي مغصاً برود الأفعال والتفاعل. والسؤال الذي يفرض نفسه، هو: هل الإدارة الأهلية غاية في حد ذاتها أم وسيلة للتغلب على طبيعة الكسل واللامبالاة للدولة في تعاملها مع الصراع القبلي؟ إن الخطاب السياسي غير قادر على إعطاء إجابة ثابتة على مبدأ، ببساطة لأن هذا الخطاب يظهر نفسه في صيغة التدخل ذو الصلة بالموضوع. ومن دواعي السخرية أن الإدارة الأهلية، على أقل تقدير من وجهة نظر الخطاب السياسي الحديث المتضمن لفرن الخطابية في المجتمع المدني، هي النقيض للحكومة الحديثة. بينما توجه المحاولات لبرهنة أن في المجتمعات المؤلفة من أكثر من نوع أو عرق مثل السودان تصبح الإدارة الأهلية أداة مكملة لآلية الدولة (يظهر هذا مرة أخرى في العلم الوجودي، cf. Tigani Mustafa, 1997، وفي الخطاب السياسي)، نجد أن نتيجة هذا التكامل قد شوهت أو حرفت. يدعم أنصار "الدور الأساسي" للإدارة الأهلية حججهم بالإشارة إلى حالة الفوضى والخراب التي عقيت حل النظام في عام ١٩٧١م. إلا أن حالة الفوضى والخراب استمرت حتى بعد إعادة النظام.

بالإضافة إلى ذلك، أخذ الخطاب الموجه نحو القبائل صيغة "التابعة السياسية" (Political Clientalism) (Harir, 1993, 1994). هذه الحالة تنطبق بصفة خاصة على نظم التعدد الحزبي، كما أن لها قوة دافعة في نظام الحكم الراهن. ويبدو أن الحكومات بإجماع تعتمد على الدعم القبلي. يصبح هذا الدعم إلزامياً في غياب الشرعية والوفاء. بالرغم من أن هذا النوع من السياسة يبرز بطبيعته عدم المساواة، إلا أنه يضع التبادلية أو الكسب المتبادل (Mutual - back scratching) موضع التنفيذ بين الراعي والرعية. الجزء المقابل لهذا الدعم قد يكون المنصب السياسي، أو حماية المصالح الاقتصادية، الخ. ولأن ميدان التنافس السياسي محدود لا يسع لإيواء الأقسام القبلية للكثيرة، فسلت الحكومة في معالجة الأوضاع

بحكمة. هذه المسائل عادة ما تؤدي إلى ظهور العواطف أو الاستياء القبلي لأن لها حدود مشتركة مع مبادئ التقافس الأخرى. ومن الجوانب السيئة أيضاً، نجد أن الحكومة أحياناً تدعم قبيلة معينة ضد قبيلة أو قبائل أخرى، ومن ثم تقف متفرجة على حجم الدمار الناتج عن ذلك، وينظر آخرون إلى المسائل في مجملها على أنها تجسيد لفشل الصفوة في الإدراك الكامل والتوصل إلى فهم التباين والتعدد الثقافي في السودان. ويؤكد حرير (Harir, Ibid., 44) أن من العوامل التي تشكل أساس الانحلال الحالي عدم توصل الصفوة المالكة للسلطة إلى فهم حقائق التباين والتعدد الثقافي في السودان. ولقد حدث هذا بالرغم من وجود التقاليد الفكرية القادرة على تحديد هذا التباين بدقة.

رأي حرير هو الرأي المناسب إلى الحد الذي يشير فيه إلى فشل الصفوة في التوصل إلى فهم الحقائق. إن النقطة الأساسية بالنسبة لي ترتبط بالتقاليد الفكرية القادرة على التحديد الدقيق والتي يأخذ بها حرير كمسلمة. بالرغم من أنه يتناول الموضوع من زاوية مختلفة كلياً، إلا أن الدور الإيجابي لهذه التقاليد الفكرية في الانحلال كان يجب أن ينفذ. هذا لأن هؤلاء المفكرين، وخاصة الذين يشير إليهم حرير، هم في الأساس أعضاء صفوة يصعب الوقوف على الدور الذي تلعبه في ذلك المجتمع. ولقد ناقش المؤلف بنفسه التناقضات أعلاه: "إن تكرار الصفوة المستمر والثابت لكفاءة هذه الكيانات يناقضه معالجة الصفوة أيضاً لنفس هذه الكيانات بغرض مصلحتها".

من الجوانب الهامة أيضاً أن قانون الجنسية لعام ١٩٥٨م ما زال مصدراً "لقبلية" لأنه يعرف المواطنة بأنها العضوية الفعالة في جماعة قبلية معينة تسكن داخل الحدود المكانية التي رسمت في عام ١٨٩٨م (O'Brien, 1998: 67). والسؤال المضمن في التطبيق هو ذلك يرتبط بالانتماء القبلي. في غياب الأهلية القبلية الحقيقية لا يعطى شخص صفة المواطنة.

إن الخرق الذي حدث في الخطاب الموجه نحو القبيلة بدأ يثمر بعد خروج البريطانيين بفترة قصيرة. لقد تبع ذلك الصراعات القبلية المدمرة وسفك الدماء مثلاً، في الفترة بين عام ١٩٣٢م وبدايات السبعينات من القرن العشرين كانت هناك أربعة مؤتمرات فقط للصالح القبلي في دار فور. ومن منتصف السبعينات من القرن العشرين إلى الوقت الحاضر، كانت هناك أكثر من عشرين من هذه المؤتمرات (Takana, 1997). كيف يمكننا تفسير هذه الزيادة المفاجئة في أحداث الصراع؟ بالطبع لا يمكن إقتصارها على مستوى القبيلة والأئمة، ودون مراعاة لبعد الظروف المعاشة في المنطقة (Abdul-Jalil, 1985). كما أن للكوارث الطبيعية المتكررة بعداً آخر. بإعطائنا اعتباراً للمجتمعات المحلية المستقرة في وسط وشمال السودان، يمكن أن نبرهن أنه من الطبيعي أن تبرز الصدامات، حتى أن لم توجد قبائل، في بعض المناطق من القطر (مثل دار فور) والتي توجد فيها أعداد كبيرة من الناس في حركة مستمرة لأسباب مختلفة. أيضاً، يمكننا أن نبرهن أن ما يحدث في دار فور هو نتاج للنضال أو الكفاح من أجل الاستقرار، والتنافس على الموارد، والتغير التدريجي العنيف، وقسوة الظروف التي فاقمتها السياسات الضالة الهادفة إلى اختيـار وحشد الدعم. إذا تم الإمساك عن الحنج أعلاه، فإن الخطوة التالية يجب أن تكون باستخدام آلية تـوسـطية عقلانية لتخفيف أو امتصاص الصدمة. ويجب أن لا تحمي هذه الآلية التوسطية الوضع الراهن، لأن ذلك سيتناقض مع منطق التحول الحتمي. إن الإشارة هنا إلى الدائرة المفرغة للمؤتمرات القبلية التي برهنت على أنها شكل من أشكال الفصل أو الكذب.

### التعامل مع الصراعات القبلية:

#### إمكانية دمج العلم الوجودي والخطاب السياسي

لقد ظلت المؤتمرات القبلية ولفترة طويلة الآلية الرئيسية لحل الصراعات في السودان. إلا أن أحداث النزاع الدموي المتكررة كشفت عن عدم كفاءة هذه

الآلية، كما أبطأت سجرها الذي كان يعتقد فيه سابقاً. يأخذ التفسيرات يمكن أن يتمثل في أن الصراعات ما عادت صراعات قبلية. فهذه الصراعات يمكن النظر إليها على أنها تجسيد لضغوط وعشكلات متأصلة في التسريح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع السوداني .

إن معالجة الصراع القبلي وفشل مؤتمرات الصلح في دار فور (Tigani M.M. Salih, 1997) قنمت أحد أدق وأشمل للتفسيرات. قدم صالح في ورقته في مداولات مؤتمر الصلح القبلي الذي أقيم بمدينة نيالا في عام ١٩٩٧م، تحليلاً للموضوع من خلال المنظورين الجزئي والكلّي معاً. كان لدراسته قيمتان: تمثلت القيمة الأولى في أن الورقة عرضت سيناريو حقيقي عن ما يحدث هنالك بين الجماعات المتصارعة المتعددة والمختلفة من حيث الأسباب والنتائج والمظاهر. أما القيمة الثانية فهي أن الورقة أشارت إلى أزمة العلم الوجودي أو الأزمة الميثودولوجية (تحديد وحدة التحليل في هذه الحالة من الاضطرابات). ربما أن النتيجة غير المتصودة للتقرير تجسدت في إمكانية الدمج بين العلم التجريبي والمقاييس البراجماتية التي بنيت على أساس خطاب سياسي معين.

يعتقد صالح أن من الأسباب الأساسية وراء قصر أجل اتفاقيات الصلح هي أن التوصيات لا تصل إلى الغالبية العظمى لأسباب مختلفة منها: ضعف وسائل الاتصال، وعجز الحكومة السياسية لضعف التمويل اللازم، وفقدان الثقة المتفشي بين المجموعات المتصارعة،... الخ. وتشكل الطريقة التي يتم عن طريقها الوصول إلى الاتفاقيات مشكلة أخرى يتناولها المؤلف، في قوله: بالرغم من أن ممثلي الأطراف المختلفة يقومون بالتوقيع على الاتفاقيات بالإذابة عن رعاياهم، إلا أن هذا لا يكفي لإزالة الضغائن وانحرافاً بالنسبة للذين فقدوا أقرابهم والذين كثيراً ما يتهمون ممثليهم باللين والتساهل. وعليه لا يتمنى أفراد القبيلة فقط فشل الاتفاقيات، بل يتحينون الفرص من أجل تحقيق الفضل. (Salih, Tigani M., 1997: 55). يتضمن هذا الاقتباس الفرض الإلزامي لحكم القانون على الأفراد المذنبين المتورطين في

كل من الأطراف المتصارعة قبل توقيع أي اتفاقية. حجة أن هذه الصراعات يجب معالجتها في إطارها القبلي تبدو من الأخطاء الدائمة. إن الإشارة هنا بصفة خاصة إلى المصطلحات المضللة في الأدبيات. وبهنا هنا بالأخص مصطلح "حلي الصراع". بينما نجح التجاني مصطقي في تشخيص عوامل الصراع في دارفور على أن لها جذوراً تاريخية، نجده يضع تشديداً على الحقائق الراهنة. يعتقد التجاني أن الوضع الراهن بدافور له واقع خاص، ويجب البحث في هذا الوضع الراهن بالأكثر من جعل الأحداث التاريخية كبشر النداء لغسلنا. وينصح المؤلف بالآتي: "لقد أصبحت الحواكير ودور القبائل عوامل هامة مسببة للصراعات القبلية في دارفور، بالرغم من إنها كانت من الحقائق المقررة أو التديهييات، والحواكير هي أراضي كان يمنحها سلاطين الفور، وكان حاملو اللقب يمنحون صكاً سلطانياً مكتوباً ومختوماً. بالرغم من أن السلطنة ضمت عام ١٩١٦م، إلا أن هذه الصكوك ما زالت وثائق شرعية تقبلها المحاكم. لكي نفهم مشكلة الحواكير ودور القبائل، يجب أن لا ننسئ منظوراً تاريخياً لأنه قد يفودنا إلى الحكم على أحداث الماضي بعقلية حاضرة أو حالية. وهذا بدوره سيحول جهودنا إلى جهود غير موضوعية لأن لكل زمان قيمه ومعاييره الخاصة التي قد لا تتناسب مع زمان آخر .

بالرغم من أن خطر الحواكير قد تم توضيحه تماماً، إلا أن التجاني. في تقديمه للنصائح المرتبطة بالسياسات أكد أنه يجب صيانة الحواكير ودور القبائل والحفاظ عليها، بتأكيد على المواطنة وحقوق الأفراد في الاستيطان والعيش في أي مكان. لإزالة الخرق، كان حريصاً على الدفاع عن التغيير التدريجي والحكيم لتظاسم ملكية الأراضي. أنني أقف في صفه لأن ورقته ستظل أحد المحاولات الحديثة الأصلية التي يمكن أن تحدد بداية الانتماج بين العلم الوجودي وحزم السياسة المباشرة. بجانب ورقة "تكنت" (١٩٩٧م)، يمكن لورقته أن تساهم في فهم أفضل لمفهوم القبيلة والقبلية. وتضيف إلى البناء المفاهيمي المطلوب.

## ملاحظات ختامية:

تناولت الورقة جانبين مرتبطين بالقبائل والقبلية والصراع في السودان. هذان الجانبان هما الأساس العلمي لمعرفتنا حول هذه المفاهيم، والخطاب السياسي الموجه نحوها. إن الأساس العلمي أو أساس العنم الوجودي يؤدي إلى التراث الابتدائي والاستعماري الذي ارتقى بهذه المفاهيم إلى مكانة العلم. هذه الترقية نُظمت رسمياً بواسطة الإداريين المستعمرين لأغراض متعددة ومختلفة. كما وضح في موجز عرض البحوث الأنثروبولوجية، ما زال هذا التراث يشكل البحوث وفهمنا لهذه المفاهيم على المستويات المختلفة. فيما يخص الخطاب السياسي، اتبعت الحكومة المستعمرة سياسة واضحة تجاه القبائل: النهضة والاستقرار. يمكن القول بأن هذه السياسة توافقت مع ما قدمه الأنثروبولوجيون. احتوى خطاب الحكومات الوطنية السياسي الموجه نحو القبائل منافذ للهروب، ولذلك أصبح غير كافٍ لمعالجة القضايا القبلية (الصراعات القبلية). هذا أدى إلى اعتماد الحكومة على الآليات التقليدية لحل الصراعات. ولكن هذه الآليات أثبتت فشلها. فهناك حاجة لإعادة صياغة معرفتنا والسياسات المنطلقة منها.

بالنسبة لقناعتي الخاصة، إن المسار النافع الذي يمكن تتبعه في عملية إعادة الصياغة يتمثل في دمج كل المفاهيم المغالاة في التأكيد عليها. هذا يمكن أن يكون عن طريق دراسة الناس تبعاً للمناطق الجغرافية أو المذاخية أو أساليب حياتهم. ويمكن حساب الاختلافات والتغير في هذه المنساق أو أساليب العيش. ولكن ينبغي أن لا يتم هذا الحساب من خلال الخصائص أو العناصر القبلية. عند بداية هذه المقامرة، ينبغي تطوير الأدوات وأساليب المعالجة. من الطرق المغربية والسهلة استخدام مدخل "العلوم المتداخلة" (Interdisciplinary) في البحث، بالرغم من أن حوله جدل ونقاش مستمرين. إن الحاجة لهذا المدخل يبررها تداخل وترابط الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومرونة وحدات تحليله. إن المهمة صعبة وفيها شيء من التحدي، ولا يمكن تجاوزها عن طريق العمل الميداني الهزيل

غير الموجه. إنها تحتاج إلى جهود عقلانية وفكرية. وهذه الورقة هي محاولة للإسهام في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من ذلك، لا تنحصر المهمة على الأنثروبولوجيين، كما يجب أن لا توجه أسلحة هم المفاهيم فقط نحو الأنثروبولوجيا. إن مغامرة التهدم يجب أن تشمل علوم أخرى، خاصة العلوم السياسية. يبدو أن علماء السياسة ليست لديهم أدوات أفضل من أدوات الأنثروبولوجيين. بالرغم من أن البحث في علم السياسة يسعى دائماً إلى دراسة العمليات على المستوى الكلي (كما يفعل علم الاجتماع السياسي)، إلا أن هناك نزعة لمعالجة النسيج القبلي والإثني أثناء التحليل (cf. El Battahani, 1995, Al Karsani, 1997a). من الضرورة الاعتراف بأن هناك توتر واضح يظهر في بقاء القبلية والأثنية، وفي حجم النزاع الذي ينذر بالخطر في معظم أجزاء السودان. بجانب ذلك، هناك في العادة عوامل خفية لها مظهرها القبلي أو الأثني.

فيما يختص بالجانب العملي لحل الصراعات القبلية، يتضح أن الآليات التقليدية فشلت تماماً. والشئ المطلوب الآن هو توضيح الجوانب الهامة للصراع (خاصة التنافس على الموارد والمقدرة على الوصول إلى ميادين القوة المتعددة والمختلفة). من الموارد الأساسية الأرض (cf. Haaland, 1991). يجب إعطاء اعتبار لملكية الأرض التي تقوم على الأساس القبلي. إن نظام الحواكير في دارفور من الأمثلة الواضحة في هذا الخصوص. كل الأراضي ينبغي أن تكون تحت ملكية الحكومة وتمنح للأفراد والمجتمعات المحلية على أساس حق المنفعة حتى لا يدعى شخص الملكية المطلقة لأي أرض. إنني لا أفكر في قرار أو تغيير مفاجئ، لأن ذلك سيكون من قبيل التفكير اليوتوبي وسيضخم المشكلة. غير ذي جدوى أن نرجع إلى الماضي الذي أصبح في حد ذاته مصدراً للمشاكل. كما يجب إعطاء اعتبار للإدارة الأهلية، يجب البحث عن أسباب تناقص منفعتها الحديثة أو آثارها



السالبة، إذا لم تكن قد استغنت أعياب وجودها. إذا لم يكن ذلك هو الحال، فبإني لا أرى لزوماً لوجودها.

يجب أن يكون الخطاب السياسي الموجه نحو هذه الموضوعات خطاباً واضحاً وليس في صيغة التداخلات المرتبطة بالسياسات. ينبغي أن يجتهد في معاملة الجماعات المتعددة المختلفة على أساس المساواة، أو على أقل تقدير على أساس توزيع الموارد. ويجب على الحكومة أن تتناول مشكلة القبلية والصراعات القبلية في إطار استراتيجية تمويلية عريضة. كما يجب أن تتعرض هذه الاستراتيجية للأسباب الأساسية والخفية وراء الصراع.

## Bibliography

- Abdul-Jalil, M., 1985,**  
 "The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfure",  
*Bayeuth African Studies*, No. 1:53-85.
- Ahmed, Abdel Ghaffar, 1973,**  
 "Some Remarks From the Third World on Anthropology and  
 Colonialisim: The Sudan", in Asad, T., (ed.) *Anthropology and  
 the Colonial Encounter*, London, Ithaca press.
- Ahmed, Abdel Ghaffar, 1974**  
*Shaikhs and Followers: the political struggle on the Rufa'a  
 alHoi Nzirate*, Khartoum University Prss.
- Ahmed, Abdel Ghaffar, 1978.**  
 " The Relevance of Social Anthropology in Development",  
*Journal of Economic and Social Studies*
- Al-karsani, Awad, 1997a,**  
 "Presidential and National Assembly Elections of 1996" (in  
 Arabic), Dissscussion Paper No. 105, *DSRC*, June, 1997.
- Al-karsani, Awad, 1997 b.**  
 " The Collapse of the State in Africa" (in Arabic), *strategic Studies*, July,  
 10: 57-78.
- Asad, T., 1970,**  
 The Kababish Arabs: Power. *Authority and Consent in a  
 Nomadic Tribe*, London, C. Hurst & Company.
- Asad, T., 1972,**  
 Political Inequality in the Kababish Tribe". In Cunnion, I., and  
 James, W., (ed.) *Essays in Sudan Ethnography*, New York,  
 Humanities Press.
- Asad, T., 1973,**  
*Anthropology and the Colonial Encounter*, London, Ithaca  
 press.
- Asad, T., 1986,**

The concept of Cultural translation in British Social Anthropology, in Clifford and Marcus (eds.), *Writing culture*, Berkeley, University of California.

- Aseka, E., 1997,**  
"Some Comments on the Mafeje Moor Debate", *CODESRIA Bulletin*, 3: 11-14.
- Barth, F., 1969,**  
"Ethnic Groups and Boundaries: Introduction ", in Barth, F., (ed.) *Ethnic Groups Boundaries: the Social Organization of cultural Differences* . Universitetsforlaget, Oslo.
- Barth, F., 1994,**  
"Enduring and Emerging Issues in the Analysis of Ethnicity", in Vermeulen, H., and Govers, G., (eds.) *The Anthropology of Ethnicity: Beyond Ethnic Groups Boundaries*, H1 Spinhuis.
- Barth, F., 1975,**  
*Ritual and Knowledge among the Baktaman of New Guinea*, New Haven: Yale University Press.
- Beck, k., 1996,**  
"nomads of Northern Kordufan and the state: from Violence to pacification", *Nomadic Peoples*. 38: 73-98.
- Colson, E., 1984.**  
"The Recording of Anthropology: Anthropological Investment wit Time", *Journal of Anthropological Research*, 40: 1-13.
- Cunnison, I., 1966,**  
*The Baggara Arabs*, London.
- Doornbos, M., 1998,**  
" Linking the Future to the Past-Ethnicity and Pluralism", in Mohamed Salih and Markakis (eds.) *Ethnicity and the State in Eastern Africa*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.
- Drayton, S., 1995,**  
"De- Mystifying Triblism: Identity, Politics and Conflict in Modern Africa", *CODESRIA Bulletin*, 1: 8-13.

**El-Battahani, Atta,**

"Ethnicity and Economic Development in Federal Sudan: 1989-1994", in Salih, Hassan et al (eds.), *Federalism in Sudan*, KUP.

**El Mustafa, M. Y., 1983,**

"Tribalism, Capital and Accumulation in a Sudanese Town (Hassaheisa)", ph.D. Thesis, University of Hull.

**El Sadat, Fahima, 1972,**

"Labour Migration and the Politics of Mobilization in Khartoum North squatter settlements" D. Phil., University of Manchester, UK.

**Evans- Partichard, 1940,**

*The Nuer*, London: Oxford University Press.

**Fabian, J., 1983,**

*Time and the Other How Anthropology makes it object*, New York, Columbia University Press.

**Geertz, C., 1973,**

"Thick Description: Towards Interpretive Theory of Culture", in Geertz, (ed.), *The Interpretation of Cultures*, Basic Books Inc., New York.

**Haaland, G., 1969,**

"Economic Determinants in Ethnic Processes", in Barth, F., (ed.) *Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Social Differences*, Universitetsforlaget, Oslo.

**Haaland, G., 1991,**

"Systems of Agriculture in western Sudan", in Craig, M., (ed.) *The Agriculture of the Sudan*, Oxford University Press.

**Hannerz, U., 1980,**

*Exploring the City: Inquires Towards Urban Anthropology*, Columbia University Press.

**Harir, S., 1993,**

"Democracy in Multi-ethnic Societies: the African case", in Ofstad, A., and Wiig, A., (eds.) *Development Theory: Recent Trends*, Chr. Michelsen Institute, Norway.

**Harir, S., 1994,**

"Ethno-Political Conflict in Darfur and the Regional Cultural Factors", in Harir and Tvedt (ed.) *Short-Cut to Decay: the Case of The Sudan*, Uppsala.

**Harir, S., 1994,**

"Recycling the Past in the Sudan: an overview of political decay", in Harir, S., and Tvedt, T., (eds.), *Short-Cut to Decay, the Case of The Sudan*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

**Keessing, r., and Strathern, A., (eds.), 1998,**

*Cultural Anthropology: a contemporary perspective* (third edition), Harcourt Brace.

**Ibrahim, Salah., 1985,**

"Peripheral Capitalist Urbnsim in Sudan: Towards Explorations in the Political Economy of Wage Labour Migration in the Sudan, 1900-1980", Unpublished Ph. D. Thesis, University of Hull.

**Kamire, E., 1988,**

*The political Economy of Labour Migration: A Comparative study*, Africa-Kunde.

**Kuper, A., 1983,**

*Anthropology and Anthropologists: The Modern British School*, Routledge.

**Mafeje, A., 1971,**

"The ideology of Tribalism", *The Journal of Modern African Studies* 9(2).

**Mafeje, A., 1996,**

"Anthropology and Independent Africans: Suicide or end of an Era?", Monograph Series No. 4/96, CODESRIA.

- Magubane, B., 1971,**  
 "A Critical Look at Indices Used in the Study of social Change in Africa", *Current Anthropology*, 12.
- Magubane, B., and Mariotti, A., 1979,**  
 "Urban Ethnology in Africa: Some Theoretical Issues", in Diamond, S., (ed.), *Towards A Marxist Anthropology*, Mouton Publishers.
- Manger, L., 1996,**  
 "Human Adaptations in East African Drylands: The Dilemma of Concepts and Approaches", in Ahmed, Abdel Gaffar and Abdel Ati, Hassan (eds.) *Managing Scarcity: Human Adaptation in East African Drylands*, OSSREA.
- Mann., 1983,**  
*The Macmillan Student Dictionary of Sociology*, Macmillan.
- Mohamed Salih, M., 1998,**  
 "Political Narratives and Identity Formation in Post- 1989 Sudan", in Mohamed Salih and Markakis (eds.) *Ethnicity and the State in Eastern Africa*. Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.
- Moore, S. F., 1993,**  
 "Changing Perspectives on a Changing Africa: The Work of Anthropology", in Bates. Mudimbe and O'Barr(eds.), *Africa and the Disciplines*. Chicago, University of Chicago Press.
- O'Brien, J., 1979,**  
*The Political Economy of Development and Underdevelopment*, DSRC, Khartoum University Press.
- O'Brien, J., 1998,**  
 "Power and the Discourse of Ethnicity in Sudan", in Mohamed Salih, M., and Markakis, J., (eds.) *Ethnicity and the State in eastern Africa*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.
- Salih, Hassan, 1967,**  
 "The Hadandowa: Pastoralism and Problems of Sedentarization", Ph.D. Thesis, University of Hull, UK.

**Salih, Tigani Mustafa., 1997,**

"Factors Responsible for Tribal Conflicts and Reconciliation Conferences in Darfur" (in Arabic), a paper presented to the deliberations of the Tribal Reconciliation Conference in Nyala town, Dec. 25-30.

**Takana, Y., 1997,**

"A Report on Tribal Conflict in Darfur" (in Arabic), a paper presented to the deliberations of the Tribal Reconciliation Conference in Nyala town, Dec. 25-30.

**Vayda, A., 1994,**

"Actions, variations, and Change: The Emergence of Anti-Essentialist View in Anthropology", in Brofsky, R., (ed.) *Assessing Cultural Anthropology*, McGraw-Hill Inc.

**Voutría, E., 1995,**

"Ethnicity: A Term with a past or A term with a future?", unpublished paper, Dept. of Social Anthropology, University of Cambridge.

## مسببات الصراع القبلي في السودان

دكتور التجاني مصطفى محمد صالح

### مقدمة:

لقد أصبح الصراع القبلي اليوم من السمات البارزة في شتى مناطق السودان الريفية. فما كان يتم الصلح بين المسيرية و الدينكا في الركن الجنوبي الغربي من السودان حتى ينشب نزاع آخر في أقصى الشرق بين الهدندوة والرشايدة أو الرزيقات والزغاوة في الغرب أو بين الكبابيش والميدوب في الشمال الغربي أو بين الجعليين والحسانية في الشمال. على الرغم من أن لكل منطقة مشكلاتها الخاصة التي تدعو إلى توتر الأوضاع والصراع القبلي، ترى ما هي القواسم المشتركة بينها وإفرازاتها وأثرها على الأمن القومي السوداني؟ إذ أن أوراقا أخرى في هذا الكتاب مكلفة بذلك، ولكنني أنفذ مباشرة لأسباب الصراع القبلي في السودان. في اعتقاد معظم المختصين والمهتمين بقضايا ومشكلات علم الاجتماع الريفي أن هنالك أسبابا مباشرة لهذه الصراعات وأخرى غير مباشرة ولكنها توفر الظروف والبيئة والبنية التحتية التي يصبح فيها الصراع القبلي أمرا محتوما طال الزمن لم قصر.

### أولا :الأسباب المباشرة للنزاعات القبلية

#### ١- المراحل أو المسمات والمراعي:-

إن الصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه المشححة والأرض الصالحة للزراعة يعد من أهم الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى توتر الأوضاع والصدام المصلح بين الجماعات المختلفة في الريف



السوداني. ونتيجة لموجات الجفاف والتصحّر التي ضربت معظم منطقة الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينات، والتحوّلات البيئية التي نجمت عنها انحسار نطاق المراعي والموارد المائية من وديان ورهود وبرك في جيوب وأحزمة ضيقة. كما قلت الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبة بواسطة التعرية الهوائية التي نشطت في سني الجفاف بعد إزالة الغطاء النباتي. ومما زاد الأمر سوءا مجيء هذه الظروف المأساوية في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على تلك الموارد الطبيعية الشحيحة يوما بعد يوم نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان ولنزوح أعداد كبيرة من الرعاة بمواشيهم للتحسن النسبي في الظروف البيئية خلال الأعوام القليلة الماضية. وكانت محصلة هذا كله زيادة الضغط على الموارد الشحيحة أصلا والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة واختلافهم حول بعض المفاهيم الذي يتطور أحيانا إلى الصدام المسلح والصراع القبلي.

علي أن حماية للحقوق المشتركة بين المزارعين والرعاة، وتُمكن الرحل من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والتي كانت ستذهب هدرًا لولا استغلالها بواسطتهم، وحفاظًا على أفضل صيغ التعايش السلمي بين القبائل، فقد تم الاتفاق بين الرعاة والمزارعين منذ قديم الزمان على فتح مراحيل أو مسارات محددة يتبعها رعاة الإبل والمائية في رحلتهم الموسمية. وقد تم ذلك بحيث يراعى الآتي:-

- ١- احترام حرّيات القرى بحيث يمر المرحال بعيدا عنها.
- ٢- الحفاظ على معالم المراحيل بعلامات واضحة.
- ٣- احترام مواسم الحصاد فيمكن المزارعون من حصاد محاصيلهم خاصة الذرة والدخن لتأمين قوت المجتمع.
- ٤- حماية حقوق المزارعين بعدم تعمد إتلاف محاصيلهم قبل طلق المزارع وتعويضهم في حالة حدوث تجاوزات لخطوط السير.

٥- حماية حقوق الرعاة في وقت الحصاد بتحديد مشارب محددة لمساقية مواشيهم ريثما يؤذن لهم بدخول الأودية وموارد المياه .

٦- احترام الرعاة والمزارعين لمواعيد دخول وخروج الرعاة من المنطقة وكذلك مواعيد طلق المزارع تأمينا لمصالح الجميع .

٧- تقيد الرحل بالأعراف المحلية واحترام رؤساء الإدارات الأهلية الذين يمر المرحال بمناطقهم وإخطارهم قبل وقت كاف بموعد قدوم الرعاة للمنطقة للعمل على مساعدتهم وتوجيههم بعيدا عن القرى والمزارع وتسهيل مرورهم عبر الإدارة دون مضايقات .

٨- ضرورة اصطحاب رؤساء الإدارات الأهلية وزعماء عشائر الرحل لجماعاتهم لضبط سلوكهم ومنعهم من تجاوز حدود المرحال. عمدا مما يلحق ضررا بالمزارعين علما بأن تواجدهم وسط أفرادهم يمكن المزارعين من رفع مطالبهم إليهم لإتصافهم وتعويضهم في حالة حدوث ضرر .  
وعلى الرغم من حدوث تجاوزات هنا وهناك من وقت لآخر، إلا أن هذا النظام العرفي ظل يحظى بالقبول والرضى من الطرفين لعدة أسباب أهمها:

(أ) كانت كميات الإبل والماشية التي تمر عبر المصارات أو المراحل في الماضي قليلة نسبيا لذلك يسهل ضبطها، كما أن أصحابها كانوا يحرصون على عدم إلحاق الضرر بمصالح المزارعين نقاديا للاحتكاكات القبلية.

(ب) اهتمام السلطات المحلية بتخطيط وتنظيم المصارات للرحل قبل حلول الموسم تجنباً للنزاعات وإثارة القلاقل والمشكلات القبلية المتوقعة .

(ج) التزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من المنطقة مراعاة للمصلحة العامة وإذا حدث ما لم يكن في الحسبان بأمر سلطاني أو ويأتي مثلاً، غالبا ما يتفهم الطرف الآخر هذه الظروف ويتم تحديد مواعيد أخرى بديلة باتفاق الطرفين . أما إذا طرأت أية ظروف مستجدة على المراحل

المتعارف عليها فلا تتغير مساراتها إلا بالتنسيق بين الإدارات الأهلية المختصة مناديب الرجل.

(د) كان المزارعون يحرصون على عدم إنشاء قرى أو مزارع في المراحل تقاديا للصراعات القبلية.

(هـ) كثيرا ما تنشأ علاقات ود ومحبة وصداقة بين بعض الرجال وسيكون القرى. لذلك عندما يحين موعد قدومهم ينتظرهم أصحاب القرى بشوق وترحاب لوجود منافع ومصالح مشتركة بينهم مثل بيع السكر والشاي لهم وشراء الإبل والماشية منهم بأثمان زهيدة، والحصول على ألبانها مجانا. ونتيجة لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة وبتمتين العلاقة بينها عن طريق تبادل الهدايا والتأخي ونشوء علاقات المصاهرة كثيرا ما يكاف بعض الرجل أصدقاءهم من أهل القرى المستقرين ليزرعوا لهم مزارعهم. وبالمقابل فإن الرعاة يرعون لهم أبقارهم ويسرجون لهم إبلهم. وكان لهذه العلاقات الحميمة لئما أثر في امتصاص الكثير من المشكلات ذات الطابع الفردي التي تؤثر بين الأطراف المختلفة من حين لآخر وعدم السماح لها بأن تتطور وتطفو على السطح.

(و) كان العرف هو الضابط لحركة الأطراف المختلفة والضامن لسلامة مرور الرجل بين القرى والمزارع واستمرار اللشوق من الجنوب إلى الشمال بصرف النظر عن طول فترة الخريف أو قصرها. وأنه لم يكن هنالك أي دور للقوات المسلحة في فتح المراحل حيث كانت شرطة الهجانة وحرس المراعي كافية لتأمين المسارات.

✓ (أ) كيف ولماذا أصبحت المراحل والمسارات سببا للصراعات القبلية اليوم؟  
(١٤) كثرة أعداد الماشية التي تمر عبر المراحل:

نسبة لعدم إحساس الرجل بالأمن في ظروف التوتر والصراعات القبلية المستمرة كما في كردفان ودارفور، إضافة إلى المرات ورواسب

الأحداث الدامية التي دارت بين الكيانات القبلية المختلفة في الماضي، تتجمع الآن العديد من أسر البقارة وكذلك الجمالة للتحرك سوياً في مجموعات صغيرة أو "بادية" تتكون من أسر ممتدة، أو سرر أو خضوم بيوت وذلك حماية لأرواحهم وممتلكاتهم. وهذا مما ضاعف من أعداد الإبل والماشية التي تمر بالمرحال بصورة لم تشاهد من قبل. وبالطبع هذه الكميات يستحيل ضبطها مع التوسع الزراعي في المرحال كما يصعب تنفيذ الرعاة بالمسارات المتفق عليها لكثرة السوام. لقد توسع المرحال الآن للأسباب الواردة أعلاه إلى أن وصل عرضه في بعض الحالات الفائرة إلى حوالي العشرين ميلاً في حين أن عرضه الطبيعي كان حوالي ٢-٨ ميل تقريباً (أنظر: حسين عبد الله جبريل ١٩٩٤). وكان هذا وحده كافياً لحدوث تجاوزات وإثارة حنق القرويين وتحركهم لحماية قراهم ومزارعهم مما يؤدي إلى الاشتباكات الفردية التي تقود تلقائياً إلى اندلاع الحرب القبلية بين الرحل والمزارعين-خاصة إذا كانوا من قبائل مختلفة-كل ينصر أخاه ظالماً أو مظلوماً.

## × (II) الأخطاء الإدارية:

(أ) عدم متابعة السلطات المحلية لحركة المراحل الموسمية كما كان في الماضي وعدم الاهتمام بتخطيط المسارات قبل وصول الرحل إلى مناطق التماس مع المزارعين.

(ب) عدم فهم بعض التنفيذيين لطبيعة مشكلة المراحل وتعقيداتها مما يجعل بعض حلولهم المرتجلة سبباً لتأجيج الصراعات القبلية. أحياناً قد تتسبب السلطات المحلية دون أن تدري في توتر العلاقة بين المزارعين والرعاة بتحديد مواعيد مسبقة لدخول الرعاة إلى الأودية مثلاً في الخامس عشر من يناير دون مراعاة للتغيرات المناخية وتأخير دخول وخروج موسم الخريف في الآونة الأخيرة. ونتيجة لهذا الإجراء يمنع الرعاة من النزول

إلى منطقة الأودية والمزارع قبل ذلك الموعد المحدد الذي ينتظرونه بشوق ولهفة. وعندما يحين الموعد يتحركون إلى الأودية بحوالي ٣٠٠٠ رأس من الماشية دفعة واحدة ليحلبوا في بضع لحظات مزارع الدخن والذرة والمحاصيل الشتوية قاعاً صافصفاً أو عصفاً مأكولاً قبل أن يتمكن أصحابها من جمع محصولهم نتيجة لتأخير دخول وخروج الأمطار. وكان الأجدر أن يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية لتحديد موعد مناسب لطلق المزارع في كل واد والسماح للرعاة بدخول المنطقة حفاظاً على حقوق الطرفين معاً درءاً للمشكلات (انظر: El Tigani Mustafa, 19982).

### ✓ (III) التوسع الزراعي في المراحل:

نسبة للزيادة الطبيعية التي طرأت على أعداد السكان، ولزيادة الطلب على الأرض الصالحة للزراعة نتيجة لانتتاح الأسواق الإقليمية والعالمية على السلع والمنتجات الزراعية السودانية كنسجم والفول السوداني والكركي، أحياناً يضطر بعض المزارعين للتوسع الزراعي في المراحل على حساب "المخارف" و "الصواني" التي كان يستقر فيها الرعاة في الماضي مما لا يترك إلا شريطاً ضيقاً من الأرض لاستقرار الماشية. وهذا غالباً ما يؤدي إلى نشوب النزاعات والصراعات بين الرعاة والمزارعين والحروب القبلية إذا كانوا ينتمون لقبائل مختلفة.

### ✓ (IV) قفل المسارات والطرق المؤدية إلى مشارب المياه:

إن محاولة بعض القرويين لقفل المسارات أو الطرق التي تؤدي إلى مشارب المياه (خاصة في موسم الدرت الذي يعقب فترة الخريف حيث تجف البرك والرهود ويضطر الرعاة للنزول إلى الأودية) تؤدي إلى المواجهة بين المزارعين والرعاة، وإذا لم يحتكم الطرفان لصوت العقل، قد تحدث صراعات

دموية وتتطور سريعا عن طريق الثأرات المتبادلة لحرب مفتوحة بين القبائل  
لقوة الولاء والتعصب القبلي في الريف.

#### (V) حجز موارد المياه والسبخة (الجنقة) :

في أحيان كثيرة نتيجة للضغوط الاقتصادية، يقوم بعض المواطنين  
المحليين بحجز موارد المياه وآبار السبخة (الجنقة) وذلك بتسويرها بالشوك  
مما يعني وضع اليد عليها ويبدأ الرعاة في إزالة الشوك لأخذ كفايتهم منها  
وهذا مما يسبب النزاع واتشجار بين الرعاة والمزارعين.

#### (VI) زرائب الهواء :

أحيانا يقوم بعض السكان المحليين بحجز مساحات كبيرة من المراعي  
بغرض الاستفادة التجارية من العلف. ولأن المراعي قد انحصرت في أحزمة  
ضيقة نسبة للتوسع الزراعي، فإن هذه الممارسة تعتبر مخالفة للقانون لأنها  
تصادر حق الآخرين في الانتفاع بهذا الملك العام. ولهذا فقد ظلت السلطات  
المحلية تصدر العديد من الأوامر المحلية تحذر من مغبة المضي فسي هذه  
الممارسات، إلا أنه قل ما يعيرها الناس اهتماما لأنها حسب فهمهم تمنعهم من  
ممارسة حقهم المشروع في دار القبيلة خاصة إذا كان الرعاة لا ينتمون لنفس  
القبيلة أو الفخذ أو ينتمون لديار أخرى ولهذا فإن هذه الممارسة ستظل إحدى  
بؤر الصراع القبلي في السودان.

#### (VII) حرق المراعي :

في بعض مناطق التماس بين الرعاة والمزارعين في محاولة منهم  
لإبعاد الرعاة عن المنطقة كليا تجنباً للدخول معهم في نزاعات قبيلية، يقوم  
بعض المزارعين بحرق المراعي والطف لمسافات شاسعة، ظنا منهم أنهم بهذا

العمل سيبعدون الرعاة تلقائياً من المنطقة ويتقون شرهم. ولأن الأوامر المحلية تمنع مثل هذا التصرف، كثيراً ما يتسبب حرق المراعي في إثارة الخلافات والصراعات الدموية بين أفراد الرحل والمزارعين من حيث أريد تجنب الوقوع فيها.

#### (VIII) المبالغة في تقييم خسارات المزارع التي تتلفها الماشية:

أحياناً قد يفرط الرعاة في أبقارهم لتدخل مزارع الدخن والذرة في غفلة منهم، ولتلقينهم درهما يقيم المزارعون إلتاف البقرة الواحدة في المزرعة في بضع ثواني بقيمة جوالين ذرة والإصرار في دفع الراعي للغرامة قبل أن يسمح له باستلام بهائمهم. لأن الرعاة غالباً ما يكونون من الصبيبة الصغار الذين ليس لهم حق التصرف في الماشية بالبيع أو الرهن للحصول على قيمة الخسارات المطلوب دفعها تلك اللحظة، فإن مطالبتهم بالنفج الفوري رغم صحتها من جانب الحق، ليس فيها معقولة حسب طبيعة المجتمع البدوي الذي لا يميل لتقليل عدد الأبقار ببيعها في الأسواق حتى لدفع ضريبة القطعان للعمدة ناهيك عن الغرامة المبالغ في تقييمها. لذلك غالباً ما ينتهي هذا المشهد بالشجار ويفزع كل طرف إلى قومه طالباً النجدة فيسقط عشرات الجرحى والموتى في دقائق معدودة.

#### (IX) مجيء الرحل إلى المناطق الزراعية بدون إداراتهم:

إن دخول الرعاة إلى المناطق الزراعية بدون ضوابط وبدون إداراتهم يجعل السيطرة عليهم أمراً مستحيلاً. فضلاً عن هذا إنه يحرم المزارعين من فرصة رفع مطالبهم في حالة حدوث تجاوزات لجهة مسئولة في الخلاء بعيداً عن مؤسسات الدولة الرسمية المنوطة بحفظ الأمن مما يضطرهم لأخذ الحق بأيديهم نتيجة للفراغ الناجم عن غياب رئيس الإدارة.

## (X) عدم احترام الرعاة للأعراف المحلية:

تؤكد مداولات العديد من مؤتمرات الصلح بأن المجموعات البدوية لا تخضع عادة للسلطات المحلية كالعمد ومشايخ القرى، وأنظم والقوانين والأعراف السائدة في المناطق التي يدخلون إليها مثل احترام حرمة القرى وتجنب إتلاف المزارع. وهذا ما يقود مباشرة للإحتراب والشجار بين المجموعتين.

## (XI) عدم تقييد الرحل بمواعيد الرجوع إلى الدمر:

قد يتسبب قصر موسم الخريف في عودة الرحل إلى مواقع الدمر دون توقع وقبل أن ينضج محصول الخزة ذلك عن حصاده. ولهذا فإن رجوعهم إلى مناطق الدمر قبل الموعد المحدد يؤدي إلى الإضرار بمصالح المزارعين والدخول معهم في نزاعات واشتباكات يومية نتيجة لتكرار دخول الحيوانات في المزارع. وهناك عدة أمثلة منها علي سبيل المثال النزاعات المتكررة بين الرزيقات الشمالية والزغاوة، الكبابيش والميدوب، الدينكا والرزيقات.

## (XII) فتح المراحل بالعنف بدلا من العرف:

كانت المعالم الرئيسية للمراحل تجدد عاما بعد عام لوجود الحاجة إليها. وعندما تختفي هذه المعالم لأي سبب من الأسباب، يلجأ مناديب الرحل وإداراتهم الأهلية لشيخو القرى والعمد ورؤساء الإدارات الأهلية المعنية للإسراع بوضع علامات مميزة للمراحل وتوجيه الرحل وإرشادهم بعيدا عن القرى والمزارع تقاديا لإلحاق الضرر بالسكان المحليين وحفظا لحقوقهم. وكانت مهمة شرطة الهجانة التي ترافق الرحل في رحلتهم الموسمية سابقا تكمن في حمايتهم من اعتداءات المزارعين وقطاع الطرق وكذلك منعهم هم أيضا من الاعتداء علي حرمة القرى والمزارع التي تقع خارج حزام المرحال، وتكرار



مرافقتهم للرحل أصبح لأفراد شرطة الهجانة خبرة ودراية لا يستهان بها  
بالمشكلات ذات الصلة بالمرحّل تمكّتهم من ضبط المجتمع المحلي وفق  
الأعراف والقوانين وفتح للبلاغات القرنية عند اللزوم.

أما اليوم، فقد أصبحت تلك المعالم المميزة للمرحّل تختفي تدريجياً  
دونما حاجة لتجديدها لأن للرحل أنفسهم قد لا يخرجون عبر مرحّل معين  
لأكثر من سبع سنوات متتالية نتيجة لتغير الظروف المناخية. وعندما تتحسن  
الأوضاع بهطول الأمطار الغزيرة ويعاود الرحل رحلاتهم الموسمية غالباً ما  
يكتشفون أن معالم المراحل قد اختلفت تماماً وأن بعض سكان المنطقة قد  
هجرها قراهم السابقة بسبب الزحف الصحراوي واتخذوا لهم قرى جديدة في  
حزام المرحّل للتحسن النسبي في ظروفها الطبيعية وقربها من الأبار  
والدوانكي والبرك والرهود.

في ضوء هذه المستجدات أصبح الرحل يعتمدون الآن على قوة السلاح  
لفتح المراحل دونما حاجة لطلب الإذن من أحد باعتبار أن الآخرين هم الذين  
خرقوا الاتفاق وخرجوا عن المألوف. ولتوقع للهجمات من قبل المزارعين  
المستقرين في هذه القرى استبدلت بعض حكومات الولايات شرطة الهجانة  
الذين كانوا يطبقون الأعراف في الماضي لتأمين خطوط السير ومنع اعتداء  
الرحل على المزارع بقصائل من القوت المسلحة لحماية الرحل وممتلكاتهم  
فقط. ولأن البشر هم البشر، قد تشجع هذه الحراسة المشددة من قبل القوات  
المسلحة بعض الرعاة لتعمد إتلاف المزارع النائية بحجة وقوعها في المرحّل  
حتى وإن كانت بعيدة عنه. وفي الحالتين إما أن يحتمي المزارعون بقراهم  
طيلة فترة مرور الرحل بالمنطقة تجنباً لمخاطر الاشتباك مع جموع الرعاة  
والقوات التي تحرسهم، أو على النقيض من هذا يحملوا أسلحتهم ويهبوا سراعاً  
إلى مزارعهم للذود عنها والحبولة دون اجتياحها بواسطة الإبل والماشية  
ومحاولة كيل الصاع صاعين في حالة إلحاق أي ضرر بهم أو حدوث تلف

بالمحصول. في مثل هذه الحال، ما لم يكن رئيس الإدارة التي تنتمي إليها «البادية» متواجداً في الموقع بالصحفة لكبح جماح أفراد وليجلس مع مشايخ القرى والعمد ورؤساء الإدارات. الأهلية المعنية لإنقاذ الموقف، فإنه في الواقع ليس في مقدور أحد توفير الحماية للسكان المحليين والحيولة دون اجتياح الرعاة لقراهم ومزارعهم حتى تلك التي تقع خارج المرحال.

ولأن أفراد الشرطة والقوات المسلحة تأتمر بأمر المحافظين الذين تقع مسئولية حفظ الأمن تحت دائرة اختصاصهم، فإذا لم يكن المحافظ نفسه ملماً بطبيعة المشكلة وتفاصيلها الدقيقة قد يتسبب في توسيع دائرة الخلاف بتوجيه قواته لحسم بعض المسائل الخلافية بالعنف. لأننا لازلنا نتعامل مع مجتمعات قبلية تحكمها الأعراف، ينبغي اللجوء إلى الأعراف السائدة في المنطقة ما أمكن ذلك لإحقاق الحق وحل المشكلات المستعصية بالتفاهم والتراضي بدلاً من محاولة حل النزاعات القبلية بالقوة مع وجود فرصة للحوار، وأفراد يجارون بالشكوى لإحساسهم بالظلم والغبن لأنهم غدا سينسفون الاستقرار ويسفكون الدماء بطيش وتهور.

## ٢- ملكية الأرض وديار القبائل:

لقد أصبحت ملكية الأرض وديار القبائل اليوم من أهم أسباب الصراع القبلي في السودان وخاصة في دارفور والنيل الأبيض وكملا رغم أنها كانت حتى لعهد قريب من المسلمات وطبائع الأشياء. في تقديري، للبحث عن مدخل صحيح لفهم مشكلة ملكية الأرض والحواكير والديار وما نجم عنها من مشكلات وصراعات قبلية يجب أن لا نعول كثيراً على المنهج التاريخي لأنه لا يدفعنا إلا للحكم على أحداث ووقائع الماضي بعقلية اليوم مما يفقدنا المعقولة والموضوعية لأن كل زمان محكوم بقيمة وأعرافه التي قد لا تصلح

في زمان آخر<sup>(١)</sup> أن الحواكير وديار القبائل. ومفهوم "التقصاد" جزء أصيل من المورثات الثقافية لأهل السودان، وصارت حقوقاً مكتسبة منذ القدم وأصبحت ذات أبعاد سياسية خطيرة. لذا ينبغي أن يقف عندها السياسي والإداري والمخطط كثيراً قبل أن يقرر شيئاً بشأنها، ذلك لأن كل قبيلة من القبائل الكبرى في السودان تملك داراً أو حاكورة<sup>(٢)</sup> وهي رفعة جغرافية معروفة منحوت لها منذ قديم الزمان بواسطة سلطنة مركزية قابضة وسميت باسمها كما هو الحال في دار الرزيقات، دار الجعليين، دار المعاليات، دار الميدوب، دار حمرة، دار كبايش .. الخ. وهناك ارتباط وثيق بين الدار وزعامتها التقليدية وهي ما عرفت بالإدارة الأهلية.

### (أ) الإدارة الأهلية:

لقد طور الإنجليز نظام الحكم العشائري القديم والسائد في معظم تلك الديار منذ قديم الزمان إلى إدارات سميت في أغلب الأحيان بأسماء القبائل الكبرى في المنطقة رغم وجود أقاليم تشاركها التواجد في تلك الديار. وحسب التقاليد والأعراف السائدة في معظم قبائل السودان، أن زعامة القبيلة ترثها سلالة مؤسس القبيلة كابراً عن كابر عن طريق وراثته الابن الأكبر للسلطة (Primogeniture) أو أن تختار مجموعة خشوم البيوت التي تقطن الدار

<sup>(١)</sup> كمادة الشلوخ التي كانت يوماً ما قيمة جمالية عند المرأة السودانية، أصبحت اليوم ليمز مثلاً للتندر بل ضد حقوق الإنسان.

<sup>(٢)</sup> الحاكورة مصطلح دارفوري ولها دلالات متباينة. ففي نظر السيد الأمين محمود هناك نوعان من الحواكير: حاكورة إدارية مثل حاكورة أمنا شبح (شرق دارفور)، حاكورة أمنا تفونج (شمال دارفور)، وحاكورة المقدم (جنوب دارفور) وهي بمثابة محافظات أو أغليات أو حتى الولايات في وقتنا الحاضر. أما حاكورة الجاه، فهي أرض تمنح من قبل السلطان لأشخاص قدموا خدمات جليلة للمجتمع أو الدولة مثل الفقهاء والعلماء للارتفاع بما مادياً مثل استزاعها والحصول على عوائلها وعشورها ولكن في هذه الحالة لا تكون لمصاحب الحاكورة سلطة إدارية على الأفراد في هذه القطعة الجغرافية التي منحت له (لمزيد من التفاصيل حول الحاكورة أنظر كتاب القور والأرض محمد إبراهيم أبو سنيم).

إدارتها بحيث يتم اختيار الناظر أو الملك أو السلطان أو الشيخ بالتناوب دون أن ينافسهم فيها غيرهم لأن لأصحاب الدار الأصليين حقوقاً مكتسبة لا يتنازعهم فيها القادمون الجدد خاصة الزعامة السياسية. قد يسمح للأخريين بالاستقرار في الدار كضيوف ولكن دون المساس بتلك الحقوق المكتسبة لأهل الدار. وظل هذا النظام القبلي يحظى بالقبول والرضى من جماهير الشعب.

قد يشترك عامة الشعب أحياناً في اختيار الشخص المناسب لتولي السلطة من بين أفراد الأسرة الحاكمة ولكنهم لا يرشحون أنفسهم لذلك المنصب احتراماً للأعراف السائدة التي تحرمهم من هذا الحق. وإذا حدث أن تقدم رجل مناسب من عامة الشعب لهذا المنصب يقف ضده أعراف القبيلة رغم حنكته وجدارته للمنصب في حين أن زيدا من الناس قد تسعى إليه السلطة والزعامة وليس له من مؤهلات الحكم سوى عراقة الدم وشرف الانتماء للبيت الحاكم<sup>(١)</sup> ولعل هذا كان وراء رفض بعض المتقنين لنظام الإدارة الأهلية وشعورهم بالغبطة عندما أقدم الرئيس جعفر النميري على حل الإدارة الأهلية، ولكن يمكن للراصد المتجرد أن يكتشف دون عناء ما جر ذلك القرار غير المدروس من مآسي ودمار في بعض أجزاء السودان خاصة في ولايتي دارفور وكردفان من ضياع نهضة الدولة وتقسي الفوضى وعدم الانضباط.

علي أي، لقد اعترف الإنجليز في عهد الاستعمار بهذا النظام الأهلي وأحدثوا فيه بعض التعديلات كيما يلبي احتياجاتهم، خاصة السيطرة الكاملة على حركة القبائل وبسط هيمنتهم على البلاد وإدارتها بأقل تكلفة. ولتحقيق هذا الهدف، أجبروا أفراد كل قبيلة كي يعيشوا في حدود إدارتهم التقليدية ولا يغادرونها إلا للضرورة الإنسانية لمعاناً في تكريس سياسة فرق تسد. فقد

(١) لقد تغير هذا الوضع تدريجياً حتى أصبح اختيار السلطان أو الناظر يتم بالشورى عن طريق العمدة والمشايخ ولكنهم غالباً ما ينفقون على أحد أفراد البيت الحاكم وليس بالضرورة أن يكون الابن الأكبر لسلطان الجديد كما كان في السابق.

يسمح لأفراد القبائل للتزوج إلى ديار قبائل أخرى لتفادي الكوارث الطبيعية كالمجاعات والحروب والأوبئة إلا أنهم يعودون إدراجهم إلى ديارهم الأصلية عند انقضاء الفترة الحرجة وتحسن الأوضاع السياسية والاجتماعية فيها.

ولكن مع بزوغ فجر الاستقلال وما تبعه من إطلاق للحريات العامة، وتطور فهم الناس للدولة الحديثة ونظم الحكم والإدارة، تمخض عن التغييرات البيئية نزوح بعض أفراد القبائل الكبرى من ديارهم التقليدية والاستقرار في ديار قبائل أخرى والتأثير في التركيبة السكانية والإخلال بالتوازن القبلي القديم. وقد أثار هذا عددا من القضايا التي لم تكن في الحسبان، فقد برزت مفاهيم جديدة مثل حرية الانتقال وحق الاستقرار في أي جزء من السودان، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة. وأصبحت هذه المفاهيم الجديدة تلقي بظلالها على مسرح الأحداث فسي كثير من أجزاء السودان.

إن هذه الحقائق تشير بوضوح إلى أن المجتمع الريفي السوداني اليوم يمر بمرحلة انتقالية حرجة تتميز بعدم ثبات القيم والصراع بين الموروث الثقافي الذي يكبل الناس بقيود الماضي ومحاولات الحداثة والتحرر من القيم الماضية والخروج عن المألوف. لذلك لم يكن غريبا حين برزت تساؤلات حول جدوى أساليب الحكم والإدارة التقليدية والاحتكام إلى القيم والأعراف والموروثات الثقافية المستمدة من المجتمعات الغابرة والسلطنات التي سادت ثم بادت مثل سلطنة الداجو والتتجر والفور والمسبعات. الخ.

وفي هذا الإطار هنالك قبائل صغيرة لم تكن لها ديار أو حواكير في السابق وبالتالي لا مصلحة لها في الترتيب الحالي للأوضاع. لذلك فهي تطالب بإلغاء نظام الحواكير وديار القبائل والبدء الفوري في التعامل بالقيم والمفاهيم الجديدة بدلا من الاحتكام إلى التراث. ولأن معظم القبائل خاصة تلك التي تمتلك الأرض والحواكير ليس لها مصلحة البتة في إحداث أي تغيير فسي

ترتيب الأوضاع الحالية حفاظا علي مكتسباتها من ديار وحواكير ومراحيل، فهي تقف بالمرصاد ضد أية محاولة لانتزاع أراضيها. يدعوى العدالة وتطالب بعدم المساس بالنظم التقليدية التي تعارف عليها المجتمع منذ عهود سحيقة كما أنها ترى أنه ليس من العدالة في شيء المساواة بين من يملك أرضا أو حاكورة ومن لا يملك سوى موطن قنميه. ونتيجة لهذا التناقض البين في المصالح واختلاف الرؤى، برزت بعض النزاعات القبلية التي سرعان ما تطورت إلي حروبات قبلية دامية لم يشهد التاريخ الحديث أشدس منها (أنظر التجاني مصطفى ١٩٩٧م).

### أمثلة لنزاعات قبلية بسبب الأرض أو الحواكير:

١- أن بعض جماعات الرحل في كل من شمال وغرب دارفور مثل الرزيقات الشمالية كالمحاميد والماهرية تشعر بالخين لاعتقادها بأن التقسيم السابق للديار والحواكير لم يشملها في حين أن لكل القبائل الأخرى دياراً وحواكير معروفة الحدود.

والسبب في ذلك لأنهم أنفسهم ما كانوا يهضمون فكرة الاستقرار في رقعة أرض محددة كما هو الحال عند كل البدو بل أثروا حياة الترحال بحثا عن الماء والكأ وضمان حق المرور في كل الديار من الجنوب إلي الشمال بدلا من استقرارهم في مكان واحد لعدم تناسب ذلك مع نمط حياتهم. وعلي الرغم من أن إدارتهم الأهلية تستقر حاليا في دمر ثابتة مثل أمو، مصري، والغزير والتي تقدم فيها بعض الخدمات، إلا أن هذه الإدارات الأهلية لا ترتبط بالأرض أو الحاكورة كما عند القبائل الأخرى. لذلك عندما شرع المتعلمسون من أبناء هذه القبائل في تنفيذ برنامج استقرار الرحل لتقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل لنويعهم بدلا من حياة البداوة والترحال، فوجئوا باستحالة الأمر لأن كل شبر من الأرض مملوك لقبيلة بعينها ويحرم عليهم الاستقرار الدائم فيها. وهذا ما دعاهم للمطالبة بإحداث تغيير نمواكية العصر والعمل بالمفاهيم

الجديدة وتأكيد حرية الانتقال والاستقرار والمساواة بين المواطنين علي أساس المواطنة بدلاً من التمسك بالمروروث الذي يزعمون أنه انتسبني عهده وفقد معقوليته.

وعملًا بسياسة أضرب الحديد سائحنا، تري هذه القبائل أن الوقت قد حان للبدء الفوري في تسخين الأجواء علي أمل تحقيق مراميمهم لأن الدولة ذاتها من حسن حظهم أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية التي من أهم أسسها ومقاصدها تحقيق العدل بين الناس والإقرار بأن الأرض أصلاً لله وأن البشر مستخلفون فيها. وهم بهذا كأنما يريدون الخروج عن المألوف وطبي صفحة الماضي بكل ما فيها من حقوق مكتسبة للآخرين وفتح صفحة جديدة تضمن لهم مساواتهم بالآخرين بانتزاع الأرض والحواكير من أصحابها إما ليتم إعادة توزيعها مرة أخرى كيما يحصلوا علي نصيب أوفر أو أن تلغي الحواكير والديار بضربة لازب وتصير الأرض مئسراً ومستباحة بلا حدود. ولأن الخيار الأخير يتوقف علي مدى استعداد الدولة لخوض المخاطرة وتنفيذ هذه الرؤية دفعة واحدة، مما لا تضمن عواقبه، مع احتمال إثارة القلاقل وعدم تجاوب الجمهور مع تلك الترتيبات خاصة وأن البلاد تمر بظرف دقيق، وأنها أحوج ما تكون فيه للوحدة الوطنية وضم الصفوف وتماسك الجبهة الداخلية لمواجهة المخاطر الخارجية، تلجأ هذه القبائل لاستخدام كرت آخر قد يكسبون أقرب لتحقيق الهدف مباشرة وهو علي النقيض تماماً عن الأول. هذه المحاولة تتضمن الاعتراف بنظام الحواكير وديار القبائل وتثبيت أهميتها كمروروث ثقافي قديم ثم الادعاء بأنهم مثل غيرهم من القبائل كانت لهم حواكير في مواقع محددة علي سبيل المثال مطالبات الماهرية بمنطقة (الجنيف) في دار سويني ومناطق أخرى في دار الزغاوة بدلالة أسمائها العربية كالتينية، مزيد، أم مراحيم... الخ مما استفز الزغاوة وأثار حفيظتهم وتنادوا للنفذاع عن أرضهم ودخلوا الحرب مع بعض القبائل العربية في المنطقة مثل المحاميد والعريقات والنعيطيات التي

جاءت مؤازرة للماهرية في حربيها ضد سكان دار سويني في العام ١٩٩٤م. هذا بالإضافة إلى تأكيد ملكيتهم لحواكير أخرى في منطقة دار المساليت. مثل حاكورة قبيلة التعالبة، المهادي والحوطية... الخ. كما أن القبائل تدعم حججها في هذا الصدد ببعض الخرائط والمستندات التي اعتبرها الآخرون دليلاً ماثلاً لتبنيهم النية لاحتلال أرض الغير والاستيطان فيها بالقوة عن طريق:

(أ) ممارسة العنف المباشر واستنزاف المواطنين وترويعهم لمغادرتها.

(ب) استمالة بطونهم في دول الجوار للقيام بالمنطقة لاحتلالها بعد إخراجها من سكانها الأصليين بحرق القرى والتكثيف بالمواطنين المحليين وإجبارهم لمغادرتها حفاظاً على أرواحهم وممتلكاتهم لتخلو لهم الأرض من بعد ذلك والاستقرار فيها لوضع سنين بقصد "تجريفها" وجعل ملكيتهم للدار أمراً واقعاً ويكونون بذلك قد حققوا بغيتهم وهي الحصول على الدار أو الحاكورة أسوة بغيرهم من القبائل.

٢- إن كثيراً من أصحاب الشأن في إدارات القبائل الكبرى في كسلا وكردفان ودارفور يبدئون غاية جهدهم لتكريس الأوضاع القائمة الآن (Status Quo) حرصاً منهم على مصالحهم وعدم التغريط في حقوقهم المكتسبة في ديارهم التقليدية مثل احتكار السيادة على الأرض والسكان والسيطرة على الاقتصاد. فقد أوضحت مداولات مؤتمرات الصلح وجود إحساس عميق لدى أفراد القبائل الكبرى أن ديارهم ملك لهم وحدهم وليس للآخرين حق الترشيح لرئاسة التنظيمات الشعبية فيها كمجالس القرى والمحليات والمجالس الولائية والجمعية التأسيسية أو حتى استغلال مواردها الطبيعية. كما أنهم على استعداد لخوض الحرب دفاعاً عن تلك الحقوق التقليدية المتوارثة مهما كلفهم من ثمن.

ولكن في ذات الوقت نجد أن أفرادهم الذين نزحوا من دار القبيلة لتساوة الظروف البيئية واستقروا في ديار قبائل أخرى يسعون لكسر هذه



الأعراف التي بذلوا جهدا مقفرا بتثبيتها في ديارهم للتقليدية، ويحاولون للتعايش مع الآخرين في الدينار التي رحلوا إليها بقم العصر والحدائفة بحجة سيادة البيئة الحضرية في تلك المناطق ومن ثم وجوب التعامل وفق مقتضيات وخصائص المجتمع المدني، أي أن يصعد الشخص من يراه مناسبا لتمثله في البرلمان ويزرع ما يشاء من المشاريع ويشترى ما يشاء من العقارات مادام يملك الثمن ويسمح به القانون، كما يحاولون أيضا عرس مفهوم أن القبائل الكبرى صاحبة الأرض والحواكير يجب أن يكون تملكها ملكية منفعة فقط وليس ملكية عين حسب مظان أهلها.

٣- حتى وأن لم ينازع بعضهم أهل الدار سيادتهم على أرضهم، فإن مجرد ترشيح بعض أفرادهم لمواقع سياسية رفيعة أو تصعيد من يريدون حسن أبناء الأقليات إلى المجلس الوطني لكفائه وأهليته وإسقاط من يريدون إسقاطه في الانتخابات بالأغلبية حتى ولو كان رئيس الإدارة نفسه كما حدث في إحدى الدوائر الجغرافية بجنوب دارفور وهو ما بضمئه لهم حق المواطنة، فإن هذا وحده يكفي لإثارة مخاوف أصحاب الدار الأصليين من أنه سيأتي يوم يطمعون فيه لكرسي النظارة وسحب البساط من زعيم القبيلة الرئيسية صاحبة الحاكمة. لذلك لا تدخر القبائل صاحبة الدار جهدا في شن حملة شعواء ضد القادمين الجدد وأفراد القبائل الأخرى المستقرين في كنفهم بصرف النظر عن طول فترة تواجدهم في المنطقة، ويبدلون كل ما في وسعهم من تكتيكات وحيل مشروعة أو غير مشروعة لمحاربتهم. سياسيا واقتصاديا واجتماعيا القضاء على طموحاتهم حسب ظنهم والكف عن سعيهم لتحقيق الندية مع أصحاب الدار. وما هذا إلا لاختلاف فهم الناس لملكية الأرض وحقوق المواطنة. وقد قساد هذا الاختلاف في الفهم لكثير من الصراعات التمنية بين القبائل في مختلف أرجاء السودان.

٤- إن محاولة حكومات بعض الولايات للاستفادة من تجارب الغير في تحقيق الاستقرار والضبط الاجتماعي ظاهرة صحية وتجد الإشادة من كل المهتمين بقضايا إدارة المجتمعات الريفية. ولكن أحيانا قد لا تتوفر نفس الأوضاع الاجتماعية والظروف والملابسات التي أنت تلك الحكومات لاتخاذ سياساتها وقراراتها تلك في الولاية الأخرى. ففي هذه الحالة أن محاولة نقل ذات التجربة لولاية أخرى دون الأخذ في الاعتبار اختلاف التركيبة السكانية والبيئية والاجتماعية وتاريخ المنطقة قد تجابه الكثير من التعقيدات، لذلك فإن قرارات بعض الحكومات الولائية الخاصة بتقليت الإدارات الأهلية القديمة وخلق إمارات جديدة بقصد القضاء على الصراعات القبلية والعمل على تقصير الظل الإداري وتوسيع قاعدة المشاركة، دون مناقشة الأمر حتى مع الزعامة التقليدية في المنطقة لضمان مبادئها لهذا القرار، ودون أن يخضع القرار نفسه لأية دراسة من حيث قبول القاعدة له أو رفضه، واختيار الشخصيات ذات الوزن الاجتماعي بين أفراد الكيانات الجديدة نفسها لتولي منصب الإمارة قد يؤدي في بعض المناطق إلى مزيد من الصراعات القبلية (أنظر يوسف تكتة ١٩٩٧). ولأن لفظ الإمارات يدل على وجود سلطة إدارية مطلقة على مواقع جغرافية محددة المعالم، فإن أصحاب الديار التقليدية قد فهموا أن هذا القرار يعني الإقرار بالتدنية بين (أصحاب الدار) والقبائل الأخرى المستضافة في أرضهم حسب ظنهم واستراحتهم في السيادة عليها وتسجيل جزء منها كحواكير لهذه القبائل.

وقد أدى هذا الإحساس بالغبن لدى بعض القبائل كالمساليت لخصوص معارك شرمسة وصراع قبلي مزير مع تحالف للقبائل العربية في منطقة الجنية راحت ضحيتها كثير من الأنفس البرينة وأحرقت فيها عشرات القرى والفرقان. وهكذا فإن محاولة إحداث تغيير للموروث الثقافي خاصة في قضايا

الأرض والحواكير وديار القبائل وبحوث تدرج وبطريقة قسرية ورايكيالية يؤدي  
جتا إلى خيائن اجتماعية لا تقدر بثمن. وكان الأولي التدرج وإشراك السلطات  
المحلية في هذا الشأن حتى تأتي الحلول متضمنة ومنسجمة مع رغبة الجماهير  
العريضة وليس رغبة طرف بعينه ليتم الإنجاز بسواعدهم جميعا. بعد إقناعهم  
أولا بجذوى التغيير وكيفيته.

### ٣- التعصب القبلي والصراع علي السلطة:

يعتقد قطاع عريض من جمهور المهتمين بشؤون القبائل أن الصراع  
السياسي القائم علي عصبية القبيلة والرغبة الجامحة لتولي المناصب الدستورية  
وحرص بعض المثقفين لتحقيق تطلعاتهم السياسية وطموحاتهم الشخصية بأيسر  
السبل من أهم أسباب الصراعات والحروب القبلية التي تندلع بين القبيلة  
والأخرى في أرجاء السودان المختلفة. غني عن القول أن السودان يتميز بكثرة  
قبائله وأعراقه. ولكن نظرة فاحصة لسكان السودان اليوم تستجلي بوضوح أنهم  
خليط من المجموعات السامية والحامية والأفريقية وأن المجموعات العربية  
التي وفدت إلي هذا الإقليم في فترات وموجات متتابعة قد امتزجت بالمجموعات  
الأفريقية بنسب متفاوتة.

وقد ساعد علي تدوير كل تلك الحواجز العرقية والأثنية والنفسية بين  
المجموعات المختلفة خاصة في مناطق التماس القبلي ولم شملها ميل ونزوع  
نظار وسلطين القبائل منذ قديم الزمان للزواج من كريمات القبائل الأخرى  
لرغبتهم الصادقة في خلق وشائج القربى وأواصر الدم وتمتين صلاتهم  
برصفائهم زعماء العشائر من أجل التعايش السلمي. ولأن الناس علي دين  
ملوكهم، فإن كثيرا من رعاياهم أيضا قد حنوا حنوهم وتزوجوا من القبائل  
الأخرى مما ساعد علي خلق نوع من الانصهار والانسجام والاحترام المتبادل  
بين الأطراف المختلفة في المنطقة للوحدة.

ولهذا يصعب الاعتقاد في وجود النقاء العرقي في الكيانات القبلية التي تعيش اليوم في مختلف أنحاء السودان علي الرغم من اختلاف الأشكال والألسن وتصنيفها إلى عرب وفور، هنتوة ورشاية، تعاشة، وسلامات، دينكا ومسيرية، رزيقات وزغاوة، قمر وفلاته... الخ. وعلاوة علي ما سبق، إن كثيرا من القبائل غير العربية في السودان تتبنى شجرة نسب تتخذ من (الغريب العاقل) وهو إما شخص عربي أو قائم من الشرق (مكة) يكرمه السلطان المحلي ويزوجه إحدى بناته ومن ثم تتفرع من نسله القبيلة أو أسرتها الحاكمة. ومن أوضح الأمثلة أحمد المعقور العربي الهلالي الغريب العاقل الذي أسس ابنه سليمان سونونق سلطنة الفور الإسلامية.

ولما كانت الأحزاب السياسية مجمدة طيلة فترة مايو، لم يكن في مقدور أحد استقطاب الناس على أساس الولاء الحزبي المحض، لذلك لم يكن هنالك خيار آخر لاستقطابهم ودعوتهم للاكتفاد حول مرشح ما سوي الانتماء القبلي لأن القبيلة كيان أزلي وجماعة اجتماعية حافظت على تماسكها وولاء الناس لها بتقديمها للدعم المادي والمعنوي لأفراد القبيلة، والوقوف معهم عند المنعطفات الحرجة في حياتهم مثل الإسهام في دفع الديات واستعدادها لخوض الحرب ضد القبائل الأخرى لاسترداد حقوقهم المسلوبة عندما تعجز أجهزة الدولة الرسمية. ولما كان الانتماء القبلي يضمن للفرد كل هذه المكاسب، فقد سعي بعض المثقفين لاستغلال القبيلة كأداة لاستقطاب الناس ومطية لتحقيق مآربهم الخاصة وتطلعاتهم السياسية حتى ولو أدى ذلك إلى إثارة الفتن وتأجيج الصراعات القبلية. ولتعميد للعب هذا الدور، الخطر فقد بدأوا بالفعل في تنظيم قبائلهم تنظيماً دقيقاً للدخول في حلبة الصراع السياسي والتسابق المحموم نحو المناصب الدستورية.

ولقد لعبت الانتهازية السياسية والإشباع المفرضة من قبل بعض المنتسبين لمجموعة المثقفين دوراً إكسبيرياً في تأجيج الصراع ودق إسفين

الخلافاً بين مختلف الكيانات القبلية في ريف السودان. فقد ألهم هؤلاء حماس الجماهير التي تنفّس فيها الأمية ليسهل 'خمسها' وجعلها رهن الإشارة لتحريكها عند الطلب في الاتجاه الذي يريدون من أجل تسجيل مواقف وخلق بطولات زائفة وانتصارات في معارك بلا معترك ليظهروا بمظهر المدافعين عن الجمي ومكتسبات القبيلة. وشواهدني على صدق هذا التحليل أنك تجد في أحيان كثيرة أن أشد الناس إصراراً على تحريك أفراد قبائلهم ودفعهم في اتجاه التصادم مع القبائل الأخرى والإعلان عن (اكتشافاتهم) المنكرة للنوايا العدوانية من قبل القبائل الأخرى على قبيلتهم (المسكينة) ودق طبول الحرب ليسوا القيادات والزعامات التقليدية وعقلاء القوم وكبار السن الذين خبروا الحروب وويلاتها بل هم في حقيقة الأمر أما أقربهم دماً لتلك القبائل أو الفصائل التي يراد تأديبها أو الذين ليسوا في مركز القبيلة. وكان الأولى والأجدر بهؤلاء سعيهم لإصلاح ذات البين والتوفيق بين بني عمومهم وخوئلهم لا تأجيج الصراعات إلا إذا كان هدفهم من وراء ذلك افتعال المعارك في غير معترك من أجل أهداف رخيصة لا علاقة لها بمصلحة القبيلة المفترى عليها لجني ثمرات 'تضالهم' ومواقفهم المتصلبة أجلاً أو عاجلاً.

#### ٤- دور الأحزاب السياسية في الصراعات القبلية:

لم يكن للأحزاب السياسية دور واضح خلال فترة مايو التي دامت لسنة عشر عاماً بيد أنه يتجلى بوضوح في العهود الحزبية التي مرت على السودان بعد الاستقلال. فقد سلكت حكومات الأحزاب خاصة في فترة الديمقراطية الثالثة بعض الممارسات التي ألقت بظلالها على الواقع الاجتماعي المرير الذي يعيشه مواطنو المناطق المتخلفة. ففضمان الفوز في الانتخابات ظل كل من الحزبين الكبيرين يغري ويسلوم زعماء القبائل الكبرى خاصة في غرب السودان كالفور والمسييرية والزيادية والزغاوة والبرتي والرزيقات

والمساليك... إلخ للوقوف معه في الانتخابات لقاء وعود بتعيين بعض أبنائها في مناصب دستورية إذا ما فاز في الانتخابات وكلف بتشكيل الحكومة وعبر سلسلة من الأحداث المثيرة استطاعت الأحزاب السياسية أن توطن العمل السياسي في تلك المناطق على أساس الانتماء القبلي المخض بدلاً من الفكر، وأن تربط بإحكام بين الانتماء القبلي والمناصب الدستورية والتنفيذية العليا. وهناك اتهامات ومزاعم بأن هذه الأحزاب كانت تقف وراء الإحتراب القبلي بين الفور والجماعات العربية في أواخر الثمانينات وكان كل يوازر حليفه التقليدي ويمده بالمال والسلاح لتحقيق الانتصار للكاسح على الآخر مما أطال عمر الحرب وكلف مزيداً من الخسائر في الأرواح والأموال. وكان ذلك أحد دواعي قيام ثورة الإنقاذ الوطني كما جاء في بيانها الأول لوضع حد لسبيل الدماء (أنظر التجاني مصطفى ١٩٩٨).

وكما هو متوقع فقد تمخض عن هذه السياسة التي انتهجتها الأحزاب السياسية الكبرى بروز عدة جماعات ضغط سياسية تسعى لتسجيل حضور في ذهن صانع القرار في المركز عند لحظة تقسيم السلطة أو توزيع الحقائق الوزارية بين المثقفين من أبناء القبائل المختلفة وهذا مما أضعف الوحدة الوطنية وقاد إلى العديد من الحروب القبلية.

### ٣- البعد الخارجي :

لا يخفى على أحد كيف أن البعد الخارجي يلقي بظلاله على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في البلاد. لذلك يعتبره البعض من أهم أسباب عدم الاستقرار وتأجيج الحروب القبلية في كثير من مناطق السودان في الشرق والغرب والجنوب. الذي ينظر إلى خريطة السودان اليوم يلاحظ أنها تجاور العديد من الدول الأفريقية، وأن هذه الحدود التي تفصل بينها وبين هذه الدول تم رسمها أيام عهد الاستعمار لأغراض تخدّم مصالح الدول المستعمرة التي اتفقت على تقسيم القارة الأفريقية فيما بينها في مؤتمر برلين.

ولقد أدى ذلك إلى تشطير العديد من الكيانات القبلية التي كانت تعيش في هذه المنطقة الأفريقية عشوائياً بين الدول الأفريقية الحديثة ولم تتراجع مصالح هذه الجماعات القبلية عند رسم تلك الحدود/ وكان الناتج الطبيعي لتلك السياسة أن وجدت الكيانات القبلية نفسها تحت سقف واحد في إطار الدولة السودانية الحديثة مع العديد من للكيانات القبلية والعرقية الأخرى على الرغم من وجود فروع أو جذور لها في دول الجوار الأفريقي أو العربي.

ولهذا فإن أي عدم استقرار سياسي في أي من الدول المجاورة للسودان سيؤثر سلباً على الأوضاع الأمنية في السودان. ومما يزيد الأمر سوءاً أن القبائل السودانية الحدودية لا تتردد البتة في تقديم الدعم النفسي واللوجستي لبطونها في دول الجوار إذا ما ضيق عليها الخناق من دولها وهربت إلى السودان إثر هزيمتها من الطرف الآخر حيث توفر لها الملاذ الآمن.

فضلاً عن هذا، إن هذا التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون السودانية وغيرها شجع العديد من القبائل الحدودية المشتركة للعبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبلية والوقوف معها في صراعاتها ضد القبائل الأخرى، خاصة في قضايا الأرض والحواكير مما تشكل عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار في المناطق الحدودية خاصة في شرق السودان وغربه.

ومن جانب آخر فإن هذا الفزوح والاستقرار المؤقت في السودان لنصرة فروع القبيلة يصادف هوى ورغبة من بعض زعماء الإدارات الأهلية لاستيعابهم في بطونهم السودانية بقصد رفع ربطهم الضريبي من جهة، ولكي تزيدهم هذه البطون الإضافية قوة ومنعة لا سيما وأن كبر حجم القبيلة يلعب دوراً مركزياً في الحياة السياسية في العديد من مناطق السودان الريفية. إلا أنه رغم هذه المكاسب المادية التي قد تجنيها البطون السودانية، يعتقد الكثيرون أن سلوك هذه البطون الأجنبية التي تعيش في كنف القبائل السودانية هو سبب

الكثير من الصراعات والنزاعات القبلية التي شهدها السودان خلال العقد الماضي. ذلك لأن هذه الجماعات لم تتعلم العيش تحت سلطة مركزية قابضة لفترات طويلة ولهذا فهي غالباً ما لا تحترم زعماء الإدارات الأهلية ولا السلطات المحلية. كما أنها لا تتقيد بقيم وأعراف المجتمع الذي تدخل فيه ولا تعترف بأي سلطة سوى سلطة البدنية. لكل هذا كثيراً ما تعدي على المواطنين الأبرياء وتفتك بهم لأنهم الأمساج مما يؤدي إلي الإحتراب القبلي أجلاً أو عاجلاً.

## ٦- الحرب بين قوات التمرد بجنوب السودان وقبائل التماس:

إن القوات التابعة لحركة التمرد بجنوب السودان في محاولة منسها لتفصل عملياتها إلي الشمال ووضع المزيد من الأراضي تحت قبضتها وكذلك للحصول علي إمدادات تموينية لأفرادها المنتشرين في المعسكرات القريبة من بحر العرب، وللكسب الإعلامي كلما خمدت حركتها، كثيراً ما تنتهز فرصة تواجد قبائل البقارة في فترة الصيف بمناطق بحر العرب لضربها ونهب أبقارها واخذ الأسرى إلي معسكراتها، ولأن قبائل البقارة التي صارت تعرف بقبائل التماس (كالمسيرية والرزيقات والهبانية والبنى هلبة... الخ) لا تستطيع التخلي عن نمط حياتها التقليدية التي تتطلب النزول إلي منطقة بحر العرب لقضاء فترة محددة كل عام، فإنها تستجمع قواها وتسلح فرسانها لتدفع بهم إلي مناطق التمرد لاسترداد أموالها المنهوبة وفك أسراها وكيل الصاع صاعين ولأن أغلب قوات التمرد في هذه المناطق من قبائل الدينكا، فإن هذه الصراعات تصنف خطأ بأنها صراعات قبلية محضه في حين أنها في حقيقة الأمر حروب قومية ولكن يتصدر لها قبائل التماس باعتبارهم البوابة التي تلج منها قوات التمرد إلي الشمال.



## ثانياً: الأسباب غير المباشرة للصراعات القبلية:

### (١) غياب التنمية:

لقد خلص معظم المهتمين بشئون القبائل إلى أن غياب التنمية قاسم مشترك بين معظم المناطق التي ظلت تشهد العديد من الصراعات القبلية في السودان. فإن ضعف شبكة الاتصال على سبيل المثال مع نقشي الأمية والتخلف في معظم أرياف السودان وبواديه لا يؤدى إلا إلى تكريس الأساطير والأوهام والمفاهيم الخاطئة عن الآخرين بحيث لا ينظر المرء إليهم إلا بعيون قبيلته، فيستحسن ما استحسنته ويستقبح ما استقبحته. وفي يقيني أن استمرار هذا المفهوم الخاطئ عن الآخرين وتصنيفهم (Stereotyping) يقود إلى سوء تفسير نواياهم. لذلك لا يتبادل المرء معهم إلا العنف ولا يحمل لهم إلا الحقد والكراهية. وهذا مما يحول دون تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج وتكوين المزاج العام والرؤية المشتركة للأشياء.

كما أن شح موارد المياه والتنافس عليها بين أفراد القبائل المختلفة يشكل تهديداً للأمن والاستقرار وبؤرة للصراعات القبلية والحروب المتكررة خاصة في دارفور وكردفان. فإذا تم نثر المياه في مواقع مختلفة عن طريق حفر المزيد من الخزانات والدوانكي والحفائر لحال دون بروز هذه الصراعات القبلية. ومما زاد الأمر سوءاً إن استمرار توجيه معظم الاعتمادات المالية المصدقة للولايات المعنية لتحقيق الاستقرار الأمني لا تمكن المحافظات والمجالس المحلية من وضع إستراتيجيات عامة لتنمية الولاية ليتم تنفيذها في مدى زمني محدد بحيث إذا تم تغيير المحافظ مثلاً أو أي مسئول آخر سيواصل خلفه من حيث انتهى الأول. ونتيجة لذلك أصبح كل مسئول الآن يجتهد اجتهداً في غياب إستراتيجية عامة موضوعة. ولهذا يرى الكثيرون أن غياب الخطة الشاملة لتنمية المحافظة والولاية (Master plan) لا يقود إلى شيء سوى إهدار

الجهود وبعثرتها لتظل المنطقة بؤرة للصراعات القبلية التي توقف التنمية لتتور الولاية في حلقة مفرغة من صراع قبلي - تهذنة خواطر - مؤتمر صلح - دفع ديوات وغرامات - حرب قبلية وهكذا دواليك.

### (٢٧) القصور الإداري والتنفيذي :

لقد أشارت المداولات والتقارير الختامية للعديد من مؤتمرات الصلح بوضوح إلى أن القصور الإداري ساعد بقدر كبير في تأجيج الصراعات القبلية. ففي المستوى الإداري الأدنى قد يساعد غياب رؤساء الإدارة الأهلية لفترة طويلة عن مواطنهم في انفجار الأوضاع المتوترة أصلاً. ولعزم التدخل في الوقت المناسب قد تتطور الحوادث الفردية والمشكلات الشخصية إلى أزمات وصراعات قبلية بأعجوبة. فقد يستغل أصحاب الأهواء والأغراض والمصالح الخاصة من تجار الأسلحة وجماعات النهب المستلح وأصحاب الثارات القديمة الفراغ الإداري الناجم عن غياب رئيس الإدارة الأهلية لتأليب الدهماء والعمل على توتر الأوضاع بإطلاق الشائعات والكذب الضار مما يوغر صدور بعض الرجال الذين لا زالت تحركهم النفرة القبلية والحمية الجاهلية لنسف الاستقرار في المنطقة.

أما على المستوى الإداري، فيتضح من ذات التقرير أن بعض المحافظين كثيراً ما يخفون في قراءة المؤشرات الاجتماعية والنذر قراءات صحيحة كما يربطوا النتائج بالمقدمات. ولهذا لا يتعاملون أحياناً مع الأحداث في حينها بجدية حتى يطفح الكيل ويبلغ السيل الزبى. وعلى الرغم من الموجهات العامة والاهتمام الذي أبداه ديوان الحكم الاتحادي عند صدور المرسوم الدستوري الثاني عشرة بضرورة بقاء الوزراء والمحافظين في ولاياتهم، خاصة بعد ربط هذه الولايات برئاسة الديوان عن طريق شبكة الحاسوب، إلا أن بعضهم لا زال كثير التردد على العاصمة القومية لأسباب

تبدو مقنعة ومقبولة ولكن غيبيهم يساعد بصورة مباشرة في توتر الأوضاع بالمحافظة.

فقد وضح من دراسة أسباب الانفلاتات الأمنية في بعض المناطق أن بعض المحافظين يتغيّبون عن مواقعهم لفترة تزيد عن الأربعين يوماً في أوقات عصبية تنير فيها كل الدلائل والإرهاصات إلى أن الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة قد تتفجر، وأن القبائل على وشك إعلان الحرب ضد بعضها البعض. ونتيجة للقراغ الإداري الناجم عن غياب المسئول الأول في المحافظة تترك الأمور للأقدار لتتزلق سراعاً نحو الهاوية لتصنع الحدث بصورة دموية بشعة. ولربما أمكن احتواء النزاع في مهده بيسر لو توفّر الشخص المسئول وتم التعامل مع الحدث في حينه بما يستحقه من اهتمام.

### ✓ (٣) غياب هيبة الدولة وعدم ممارسة السلطة:

إن الظلم من شيم النفوس وأن للبشر قد جبلوا عليه ما داموا يملكون القدرة على الظلم ما لم يردعهم رادع بقوة السلطان. ولذلك فقد ورد في الحديث الشريف "أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن". بتحليل أسباب الصراع القبلي في مناطق مختلفة يتضح أن إحسان الجمهور بغياب هيبة الدولة كان أحد الأسباب المسئولة عن الانفراط الأمني والاقتتال بين أفراد القبائل المختلفة. وقد مرّت أحداث كثيرة ساعدت في تكوين هذه الذهنية عند المواطن فيما يلي بعض منها: على المستوى الأدنى، لقد ظلت الإدارة الأهلية من أهم مرتكزات النظام الإداري القاعدي، وكانت تحكم قبضتها على أفراد القبيلة في الداخل والخارج. كما أنها كانت مهابة الجانب وموضع فخر واعتزاز من الجمهور، وتقدير وإكرام من الدولة لتورها الفاعل ونجاحها غير المتنازع في تحقيق الضبط الاجتماعي وفي خلاص ضريبة القطعان التي كانت تشكل الركيزة الأساسية لميزانيات المجالس للرفقة. لذلك كان المجرمون يمثلون أمام رئيسها طوعاً أو كرهاً ولا يعصون له أمراً.

أما اليوم ، فنتيجة لما أصابها من تصفية وهزة أبان العهد المايوي، فقد فقدت هيبتها نسبياً. ولأن أهميتها تبدو بجلاء في مناطق التحلّيف التي تحكمها أعراف القبيلة بدلا من القانون، فإنها لا تستطيع الآن أن تتنفس بكتفا رئيتها في تلك المناطق التي ازداد فيها الوعي بإضطراب حيث زحفت المؤسسات التعليمية حتى المرحلة الثانوية إليها. وبافتتاح العديد من دواوين الحكومة إضافة إلى تخفيف المجالس المحلية للكثير من بنود إيزادات الإدارة الأهلية في السابق، تمكنت المحليات من سحب البساط من تحت أقدامها بتصديها لمعظم مشكلات الجمهور التي كانت من صميم اهتمامات رجل الإدارة الأهلية. لذلك فإن أفراد القبائل الذين فزحوا خارج دار القبيلة في سني الجفاف لا يأترون بأمر رئيس الإدارة الأهلية وليس له سلطان عليهم بعكس ما كان في الماضي. كما أن مرتادي الإجرلم والخارجين عن القانون في إمكانهم أن يفعلوا ما يريدون ويفلتوا من العقوبة ولا يجبرو رئيس الإدارة الأهلية أن يلاحقهم بحشمه وجيشه من الخفراء وحرس الإدارة في مخابهم وأحراشهم لأن أسلحتهم أكثر تطورا من أسلحة حرس الإدارة الأهلية وقوات الشرطة مجتمعة. وكثيرا ما حال هذا الخلل في ميزان القوة دون إيفاء الدولة المعنية بحماية المواطنين بالتزاماتها نحوهم، وملاحقة الجناة وأخذ الحق لهم، الشيء الذي يذهب بهيبة الدولة وينتقص من مكانة رجل الإدارة الأهلية. وقد شجع هذا الوضع المزري المجرمين ومرتادي النهب المسلح وقطاع الطرق كي يخرجوا في رابعة النهار لقطع الطرق وسلب المواطنين أموالهم والتكيدل بالمسافرين وقتلهم علي مشارف القرى والمدن في تحد سافر للقانون والسلطة. أما علي المستوي الأعلى، فتوحي كثير من الأحداث بغياب هيبة الدولة منها علي سبيل المثال:

أولاً: عدم مقدرة الأجهزة الرسمية للدولة علي سحق وكسر شوكة عصابات النهب المسلح في بعض الولايات حتى كانت أن تأخذ بزمام المبادرة في

صراعها مع قوات الشرطة وقد لقي العديد من جنود وقادة الشرطة حتفهم على أيدي هذه العصابات التي زحفت الآن إلى المدن بعد أن كانت تحوم في النفايات النائية لتبتطش بمن تسوقه الأقدار إليهم. ولأن قوات الشرطة والقوات النظامية بعكس عصابات النهب المسلح تتحرك بالعربات، لا تأخذ هذه العصابات كبير عناء لرصد تحركاتها بواسطة الغبار الذي تثيره هذه العربات والتركب بها في المنعطفات الوعرة لتحقق فيها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد وتتسلل إلى المدن في جنح الظلام.

ثانياً: إن تراكم القضايا وعدم تمكن الأجهزة العدلية من الفصل في كثير منها لمدد طويلة مهما كانت المبررات بصيب المظلومين بالإحباط والسياس من تحقيق العدالة وتضعف ثقتهم في هذه الأجهزة العدلية ويتشككون في مقدرتها على إنصافهم واسترداد حقهم المسلوب بالطرق الرسمية. ولهذا يضبطون المواطنون للاستعانة بأفراد قبائلهم كملاذ أخير ويستصرخونهم لاسترداد حقوقهم باستخدام العنف. وهذا ما يكرس العصبية القبلية ويعضد من أهمية الانتماء القبلي عند الفرد على حساب الانتماء للدولة وهناك أمثلة كثيرة تؤكد هذا الزعم.

ثالثاً: من واقع الأحداث وتحليل أسباب الصراع القبلي يتضح أن السلطات الرسمية للدولة أحياناً تفرى الجاني ولكنها لا تستطيع أن تلقي القبض عليه وتقدمه للعدالة خاصة إذا ما ارتكب جريمة واستطاع بذكاء أن يلبسها ثوب الصراع القبلي. ولهذا استمرأ بعض هواة الإجرام ارتكاب الجرائم البشعة والزج بقبائلهم في الصراع ليأخذ الحادث المفرد طابع الصراع القبلي من منطلق أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ليفلتوا بذكاء من العقوبات الفردية المحتملة ليتحمل أفراد قبائلهم دية القتلى والخسائر نيابة عنهم. وهذا ما يدفع المجرم للمضي قدماً في ارتكاب الجرائم دون أن تطاله يد السلطة ودون أن يتحمل وزر أفعاله ولهذا تملأ القبائل في صراعات دامية لتغطية جرائم جفنة غير

مسئولة من أبنائها. وما لم تتبرأ القبائل من أولئك الأفراد الذين يستمرئون جرمهم لمشكلات قبلية بل وتقديمهم للعدالة فأنها لن يهدأ لها بال ومنظّل فسي صراع مع غيرها من القبائل الأخرى في المنطقة.

### ٢٠ إفرازات الصراعات القبلية:

إن هذه الحروب القبلية التي يستمر أوارها بين الفينة والأخرى في المجتمعات السودانية الريفية في ظل الأوضاع الدولية الراهنة التي يستهدف فيها السودان من قبل أمريكا والدوائر الصهيونية سيشتغل السودانيون بأنفسهم ليلتفتوا إلى صغائر الأمور وينسوا في غمرة صراعاتهم الكبرى كالدفاع عن الوطن وعن مشروعهم الحضاري. كما لن استمر هذه الحروب والنزاعات في مختلف أرجاء السودان سيحدث الكثير من الثغوب في جدار الوحدة الوطنية وخللا في تماسك الجبهة الداخلية. علاوة على هذا فإن هؤلاء الفرقاء الذين يلقون حتفهم بالأممات في هذه الحروب القبلية كان يمكن أن يصوبوا بنادقهم إلى صدور الأعداء بدلاً من صدور بعضهم مما يضعف شوكة الدولة ويؤثر على سلباً على الأمن القومي السوداني الذي يلعب فيه الفرسان دوراً بارزاً في حماية الثغور. وأن الموارد الطبيعية الفادحة التي تقدر بمليارات الجنيهات والتي تروح هباء منثوراً في هذه الحروب تعتبر إهداراً لموارد الأمة التي كان يمكن استغلالها في تنمية الريف المتخلف وإحداث نقلة في طريقة تفكير المواطنين. لذلك كان لا بد من أن تقف هذه الحروب القبلية اليوم قبل الغد لتتطلق البلاد نحو تحقيق التنمية والرفاهية.

### مقترحات الحلول:

من خلال العرض والتحليل السابق يتضح دون لبس أن مشكلة الصراع والإحتراب القبلي متشعبة الجوانب. للوصول إلى صيغة مثلى للتعايش السلمي

بين هذه القبائل المتحاربة، ينبغي البحث عن جذور المشكلة للعمل علي اجتثاثها باتخاذ القرار المناسب من الجهة المناسبة كيما تتكامل الجهود وتتناغم السياسات بدءاً من المركز ونزولاً إلي المحليات. كما يتطلب الأمر النظر إلي المشكلات الكلية بدلاً من تضيق الوقت في التفاصيل والحوادث الجزئية. في هذا الإطار، غني عن القول أن لأبناء الولايات التي يحدث فيها هذا الخلل الأمني دوراً متعاضداً في حل مشكلة الصراع القبلي في ولايتهم لأنهم الأدرى بها والمكتوبون بنارها إلا أنهم بالطبع لا يملكون كل مفاتيح حلها حيث لا زال بعضها بيد الحكومة المركزية. ولهذا ينبغي أن يأتي دور المركز متسقاً ومتناغماً مع أدوار أبناء الولايات في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الوصول إلى السلام والتعايش السلمي بين أهل السودان بصرف النظر عن القبيلة واللون والجهة.

#### ١- في مجال التنمية:

في كثير من المشكلات القبلية التي تحدث في أقاليم السودان المختلفة سببها الرئيسي في حقيقة الأمر غياب التنمية وإن كانت أسبابها المباشرة قد تكون خلافات بين الرعاة والمزارعين أو استيطان بعض الجماعات في ديار آخرين أو نهب مسنح، ولذا ينبغي الاهتمام بإحداث التنمية المتوازنة وتقسيم ثروات البلاد بصورة عادلة تمكن انتشار أبناء هذه المناطق الغنية بمواردها المادية والبشرية من وهدة للتخلف بتحرير الإنسان من الخوف ليستثمر وقته وطاقته وموارده في التنمية بدلاً من تسخيرها وإهدارها في الحروب القبلية والدييات والغرامات. وفي هذا الإطار يمكن توجيه البنوك لاستثمار جزء من أرباحها في تمويل بعض مشروعات التنمية كالصناعات الصغيرة أو توجيه بعض القروض الأجنبية على قلتها لتمويل مشروعات التنمية الكبرى في الولايات. لقد أكدت الدراسات التي قام بها مكتب العمل الدولي والبحوث التي قدمت لمؤتمر الإستراتيجية القومية الشاملة إن القطاع الزراعي التقليدي بشقيه

النباتي والحيواني هو العمود الفقري لاقتصاد السودان، وبالتالي فإن التركيز عليه يعتبر من أنجح الوسائل لتحقيق العدالة في توزيع ثروات البلاد بين أقاليم السودان المختلفة، والكفيل بإحداث الطفرة الإنمائية المرجوة والتنمية الريفية المتوازنة والمتكاملة: كما أن هذه السياسة هي الأنجح والأمن لتصحيح مسار الإنمائي الخاطئ الذي أستمز زهاء الأربعة عقود المنصرمة ونجمت عنه هجرة الملايين من سكان الريف لقراهم وبواديهم وحقولهم واستقرارهم في العاصمة القومية وانخراطهم في مهن هامشية لا تسمن ولا تغني من جوع.

## ٢- في مجال المسارات والمراحل:

لنقادي النزاعات القبلية مستقبلاً بسبب المسارات والمراحل نوصي بالاحتكام إلى الأعراف السابقة المشر إليها في الورقة.

## ٣- في مجال الأرض والحواكير وديار القبائل:

(١) نوصي بالإبقاء على الحواكير والديار القائمة بحدودها الجغرافية مع تأكيد حقوق المواطنة وكفالة حقوق الأفراد في تسكن والاستقرار في أي مكان من أرض المليون ميل مربع مع مراعاة الضوابط التي تضمن استقرار ذلك البقاء بدون ثورات.

(٢) في حالة حدوث نزاع حدودي بين أي قبيلتين على الأرض، يمكن اللجوء إلى المحاكم مع إبراز كل المستندات والوثائق والبراهين التي تدعم الحجج للفصل بينهما بطريقة حضارية دون أن ترقى القطرة دم واحدة.

## ٤- للقضاء على ظاهرة التنصب القبلي:

(١) نوصي بأن تبذل حكومات الولايات التي رزنت بالصراعات القبلية في الآونة الأخيرة مجهوداً سياسياً جباراً لتحقيق الوحدة والانصهار والتضامن ولم شمل أبناء الولاية المعنية بمختلف قبائلهم لترتيب البيت من الداخل.



وهذا لا يتم إلا إذا نجحت هذه الحكومات في خلق ولايات أخرى للفيزد غير الولاء القبلي المحض بإسعاد بقيمة لثمائه لمؤسسات اجتماعية أخرى غير مؤسسة القبيلة التي نرعى مصالحه وقد يتم ذلك بواسطة:

(أ) المؤاخاة بين القبائل (عرب وأفارقة) لكسر شوكة التحالفات التي بدأت تتبلور أخيراً في بعض الولايات وخلق علاقات المصاهرة بين رموز وأعيان القبائل المختلفة وهي عادة قديمة أثبتت نجاحها في الضبط الاجتماعي وحفظ الأمن والاستقرار في الريف.

(ب) دعم الأجهزة الإعلامية في الولايات للقيام برسالتها الهامة في هذه المرحلة الدقيقة من تكوين الأمة السودانية لتوحيد الرؤى والمفاهيم والثوابت إمعاناً في صياغة الفرد صياغة جديدة لتحمل مسؤولياته القومية الكبرى. كما يتطلب الأمر ربط المدن الكبرى وعواصم الولايات بالشبكة القومية للتلفزيون حتى يلم مواطنوها بما يجري في بقية أنحاء السودان.

(ج) تشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية بالمحافظات والولايات المختلفة لجمع شمل أبناء هذه المناطق في بوتقة واحدة بعيداً عن القبيلة المنقطة.

(د) دعم القوات المسلحة والشرطة الموحدة في هذه الولايات لتوفير الأمن للمواطنين حتى لا يكون المواطن أسيراً لقبيلته من منطلق أنها ملاذه الأخير لذلك يطبعها في كل كبيرة وصغيرة.

(٢) القضاء على بوادر التكتلات القبلية والعرقية والأحلاف، وتكليف وزارات الشؤون الاجتماعية في الولايات المختلفة للعمل على خلق علاقات ودية وصلات طيبة بين قبائل الولاية وتمكين رؤساء الإدارات الأهلية وزعماء القبائل لتبادل الزيارات وعقد اجتماع سنوي يضم زعماء الإدارات الأهلية ورؤساء المحليات في كل منطقة لحل المشكلات المتعلقة بين مواطنيهم كما كان سائداً في الماضي.

(٣) مساعلة كل من يعمل على إزكاء نار الفتنة وبث روح القبلية وترويض الإشاعات والكذب الضار وجر الناس إلى الحرب بعد أن وضعت أوزارها.

(٤) أن يكف المتقنون عن السعي لاستغلال القبلية مطبقة لتحقيق المآرب الشخصية الضيقة والطموحات الميادية لأن ذلك غاية الأنانية ولا يتناسب مع دور المثقف الحقيقي الذي عليه أن يقدم النموذج ويكون قدوة بين أهله.

(٥) على الولاة والوزراء والمحافظين من أبناء الولايات الذين كلفوا لشغل المناصب الدستورية والعمل العام في ولاياتهم إزالة مخاوف القبائل الأخرى وذلك ببذل قصارى جهدهم لتوزيع الخدمات التنموية خارج مناطقهم، وأن لا يقتصر مهمهم على خدمة قبائلهم وذويهم حتى لا يطالب أبناء القبائل الأخرى المركز بتعيين أبنائهم في هذه المناصب ليقوموا بتنمية مناطقهم هم أيضاً.

#### ٥- في مجال البعد الخارجى:

نوصي بتحريك الحكومة الاتحادية لثمتين علاقات السودان مع دول الجوار وتوقيع البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية مع الدول المجاورة لتأمين حدودنا من الاختراقات الأمنية خاصة وأن السودان يجاور تسع دول.

#### ٦- في مجال التقصير الإدارى:

لقد أشارت هذه الدراسة بوضوح إلى أن بعض الأسباب التي أدت إلى انفجار الأوضاع في بعض مناطق السودان هي أخطاء الممارسة. ولهذا نناشد الحكومة المركزية لمراعاة الدقة في اختيار وتعيين الدستوريين والتنفيذيين في المناطق التي شهدت العديد من الصراعات القبلية واختيار من عركته التجربة وتميز بالحكمة والتجربة والدراية بطبيعة المنطقة وسيكولوجية أهلها.

## ٧- حول إعادة هبة الدولة:

(١) محاولة تلبية واستجابة المجتمع للكثير من الحاجات والدوافع التي توفرها مؤسسة القبيلة للفرد حتى لا يكون أسيراً لها باعتبارها ملاذه الأخير في حالة وقوعه في أزمات وذلك باستنهاض مؤسسات الدولة الرسمية للقيام بواجبها نحو توفير الأمن له ولأسرته وصون ممتلكاته.

(٢) لقد لجأ العديد من أفراد القبائل إلى الدخول في سباق التسلح عندما شعروا بغياب هبة الدولة وعدم مقدرتها لتوفير الأمن وحماية ممتلكاتهم. لإيقاف هذا السباق الممسموم يجب أن تسلح القوات المسلحة وقوات الشرطة كيما تستعيد سيطرتها وهيبتها وتظهر بمظهر القادر على توفير الأمن للمواطنين. أن إحساس المواطنين بهيبة الدولة فقط هو الذي يوقف سباق التسلح، وبعدمه حتى لو تم سحب السلاح اليوم فسوف يعاود الناس سباق التسلح مرة أخرى بغريزة حب البقاء.

(٣) أن مجتمعنا السوداني لا زال مجتمعاً قَبلياً تحكمه أعراف وتقاليد وموروثات القبيلة، وأن معظم الصراعات والحروب والقتلات ما نشبت إلا بسبب مخالفة البعض لتلك الأعراف وخروجهم عن المألوف كمشكلات المزارات والمراحيل والنزاع حول الأرض والحواكير وديار القبائل وممارسة النهب المسلح. هذه إضافة إلى سوء الإدارة من بعض الأجهزة التنفيذية وعدم توفيقها في قراءة المؤشرات الاجتماعية حتى تستفحل وتتطور الأخطاء والتجاوزات من مستصغر الشرر إلى صراعات قبلية ينشأ فيها الصغير ولا يتحاشى عنها الكبير.

وطالما ليس هناك من يلم بالعرف القبلي أكثر من زعماء الإدارات الأهلية أنفسهم الذين ورثوا هذه الخبرة كإرثاً عن كبار، يرجي من حكومات الولايات أن تقوي وتمكن الإدارة الأهلية لتقوم بدورها في حل هذه المشكلات العرفية لأنه ليس هناك بديلاً للإدارة الأهلية في كثير من أرياف السودان في

وقتنا الراهن لأن كل البدائل أسوأ منها. وعليها أن تتجنب كل ما يؤدي إلى إضعاف وتهميش دور رجال الإدارة الأهلية وتقليل من شأنهم. وفي الجانب الآخر، ينبغي على زعامات الإدارات الأهلية القيام بواجبهم الملقي على عاتقهم وهو ضبط سلوك أفراد قبائلهم وعدم التمسك على تجاوزاتهم في حالة انتهاك الأعراف وارتكاب الجرائم كالنهب المسلح وحرق القرى وقتل الأبرياء، والكف عن محاولات توفير الحماية للمجرمين على أمل الاستفادة منهم في اليوم الأسود. ولعلهم أيضاً أن استمرار احترام وتقدير المجتمع لهم يتوقف على قيامهم بدورهم التقليدي المرتجى "ككبير البيت" وفعاليتهم في المجتمع المتجدد الذي يزداد فيه الوعي يوماً بعد يوم. وعليهم أن يواكبوا عصرهم ويملكوا زمام الأمر في ديارهم حتى لا يكونوا طوع بئان "الأفندية" وأنصاف المتعلمين الذين يتقون طبول الحرب في مجتمعاتهم المحلية بدلاً من البحث عن السلام والتعايش السلمي بين قبائل المنطقة.

#### ٨- حول مشكلة قبائل التماس:

(١) ينبغي أن تضطلع الدولة بمهمة الدفاع عن الثغور خاصة ثغرة قبائل التماس وأن لا يترك الأمر للفرسان - على الرغم من وفقتهم الصلبة في الذود عن الحمى والدفاع عن الأرض والعرض - لأن الحرب هذه المرة لم تعد تقليدية بين الدينكا والمسيرية كما كانت في السابق. وأنه إذا تمكنت القوات من كسر شوكة الفرسان - لا قدر الله - فإن عواقب ذلك ستكون وخيمة.

(٢) يمكن تسليح هذه القبائل لتكون سندا للقوات المسلحة والدفاع الشعبي. ولكن لأن ولايات غرب وجنوب كردفان وجنوب دارفور صارت مسرحاً للعديد من الصراعات القبلية في الآونة الأخيرة، يجب توخي الحذر

والحيلة للحيلولة دون تسرب ذلك السلاح لمناطق أخرى ويساعد في إثارة القلاقل ويسبب في عدم الاستقرار فيها.

#### ٩- أهمية الدعوة الشاملة:

على الرغم من أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على كافة أوجه القصور الإداري في المجتمعات البدوية في محاولة القضاء على ظاهرة الصراعات القبلية، هناك حاجة ماسة لإحداث تغيير ونقله في مفاهيم الإنسان البدوي نفسه وقيمه لتقبل التعايش السلمي مع الآخرين، إذ أن التغيير النفسي ضروري وسابق للتغيير الاجتماعي المنشود. لذلك بالإضافة إلى كل الإجراءات التنفيذية التي يمكن أن تقوم بها الحكومة أو القطاع الخاص لإحداث تغيير في نمط وأسلوب حياة المجتمعات الريفية، يجب أن يكون هنالك نشاط ثقافي واجتماعي مصاحب ومكمّل تلك الجهود. ولهذا يجب استنهاض علماء السودان الأعلام والمشهورين وكذلك الروابط والجمعيات الثقافية واتحادات الطلاب للقيام بقوافل الدعوة الشاملة لتعريف بالقيم والفضائل التي ينبغي أن تسود في المجتمع المسلم، وتأسيس العلاقة بين الجماعات المختلفة لإشاعة الإلفة والمحبة والوثام بين أبناء البلد الواحد بدلاً من الاقتتال، وبذل كل جهد ممكن لنشر التعليم في أوساط المجتمعات البدوية والريفية التي تنكش بينهم الأمية بدرجة عالية، وتقوية الوازع الديني بينهم وتبصيرهم بأن قتل النفس حرام ... وأنه إذا تقابل المسلمان بسيفيهما فالقائِل والمقتول في النار ...

وأن الله سبحانه على أعمالهم قارئ كما جاء في القرآن الكريم "فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون، فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون. ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون. تلقح وجوههم النار وهم فيها كالحون". صدق الله العظيم. (المؤمنون ١٠١-١٠٤).

## المراجع

المراجع العربية:

(١) التجاني مصطفى محمد صالح: ١٩٩٧

أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، ورقة قدمت في مؤتمر الأمن الشامل والتعاش السلمي لولايات دارفور، نيالا ٢٥-٢٧ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢) التجاني مصطفى محمد صالح: ١٩٩٨

"النظام الفدرالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - بالتركيز على تجربة ولاية دارفور" في عوض السيد الكرستي: *الفدرالية في السودان*، سلسلة دراسات استراتيجية رقم (٧)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ص ص ١٧٦-٢٠٣.

(٣) حسين عبد الله جبريل: ١٩٩٤

*استقرار رهل شمال دارفور وأثره على الأمن القومي السوداني*، بحث قدم لنيل زمالة كلية الدفاع الوطني بالأكاديمية العسكرية العليا، الدورة (١٠)، الخرطوم.

(٤) محمد إبراهيم أبو سليم: ١٩٧٥

*الفقر والأرض*، دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم.

(٥) يوسف سليمان تكتة: ١٩٩٧

الصراع القبلي في دارفور، ورقة قدمت في مؤتمر الأمن الشامل والتعاش السلمي لولايات دارفور، نيالا ٢٦-٢٧ ديسمبر ١٩٩٧.

المراجع الإنجليزية:

6- El Tigani Mustafa M. Salih: 1982

The Position Of The Baggara In The Jebel Marra Rural Development Project Area, a paper presented to the *Monitoring and Evaluation Department of Jebel Marra Rural Development Project.*

## أسباب النزاعات القبلية التقليدية والمستحدثة في السودان<sup>(١)</sup>

تأثره الطيب مباح أحمد

### مقدمة:

يعتبر السودان من أكثر دول العالم تأثراً بالنزاعات القبلية وذلك نسبة للتنوع الثقافي والإثني والمناخي الذي يخرجه، إذ توجد في السودان معظم المجموعات العرقية التي توجد في فترة أفريقيا وبذلك فهو يعتبر خلية مصغرة للقارة الأم.

فالسودان يضم حوالي ٥١٨ مجموعة قبلية تتحدث بأكثر من ١١٩ لغة. بالإضافة إلى تباين المناخ في السودان بنفس القدر الذي تتباين فيه المجموعات العرقية والثقافية، إذ نجد في السودان المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي والسافانا الفقيرة والسافانا الغنية والمناخ الاستوائي.

هذه التوليفة المناخية والعرقية والثقافية المتباينة إضافة إلى وجود مصالح مشتركة ومقاطعة أو متضاربة بين المجموعات العرقية المختلفة جعلت من اندلاع النزاعات القبلية في السودان نتاجاً طبيعياً. لذلك فإن التعايش السلمي يظل هدفاً إستراتيجياً في هذا الوطن الذي تنصف فيه الخارطة السكانية والسياسية بالعديدية العرقية والتلغوية والدينية والجهوية. ومن خلال هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على أسباب النزاعات القبلية التقليدية مع ذكر نماذج لتلك النزاعات، والتي تتمثل في:

١- الصراع حول المراعي ومصادر المياه.

٢- الاستقلال الإداري.

(١) اعتمدت هذه الورقة بالدرجة الأولى على إفادات زعماء الإدارة الأهلية لولاية دارفور الكبرى في الفترة

(١٩٩٧-٢٥) ديسمبر ١٩٩٧.

٣- النزاع السياسي الإداري.

٤- النهب المسلح.

٥- الصيد.

بينما نتناول تدخل الحكومة في الشئون القبلية من خلال تجربة نزاع (العرب والمساليت) بالجنينة كأحد أهم أسباب النزاعات القبلية الراهنة.

### الأسباب التقليدية للنزاع القبلي:

#### أولاً: الصراع حول المراعي ومصادر المياه:

بعد الصراع بين المزارعين والرعاة والتنافس حول مسوادر المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة أحد الصراعات التقليدية التي تواترت مؤخراً نتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينات الشيء الذي أدى لانحسار نطاق المراعي والموارد المائية إضافة إلى قلة الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبة بواسطة عوامل التعرية ومن ثم إزالة الغطاء النباتي. والمحصلة النهائية لهذه الظروف هو زيادة الضغط على الموارد اقليلة والشحيحة أصلاً والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة. يحدث هذا النوع من الصراع في الغالب الأعم عندما تتقي قبيلتان أو أكثر تنتميان إلى أصول عرقية مختلفة تتضارب مصالحها حول موارد المياه أو المرعى، ومن احتكاك بسيط بسبب إلتفاف قبيلة معينة لمزرعة قبيلة أخرى تحدث المناوشات بين أفراد القبيلتين والتي غالباً ما تبدأ صغيرة ثم تزداد بسرعة مذهلة لتتطور إلى صدام مسلح وصراع قبلي حاد يكون نتيجته العديد من الضحايا، والذي قد يبدأ صراعاً حول بقعة أرض أو حفير ماء إلا أنه قد يتطور لاحقاً إلى نزاع أكثر عمقا وخطورة إذا لم يتم احتواؤه بسرعة.



ولعل أمثلة هذا النوع من الصراع كثيرة بل هي أكثر شيوعاً سواء في ولايات دارفور أو كردفان أو الجزيرة وسنار والنيل الأزرق<sup>(١)</sup>. فدارفور مثلاً تعد بؤرة للصراعات المتبنية على النزعة القبلية والمصالح المتقاطعة والمتضاربة مثل مشاكل الرعاة والمزارعين، كذلك النزاع الذي حدث بين بني هلبنة والرزيقات الشمالية في عام ١٩٧٦م. فبني هلبنة يقطنون جنوب دارفور وهم من القبائل المستقرة ويشغلون أساساً بالزراعة بجانب رعي الأبقار، بينما يسكن الرزيقات الشمالية شمال دارفور وهم رعاة إبل. سبب النزاع هو دخول الرزيقات الشمالية أراضي بني هلبنة بحيواناتهم وإتلافهم للزرع ومن هنا اندلعت شرارة النزاع الذي راح ضحيته العديد من أبناء القبيلتين. إلى أن تم احتواؤه عن طريق الأجاويد في مؤتمر للصلح انعقد في نيالا ١٩٧٦م وفي هذا المؤتمر اتفق الطرفان على الصلح ودفعت الديات للطرف المتضرر كما تحدد ميعاد دخول وخروج ومساير الرزيقات الشمالية من وإلى جنوب دارفور<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٨٠م تنازع الرزيقات الشمالية الماهرية والجلول والعطيفات مع قبائل جنوب دارفور (بني هلبنة والبرفو والداجو)، وكانت أسباب هذا النزاع أيضاً هي التضارب في المصالح بين المستقرين الذين يعملون في الزراعة والرحل الذين يحترفون الرعي. وقد تم احتواء هذا الصراع في مؤتمر للصلح انعقد في مدينة الفاشر عام ١٩٨٠م حيث حددت المراحل التي يمر بها الرزيقات الشمالية كما حددت لهم أيضاً مواعيد دخولهم وخروجهم من تلك المناطق<sup>(٣)</sup>. أيضاً من أمثلة النزاعات التي يسببها التداخل في المرعى النزاع بين الكواهلة والعقليين في ولاية سنار في منطقة دوبا والتي تشكل جزءاً مهماً من سنار والتي تمتاز بنشاط رعوي كثيف. حدث هذا النزاع في عام ١٩٨٧م وراح

(١) النجاشي مصطفى عبدالقادر، أسباب الصراعات القبلية في دارفور، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الأمن

والشعائش السلمي بدارفور، نيالا ١٩٩٧.

(٢) الناظر الهادي عيسى دبكة، ناظر عموم بني هلبنة، نيالا ١٩٩٧/١٢/١٥.

(٣) الشرتاي عبدالرحمن آدم أبو، شرتاي إدارة الشاجو، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٥.

ضحيته اثنان من أبناء العقليين ومن ثم استمرت التحرشات بين أفراد القبيلتين وكادت الأحداث الدامية أن تتجدد عندما قُتل أحد العقليين وأتهم الكواهلة بقتله بيد أنه تم التفكير في عقد مؤتمر للصلح في الفترة (١٧-١٩ مارس) ١٩٩٠م وفي هذا المؤتمر اتفق الطرفان على الصلح والتنازل عن الديات.

في الجنوب أيضاً يحدث مثل هذا النوع من الصراعات كالنزاع الذي حدث بين قبيلتي الباريا والديكا بور في منطقة بلان بالإقليم الاستوائي فمن المعروف أن قبيلة الباريا تعتمد أساساً على الزراعة بينما يمارس دينكا بور الرعي، وهنا تتضارب مصالح الرعاة والمزارعين عندما ندخل حيوانات دينكا بور مزارع الباريا وتتلفها مما يؤدي إلى صراعات غالباً ما تحل في مؤتمر محلي أهلي صغير يحتوي المشكلة قبل أن تتفاقم<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: الاستقلال الإداري:

يحدث هذا النوع من النزاعات بين قبيلة كبيرة تمتلك الأرض أو الديار وأخرى صغيرة لا تمتلك الأرض، وهذا يعني أن القبيلة الصغيرة تابعة إدارياً للقبيلة الكبيرة، ذلك أن نظام الإدارة الأهلية يعتمد أساساً على مجموعة من الأعراف التي من أهم بنودها أن حق الإدارة يعتمد أساساً على ملكية الأرض أو الديار للقبيلة المعنية أي أن القبيلة التي لا تمتلك الدار لا يحق لها عرقساً المطالبة بحق الإدارة، ومن المتعارف عليه أن القبائل الصغيرة التي ليست لها ديار خاصة بها تسكن في ديار القبيلة الأكبر حجماً ومن ثم تتبع لها إدارياً، إلا أن الصراع يحدث عندما تطالب القبيلة الصغيرة بالانفصال عن إدارة القبيلة الكبيرة، بمعنى مطالبتها بالاستقلال الإداري وعدم التبعية للقبيلة الكبيرة وعادة ما ترفض القبيلة صاحبة الدار هذا الطلب الانفصالي فينشب الصراع بين القبيلتين والذي يأخذ طابع الصراع الإداري. وعادة ما يتم حسم هذا النوع من

(١) فواد عيد علي، رئيس الجهاز المركزي لتثوث القبيلة سابقاً، الخرج ١٩٩٧/٧/١.

النزاعات بإعطاء القبيلة الصغيرة نوعاً من الإدارة الأهلية المستقلة على أن تكون القبيلة الصغرى تابعة لإدارة القبيلة صاحبة الدار بحيث تكون الكلمة العليا للقبيلة الكبيرة، إلا أن هذا الوضع عادة لا يرضي طموحات القبائل الصغرى التي تسعى للانفصال كلياً وعدم التبعية ومن ثم فإنها نادراً ما تلزم ببند الصلح المنعقد وتكون دائمة للمطالبة بالانفصال وإثارة الكثير من المشاكل ما لم يتم التوصل لحل جذري يرضي كلا الطرفين خاصة الطرف المطالب بالانفصال<sup>(٥)</sup>. وهذا النمط من النزاعات يشتم بالتعقيد فليس من السهل تجاوز مفهوم الديار والأرض ذلك أن هذا الفهم يعد جزءاً من الموروث الثقافي القبلي وحقاً مكتسباً منذ القدم يحوي أبعاداً سياسية واجتماعية عميقة المضامين.

وكأمثلة لهذا النوع من النزاعات الإدارية تتنازع كل من قبيلة المراريت والقمر والفلاتة في عام ١٩٨٧ وكانت هذه النزاعات تهدف للاستقلال الإداري فقد كانت كل من هذه القبائل تطالب بأن يكون لها مجالس إدارية منفصلة وترفض التبعية لإدارات غيرهم من القبائل الكبرى. وقد حسمت هذه المشكلة في نيالا في عام ١٩٨٧ وذلك بإعادة النظر لعندية المعثلين في المجالس الإدارية من كل قبيلة<sup>(٦)</sup>.

هناك نزاع إداري آخر في شرق السودان هو الصراع بين الرشايدة والبجا حول الإدارة الأهلية فقد كان الرشايدة يسعون جاهدين للحصول على إدارة أهلية منفصلة عن البجا في مناطق القضايف وكسلا ونهر عطبرا، بينما يرفض البجا منحهم إدارة منفصلة وحثتهم في ذلك أن الرشايدة مجموعة صغيرة وافدة دخلت السودان حديثاً عام ١٨٧٤ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالعرف يقتضي أن الإدارة الأهلية يجب أن تقوم على ملكية الديار أي

(٥) نفس المصدر.

(٦) الناظر أحمد السمان أبشر، ناظر عموم ففلاتة: نيالا ١٢/٣/١٩٩٧.

أن تكون للقبيلة داراً أو أرضاً وبعدها يمكن للنظر في أن تكون لهم إدارة خاصة.

ومن المتعارف عليه تاريخياً أن المنطقة والديار مملوكة للبيعة لذا يرفضون جملة وتفصيلاً مبدأ منح الرشايدة نظارة مستقلة عنهم ويسقون لذلك مبرراً واحداً هو أن الرشايدة لا يملكون الأرض المحددة التي تمكنهم من إمتلاك نظارة مستقلة أو إدارة أهلية قائمة بذاتها لذا فمن البديهي أن يظل الرشايدة تحت إدارتهم وعلى المسعبد الآخر يرفض الرشايدة ما يعتبرونه هيمنة من قبل البجا عليهم.

والجدير بالذكر أن كلا الطرفين لم يتوصلا إلى حل يرضي كليهما ويرى محمد الأمين ترك ناظر عموم البجا أن الحل في مثل هذه النزاعات هو العمل على إيجاد صيغة مناسبة تكفل للرشايدة نوعاً من الإدارة الأهلية المستقلة على أن يكونوا تابعين لإدارة البجا. وقد يبدو هذا الحل مناسباً لكن كلا الطرفين بيد أن للرشايدة وجهة نظر أخرى فهم يريدون الانفصال التام وليس أقل من ذلك<sup>(٧)</sup>.

وفي عام ١٩٨٠ حدث نزاع عنيف بين التعايشة والسلامات كان السبب فيه مطالبة السلامات بالانفصال الإداري والإدارة الأهلية المنفصلة والمتمثلة من وجهة نظر السلامات في منحهم مجلساً خاصاً بهم في جهات عد الفرسان ورهيد البردي بمعنى أنهم كانوا يرفضون التبعية الإدارية للتعاشية جملة وتفصيلاً بينما يرفض التعايشة هذا الطلب الذي يعتبرونه تجاوزاً من قبل السلامات على حقوقهم المكتسبة، وقد تزامن هذا الصراع مع قرار الحكومة المركزية آنذاك بحل المجالس وهو قرار سياسي إلا أن القرار كان من سوء طائع السلامات وحسن حفظ التعايشة<sup>(٨)</sup>.

(٧) لناظر حمد الأمين ترك، ناظر عموم البجا، الخرطوم ١٩٩٦/٦/٥.

(٨) لناظر بشير موسى عبد المالك، ناظر عموم فسلامات، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢١.

هناك نزاع أصنف من سائقه وهو نزاع للمعالي والرزيقات في عام ١٩٦٨ في الضعين فالمعالي يتبعون لنظارة الرزيقات ولكنهم يرفضون هذه التبعية الإدارية ويسعون جاهدين أن تكون لهم إدارة مستقرة ومستقلة عن الرزيقات، وبما أن النظام الإداري له ارتباط كبير بالأرض والحواكير وهذه الحواكير تتبع أصلاً لقبيلة الرزيقات فإن العرف يقتضي أن يتبع المعالي لإدارة الرزيقات، بيد أن المعالي يرفضون ما يعتبرونه هيمنة من الرزيقات ومن ثم يتصارعوا معهم مطالبين بأن يكون لهم ناظر من بينهم يدير شئونهم، هذا الطلب رفضه الرزيقات مما أدى لاندلاع نزاع بين الطرفين تدخل فيه الأجويد حيث تم عقد مؤتمر للصلح بين الطرفين في عام ١٩٦٨ وفي هذا المؤتمر توصل الطرفان لاتفاق وافق عليه الجميع آنذاك وهو أن المعالي منحوا منصب وكيل ناظر<sup>(٩)</sup>.

نزاع آخر أكثر تعقيداً حدث بين الدينكا نوك والمسيرية بأبي عام ١٩٧٣. حيث كانت قبيلة الدينكا نوك تقع تحت إدارة المسيرية فقد كانت العلاقة بين ناظر المسيرية المرحوم بابو نمر وسليمان الدينكا دينق مجسوك علاقة ود وصداقة وسليمان الدينكا كان يرى نفسه (الإبرة والخيط) التي تربط بين الشمال والجنوب مما جعل العلاقة بين القبيلتين علاقة صداقة أكثر منها علاقة تبعية بين قبيلة صغيرة وأخرى أكبر وبموت السلطان دينسق مجسوك طابقت العناصر الشابة والمتطلعة للزعامة من أبناء الدينكا أن يكون لهم كيان قبلي منفصل وإدارة خاصة ولتعتد المشكلة طالبا بانفصال إدارتهم عن المسيرية أو أن تعمل الحكومة لتبعيةهم للإقليم الجنوبي آنذاك وهم يبررون مطلبهم هذا بأنهم لا يربطهم بالمسيرية لا العنصر ولا اللغة ولا العرق، هذه المفاهيم الجديدة كانت نتيجة نشوب معارك شملت العديد من القرى (أنقويل - أم بلابل - الجنغوري) وغيرها من قرى المنطقة وقد تم التوصل

(٩) الناظر أحمد حسن الباشا، ناظر عموم المعالي، ١٩٩٧/١٢/٢٧.

عن طريق العديد من الأجاويد لاتفاق بين القبيلتين في المؤتمر القبلي الذي عقد في كادوقلي عام ١٩٧٧م<sup>(١٠)</sup>.

### ثالثاً: النزاع السياسي الإداري

ذكرنا آنفاً أن النزاع الإداري عادة ما تطالب فيه القبيلة الصغيرة بالانفصال إدارياً عن القبيلة الكبيرة و أن يكون لها الحق في إدارة أهلية مستقلة بعيداً عن التبعية للقبيلة الكبيرة التي تتمسك بالعرف الذي يقضي بأن الاستقلال الإداري يجب أن يقوم على ملكية القبيلة للأرض لذا فالقبائل الصغيرة ليس لها حق المطالبة بالاستقلال.

إلا أن النزاع السياسي الإداري يحتوي ويشمل النزاع الإداري ويزيد عليه قليلاً حيث يحدث هذا النوع من النزاعات عندما تسكن قبيلتان أو أكثر في منطقة معينة تهيمن فيها القبيلة الأقل عدداً على أجهزة الحكم بينما تطالب القبيلة الأكثر عدداً بحقها في تولي المناصب الإدارية والسياسية بحجة أنها تمثل الشريحة العظمى من السكان في تلك المنطقة لكن غالباً ما لا يتم التوصل إلى حل جزري يرضي كلا الطرفين حيث تحدث الاحتجاجات والمناوشات دائماً من آن لآخر. ومثال لهذا النوع من النزاعات ذلك الذي حدث بين قبيلتي الفرتيت والدينكا في و.و. حيث يدعي الفرتيت بأن الدينكا يهيمنون على الحكم ويحتلون معظم الوظائف الهامة والحيوية على الرغم من أن و.و. منطقة أصلاً يمتلكها الفرتيت وينبغي بطبيعة الحال أن تكون لهم اليد الطولى فيها. على الطرف الآخر يرى الدينكا أن الفرتيت ليس لهم الحق في المطالبة بالمزيد من المزايا والامتيازات السياسية والقيادية ذلك أن الدينكا قبيلة كبيرة ذات نفوذ واسع في الجنوب كما أن عدد متقفيها أكثر. هذا الصراع السياسي الإداري حدث على نطاق الصفوة من متقفي القبيلتين وقد حل هذا النزاع بإعطاء

(١٠) فواد، مصدر سابق.

الفرقتين بعض المناصب. بيد أن الغلبة لا زالت للدينكا بالرغم من احتجاجات  
الفرقتين المتكررة<sup>(١١)</sup>.

لعل أحدث نزاع في هذا المجال هو نزاع الزغاوة والرزيقات في عام  
١٩٩٦ والذي تضاعفت فيه عدة عوامل كان أبرزها محاولة الهيمنة السياسية  
والإدارية من قبل الزغاوة التي يعتبرها الرزيقات حقاً مكتسباً لهم بالوراثنة  
والعرف. فالزغاوة الذين نزحوا في هجرات واسعة شملت ديار الرزيقات بعد  
الجفاف الذي ضرب منطقتهم بدار الزغاوة شمال كتم عام ١٩٧٣، استطاعوا  
أن يؤسسوا لأنفسهم مركزاً اقتصادياً مرموقاً بعد استيطانهم كما أنهم اهتموا أكثر  
من غيرهم بتعليم أبنائهم على أمل تغيير أوضاعهم الاجتماعية إلى أوضاع أفضل.  
وكنتيجة لذلك فقد تقلد نفر من أبنائهم العديد من المناصب الدستورية المؤثرة على  
مستوي الولاية والمركز. ولعل قاصمة الظهر بالنسبة للرزيقات كانت عندما فاز  
أحمد عبد القادر حبيب وهو من أبناء الزغاوة في دائرة الرزيقات، إضافة إلى  
فور الدكتور يوسف سليمان بالتركية في انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٦  
وهو من قبيلة البرنو ولكنه مدعوم من قبل الزغاوة أيضاً الشيء الذي ولد في  
نفوس الرزيقات إحساساً بالغين نحو الزغاوة وعصداً اعتقادهم بأن الزغاوة  
يسعون جاهدين للهيمنة عليهم سياسياً وإدارياً. وكان هذا سبباً كافياً ورئيسياً  
لاندلاع النزاع بين الزغاوة والرزيقات. وعلى الرغم من مؤتمر الصلح الذي  
تم عقده لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ومحولة إيجاد حل جذري لهذه  
المشكلة إلا أن العلاقة لا تزال متوترة حتى اليوم بين الرزيقات والزغاوة<sup>(١٢)</sup>.

رابعاً: النهب المسلح

تعتبر ظاهرة النهب المسلح إحدى الظواهر الحديثة نسبياً في مجال  
النزاعات على الرغم من أن البعض يعتبرها امتداداً لظاهرة الهيمنة التي

<sup>(١١)</sup> نفس المصدر.

<sup>(١٢)</sup> السلطان بشارة دوسة، سلطان قبيلة زغاوة، نيالا ١٢/٢٢/١٩٩٧.

عرفتها المجتمعات المحلية في دارفور وكردفان والبطانة، إلا أن اختلاف المفهوم بين الهمبة التي كانت تعد ضرباً من ضروب الفروسية والمحكومة بقوانين أخلاقية معينة تحرم قتل الأطفال والسيوخ وبين النهب المسلح الذي لا يتوانى مرتكبوه عن الإقدام على قتل كل من يعترض طريقهم أوجد بوناً شاسعاً بين الظاهرتين بحيث أضحي النهب المسلح من أهم أسباب النزاعات المنيرة للقلق والخوف خاصة في ولايات غرب السودان (كردفان ودارفور). ولعل السبب في انتشار هذه الظاهرة يعزى إلى:

١- موجات الجفاف والنمحر التي ضربت المنطقة وتسببت في القضاء على ٩٨٠ من الثروة الحيوانية لدى بعض المجتمعات الرعوية التي لجأت للنهب المسلح باعتباره أحد وسائل الكسب السريع لتعويض ما فقدوه من ثروة حيوانية بأسر السبل.

٢- متاخمة هذه الولايات لحدود بعض الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي خاصة تشاد الذي جعل الكثير من أبنائها يلجأون إلى هذه الولايات معتمدين على أسلحتهم للحصول على قوتهم.

٣- غياب مشروعات التنمية كبدايل لتكسب المشروع وفرص العمل لاستيعاب الفاقد التربوي الذي يتضاعف عاماً بعد عام لتدهور خدمات التعليم في تلك المناطق الطرفية.

هذه العوامل تضاعفت جميعها لتجعل من النهب المسلح أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في ولايات غرب السودان وبصورة خاصة ولايات دارفور التي خاضت قبائلها الكثير من النزاعات حيث كان للنهب المسلح فيها اليد الطولى<sup>(١٣)</sup>.

وكمثال للنزاعات التي يحدثها النهب المسلح في دارفور ذلك النزاع الذي نشب بين قبيلتي الفور والبيديات في عام ١٩٨٨ وسبب هذا النزاع أن

(١٣) المجاني، مصدر سابق.



قبيلة البديات اعتقدت أن قبيلة الفور وشت بهم ندي الحكومة زاعمة أن البديات ضالعون في عمليات النهب المسلح. فما كان من البديات إلا أن انتقموا من الفور بقتلهم ابن الشرتاي أمحمد في منزله ومن هنا بدأت المناوشات التي تطورت إلى نزاع حاد بين القبيلتين إلى أن تم عقد اتفاقية صلح بين القبيلتين في يناير ١٩٨٩ بمدينة كيكبية<sup>(١٢)</sup>.

هنالك نوع آخر من أنواع النهب المسلح أقل عنفاً من سابقه. تفرد به الجنوب أكثر من غيره من أجزاء السودان إذ تسود في مناطق معينة من الولايات الجنوبية سرقة الأبقار بين قبائل بعينها. فالمعروف أن الأبقار تمثل لتلك القبائل مصدراً للثروة والفخر والإعزاز إذ تلعب دوراً هاماً في إظهار العلاقات الاجتماعية لذا يمكن القول أن من أهم أسباب النزاعات القبلية في جنوب السودان هو سرقة الأبقار. من أمثلة هذا النوع من النزاعات النزاع بين قبيلتي الثبوسا والدانغا عام ١٩٧٨ في منطقة شرق الاستوائية. كذلك في عام ١٩٧٩ تنازع الثبوسا مع اللاتوكا أيضاً لهذا السبب. فمن المعروف أن قبيلة الثبوسا من القبائل الجنوبية القوية إذا تتمتع بشدة وقوة رجالها وتمرسهم على النهب وسرقة الأبقار. لذلك فإن قبيلة الثبوسا دائماً ما تتنازع مع هذه القبائل حول المرعى وتسرق أبقارها كما تنقيب بالأذى الجسيم للقبيلة التي تدخل معها في نزاع. وفي عام ١٩٨٣ اعتدت قبائل مورلي على قبيلة دينكسا بور ونهبوا أبقارهم في منطقة بور بإقليم أعالي النيل.

إن اعتداء قبيلة على أخرى وسرقة أبقارهم يعد أمراً شائعاً في جنوب السودان. إلا أن القبيلة المعتدى عليها لا تتنازل عن حقها في سرقة أبقارها وغالباً ما تقتفي أثر القبيلة التي قامت بالسرقة ومن ثم تحدث اشتباكات يروح ضحيتها عدد كبير من الطرفين. إلا أن خطورة هذا النوع من النزاعات تكمن

(١٢) الناظر منصور عبد القادر منصور، أمير إدارة كاس، نيلا ١/٢٦/١٩٩٧.

في أنه يتجدد باستمرار ولا ينتهي بعد اتفاقيات الصلح كما يحدث عادة في النزاعات القبلية الأخرى.

#### خامساً : الصيد

هذا النوع من النزاعات تنفرد به منطقة معينة هي الجنوب في منطقة الشلك. فمن المعروف أن قبيلة الشلك من القبائل القوية والغنية في الجنوب بالتالي فإنهم يحددون مناطق معينة لهم ويرفضون لغيرهم الصيد في تلك المناطق المحددة. إذ أنه من غير المسموح به الصيد في مناطق الشلك إلا بإذن من رث الشلك نفسه. وبالتالي فإن سبب النزاع عادة ما يكون تجاوز تلك القبائل التي تبغى الصيد لقوانين رث الشلك، وبخاصة قبيلة النوير التي تؤم تلك المناطق الغنية دون إذن من رث الشلك الأمر الذي يؤدي إلى نشوب نزاع بين القبيلتين يكون نتيجته العديد من الضحايا. وكمثال لهذا النوع من النزاعات النزاع الذي حدث بين الشلك والنوير في عام ١٩٨٢ وكما ذكرنا آنفاً فإن الشلك يمتلكون مناطق محددة للصيد ولا يسمحون لغيرهم من القبائل بالتعدي عليها وكان أن تعدي النوير على تلك المناطق دون من رث الشلك ومن ثم حدث احتكاك بين كلا القبيلتين قتل فيه عدد كبير من النوير. والجدير بالذكر أن هذا النوع من النزاعات (أي النزاع حول الصيد) لا يحدث إلا في هذه المنطقة ذلك لأنه لا توجد قبيلة غير الشلك تمتلك منطقة معينة للصيد<sup>(١٧)</sup>.

#### تدخل الدولة في النزاعات القبلية

تدخل الحكومة في الشؤون القبلية كأحد أهم أسباب النزاعات القبلية الراهنة من خلال تجربة نزاع العرب والمساليت بدارفور؛ تعتبر سلطنة دار مساليت إحدى أكثر مناطق السودان خصوصية، فتاريخياً تعتبر دار مساليت

(١٧) نفس المصدر.

إحدى السلطنات التي انتظمت بلاد السودان الأوسط الغربي التي تم تأسيسها في الربع الأخير من القرن الماضي. وقد تعرضت هذه السلطنة إلى صراعات دموية عنيفة في بداياتها علي الصعيدين الداخلي والخارجي. فداخليا خاضت هذه السلطنة عدة معارك مع جيوش السلطان علي دينار كما خاضت معركة ضد جيوش الأمير عثمان آدم جلتو والي الخليفة عبد الله النعائسي. أما خارجيا فقد خاضت المساليت حوالي ثلاث معارك ضد الفرنسيين، المعركة الأولى هي معركة كرننق في ١٣٢٧هـ أي عام ١٩٠٦م والتي تصدى فيها السلطان محمد تاج الدين للفرنسيين وهزمهم وقتل قائدهم الكابتن جنيشون، أما المعركة الثانية التي خاضها المساليت ضد الفرنسيين فهي معركة دروتي في عام ١٩١٠م والتي قتل فيها السلطان محمد بحر الدين، ثم تولى السلطة خلفا له ابن أخيه السلطان محمد تاج الدين الذي حارب الفرنسيين أيضا في معركة هكري في ١٣٢٩هـ أي عام ١٩٠٨م واضطروهم إلى التقهقر والانسحاب. وفي عام ١٩٣٠م تم توقيع معاهدة صلح بين الفرنسيين والسلطان محمد بحر الدين. وعندما استولت الحكومة البريطانية علي الفاشر وأطاحت بسلطنة الفور في ١٩١٦م، اختلف الأمر بالنسبة لسلطنة دار مساليت حيث عقدت السلطة البريطانية صلحا واتفاقا مع السلطان محمد بحر الدين بحيث ظلت بنود هذا الاتفاق هي الأساس في إدارة هذه السلطنة طيلة فترة الحكم الإنجليزي في السودان. ووفقا لذلك تعد دار مساليت هي أول منطقة بالسودان يطبق بها الحكم الذاتي في ١٩٢٤، حيث كان نظام الحكم فيها يقارن بنظام مملكة اليوغندا في يوغندا في ذلك الوقت. واستمر هذا الوضع تقريبا وينفس الخصوصية في عهد السودان الوطني ولم يطرأ عليه أي جديد يذكر وحتى عند تصفية الإدارة الأهلية في ١٩٧١م لم يشمل هذا القرار دار مساليت للخصوصية التي أشرنا إليها آنفاً.

بيد أن النقطة الأكثر أهمية في هذا الصدد أنه وخلال مراحل تكوين هذه السلطنة وفدت العديد من القبائل العربية إلى دار مساليت خلال فترات متباعدة وغاشت في كنف السلطان ومنح البعض منها حواكير كالمسهادي والتعالبية والحوطية كما أن هذه القبائل كانت تتبع إدارياً للسلطان بدون أدنى اعتراض منها كما تقتضي بذلك الأعراف<sup>(١٧)</sup>.

وباستعراض هذا الوضع التاريخي المتميز والهيكل الإداري المنفرد والنسيج الاجتماعي المتماسك لسلطنة دار مساليت والذي وفر لها الأمن والاستقرار طيلة قرن من الزمان، وكذلك المكانة المميزة للقبائل العربية التي استقرت رداً من الزمان في السلطنة وما تتمتع به هذه القبائل من حق في المزرعي والمسكن والزراعة والمشاركة السياسية سواء في المجالس المحلية أو التنظيمات الشعبية، إذا ما وضعنا في الاعتبار كل ذلك فإن قرار حكومة ولاية غرب دارفور الذي أصدره الوالي محمد التفضل في ١٣ مارس ١٩٩٥م والذي يقضي فيه تكوين إمارات عربية داخل سلطنة المساليت يعد خطأ فادحاً لأنه صدر بفوقية دون الرجوع أو مناقشة الأمر حتى مع الزعامة التقليدية في المنطقة المتمثلة في السلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين ومعاونيه من جهاز الإدارة الأهلية (ويسمون الفرش) لضمان مباركتهم لهذا القرار، ودون أن يخضع القرار نفسه لأي دراسة من حيث قبول القاعدة له أو رفضه، وفقاً لهذا التنظيم الإداري الجديد تم تقسيم سلطنة دار مساليت إلى ثلاث عشرة إمارة منحت للقبائل العربية معظمها بينما لم يزل المساليت أصحاب الدار الأصليين مسوى النذر اليسير.

أن قرار تكوين إمارات عربية داخل سلطنة دار مساليت كان بمثابة مفاجأة غير سارة بالنسبة للمساليت الذين كانوا يعتقدون أن ديارهم هي آخر منطقة يمكن لأي مسؤول أو حكومة أن تتدخل في نظام إدارتها ومسئميتها

(١٧) موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي، جامعة الخرطوم ط ١٩٧٠، ١٩٧٠.

التراثية كالسلطان والفرشة، كما أن سلطتهم خلافاً للإدارات الأخرى تحكمها موثيق وبنود واتفاقيات خاصة تمنحها وضعاً مميزاً ظلت تحافظ عليه عبر كل الأنظمة والحكومات التي تعاقبت على السودان.

بيد أن هذا القرار لم يعر أدنى انتقاة للإرث الإداري لسلطنة دار مساليت أو للأعراف التي تحكم المنظومة القبلية لهذه السلطنة، ذلك أن لفظ الأمير لا يطلق عرفياً إلا على ابن السلطان كما أن لها دلالاتها الوجدانية ووظائفها السياسية والاجتماعية والقضائية المحددة، كما أن لفظ الإمارات يدل على وجود سلطة إدارية مطبقة على مواقع جغرافية محددة المعالم، من ثم فالمساليت قد فهموا أن هذا القرار ما هو إلا إقرار بالندية من قبل الحكومة بين المساليت أصحاب الدار وبين القبائل العربية الوافدة، كما اعتبروه محاولة من قبل الحكومة لإشراك العناصر العربية في السيادة على أرض المساليت وتسجيل جزء منها كحواكير للعرب<sup>(١٨)</sup>.

هذا الفهم الذي ترسخ في أذهان المساليت جراء هذا القرار أدى إلى حدوث مجابهات عنيفة بينهم وبين القبائل العربية، لعل بدايتها كانت حادثة مجمري في ١٢ أغسطس ١٩٩٥ والذي قتل فيه حوالي ٢٦ شخص من قبيلة المساليت مقابل ٦ أشخاص من العرب كما تم حرق ١١٢ منزلاً للمساليت بتقدير قيمتها بـ ٦٠ مليون جنيه. أن حادثة مجمري كان من المفترض أن يكون إرهاباً ومؤشراً خطيراً تستتج منه الحكومة ما يمكن أن يحدث لاحقاً إلا أن المؤسف في الأمر أن الحكومة لم تحرك ساكناً طيلة عام كامل حيث كانت أول انتقاة من قبل الحكومة للأوضاع المتفجرة في دار مساليت هي مؤتمر التعايش السلمي الذي انعقد في ١٧ أغسطس ١٩٩٦ بمدينة الجنيبة والذي ضم كسل القبائل المتواجدة بالمنطقة حيث خرج هذا المؤتمر بميثاق حوى أربعة عشر توصية لم تناقش فيها مسألة الإمارات محل النزاع.

(١٨) السلطان عبدالرحمن محمد بحر الفجر، سلطان دار مساليت بالجنيبة، نبال ١٩٩٧/١٢/٢٤.

ومن توصيات هذا الميثاق التي أثارت جدلا واسع النطاق في أوساط المساليت تلك التي جاء في نصها:

رعاية المساواة في الحقوق والواجبات سلطة وأرضا وماء وكلاً<sup>(١٩)</sup>. هذه التوصية استتف منها المساليت تكريس الأوضاع القائمة لصالح العرب، ذلك أن المساواة في الأرض تعني بطبيعة الحال منح القبائل العربية حواكير ليست لهم حتى يتمكنوا من المشاركة في السلطة حسب الأعراف القبلية التي تنص على أن من لا يملك داراً أو حاكورة لا يحق له بأي حال من الأحوال المشاركة في السلطة أو حتى المطالبة بذلك. وهذا النص زاد الأوضاع سوءاً وأثار مخاوف المساليت أصحاب الدار من أنه سيأتي يوم يطمح فيه العرب لكرسي السلطان نفسه وبالتالي سحب السيادة من زعيم القبيلة الأم صاحبة الدار. وبهذا الشعور الملئ بالخوف على التراث والأرض والديار من جهة المساليت والملئ بالحرص من قبل العرب على عدم التفريط في هذه المكاسب التي لم يكونوا يطمعون في تحقيقها يوماً، انفجرت النزاعات بين العرب والمساليت بصورة أكثر عنفاً من سابقتها ولعل أعنفها:

- حادث كرنيل
- حادث عشر بره
- حادث عشرة
- حادث منطقة بيضة
- حادث بري
- حادث أبو ضحية وأم حماتي
- الحوادث الانتقامية الفردية<sup>(٢٠)</sup>.

(١٩) توصيات ميثاق التعايش السلمي بين القبائل باجينة، يتالا أغسطس ١٩٩٦، الفقرة ١١.

(٢٠) محمد يعقوب الملك دود، ناظر قبيلة للمساليت بقريضة، يتالا ١٩٩٧/١٢/٢١.

واستمر الوضع على هذا المتوال بحيث أضحي نزاع العرب والمساليت من أعنف النزاعات التي شهدتها مجتمع دارفور القبلي في خلال الثلاث عقود الماضية. وإزاء هذا الوضع لم تجد حكومة المركز بدأ من التدخل في محاولة منها لإيقاف نزيف الدم في هذه المنطقة الحدودية الاستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى لأن هذا النزاع أخذ طابعاً عرقياً سافراً لتخطى حدود دار المساليت، ذلك أن مجتمع دارفور بأسره بدأ في استقطاب حاد حول هذا النزاع بين العرب وغير العرب أو بين العرب والزرقة.

وهكذا فقد انعقد مؤتمر الصلح بين العرب والمساليت في الفترة من ١٧-٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م برعاية اللواء الزبير محمد صالح نائب رئيس الجمهورية وبحضور وفد رفيع المستوى من المركز والولاية. أن مؤتمر الصلح بين العرب والمساليت المنعقد في الجنيّة كان مؤتمراً حافلاً اتسم بالصراحة حيث أوضح فيه كلا الطرفين وجهات نظرهم في الأحداث الدامية التي يشكون أطرافاً فيها. وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م خرج المؤتمر بحوالي خمس عشر توصية من بينها التوصية السابعة والتي تنص على:

"الإبقاء على الإمارات القائمة دون ربطها بالحواكير"<sup>(٢١)</sup>، هي التي قوضت أركان هذا المؤتمر وعصفت بأي أمل في الصلح بين العرب والمساليت. فما أن أنفض المؤتمر وعادت الوفود الحكومية إلى المركز حتى اندلعت النزاعات هذه المرة لتشمل كل شبر في دار مساليت، فبينما أعلن العرب عن تمسكهم وعدم تقييدهم في الإمارات للممنوحة لهم واستعدادهم للقيام للذود عن مكتسباتهم الإدارية الجديدة والدفاع عنها بأي وسيلة، أعلن المساليت من جهة أخرى عن تكوين ما أسموه بجبهة تحرير دار مساليت. هكذا توالى النزاعات بين العرب والمساليت بحيث أصبحت ظاهرة حرق

(٢١) توصيات مؤتمر الصلح بين قبيلة المساليت والقبائل العربية بالجنيّة، ١٨-٢١ نوفمبر ١٩٩٩، التوصية

السابعة (أ).

القرى بما فيها من أهالي ظاهرة عادية رغم كونها ظاهرة دخيلة على مجتمع دارفور على الرغم مما يشهده من إرث في تاريخ النزاعات كما إن حرق القرى أضحت واحدة من أهم تكتيكات القبائل العربية واستراتيجيتها في حربها ضد المساليت.

الملاحظ أن نزاع العرب والمساليت قد أثار لغطاً واسع النطاق ليس في أوساط المساليت فحسب بل توسعت دائرته لتشمل كل ولايات دارفور في شكل استقطاب حاد ما بين عرب وزرقة فكان أن أثار هذا القرار كوامتن عرقية كانت قابضة في نفوس أهل دارفور بحيث أصبح قرار تكوين الإمارات بمثابة الضربة التي حركت الماء الراكد.

فعلى مستوى ولايات دارفور فإن ما حدث للمساليت أثار مخاوف جميع القبائل ذات الأصول غير العربية وعلى رأسها الفور والزغاوة الذين كانوا يتبادلون همساً حديثاً مفاده احتمال صدور توجيهات سرية من المركز والحكومات الولائية لبعض المحافظين في بعض مناطق التماس للعمل على إحلال القبائل العربية وتمكينها في مواقع القبائل الأخرى ذات الأصول الأفريقية وذلك في إطار استراتيجية محكمة تقضي بإنشاء حزام عربي لاحتواء القبائل الأفريقية وبترها من بطونها في دول الجوار الأفريقي لأنها غير مضمونة الولاء على المدى الطويل، خاصة أن القبائل العربية دخلت من قبل في حروب عنيفة ضد الزغاوة مؤازرة منها لقبيلة الماهرية في ١٩٩٤م بكنم، كما أنها خاضت حرباً شرسة ضد الفور ١٩٨٧-١٩٨٩م. والجدير بالملاحظة أن القبائل العربية في حروبها تتحرك كجماعة ضغط سياسي أو (لوبي) عربي في كثير من الأحداث التي مرت بدارفور وذلك حتى يتمنى لها إضعاف القبائل ذات الأصول غير العربية. فبعد أن خاضت حروبها مع الفور والزغاوة نخوض الآن معركتها مع المساليت باعتبارها القبيلة المكتملة لثالث القبائل غير العربية القوية (الفور - الزغاوة - المساليت).



في تقديره أنه أيا كانت مدى صحة هذه المزاعم أو المخاوف التي تدور في أوساط المسائيت والعناصر غير العربية الأخرى في دارفور فإن نزاع العرب والمسائيت أثر العديد من التساؤلات الملحة التي ينبغي على الحكومة الوقوف عندها والإجابة عليها بموضوعية. ولعل أكثر هذه الأسئلة إلحاحاً هو: هل تبديل الألقاب التقليدية القديمة بالألقاب إمارية جديدة أمر يمكن أن يضيف فعالية جديدة من حيث المعايير المتعارف عليها في أداء هذه التنظيمات الأهلية ؟

السؤال الثاني هل كان من الضروري أن يتم خلق كيانات للعنصر العربي المستقر والمتحول وفقاً لهذه التركيبة الإدارية الجديدة (أي أن تمنح لهم إمارات مستقلة) لم أنه كان من الأنسب أن تخلق هذه الكيانات للعنصر العربي ولكن في إطار الكيانات الأبوية القديمة التي استقرت منذ مئات السنين ؟

السؤال الأخير هل أن قرار إمارات عربية في سلطنة مسائيت وتأسيس الألقاب التقليدية أضاف إلى أيولوجية الدولة شيئاً وأنه إذا ما كانت هناك إضافة هل تعادل هذه الإضافة ما أزهق من أرواح في سبيل تحقيقها ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة بصدق وموضوعية من قبل الحكومة بعد بداية لخطوة جادة تمكن من ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في تلك المنطقة التي تمثل عمقاً استراتيجياً للسودان خاصة وأن أمن دارفور ينبغي أن ينظر إليه على أنه جزء من منظومة الأمن القومي للدولة ما لم تتم معالجة هذا النزاع وفقاً لهذا الإطار الكلي فإن هذا قد يكون بمثابة دفن الرؤوس تحت الرمال. لتدور الحكومة في نفس الحلقة المفرغة صراع قبلي تهدئة جواطر - مؤتمر صلح - فشل ... وهكذا دواليك.

## المصادر

- ١- التجاني مصطفى عبد القادر، أسباب الصراعات القبلية في دارفور، ورقة عمل مقدمة بمؤتمر الأمن والتعايش السلمي بدارفور، نبال ١٩٩٧م.
- ٢- الناظر الهادي عيسى دبكة، ناظر عموم بني هلبة، مقابلة، نبال ١٩٩٧/١٢/١٩.
- ٣- الشرتاني عبد الرحمن آدم أبو، شرتاني إدارة الداجو، مقابلة، نبال ١٩٩٧/١٢/٢٥.
- ٤- فؤاد عيد علي، رئيس الجهاز المركزي للشتون القبلية، مقابلة، الخرطوم ١٩٩٧/٧/١.
- ٥- نفس المصدر.
- ٦- الناظر أحمد السماني البشر، ناظر عموم الفلاتة، مقابلة، نبال ١٩٩٧/١٢/٣.
- ٧- الناظر حمد الأمين ترك، ناظر عموم للجة، مقابلة، الخرطوم ١٩٩٦/٦/٥.
- ٨- الناظر البشير موسى عبد المالك، ناظر عموم السلامات، مقابلة، نبال ١٩٩٧/١٢/٢١.
- ٩- الناظر أحمد حسن الباشا، ناظر عموم المعاليا، مقابلة، نبال ١٩٩٧/١٢/٢٧.
- ١٠- فؤاد عيد علي - مصدر سابق.
- ١١- نفس المصدر.
- ١٢- السلطان بشارة دوسة، سلطان قبيلة الزغاوة، مقابلة، نبال ١٩٩٧/١٢/٢٢.
- ١٣- التجاني مصطفى - مصدر سابق.

- ١٤- الناظر منصور عبد القادر منصور، أمير إدارة كاس، *مقابله*، نيالا ١٩٩٧/١/٢٦م.
- ١٥- فؤاد عبيد علي - مصدر سليل.
- ١٦- *نفس المصدر*.
- ١٧- موسى المبارك الحسن، *تاريخ دارفور السياسي*، جامعة الخرطوم، ط١، ١٩٧٠م.
- ١٨- السلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين، سلطان دار مساليت بالجنينة، *مقابله*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٤م.
- ١٩- *توصيات ميثاق التعايش السلمي بين القبائل بالجنينة*، نيالا أغسطس ١٩٩٦م فقرة (١١).
- ٢٠- محمد يعقوب الملك دود، ناظر قبيلة المساليت بقريضة، *مقابله*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢١م.
- ٢١- *توصيات مؤتمر الصلح بين قبيلة المساليت والقبائل العربية بالجنينة*، ١٨-٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م، التوصية السابعة (أ).

## الإخفاق التثموي والتدهور البيئي: إعادة تحليل وتفسير لعوامل الحرب الأهلية بجبال النوبة (١٩٨٥م - ١٩٩٨م)

دكتور/ حامد البشير إبراهيم

### ١/ هدف وهيكل الورقة:

الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو تحليل وتفسير مسببات الحرب الأهلية بجبال النوبة في الفترة من ١٩٨٥م إلى الوقت الحاضر. إن إعادة التحليل والتفسير هذه تستند على فهم عميق ودقيق لقوي الاقتصاد السياسي، وعلاقات القوة، والعملية الكلية للتنمية وللتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمنطقة (١٩٢٥م - ١٩٨٥م).

على العكس تماما من التحليلات والتفسيرات الأتنية العنصرية التقليدية للحرب الأهلية بجبال النوبة، تتمثل الفرضية الأساسية لهذه الورقة في أن تدخل الدولة أثناء كل من الحكم الاستعماري والحكم الوطني (بطريقة غير مباشرة خلال التنمية الريفية والحزم أو المشروعات التحديثية، وبطريقة مباشرة خلال تغيير نظم الحكم الإدارية المحلية والأهلية) أحدث في خاتمة المطاف تدهورا بيئيا عظيما أدى بدوره إلى تفكك اجتماعي واقتصادي وسياسي على مستوى منطقة جبال النوبة. بمعنى آخر، إن هذه التدخلات تسببت في انهيار بيئي، وانحلال اجتماعي، وطبقية اجتماعية تقوم على السلسلات الإثنية. وأيضا أدت إلى فراغ إداري وقبائدي على المستوى القاعدي. هذه الديناميكيات المذكورة أعلاه أعدت مسرح الأحداث الاجتماعي السياسي بجانب أنها ضغطت على زناد حرب أهلية ألتيسه في عام ١٩٨٥م وما زالت مستمرة إلى الآن.

## ٢/ مقدمة:

من المألوف أن تسمى المنطقة "جبال النوبة"، ويسمىها السكان المحليين في الغالب "الجبال"، وسماها الإداريون البريطانيون أيضاً "الجبال" (Jebels).<sup>١</sup> فتقديراً للخلط الذي قد ينشأ نتيجة للتداخلات الجغرافية والديمقراطية والبيئية بين الوحدات الإدارية المختلفة في كردفان، يقصد بجبال النوبة في هذه الورقة كل المنطقة التي تعرف في النواثر الحكومية ووسط السكان المحليين الآن بولاية جنوب كردفان بالإضافة إلى جزء من ولاية غرب كردفان، وتحديدًا "محافظة لقاوا".

تتكون ولاية جنوب كردفان في الوقت الحالي من خمسة محافظات إدارية،

هي:

١- "محافظة الدلنج" في الجزء الشمالي للولاية، وعاصمتها مدينة الدلنج.

٢- "محافظة كادقلي" في الجزء الجنوبي الأوسط للولاية، وعاصمتها مدينة كادقلي (عاصمة الولاية).

٣- "محافظة الرشاد" في الجزء الشرقي للولاية، وعاصمتها مدينة الرشاد.

٤- "محافظة أبو جيبه" في الجزء الشمالي الشرقي للولاية، وعاصمتها مدينة أبو جيبه

٥- "محافظة تلودي" في الجزء الجنوبي للولاية، وعاصمتها مدينة تلودي.

---

<sup>١</sup> أن المنطقة كانت في عام ١٩٠٠م أحد مقاطعات محافظة كردفان. وفي عام ١٩٠٧م فصلت كمحافظة فرعية باسم "جبال النوبة". وفي عام ١٩١٣م أصبحت محافظة ذات شخصية اعتبارية منفصلة عن كردفان باسم "محافظة جبال النوبة". وكانت عاصمتها في تلك الفترة "تلودي". وفي عام ١٩٢٩م ضمت محافظة جبال النوبة إلى محافظة كردفان كمحافظة إدارية باسم "منطقة جنوب كردفان". وفي عام ١٩٢٤م رفعت مكانتها الإدارية مرة أخرى إلى محافظة جنوب كردفان المنفصلة. وفي عام ١٩٨٠م دمجت محافظتي جنوب كردفان وشمال كردفان لتشكلا حكومة إقليم كردفان لتكون عاصمتها "الأميض".

تغطي منطقة جبال النوبة مساحة تبلغ حوالي ٣٠,٠٠٠ ميل مربع في الجزء الجنوبي لإقليم كردفان الكبرى (عند الجزء الغربي الأوسط لجمهورية السودان). وتقع هذه المساحة بين خطي عرض ٢٩° و ٣١° غرباً، وخطي طول ١٠° و ١٢,٥° شمالاً. وتتميز الخصائص الطبوغرافية لجبال النوبة في اختلافها من خليط من التربة الطينية والرمليّة ذات الانحدار البسيط (والتي تسمى محلياً بالعموم أو المجلد أو القردود) إلى الجبال والمرتفعات الصخرية التي تتشكل من الصخور الركامية وتصل بينها أودية ذات انخفاض عميق يسمى محلياً "الفوا"، وتربة طينية مصدعة سوداء تسمى محلياً بالحدب (تربة القطن السوداء). وتصنف منطقة جبال النوبة وفقاً لإمكاناتها الإنتاجية إلى أربعة أنواع أو مناطق، هي:

- (١) مناطق ذات إمكانات عالية للزراعة والغابات والمراعي تبلغ مساحتها ١٠,٩٤٠,١٠٠ فدان.
- (٢) مناطق ذات إمكانات إنتاجية متوسطة تبلغ مساحتها ٦,٧٥٤,٤٤٠ فدان.
- (٣) مناطق ذات إمكانات إنتاجية إمكانات منخفضة تبلغ مساحتها ٧,٠٤٧,١٨٠ فدان.
- (٤) مصادر المياه والجبال والصخور تغطي ٥٣,٦٨٩,٠٠٠ فدان، وليس لها استخدام اقتصادي أساسي في الوقت الحاضر.

بجانب أنها تضم ١٥% من الأراضي الصالحة للزراعة في القطر، تتمتع منطقة جبال النوبة بأكثر أنواع التربة خصوبة وأكثر معدلات الأمطار كفاية على مستوى القطر أيضاً. وبصفتها منطقة زراعية لها مكانتها الإستراتيجية بين جنوب السودان الاستوائي وشماله الصحراوي، تمد جبال النوبة هذين الجزئيين من القطر بالغذاء، بل كانت تصدر القطن إلى الأسواق العالمية. كما اكتشفت

حقول بترولية غنية في أقصى الجزء الغربي للمنطقة في عام ١٩٨٠م، الشيء الذي أضاف أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية للمنطقة. بجانب ذلك، نجد أن للمنطقة إسهام معتبر في إجمالي الناتج المحلي القومي من خلال الزراعة والثروة الحيوانية.

## ٢-١ مجموعات النوبة:

يرجع مصطلح "النوبة" في السودان إلي إحصائيات حولها خلاف تشير إلي ١,٥ مليون من السكان غير العرب، والذين يسكنون في جبال النوبة بولاية جنوب كردفان في الجزء الغربي الأوسط للسودان.

في القرن الثامن الميلادي وبعد غزو العرب لمصر، كانت كلمة "النوبة" ذات معنى واسع يشمل كل السود الذين يسكنون المنطقة جنوب الصحراء (إن المصطلح العربي "سودان" كان يعني أيضا السود المواجهون لسكان شمال أفريقيا ذوي البشرة فاتحة اللون). وفي أزمان تالية أصبحت الكلمة تدل علي كسل الناطقين بغير اللغة العربية، وبصفة خاصة الجماعات الأفريقية في السودان (الجنوبيين والنوبة الأصليين). وأخيرا اقصر المصطلح علي سكان الجبال الذين يعيشون الآن في جنوب كردفان (والذين ليس لهم اسم محدد). إلا أن هناك ثلاثية آراء تاريخية حول أصلهم:

(أ) كانوا في الأصل نوبيون يقطنون أقصى شمال السودان (المنطقة المصرية النيلية)، وزحفوا منذ ٥٠٠ عاما إلي موطنهم الحالي بفعل ضغط الجماعات العربية المسلمة الجديدة في شمال السودان. ويؤيد هذه الحجة وجود بعض التشابهات اللغوية والثقافية بين المجتمعات المحلية في شمال جبال النوبة (الكمدور والغلفان والكرتالا) وبين النوبيين الدناقلة في شمال السودان. ويقول هيرتسألرز (Hertzler, 1930 in Kamel, 1983) أن النوبة

والنوبيين والنيليين كانوا في الأصل يعيشون في كردفان التي نفسها كلمة نوبية نقودنا إلى تحكيم بعد في هذا الخصوص.

(ب) رفض ماك مايكل، الذي كان حاكماً لعموم السودان (١٩٢٢)، رفض بمدة وجود أي رابطة فيسيولوجية أو ثقافية بين النوبة ونوبي الشمال.

(ج) نوحى الكشوفات الأثرية الأولى التي قام بها أركل (A. J. Arkel) في منطقة التيرة وأجزاء أخرى من الإقليم، نوحى بوجود جماعات سكانية أولى ليست لها روابط محتملة بالنوبة الحاليين. إلا أن بعضاً من النوبة يدعى أنهم كانوا على الدوام في هذا المكان، بينما يدعى بعض آخر هجرات مبكرة من الشمال إلى الجنوب (الغلفان والدير والدانج)، ومن الشرق إلى الغرب (الكاو والتقالى والكدر)، ومن الجنوب إلى الشمال (الفنقور)، (Paris, 1985).

بسبب عدم تجانسهم الأثنى الواضح، لا يشكل النوبة جماعة قبلية واحدة مقارنة بجماعات أخرى في المنطقة (مثل العرب البقارة). وينتظم النوبة في أكثر من ثمانين جماعة قبلية بينها اختلافات لغوية واضحة. ويردد السكان المحليين أن هناك لغات للنوبة بعدد الجبال الموجودة بالمنطقة في كثيرها. نجد أن هذه اللغات المحلية هي تقريباً لغات مبهمه إذا نظرنا إليها من زاوية تبادل أو اشتراك الجماعات المختلفة فيها، ولقد صنفت إلى عشر مجموعات لغوية مختلفة<sup>٢</sup>: (١) الكواذيب، (٢) التقالى، (٣) التودى-المساكين، (٤) اللغوا، (٥) التودى-كادقلي، (٦) الداجو، (٧) التيمن، (٨) الكتلا، (٩) التيامنج، (١٠) نوبة الجبل.

في محاولته للوصول إلى الهوية الإثنية والقومية المميزة للنوبة من العرب، اعترض نادل (Nadel, 1947) على المضمنات الانقسامية لعدم التجانس

<sup>٢</sup> بعض لغات النوبة ترتبط حقيقة بلغات أخرى في مسوتانا، مثل نوبي الشمال، وبعض الجماعات في شمال كردفان، والداجو في دارفور، بخلاف لغات أخرى في غرب ووسط وجنوب أفريقيا (cf. Paris, 1985).



الاثني واللغوي وسط النوبة: رغمًا عن التباين السلاطي والإثني واللغوي لقبائل جبال النوبة، يوجد ما يمكن التعرف عليه علي أنه ثقافة النوبة، أي تركيبة ثقافية مشتركة بين الجماعات المتعددة والمختلفة. ويلاحظ أنها لا تتخلل كل جوانب الحياة الثقافية للجماعات، مع أنها شيء عميق أكثر من كونه نظام معيشي مشترك. فهي عبارة عن تقارب ثقافي يمكن تفسيره، على مستوى البيئة المشتركة، كأقل جماعات غير متمايزة علي ظروف حياتية متطابقة.

هذه التباينات الأتنية واللغوية للنوبة يمكن إرجاعها إلي الانقسام الاثني السريع وسطهم، أو العزلة طويلة الأمد وغياب الدولة السياسية المساعدة علي الاتصال والوحدة، أو الأصول المتعددة والمختلفة والمقرونة بتجارب تاريخية مليئة بالخضوع والاستعباد. عليه، يمكن الوصول إلي خلاصة أن النوبة إذا اشتركوا في شيء فهو من قبيل التكيف مع ظروف بيئية متشابهة ومن قبيل التجربة التاريخية الاجتماعية المرتبطة بالخضوع والاستعباد التي خاضوها (Faris, 1985).

## ٢-٢ عرب الحوازمة: الأصدقاء أبدا والأعداء مؤقتا للنوبة:

اصطلاح "بقارة" (حرفيا، مربيي الأبقار) صفة اشتقت من الاسم العربي "بقر"، وأستخدم بصورة عامة ليصف الجماعات العربية الرعوية التي تقطن السهول الطينية الوسطي بين النيل الأبيض شرقا وجنوب دارفور وبحيرة تشاد غربا، وفي السودان يشكلون جماعات متعددة تعي، علي عكس النوبة، سلسلة نسبها العربي المشترك كما يقول أعضائها في مناسبات كثيرة: "نحن أبناء عم". هذه الجماعات، تتبعها من الشرق إلي الغرب، تسمى السليم، وأولاد حميد، والحوازمة، والمسيرية، والرزيقات، والهبانية، والتعايشة، والسلامات، والبنني هلبة. كل من هذه الجماعات لها فروع وأقسام عديدة، يتم التمييز بينها عن طريق خطوط القرابة والعشائر. من بين هذه الجماعات نجد أن أولاد حميد والحوازمة وجزء من المسيرية يعيشون في جبال النوبة معظم أيام السنة.

البقارة هم جزء من جماعة عرب جهينة التي هاجرت إلى السودان عبر بوابة النيل وشمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي - كما تؤكد روايات البقارة عن هجراتهم الأولى: "تقد جاءوا في الأصل من بلاد الشام (الهلال الخصيب)، إلى مصر، ثم إلى تونس، وأخيراً إلى أماكنهم الحالية في جنوب كردفان". (Saeed, 1982: 114).

في الجانب الآخر، نجد أن الكلمة العربية "حوازمة" تتضمن في معناها العام والفضفاض "المتحالفون، والمأصلون، والمتحدون، والمندمجون"، وهو معنى يحمل مضامين وجوهر أيديولوجي أكثر من المضمون والجوهر السبلائي أو العنصري. هكذا أصبحت ذات مدلول تعزيزي للاستعمار أو إحيائي للتحالفات القبلية، لتلعب الكلمة دور العدو الخيالي بالنسبة للنوبة. كل ذلك كان بمثابة الرغبة الاستعمارية الملحة بتقديم نموذج يقضي بأن الهوية الأفريقية في تناقض شديد مع الهوية العربية كما يتمثل في حال النوبة والحوازمة، علي التوالي.

إن القبيلة تعني الوجود العربي الأكبر في جبال النوبة، وكان لها إسهام في صياغة تاريخ المنطقة وما جاورها، كما أنها تأثرت بذلك التاريخ (إبان ممالك سنار ونقلي والمسبعات ودارفور) بصفتها دافعة للجزية وفي بعض الأحيان متعاونة مع السلاطين والملوك الأقوياء، وبخاصة ضد النوبة. مثلاً، في فترة الحكم التركي-المصري (١٨٢٠م - ١٨٨٢)، والذي لم يتمكن من إخضاع النوبة، تمت الاستفادة من عرب الحوازمة بإطلاق يدهم في منطقة جبال النوبة مقابل ضرائب يدفعونها عن الرقيق. لتأمين هذه العلاقة التي تشبع حاجة الاستعمار للقوات المسلحة، تم الاعتراف بزعماء قبيلة الحوازمة رسمياً كنظار، وحيازاتهم للأرض داخل منطقة جبال النوبة كأراضي قبلية تعرف بالدار أو الوطن<sup>٢</sup>. (cf. Abdel Basit, 1982, Abdel Hamid, 1986).

<sup>٢</sup> أدخلت الكلمتين العربيتين "الناظر" و"الندو" لأول مرة في فترة الحكم التركي-المصري.

### ٣/ المجادلات والآليات الفعالة بجبال النوبة قبل الحرب الأهلية:

في الفترة بين ١٩٢٥م و١٩٩٤م مثلت التنمية الزراعية الريفية بجبال النوبة أحد تدخلات الدولة الواعية، والتي وجهت بهدفين رئيسيين، هما:

(١) إقرار دخل من المناطق الريفية عن طريق فرض الضرائب واحتكار تسويق منتجات النوبة النقيية، وبصفة أساسية القطن.

(٢) تأكيد التماثل الثقافي للنوبة وثقافتهم عن طريق تشجيع هجرتهم إلى أسفل الجبال وكسر عزلتهم الثقافية والاجتماعية التي طال أمدتها. وكان هدف الحكومة المستعمرة من ذلك خلق قومية خاصة بالنوبة، في الاتجاه المعاكس، هدفت الحكومات الوطنية التالية إلى تقوية تماسك والترابط والوحدة القومية من خلال وحدة وانماج النوبة داخل القلب الثقافي المسيطر القائم على العروبة والإسلام، اللذان هما المكونان الأساسيان للهوية في شمال وأواسط السودان. وبذلك قد يدمج النوبة ويلحقون بشمال السودان في مواجهة جنوب السودان ذو التوجه والهوية الأفريقية المسيحية.

إن تحسين المستوى المعيشي للنوبة والتحويل الإيجابي لبنياتهم الإنتاجية لم يكن جزءاً من الأهداف المحركة لسياسات تدخل الدولة في جبال النوبة إبان السبعة عقود الماضية أو ما يقرّبها<sup>٣</sup>. وبالرغم من عدم انتظام التدخلات بغرض التنمية في جبال النوبة وأحياناً محدوديتها من حيث الحجم والتغطية واتصافها بالفشل الكامل قياساً بالأهداف المعلنة، إلا أن لها في نهاية المطاف كانت لها آثاراً على اقتصاد ومجتمع النوبة ذات صلة وثيقة بالإعداد للممرح الصراعات المحلية بالمنطقة، وبصفة رئيسية صراعات العرب ضد النوبة والفلاحين ضد الرعاة.

<sup>٣</sup> هذا بالطبع كان على العكس تماماً من واقع 'منطقة الجزيرة' بأواسط السودان حيث تسببت زراعة القطن (التي بدأت في ذات الوقت مع زراعته في جبال النوبة) في آثار تنموية هامة على اقتصاديات ومجتمعات المنطقة.

إن المحصلة النهائية لسياسات التدخل للتنموي في جبال النوبة كانت عبارة عن استقطاب نوبي-عربي واضح عززته ترتيب هرمي لمرتبات طبقية اقتصادية. وداخل هذه البنية شغل معظم النوبة ونسبة معتبرة من العرب المحليين (البقارة) سافلة السلم الاجتماعي، وشغل بعض العرب المحليين (البقارة) المرتبات الوسطى، بينما شغل "الجلابة" (وهم رجال الأعمال الذين زادوا غنى عن طريق الزراعة الآلية) المرتبات العليا للنظام الطبقي بالمنطقة. إن العملية التاريخية للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والأثنية يمكن تتبعها في الترتيب الزمني الآتي:

(١) إدخال القطن كمحصول نقدي في الفترة بين عامي ١٩٢٥م و ١٩٦٩م نجح في تفعيل تغيرات وتحولات عميقة في الإثنيات بالمنطقة: فتم إدخال العملة في اقتصاد النوبة بصورة كبيرة، وبذل اكتفائهم الذاتي التقليدي. واستمر اندماجهم في الاقتصاد النقدي الحديث لندماجا هامشيا، ويتم تحويل بعض النوبة إلى عمال زراعة لا نظاميين. وكان لذلك أثر على العرب المحليين في بعدين: لقد وطنوا تدريجيا وسط النوبة خلال تبنيتهم للزراعة (زراعة القطن بصفة رئيسية) وإنمائهم لقطعان كبيرة من الحيوانات في مواصلتهم لحياة الرعاة التي هي أسلوب حياتهم التقليدي الذي أعاقته الدولة المهدية يوما ما (١٨٨٢م - ١٨٩٩م). أما بالنسبة للجلابة، وهم أصلا من العرب المقيمين على ضفاف نهر النيل في وسط وشمال السودان وهاجروا منها إلى جبال النوبة، فإن إدخال زراعة القطن كان بمثابة نقطة البداية لصعودهم الاقتصادي من خلال الازدهار التجاري وإدخال للعملة في الاقتصاد والتغير في أنماط الاستهلاك والنزوح

(٢) تحديث برامج الزراعة التقليدية (١٩٧٠م-١٩٨٥م)، الذي قصد منه أساسا إعادة إحياء إنتاج القطن الذي وصل مستوى متخفض، قد تضمن إقرارا إضافيا للنوبة وبعض الفلاحين العرب المحليين.

(٣) فشلت المشروعات الجماعية لصغار المزارعين ومشروع التنمية الريفية لجبال النوبة (١٩٨٠م-١٩٨٧م) في الوصول إلى قاع المجتمعات الريفية (أفقر الفقراء)، بجانب محدودية حجمها.

(٤) إن المشروعات الزراعية الرأسمالية الآلية (١٩٦٧م وحتى الآن)، والتي تغطي حوالي ثلاثة مليون فدان، حدثت لقمة الاقتصادية للتجار الجلابة الذين أخذوا على عاتقهم السيطرة التامة على كل المجالات الاقتصادية بجبال النوبة. في ذات الوقت، قام هذا التغير ببلورة البنية الاجتماعية والترتيب الهرمي بمنطقة جبال النوبة، حيث كان ترتيب المجموعات على النحو التالي: العرب الجلابة، والعرب البقارة، ثم النوبة.

في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وكنتيجة للإخفاقات المستمرة لمشروعات التنمية والبيئة، كانت الإحباطات والتظلمات في قممها وسط النوبة والعرب المحليين. وفي عام ١٩٨٥م، عندما انطلقت شرارة الحرب الأهلية، كان كل البناء الاجتماعي مساعدا على الاستجابة والتفاعل مع الإثارة الخارجية والداخلية ضد الأوضاع ذات الصلة بالفشل التنموي والتدهور البيئي. إضافة إلى ذلك، تسبب التدخل التنموي الغريب في جبال النوبة في تدهور بيئي أدى بدوره إلى تغيرات وتحولات ومنافسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإثنية كانت مؤاتية لصراعات في المنطقة<sup>٥</sup>:

- (١) أفسدت المنظومة البيئية التقليدية، وميكانيزمات المحافظة على البيئة المحلية.
- (٢) انخفض إنتاج القطن والذي أدخل في بداية العشرينات من القرن العشرين، إلى أقل من ١% من مستوياته الأولى في الثمانينات من نفس القرن.

---

<sup>٥</sup> يظهر الاختيار البيئي بجبال النوبة في تخصيص أكثر من خمسة مليون فدان للزراعة الآلية دون أن يعنيه وجود نظام متابعة ودون وجود حماية لأراضي الرعي. ونتيجة لذلك تدهورت خصوبة التربة، كما ازدادت الصراعات بين المزارعين والرعاة.

(٣) بدأت الزراعة التجارية الآلية، والتي أنشئت في عام ١٩٦٨م، في التوسع السريع على حساب النظم الاعاشية التقليدية المرتبطة بالزراعة والرعي.

(٤) حول نظام الملكية المشاعة للأراضي، الذي يساعد الكبار والفقراء والمتجولين والنساء، حول بطريقة راديكالية إلى نظام للملكية الفردية نتيجة للزيادة في قيمة الأرض بسبب الزراعة الآلية للمحصولات النقدية.

(٥) إن النظام الاقتصادي التقليدي، الذي كان متمركزاً حول الإنتاج الغذائي، قد حول أخيراً إلى اقتصاد مزدوج غير فعال (عدل لإنتاج الغذاء والمحصولات النقدية معاً). هذا التحريف هو نقطة البداية للإفقار التدريجي للنوبة والعرب المحليين، والذي أدى إلى فقر جماعي في المناطق الريفية للإقليم بعد تنفيذ الحكومة لسياسات التصحيح الهيكلي في أواسط الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. في عام ١٩٨٥م، بلغت هذه العمليات أقصاها بإحداثها لكارثة بيئية (الجفاف) ولأزمة غذائية (المجاعة) عندما مات حوالي ٢٠٠٠ شخص، وفقدت ٤٠-٥٠% من الحيوانات، بالإضافة إلى النزوح الجماعي للسكان. علاوة على ذلك، أحدثت هذه الكارثة تحولات اجتماعية هامة وسط النوبة والعرب (أي، الهجرات الجماعية من الريف إلى المناطق الحضرية، وزيادة في عدد أطفال المتوارع، والتفكك الأسري، ... الخ). ورغم أن ذلك، نجد أن تلك المأساة قد مرت دون اهتمام قومي أو دولي كبير. ومن دواعي المسخية أن تلك المجاعة حدثت في جبال النوبة في حين أن الموسم الزراعي السابق لها (١٩٨٤م-١٩٨٥م) يعتبر من أفضل المواسم في المشروعات الرأسمالية الكبيرة بالمنطقة. إنه الموسم الذي جلب الحظ والغنى لمعظم التجار الجلابة بجبال النوبة، والذين ما زالوا يتذكرونه بإعزاز، بينما يتذكره الفلاحون انقراء بألم مبرح وغيظ.

إن التدخلات التي تكفلها الدولة من أجل التنمية الريفية في جبال النوبة تضمنت أيضاً تشويه أو تحريف للثقافة والبنية الاجتماعية المحلية:

(١) لقد شوهدت البنية الاجتماعية التقليدية عن طريق الحزم التنموية المشبوهة ثقافياً في المنطقة منذ عام ١٩٢٥م. ولقد حدثت هذه التحولات من خلال تغير تقسيم العمل التقليدي بسبب إدخال المحصولات النقدية وهجرة عمالة الأسر غير النظامية : خاصة كبار الذكور والإناث، كما أن توزيع المشروعات على أساس الأسر التي تحولها الإناث دعى إلى تهميش الكثير من نساء النوبة والعرب اللاتي كن تقليدياً نشطات في المجالات الاقتصادية<sup>١</sup>.

(٢) النظام القيمي التقليدي والبنيات العشائرية للنوبة قد غيرت من كونها نظام انحدار أموي إلى نظام انحدار أبوي. وفي بعض الأحيان نجد أن القانون قد فرض هذه التغيرات نظراً لأن الشريعة هي القانون الوحيد الذي يفسر نظام الانحدار الأبوي، خاصة فيما يتعلق بالميراث. ولقد طبق هذا التغيير بطريقة مباشرة عن طريق التغييرات في نظام ملكية الأرض حيث أن الإقصرار الرسمي بالأراضي والحيازات (في معظم مشروعات التنمية الريفية) قصّر على الانحدار الأبوي. وفي حالات نادرة مثل ما يحدث وسط النيمانج تحدث مكوكية "كندا كروبوس" (١٩٣٠م-١٩٦٩م) ووسط الأجائق تحت مكوكية 'الأمين علي عيسى'، نجد أن هذه التغييرات قد فعلت بقوة وبطريقة مباشرة بواسطة الإدارة الأهلية والقيادات القبلية للكاريزمية للنوبة والعرب.

(٣) علي مستوى الأسرة، نجد أن ميكانزمات التنشئة الاجتماعية قد حولت بشكل راديكالي واستبدلت بمؤسسات حديثة تكفلها الدولة مثل المدارس، ومجتمعات الجلابية، ومؤسسات أخرى عديدة تختص بالخدمة المدنية والإدارة، أدخلت كجزء من حزم التنمية الريفية بالمنطقة. ولم يعد مجتمع النوبة التقليدي قادراً علي تغذية نفسه وإعادة إنتاجها. نفس هذا الانحلال حدث في ميكانزمات الضبط الاجتماعي التقليدية للنوبة: تضائل دور الكبار وأصحاب المكانة الاجتماعية إزاء المؤسسات الحديثة، وهو ما حدث لنظم تكريس الفرد عبر

<sup>١</sup> تحول ثقافة النوبة والعرب التقليدية بمنطقة جبال النوبة منسواء امتلاك الأراضي.

المراحل التطورية المختلفة لنموه. من ناحية ثانية، إن التحول الراديكالي للإدارة الأهلية بسبب تدخل الدولة وما أحدثه من تأثيرات في الوظائف كان من أهم النتائج المشؤومة. ولقد تبعت معظم هذه التدخلات في "نظام الإدارة الأهلية" من الاعتقاد في "أن له دور رأس الحربة في المناطق الريفية، خاصة في المحافظة على القانون المحلي والنظام ومن ثم تأمين الشرعية بالنسبة للدولة". كما أضعفت الأدوار السياسية والاقتصادية للإدارة الأهلية إبان الحكم الاستعماري والوطني، وتبعاً لأجندة الدولة حددت هذه الأدوار كما هو موضح في الرواية الزمانية الآتية :

### ٣-١ الفترة بين ١٩٠٠م - ١٩٢٤م :

- (١) سلامة أو تهدئة النوبة وهجرتهم إلى المناطق أسفل الجبال.
- (٢) كبسلة النوبة وحمايتهم ████████تهم التقليدية في مواجهة الثقافة العربية الإسلامية. فلقد أظهرت الإدارة الاستعمارية الزعيم القبلي (كما كان عليه أن يظهر نفسه) كرمز لرجل النوبة النموذج.
- (٣) المحافظة على القانون والنظام.
- (٤) إدراج الدخل عن طريق جمع ضريبة الرأس.
- (٥) تأمين الولاء الاتني والقبلي للدولة.

### ٣-٢ الفترة بين ١٩٢٥م - ١٩٤٧م :

- (١) مقدمة التحول في اقتصاد النوبة من إنتاج المحاصيل الاعاشية إلى إنتاج المحاصيل النقدية.
- (٢) المساعدة في إدخال العملة في اقتصاد النوبة وتوجيه ذوق المستهلك النوبي نحو المنتجات الأوروبية المستوردة.



(٣) التأكيد بشدة على الوسائل والمقاييس المرتبطة بسياسة المناطق المقفولة والتي يمكن بواسطتها أن يحدث نمو مستقل للنوبة عن العرب.

### ٣-٣ الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٥ م:

نتيجة لإبطال سياسة المناطق المقفولة في عام ١٩٤٧ م وقيام الحركة الوطنية المناهضة للاستقلال، تغير كل من توجه الدولة والعمل الوظيفي للإدارة الأهلية بطريقة راديكالية لتحقيق الأهداف الآتية:

(١) تأكيد التعايش الإسلامي بين الجماعات الإثنية، خاصة مع القبائل العربية المجاورة (البقارة) فيما يختص بحقوق ملكية الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية للزراعة والرعي والاستيطان (بالنسبة للنوبة والعوب) بجنال النوبة.

(٢) دعم تنظيم النوبة الجديد (١٩٤٢ م) الذي تمثله الكتلة السوداء بغرض ضمان التعبئة والدعم الجماعي وسط النوبة.

### ٤-٣ الفترة بين ١٩٥٦ م - ١٩٦٩ م:

لقد مثلت هذه الفترة السنوات الأولى للحكم الوطني. وتري الدولة أن هذه الفترة هي فترة لتأكيد وصيانة الوحدة الوطنية، وأثناء هذه الفترة فعلت وظائف الإدارة الأهلية لتحقيق الأهداف الآتية، والتي جاءت مغايرة للأهداف السابقة:

(١) فوضت الإدارة الأهلية للقيام بدور جديد في تفعيل وتعزيز التماثل الثقافي للنوبة خلال المقاييس المباشرة وغير المباشرة معا. اشتملت المقاييس المباشرة على فرض أنواع معينة من الثياب والقوانين الأبوية للميراث والمنهج المدرسي. وبطريقة غير مباشرة، كان يتوقع ضمناً من زعماء الإدارة الأهلية وسط النوبة أن يظهروا أنفسهم في

ملوك نموذجي مجل مثل ما يفعل 'شيخ العرب' يتأبّه العربية الإسلامية التي تأخذ شكل الجلباب الأبيض والعمامة. وبهذه الصورة والمظهر المختلفان عن ما سبقهما أظهر مك النوبة نفسه في هذه الهيئة كتجسيد مثالي وتمونجي لرجل النوبة الجديد لما بعد الاستقلال.

(٢) دعم وترقية الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة في جبال النوبة من خلال دعم زراعة القطن وإيراد النخل.

(٣) اعتراض نمو وتطور أي تنظيم سياسي استثنائي للنوبة، سواء كان في صيغة الكتلة السوداء، والتي كانت تعني تقريباً الاستناد على الأفريقية والانتاح لكل " السود" في القطر، أو في صيغة التنظيم المحدد للنوبة مثل اتحاد جبال النوبة في أواسط الستينات من القرن العشرين ، أو في صيغة أي رابطة للنوبة محددة بمنطقة معينة .

(٤) تدعيم تماثل النوبة واندماجهم في الأحزاب السياسية الوطنية التي تدعو إلى الوحدة الوطنية وليس إلى الانفصال .

٣-٥ في الفترة بين ١٩٧٠م-١٩٨٨م:

شهدت هذه الفترة أكثر التحولات راديكالية بجبال النوبة ، والتي استثارها نظام الحكم العسكري المتأثر بالاشتراكية (١٩٦٩م-١٩٨٥م) . بجانب التفسيرات المستهدفة عن طريق مشروعات التنمية الزراعية ترفيقية ( الزراعة الآلية عام ١٩٦٩م، وتحديث مشروعات الزراعة التقليدية عام ١٩٧٠م ، ومشروع التكنولوجيا الوسيطة عام ١٩٨٠م ، والمشروعات الجماعية لصغار المزارعين عام ١٩٨٤م ) ، تكفلت الدولة بمشروع التحول الريفي المباشر عن طريق الإدارة الأهلية، تمثل في الآتي:

(١) حل الضابط الإدلاوي 'الحديث' محل مك النوبة وعمدة العرب التقليديين من خلال فرض نظام الحكومة المحلية.

- (٢) استبدل الدور القضائي للملك بدور " المحكمة الشعبية " الجديدة.
- (٣) في عام ١٩٧١م حل نظام الإدارة الأهلية ثم لما رأتههم بأنه الطابعة التاريخية للاتجاهات التقليدية والمحافظة في المناطق الريفية، كما اعتبر نظاما متعارضا مع التغيرات الثورية الفعالة التي أرادها النظام اليساري الاشتراكي.<sup>٧</sup>
- (٤) عززت صفوة النوبة الحديثة، وقتي معظمها من أساتذة المدارس والتجار الشباب، بطريقة مقصودة على حساب الصفوة القبلية التقليدية من خلال تأسيس تنظيم سياسي شعبي جديد.
- (٥) نقل نفوذ الإدارة الأهلية وسيطرتها على الأرض إلى المفتش الزراعي والضباط الإداريين وموظفي القضاء الجدد بالمنطقة ( المحاكم الشعبية ).
- (٦) انهيار الأساس الاقتصادي لمك النوبة نتيجة لتأثير عاملين: هما الإفقار الجماعي لسكان الريف وفقدان السيطرة على الأراضي. هذان العاملان مجتمعان تسببا في انخفاض دخله ومن ثم نفوذه .

### ٣-٦ الفترة بين ١٩٨٩م-١٩٩٥م:

أحدثت الدولة تحولا راديكاليا في نظام الإدارة الأهلية بجبال النوبة. في هذه الفترة، كان علي النحو التالي:

- (١) استبعد الكثيرون من مكوك وزعماء القبائل من الخدمة واستبدلوا بآخرين ممن أظهروا التزاما إسلاميا معتبرا في اتجاه الإسلام الراديكالي الجهادي. هذا الالتزام الإسلامي هو تقريبا الشرط المسبق لتولي منصب قبلي ما وسط النوبة وعرب البقارة الحوازمة.

<sup>٧</sup> حفيظة لقد حاول " عمري " طيلة الستة عشرة سنة من حكمه كل الأيديولوجيات السياسية بنفس الأسلوب الانتهازي المودجني للديكتاتوريات .

(٢) ضعف دور "الكجور" كرجل دين له قدسيته، وأي اعتراف به أصبح

مرفوضاً أو مكروهاً

(٣) وظفت الدولة المكوك لتجنيد المقاتلين للجهاد ضد المتمردين. وفي

ذات الوقت، استخدم المتمرعون المكوك في المناطق التي يسيطرون عليها لتجنيد العصابات للقتال ضد الحكومة.

(٤) فقد المكوك سيطرتهم كلياً على كل من الأرض والناس بسبب حالة

الاضطراب العامة، والتزوح والهجرات الجماعية، وتعدى الحكومة على الأراضي، وتوطين العرب المهاجرين من شمال كردفان الذين شجعتهم الدولة بصفت على فعل ذلك، كما يدعى بعض صفوة النوبة.

(٥) فقد كل من الإدارة الأهلية والنوبة استقلاليتهم الأتنية والقبلية السببية.

فقد دمجوا وتمثلوا تماماً داخل الدولة، إلى الحد الذي أعيدت تسمية ملك النوبة فيه بالأمير.

ظهرت كنتيجة للتغيرات في بنية الإدارة الأهلية بجنال النوبة فجوة إدارية

عظيمة في المناطق الريفية، والتي دلت ضمناً على عدم وجود ضبط اجتماعي وإداري وعدم وجود ميكانزمات لتنظيم الانتفاع بالموارد والتعويض السلمي بين

الجماعات الأتنية المختلفة. في الجانب الآخر، نجد أن سياسات الدولة التدخلية في جنال النوبة قد تسببت في سلسلة لا نهائية من الصراعات بين الجماعات الأتنية

بالإضافة إلى مجموعات (اجتماعية - اقتصادية) مختلفة في المنطقة (أي، الرعاية والفلاحين والمزارعين الرأسماليين). بسبب كل هذه العمليات والتحويلات في نظام

الإدارة الأهلية عند النوبة وفي المجالات الاقتصادية والسياسية في العقدين الأخيرين (١٩٧٠م-١٩٩٣م)، وبسبب التغيرات البيئية الهامة الناشئة عن مغامرات التنمية

الزراعية الريفية الغربية، قامت أشكال أو أنماط مختلفة من الصراعات بين الأحزاب والزمر المتعددة والمختلفة في المنطقة: بين النوبة والعرب، وبين

الرأسماليين المستثمرين في المشاريع الفلاحية والرعيية الكبيرة، وبين مشروعات

النزمية المختلفة. هذه المجموعات الثلاثة للصراع ( أي ، الإثنية والمهنية والتنظيمية ) تضمنت بدورها صراعات محلية أبعد ، اشتملت علي الآتي :

- الصراعات بين الفلاحين النوبة
- الصراعات بين الفلاحين النوبة والعرب.
- الصراعات بين الرعاة للنوبة.
- الصراعات بين الرعاة النوبة والعرب.
- صراعات الفلاحين النوبة والعرب ضد المستأجرين النوبة والعرب في مجالات التحديث والتكنولوجيا الوسيطة وبرامج المشروعات الجماعية لصغار المزارعين.
- صراعات كل المذكورين أعلاه ضد التجار الجلابة المستثمرين في المشروعات الزراعية الرأسمالية الكبيرة .
- صراعات كل المذكورين أعلاه ضد رعاة الجمال الوافدين من ولاية شمال كردفان بسبب الجفاف والتصحر منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين .

لقد أصبح جليا أن انفجر الحرب الأهلية كان في بداية عام ١٩٨٥م ، وصعدت إلى أقصاها في عام ١٩٨٩م. وبنهاية الثمانينات مسن القسرين العشرين، عندما ظهرت مشاركات الجماعات الإثنية المختلفة في الحرب الأهلية (النوبة ضد العرب)، كان المسرح الاجتماعي الاقتصادي في جبال النوبة خصبا ومساعد على ذلك، مهما كانت الأسباب التاريخية ، إن القوى العابرة وراء الحرب الأهلية قد نبعت من عدم التساوي في القدرة على الوصول إلى الموارد الشحيحة وعدم التكافؤ في التنافس عليها، وذلك غالبا بسبب التغيرات والتحولات السريعة وسط الإثنيات المختلفة بجبال النوبة. هذه الديناميكات والحملات كانت سمات مميزة للكيان الاجتماعي للنوبة والعرب في عشية بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٨٥م. فلقد وجدت الحرب الأهلية نوبة خصية للنمو واتخاذ أشكال وتعبير مختلفة إبان الفترة من عام ١٩٨٥م إلي الآن .

هذا الفهم هو الوحيد القادر على إنجاب الحلول التي يمكن أن تفعل تعايشنا  
سلميا للنوبة والعرب مشابها لتجربة التعايش الثقافي التي حدثت على المستوى  
القاعدي في القرون الخمسة الماضية بالمنطقة .

## References

1. Abdel Basit, Said, 1982.  
*The State and Socio-Political Transformation in the Sudan: The Case of the Social Conflict in Southwest Kordfan.*  
 Unpublished Ph.D. dissertation, University of Connecticut, USA.
2. Abdel Hamid, Mohamed Osman, 1986.  
*The Hawaszma Baggara: Some Issues and Problems in Pastoral Adaptations.* M.A. Art Thesis (Unpublished), Department of Social Anthropology, University of Bergen.
3. Ahmed, Abdel rahim Nasr, 1971.  
*British Policy Towards Islam in the Nuba Mountains, 1922-1940.* Sudan Notes and Records, 52: 23-32.
4. Ahmed Uthman, 1985.  
*The Dilemma of the British Rule in The Nuba Mountains* (Ph.D. thesis). Graduate School of Khartoum University, Khartoum.
5. Ali Mahana Mudir, 1985.  
*The Impact of Agriculture Policies in Tegale Region.*  
 Unpublished conference paper, Abou Gibaiha, Sudan, May 1985.
6. Eisa, Mohamed, 1985.  
*History of the Nuba Mountains* Unpublished manuscript, Khartoum, Sudan.
7. Faris, Jams C., 1973.  
*Ideology in Classless Societies and Problem.*  
 Unpublished manuscript, University of Connecticut, USA.
8. Faris, Jams C., 1975.  
*Apax Britanica and the Sudan: S. F. Nadel, in Talal Asad (ed.). Anthropology and the Colonial Encounter.* London: Ithaca Press.
9. Hamid El Bashir Ibrahim, 1988.  
*Rural Agriculture Development Policy, Ethnicity and Socio-Political Change in the Nuba Mountains,*  
 Unpublished Ph.D. thesis. University of Connecticut, USA.
10. Kaniel O. Salih, 1983.  
*The British Administration in the Nuba Mountains,*  
 Unpublished Ph.D. thesis. University of London, School of Oriental and African Studies.
11. Nadel, S.F. 1947.  
*The Nuba: An Anthropological Study of the Hill Tribes of Kordofan.*  
 London: Oxford University.

## بعض تبعات الصراع القبلي في السودان

دكتور/ شرف الدين الأمين عبدالسلام

كانت القبيلة هي للوحدة الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها المجتمع البدوي في بادية الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام. فكان ذلك المجتمع يستند في صورته الاجتماعية البسيطة على العصبية القبلية وهذه العصبية هي في أبسط صورها الالتصاق بالقبيلة وتنفيذ أمرها وفقاً للقوانين والأعراف المتفق عليها. والتي استندت لتنظيم حياة أفراد القبيلة مبنية حقوقهم وواجباتهم. وكان الفرد المثالي في نظر القبيلة هو الذي يلتزم بتلك القوانين والأعراف والتي تشمل الدفاع عن القبيلة ونصرتها في نضحية وتكرار ذات.

وفي مقابل ذلك فإن واجب القبيلة تجاه الفرد هو حمايته والدود عنه بمائها ورجالها. ويلزم هذا النظام القبلي أفراد تلك القبائل من ناحية بالتجمع مادياً في مواجهة الظروف القاهرة التي تواجه القبائل حباً في البقاء فيعمل أفرادها معاً ويحاربون معاً. ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع يلزم أولئك الأفراد معنوياً بالتصرف وفقاً لقيم وتقاليد وعادات القبيلة وتحمل نتائج كل ذلك. ولا يقف الأمر بأفراد القبيلة عند تلك الحدود بل عليهم أيضاً الالتزام بتعليم تلك العناصر لصغارهم سواء بالتلقين أو الممارسة. وتلعب الأساطير ومآثر الأبياء والأجداد وحكاياتهم دوراً مهماً في هذا الشأن.

كان من أهم مظاهر هذا الوضع القبلي في جزيرة العرب هي العصبية القبلية وعلاقة العداء بين القبائل. وبسبب هذه النزعات القبلية دارت بين القبائل العربية حروب معروفة مثل حرب البسوس وحرب داحس والغبراء بين قبيلتي عيس وذبيان والتي كانت موضوعاً لمعلقة زهير بن أبي سلمى المعروفة التي مدح فيها رجلين عظيمين من القبيلة المنتصرة تدخلت للإصلاح بين القبيلتين وتحملا الذنوب ودفعها من مالهما الخاص. وقد عد النقاد هذه



الحرب من أقوى المؤثرات في شعر زهير لأنه شهد فظائع تلك الحرب فامتألت نفسه بكرامية الحرب وحب السلام. ومن تبعات الصراع القبلي في جزيرة العرب كذلك الغارات التي كان يمتنها فرسان القبائل على القبائل المجاورة من أجل الاستيلاء على نعمها.

ومظهر ثالث من مظاهر الوضع القبلي، خاصة في العصر الجاهلي، ما عرف بظاهرة الصعلكة والصعاليك التي نشأت لعدة أسباب كان من بينها الفقر وعدم الإحساس بالانتماء للقبيلة، أما بسبب الخلع نتيجة الإتيان بفعل يسمى إلى القبيلة أو يحط من قدرها وسط القبائل أو لفظ القبيلة للذين ينحدرون من أمهات هن من الإماء أو ما عرف بالاغربة السود. وهكذا فقد أفرز المجتمع العربي بتركيبه الاجتماعي القائم على القبيلة جماعات من الصعاليك هم أولئك الفقراء والخلفاء الاغربة. وقد هؤلاء إحساسهم بالعصبية القبلية وأمنوا بعصبية مذهبية معتمدين على قوتهم في سبيل العيش عن طريق الغزو والإغارة للنهب والسلب. ولم يكتف هؤلاء الصعاليك بالخروج على قبائلهم بل ناصبها بعضهم العداء وأغاروا عليها.

ولم تنقطع الصلة بين هؤلاء الصعاليك وقبائلهم اجتماعيا فقط بل فنيا كذلك فتحلل الشاعر الصعلوك من ذلك العقد الفني الذي نراه بين الشاعر وقبيلته، فلا يكون الشاعر الصعلوك لسان عشيرته لأن ما بينه وبين عشيرته قد انقطع، ولا يكون بشعره صحيفة قبيلته لأنه لم تعد له قبيلة، وإنما يصبح شعره صورة صادقة كل الصدق من حياته هو (١).

كانت تلك هي صورة القبيلة في المجتمع العربي القديم وما أفرزته من ممارسات سلبية. ولما جاء الإسلام وأضاء بنوره ظلام جزيرة العرب كان من ضمن أهدافه تفتيت الوحدة القبلية القائمة على العصبية لتحل محلها وحدة العقيدة وأصبح الإنسان مكرماً بتقواه وليس بأصله القبلي وإنما جعل الإسلام الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا لا ليتحاربوا. والإسلام ثورة نقلت العرب إلى

مرحلة فكرية جديدة. على أن الثورة الروحية التي أحدثها الإسلام وقبل أن تكمل دورتها في نفوس العرب قد صاحبها ثورة أخرى وهي انتقال العرب تحت راية الإسلام إلى بؤر حضارية في أطراف الجزيرة.

وعاش العرب صراعاً بين الموروثات الجاهلية وبين القيم الإسلامية الجديدة، وصراعاً بين قيم البداوة وقيم الحياة الحضارية الجديدة. ورغم إن القيم الإسلامية الجديدة لم تتبلور في تلك الفترة في نفوس العرب إلا أن الإسلام كان عنصراً هاماً في توحيد العرب وكان يمثل أعلى مرحلة من مراحل التجمع العربي. والإسلام دين حضري أسس العلاقة فيه ليست القبلية، فتغيرت القاعدة الاجتماعية فكان لابد أن يتغير تبعاً لذلك الوضع الفلسفي فكانت الرابطة رابطة العقيدة والالتقاء الفكري. وانماح العرب إلى الخارج وكانت قلوبهم تحمل شيئاً جديداً هو روح الإسلام وليست تفاصيله.

هذا وقد وفد العرب إلى السودان وعاشوا فيه بنفس الصورة التي كانوا يعيشون بها في جزيرتهم. وكانت القبائل العربية التي انتقلت للسودان تبحث في المقام الأول عن أماكن يتوفر فيها الماء والكأ. ولذلك فقد كانت حياة الترحال وعدم الاستقرار هي المعلم الرئيسي في حياة تلك القبائل، وهي حياة البداوة القائمة على الانتماء القبلي. فأساس القبيلة هو أسرة ينحدر جميع أفرادها من صلب رجل واحد الأمر الذي يؤسس وحدة ينبغي الحفاظ عليها وتقويتها والذود عنها عن طريق الالتزام بالتقاليد الاجتماعية التي ترعاها. ومن هنا كان التزام البدوي بانتمائه القبلي أمراً لازماً. ومعلوم في الدراسات الاجتماعية مدى الارتباط الوثيق بين البدوي وقبيلته وانصياعه لها على الرغم من تقديره الشديد لذاته<sup>(٢)</sup>.

هنا سطوة التقاليد والتمسك بها تزداد في المجتمعات الريفية وكما كانت الجماعة محلية محدودة العدد منعزلة كلياً أو نسبياً عن المدن كمجتمع القبيلة أو القرية لأن صغر هذه المجتمعات وللصلات الوثيقة بين أفرادها

تساعد في اكتشاف أي انحراف عن معايير المجتمع وتقاليده مما يتسبب عن ذلك حدوث ضغوط فردية أو اجتماعية على الفرد<sup>(٢)</sup>.

لقد نتج عن هذا الوضع الكثير من للممارسات ذات الصلة والشبه بما كان لدى العرب الأوائل مثل النزاعات والحروب القبلية بأسبابها المختلفة ومثل إغارة فرسان قبيلة ما على قبيلة أخرى بغرض تحقيق عائد اقتصادي وهو ما أطلق عليه في السودان لفظ "القيمان" ومثل عمليات النهب والسلب التي كان يقوم بها أفراد من قبائل مثنى وهو ما عرف باسم "الهمبنة" وهذه الظواهر الثلاثة هي موضوع هذه الورقة.

كان من أهم إفرازات وتبعات الصراع القبلي في السودان النزاعات المسلحة بين القبائل والفروع. وقد حدثت معظم هذه الحروب إبان عصر الفونج في القرن السادس عشر الميلادي وممالك الفور والمصبات وأيام المشيخات، وظلت تظهر بعد ذلك بصورة متقطعة إلى يومنا الحاضر هذا، وكانت تلك الحروب تأخذ عدة أشكال منها الحرب أو الحروب المتكررة بين قبيلة وأخرى مثل الحروب بين البطاحين من ناحية والمرغوماب والكمالاب (وكلهم أبناء عمومة كواهلة) من ناحية أخرى، والنزاع بين البطاحين والشكرية<sup>(٤)</sup>، وبين القبيلة الأخيرة والحمرا<sup>(٥)</sup>، أو بين حمر والكبابيش، وحمر الزيدانية وحمر والمعالبة في كردفان<sup>(٦)</sup>، وحروب القرينات مع قبائل بنسى جيران والحسانية والهواوير<sup>(٧)</sup>. هذا على سبيل المثال لا الحصر. وقد تكون الحرب بين فرعين من قبيلة واحدة كما حدث بين الهندوة والباريين من قبيلة البجا في شرق السودان<sup>(٨)</sup>. وقد يحدث أن تأخذ الحرب شكلاً تتحالف فيه قبيلتان أو أكثر ضد قبيلة أخرى كما حدث في إغارة مجموعة القبائل على البطاحين<sup>(٩)</sup>. أما أسباب هذه الحروب فيمكن حصرها ودون الدخول في تفاصيل في النزاعات حول الأرض أو حول موارد المياه والمرعى أو بسبب الثأر أو اغارة فرسان

القبائل على بعضها البعض بغرض التهيب والسلب وهو ما عكس عرفاً عاماً بظاهرة "القيمان" والتي يطلق عليها في كردفان، ووسط حمر خاضة، "النهيض". هذا وقد حفظت هذه القبائل كما كانت عادة القبائل في الجزيرة العربية أخبار تلك الحروب وما حدث فيها شعراً ونثراً. فكان الشعر المرتبط بتلك المعارك والذي يخث الفرسان أو يمنحهم لدورهم في الذود عن القبيلة وتسجيل مواقفهم البطولية في تلك الحروب. وكان أيضاً غناء النساء خاصة وشعرهن في إعلاء شأن المقاتلين ووصف ما فعلوه في منازلهم وثباتهم في المعارك أو البكاء على من سقطوا في تلك المعارك من هؤلاء الفرسان تماماً كما فعلت الخنساء قبل الإسلام وهي تراثي أخاها صخراً الذي قتل في إحدى المعارك بين قومها بني سليم وبني أسد ولعل المثال المقابل لهذا هو دور شعبة المرغومانية في وصف حروب قومها ضد البطاحين وبكائها على زوجها ود قلس وابنها نائل اللذين قتلوا في إحدى المعارك بين القبيلتين<sup>(١٠)</sup>. وفي جانب النثر فقد كان قصص القبائل التاريخي مصوراً لتلك المعارك ومبيناً أسبابها وما حدث فيها بجانب قصص بعض فرسانها المشهورين الذين رفعوا من قدر القبائل ودافعوا عنها أو الذين سقطوا موتى دفاعاً عن حياضها. وهذا كله كما هو واضح شبيه بما كان عند العرب القدامى من ذكر أيامهم وأخبار حروبهم ورثاء فرسانهم.

ذكرنا بأن من أسباب اندلاع للحروب بين القبائل ما عرف بظاهرة "القيمان"<sup>(١١)</sup>. والقيمان أيضاً من إفرازات الصراع القبلي الهامة في السودان. والقيمان كما جاء في النصوص المصاحبة لهذا اللفظ في قاموس اللهجة العامية في السودان يشير إلى جماعة المحاربين. فالقيمان هي صيغة الجمع من "القوم" التي تعني الفرقة من المحاربين. وقد وردت الكثير من الإشارات للقيمان بهذا المعنى في التراث الشفاهي لبعض القبائل مثل الرباطاب والعبدلاب. على أن هذه الفرقة من الفرسان يكون منوطاً بها مهاجمة قبيلة أخرى لنهب

وسلب نعمها بتأييد وتشجيع القبيلة التي ينتمون إليها. وقد ينتج عن ذلك حرب شاملة بين القبيلتين كما حدث بين حمر والكبايش في حرب "العقال" (١٢). وقد ساد هذا النشاط القبلي بصفة خاصة في عهد الفوتج وربما كان مستمراً إلى أوائل هذا القرن.

وتربط الروايات المشفاهية بين ظاهرة "القيمان" وظاهرة أخرى من إفرازات الصراع القبلي هي ظاهرة "الهمبنة" ويشير يوسف فضل إلى أن استشراف ظاهرة "القيمان" قد كان خلال عهد الفوتج وهي فترة، كما يقول لم تظهر فيها سلطة الحكومة المركزية قوية واضحة لتزدع المجموعات القبيلة شبه المستقلة من الإغارة على بعضها البعض (١٣). ونضيف إن أقول ظاهرة "القيمان" أو انحسارها نوعاً ما يرجع إلى العهد التركي الذي ظهرت فيه سلطة الحكومة المركزية بصورة أوضح فحلت من هذا النشاط البدوي وإن لم تقض عليه قضاء نهائياً.

الهمبنة (١٤). في أبسط تعريفاتها هي طريقة في الحياة تقوم على نهب وسلب الإبل عن طريق الغزو والإغارة بواسطة أفراد ينتمون لقبائل رعوية خاصة في باديتي البطانة وكردفان. وعلى الرغم من أن لفظ "الهمبنة" و"الهمباتة" قد اشتهرا للدلالة على هذه الظاهرة والمشتغلين بها إلا أن هناك ألفاظاً أخرى في كل من البطانة وكردفان للدلالة على هذا الأسلوب في الحياة وسائكيه من البدو. ومن ذلك أن أهل البطانة يسمون "الهمبنة" المهاجر و"الهمباتة" المهاجرة. كما يقولون "النهاضين" والطريقة "النهيض". أما وسط قبيلة حمر في كردفان فتعرف هذه الجماعة باسم "السراجة" و"السروجية".

وقد كان العمل في الهمبنة يتم برضاء القبيلة وموافقتها بل بإثارتها وتحريض أفرادها عليها. وذلك نابع بالطبع مما ذكرناه سابقاً بأن الانتماء إلى القبيلة يحتم التقيد بتقاليدها وعاداتها وقيمها والتصرف وفقاً لذلك. وقد ارتبطت الهمبنة ببعض القيم السائدة في المجتمع القبلي والتي تشكل إحدى خصائص

الشخصية البدوية كالشجاعة التي ينبغي أن يتميز بها كل رجل. فالرجل الذي لا يمارس الهمبة عد رجلاً جباناً وضعيفاً وناقص الرجولة. يقول أحد الرواة "عندنا لما يقوم خويروف ومسيديد والبنات بكجنن امر... والما يقوم بسرور مو راجل كمان" (١٥). وفي بعض المجتمعات القبلية في البادية كانت الهمبة هي السلوك الذي يبرهن به الفرد على بلوغه قدر الرجال. فمن تقاليد بعض القبائل أن الفتى منهم عندما يبلغ من الرشد فإن عليه أن يثبت ذلك بوضع بصمته على ابل الغير التي يأخذها عنوه واقتداراً وجهاراً نهاراً (١٦) هنا فقط يعترف له مجتمع القبيلة بلوغه قدر الرجال.

كانت الهمبة إذن تقليداً قبلياً يحظى المشتغلون بها بشكر وثناء القبيلة. وقد جاء ذلك معبراً عنه بصورة واضحة في العديد من الأشعار:

الوليد البدر فوق للقبيلة يشكـر  
 بخلف ساقو فوق بك العـدو وينوكـر  
 أمن جاب رضوة البهم اللهبجو مسكـر  
 وأما أب صلعة فوق ضلأعو نبل وكرـر

ويقول شاعر آخر في نفس المعنى:

الولد البخاف من القبيلة تلومـو  
 بخلف ساقو فوق تيمناً رقيق قدومـسو  
 أمن جاب رضوة البهم البقرش قومـسو  
 وأما اتخامشن قدح الرمـاد حرومـو

وهكذا كان المجتمع القبلي في البادية يجزل الثناء للذين يعملون في الهمبة ويلوم المتفاعسين عنه كما أن تقاليد القبيلة وعاداتها قد ساهمت في نشأة هذه الظاهرة واستمرارها ثم إن طبيعة المجتمع البدوي عموماً تقدس أعمال القرومية وتشجع النهب والسلب الهمبة ضرب من ذلك.

تلك كانت بعض إقرازمات وتبعات الصراع القبلي في السودان قسبي الماضي. وعلى الرغم من إمكانية القول بأن عهد النزعات القبلية قد مضى، إلا إن المراقب للأوضاع في السودان يلاحظ بأنه لا تزال توجد بقايا من ذلك إلى هذا اليوم. فقد أخذ النزاع المسلح شكل المنازعات بين بعض القبائل العربية وغير العربية: الفور والعرب، الكبابيش والميدوب، الرزيقات والدينكا، والمسيرية والدينكا، ومؤخراً المساليت والعرب. وقد حفلت الصحف السيارة في الوقت الأخير بمثل هذه الأخبار. بل إن أخبار هذه النزاعات شملت أيضاً بعض أوجه الصراع في إدارة الولايات واتهام بعض الولاة بحصر الوظائف الهامة في قبائلهم على حساب القبائل الأخرى. وكل ذلك إشارات إلى أنه ما زال فينا بعض من القبلية بكل ما ينتج عنها من ممارسات تعيق مسيرة الوحدة والتنمية والأمن والسلام.

ومن هنا تأتي أهمية إنشاء وتنشيط الأجهزة المنوط بها تغيير وجه الحياة في السودان والانتقال من حياة البداوة التي نشأ عنها مثل تلك الممارسات. ويتم ذلك أولاً بفهم طبيعة الحياة البدوية التي تساعد في ظهور مثل تلك التقاليد والعادات والظواهر. وربما أمكن تلخيص أسباب هذه الظواهر بالبادية في الآتي<sup>(١٨)</sup>.

(١) ينقسم المجتمع البدوي إلى عدة قبائل ترى كل قبيلة إنها أرفع أصلاً ونسباً وبالتالي فهي تتفوق على غيرها من القبائل وتكون أحق بالأرض والماء والكلاً من غيرها.

ولإثبات ذلك كله يكون العداء بين القبائل والذي تعبر عنه أما بالتحروب المباشرة أو بغارات النهب والسلب بغرض تحقيق عائد اقتصادي، وبذلك أصبح النهب والسلب من القيم التي يكتسبها المجتمع البدوي ويقوم عليها.

(٢) إن البادية في امتساع أراضيها وتراعى أطرافها ووحشة طرقها وامتدادها سهولها تشكل مجالاً رحباً لممارسة نشاط مثل الهمبة. وعمليات النهب والسلب عموماً.

(٣) كما أن البادية وبحكم طبيعة حياة سكانها غير المستقرة تجعل من الصعب السيطرة عليهم. وقد كان البدوي - إلى وقت قريب - في مأمن من كل سيطرة وبعيداً عن قبضة القانون. فهو لدر على الحركة ويعيش في عزلة لا تمكن من متابعته ومعرفة نواياه والحد من تصرفاته غير القانونية. ولكن لا بد من أن نشير إلى أنه ونسبة للتطور التكنولوجي فقد البدوي كل هذه المميزات وأصبح في متناول يد الحكومة لأنها أصبحت أقدر على الحركة منه وتملك وسائل للقتال أكثر مما يملكه. وعلى الرغم من ذلك تظهر بعض الممارسات التي تشبه ما كان في الماضي مثل ظاهرة النهب المسلح التي ربما كانت ضرباً من ضروب الهمبة مع تغير وتبدل المفاهيم والأدوات.

(٤) حصرت الطبيعة عمل البدوي في الرعي. وبذلك أوجدت في حياة البدوي فراغاً هو في حاجة إلى أن يملأه. وقد كانت إحدى وسائل ملأ هذا الفراغ هي الحروب وما شابهها من عمليات النهب والسلب الجماعي أو الفردي.

(٥) توزيع الثروة في البوادي الرعوية غير عادل. إذ أنه توجد في البادية طبقات: طبقة تملك ثروات طائلة وطبقة لا تملك شيئاً. وهذه الطبقة الأخيرة تعيش في حالة نفسية سيئة من جراء ما تعانيه من البؤس والشقاء والحرمان تصل بها إلى حد حمل السلاح لتحقيق عدالة حرمتها منها الطبيعة.

ويصبح من الصعب في ضوء النقاش السابق القول إن مظاهر النزاع المسلح وغير المسلح بين الجماعات والقبائل قد أصبح جزءاً من الماضي. ولكننا نستطيع القول بأن هناك بعض العوامل التي ساعدت على تخفيف حدة



الصراعات القبلية بين المجموعات. ونذكر على سبيل المثال هنا الاتجاه إلى تغيير وجه الحياة البدوية القائمة على الرعي بتحقيق أبسط متطلبات التنمية والمتمثلة في تغيير نمط الحياة. ففي الأماكن التي شملها التطور الزراعي في السودان مثل منطقة نهري الدندر والرهد بقيام المشاريع الزراعية واستقرار البدو للعمل في الزراعة لم يعد للهمية وغيرها من إفرازات الصراع القبلي وجود على الأقل بالصورة التي كانت عليها في الفترة السابقة لقيام تلك المشاريع.

وغنى عن القول أن بقاء مثل الظواهر التي استعرضنا جوانبها فيما سبق رهين باستمرار الحياة التي أفرزتها. ومتى ما أمكن تغيير نوع الحياة فإن اختفاء هذه الظواهر يصبح أمراً تلقائياً. وتأتي هنا أهمية العمل على توطئ الرحل وتوفير احتياجات الحياة الحديثة لهم. ويتبع ذلك بث "إيديولوجية" جديدة بينهم، أي تغيير موقفهم لمفهوم الاقتال والنهب والسلب وتوجيه قيم الشجاعة توجيهاً يستفيد منه المجتمع<sup>(١٩)</sup>.

ولابد أننا ندرك أن للبدو ظروف إنسانية وطبيعية وجغرافية خاصة وتركيب اجتماعي - وهو ما تحدثنا عنه - يركز على العصبية. وإذا كان النوطين يعنى الاستقرار في مكان واحد بدلاً من التنقل الدائم وراء الماء والكأ، فهو أيضاً يعنى الاتجاه نحو محو القيم النبلية المرتبطة بالحياة غير المستقرة. وهذا ينسحب على الجانب الاقتصادي وطبيعة ونوع العمل والجانب الاجتماعي الذي يرتبط بما ينظم حياة البدو من عادات وقيم وقوانين ونظم ونماذج سلوك. هذا ولابد للنوطين حتى يحقق مختلف مهامه من التركيز على جانبين هامين هما الجانب المادي الذي يتضمن تغيير مختلف نظم الحياة الاقتصادية في المجتمع البدوي بما في ذلك سبل كسب العيش والتغيير في نوع المساكن التقليدية وطرق الانتقال... الخ. والجانب النفسي الذي يرمز إلى تكيف البدوي نفسياً وحضارياً لإنشاء علاقات جديدة تقوم على ارتباط

المصالح وتكاملها، وهي بالضرورة تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم والعلاقات السابقة لحالة التوطن.

إن النظام القبلي وبحكم طبيعته التي بناها يجعل من الفرد في ذلك المجتمع أداة طيعة في تحقيق ما يرمى إليه ذلك النظام من المدافعة والغزو والسلب. فيكون الفرد وفي نطاق عائلته وقبيلته مستعداً دائماً للحرب إما معادياً أو مدافعاً. وفي ضوء ما يشتمل عليه هذا النظام من الأمور الملزمة للفسرد يتأثر إحساسه بالأمن والطمأنينة. وفي مقابل تحول الجماعة البدوية عن الترحال بمختلف أشكاله وصوره وتأثيراته، وبما يصاحب هذا التحول من تغيير في الأنماط السلوكية البدوية، وبما يستتبعه من تأثيرات على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(٢٠)</sup>. فالتوطن يمكن البدو من الاندماج في المجتمع ككل دون الارتباط بالقبيلة. وسوف يساعد هذا في المدى القريب أو البعيد في زوال النمرات القبلية والعصبية ويقوى الوحدة الوطنية. كذلك فإن الاستقرار يتيح الفرصة للتخطيط الاقتصادي السليم وتنميسة المجتمعات الجديدة. أما في الجانب الاجتماعي فإن التوطن يساعد في الحد من شوكة النظم القبلية بما يوفره من طرق تعامل جديدة وإخضاع البدو لإجراءات أمن موحدة وضمان خدمات ومؤسسات توفر لهم مختلف احتياجاتهم وتمنحهم إياها دون عناء أو حرب.

إن ما ينتج عن استقرار البدو يؤثر بالقطع في التقاليد والممارسات التي كانت تسود مجتمعهم القبلي لأنهم فيما مضى كانت نفوسهم تمثل بالشعور بالوحشة والاضطراب النفسي وهي حالة تدفعهم دفعا لبعض التصرفات التي تنسم بالخشونة واللامبالاة بسبب الظروف التي يعيشونها.

فتغيير صورة الحياة القديمة سيؤدي بالضرورة إلى تغيير في السلوك والمنهج الحياتي الذي كان البدوي يعيش في كنفه ويتفاعل معه. وهذا سيقود في نهاية الأمر إلى أن تتفنى من حياة البدو الصور القديمة للعلاقات الاجتماعية

والمفاهيم والقيم التي كانت تسود المجتمع القديم. وثبعاً لذلك فإن مثل إفراتات الصراع القبلي من حروب ونهب وسلب وما إليها ستصبح غير متلائمة مع نوع الحياة الجديد وتتلأشى.

إن الاستقرار وما يترتب عليه على النحو الذي ذكرناه آنفاً لابد أن يصحبه ويقويه خطط وبرامج للتوعية والتعليم والتنقيف، خاصة التوعية الدينية الترامية إلى غرس قيم الدين في نفوس البدويين. كل البدوي إلى وقت قريب، وربما ما زال لا يرى في ممارساته تلك مخالفة للدين. فمثلاً مفهوم السرقة عنده لا يجعل من الهبة سرقة بل عملاً حسناً وسمحاً فهي في نظره ما سرقة السرقة عندنا السخل والعتود والعنز وعققة التسول. العنقة يعني حبة ذهب، سسكك ... الخ دا يقولوا سراق<sup>(٢٢)</sup>.

وخلاصة القول أن القبلية كانت وما زالت تشكل واحداً من أهم المظاهر الاجتماعية في السودان. صحيح أن النعرة القبلية قد خفت حدتها ولكنها ما زالت تنعكس في الكثير من لوجه التعامل ليس فقط في المناطق النائية والمعزولة ولكن حتى داخل بعض مؤسسات الدولة، وسلوك الجماهير نحوها كما يحدث في تدافع المجموعات القبلية المختلفة حتى اليوم لتأكيد الولاء للحكام أو الاحتفال بهم أو في النزاعات التي تحدث في الإدارات الإقليمية على أساس قبلي. وهي صور تؤكد شيئاً من رواسب الماضي التي تأتي أن تنتشر.

## الهوامش

- ١- يوسف خليل، الشعراء الصعلانيك في العصر الجاهلي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩م، ص ٢٧٥.
- 2- M.Berger, the Arab World Today, London, 1962, p.64
- ٣- الدكتور محمد محمد الزلياني، تجديد التقليد، وزارة الثقافة السودانية، ١٩٧١م، ص ٤.
- ٤- الطيب محمد الطيب، التراث الشعبي لقبيلة البطاحين، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م، صفحات (١٢٣ - ١٤٧).
- ٥- الطيب محمد الطيب، التراث الشعبي لقبيلة الحمران، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧٥م، صفحات (١٠ - ١٥).
- ٦- محمد احمد إبراهيم، ملامح من تراث حمر الشعبي، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م، صفحات (٩ - ١٢).
- ٧- فرح عيسى محمد، التراث الشعبي لقبيلة القريبات، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٧٧م، صفحة ٣٧ وما بعدها.
- ٨- محمد انروب اوهاج، من تراث البجا الشعبي، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م، ص ١٢٩ - ١٣١.
- ٩- الطيب محمد الطيب، التراث الشعبي لقبيلة البطاحين، صفحات (١٢٩ - ١٣١).
- ١٠- عمر عبدالرحيم كبوش وعبدالقادر عوض الكريم الحسن، وثقات مع شعراء البطانة، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٨٩م، صفحات (٦٨ - ١٠٢). انظر أيضاً عمر محمد احمد عبدالرحيم كبوش، التراث الشعبي لقبيلة المرغوماب، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٠، صفحات (٣ - ٢٣).

- ١١- لمزيد من التفاصيل انظر شرف الدين الأمين عبدالسلام، *الهيمية في السودان: أصولها، نوافعها وشعرها*، مرجع سابق، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٣م، صفحات ٣٩ - ٤٦.
- ١٢- محمد احمد إبراهيم، *ملاحم من تراث حمر الشعب*، مرجع سابق، صفحات ١١-١٢.
- ١٣- يوسف فضل حسن، *براسات في تاريخ السودان*، ج(١)، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٥م، ص ١٠٤.
- ١٤- لمزيد من التفاصيل راجع، شرف الدين الأمين عبدالسلام، *الهيمية في السودان: أصولها، نوافعها وشعرها*، مرجع سابق.
- ١٥- أرشيف الفلكلور، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، شريط رقم م/د/أ/أ/١٩٠٣.
- ١٦- الأرشيف، شريط رقم م/د/أ/أ/١٩٠١.
- ١٧- الطيب محمد الطيب، *التراث الشعبي لقبيلة البطاحين*، مصدر سابق، ص ١٤٨.
- ١٨- راجع، شرف الدين الأمين عبدالسلام، *الهيمية في السودان*، مرجع سابق، ص ١٧٣.
- ١٩- الدكتور محمد محمد الزلياني، *تجديد الثقافات*، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٢٠- صلاح مصطفى الفوال، *علم الاجتماع البيوي*، من سلسلة علم الاجتماع والتنمية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١٠٥.
- ٢١- الأرشيف، شريط رقم م/د/أ/أ/٣٥٠.

## الآثار المترتبة على ظاهرة الصراع القبلي بدارفور

يوسف تكتة

### ١- خلفية تاريخية:

من الأمور المحققة أن ظاهرة الصراع القبلي بدارفور ظاهرة قديمة منذ أن بدأ هذا الإقليم يتشكل في إطار السلطنات التي تكونت به وإذا كانت المادة التاريخية التي وصلت إلينا حتى الآن ما زالت قليلة عن سلطنتي الداجو والتنجر إلا أن سلطنة الفور الثانية<sup>(١)</sup> والتي يمكن أن يؤرخ لها بعام ١٦٠٥م والتي أسسها سليمان سلونفا قامت أصلاً على العصبية القبلية كغيرها من الممالك السودانية. تجلت هذه العصبية بصورة واضحة في فرع الكييرا الذي عمل على بسط سلطانه على معظم القبائل الواحدة تلو الأخرى بعد دخوله في معارك وحروب متعددة. استمرت هذه العملية (بسط السلطة) حتى العقود المتأخرة جداً من تاريخ سلطنة الفور وفي كل هذه الفترة كان الصراع القبلي يتم بين بعض القبائل التي تقع ديارها في الأطراف النائية والبعيدة عن مركز السلطة. يشير تاريخ دارفور فيعهد السلطان علي دينار (١٨٩٩م-١٩١٦م) وهو آخر سلاطين دارفور - إلى حروب قبلية كثيرة وضارية مع مجموعات قبلية متعددة في جميع أطراف دارفور، بل ولم تتوقف هذه الحروب حتى أخريات أيامه<sup>(٢)</sup>. الجدير بالذكر أن دارفور عاشت حقبة زمنية مضطربة أبان الحكم التركي وقبل عهد السلطان علي دينار خاصة الفترة التي تولى فيها السلطة سلاطين باشا والذي أمضى جل وقته بدارفور في حروب مع قبائل متعددة خاصة قبائل البقارة بجنوب دارفور مثل الرزيقات وبني هلبة وشيهرهم من القبائل التي كثرت تنزع باستمرار نحو الاستقلال والبعد عن دائرة السلطة والهيمنة المركزية للسلطنة. وغني عن القول أن الصراع بين قبيلة الفور بقيادة

أحفاد سلاطينها ظلت متواصلة مع سلطات الحكم التركي ومع سلاطين باشا بالذات<sup>(٢)</sup> حتى داهمت الثورة المهدية وهو يقاتل قبيلة الرزيقات. شهدت فترة المهدية أيضاً صراعاً قبيلاً عتيقاً بين قبائل دارفور في مجموعها تقريباً وبين ولاية الخليفة عبد الله التعايشي خاصة في فترة حكم الأمير عثمان آدم (جائو) في مرحلة الإخضاع الأولى يناير ١٨٨٨م وهي الفترة التي بدأت فيها المهدية تنفيذ سياسة تهجير القبائل قسراً من دارفور إلى أمدرمان وشمال السودان عموماً. وقد شملت أيضاً محاولة إخضاع كل من قبائل الفور والمساليات والرزيقات والهبانية والتعايشة وبنى هلبة والزغاوة والميدوب وغيرهم من القبائل وتهجيرهم إلى جيوش الخليفة في شمال السودان<sup>(٤)</sup>. وقد أطلق أهل دارفور على هذه الحقة العنصرية في تاريخهم بفترة (أم كواك)<sup>(٥)</sup>.

في فترة الحكيم الثاني بدارفور (١٩١٦-١٩٥٦م) بدأت الإدارة البريطانية تحكم قبضتها على قبائل دارفور خاصة بعد ١٩٢٢م حيث تم إنشاء مراكز إدارية في شمال دارفور (كتم) وجنوب دارفور (نيالا) غرب دارفور (زالنجي) ومركز دار مساليات (الجنينة) بالإضافة إلى مركز الفاشسر العاصمة الإدارية لدارفور. وفي هذه الفترة تم تنظيم الإدارة الأهلية بدارفور وهي الإدارة التي اعتمدت على رجالات القبائل وسلطتهم المباشرة على قبائلهم، وهؤلاء بدورهم يخضعون إلى سلطات مفتشي المراكز الإدارية الصارمة<sup>(٦)</sup>. قد أدى ذلك إلى إخضاع معظم القبائل بدارفور وركونها إلى السلم واللجوء إلى الأعراف القبلية في حل المشاكل بينها خاصة في مواسم المعارض القبلية التي كانت تقام سنوياً في أنحاء المديرية المختلفة. في هذه الفترة بالذات -أي فترة الإدارة البريطانية- كانت معظم المشاكل القبلية تنحصر في معظم الأحيان في إشكالات الديار القبلية وحدودها وكان يتم لحواء هذه المشاكل عن طريق اللجان برئاسة المفتشين وأجهزة المصالحة الفنية. وقد أدى كل من عاملي الإدارة القبلية (الأهلية) وترسيم الديار وحدودها بدقة متناهية إلى ترسيخ الكيانات القبلية

- ٩- الصراع بين التعايشة والصلامات ١٩٨٠م .
  - ١٠- الصراع بين بني هلبة والرزيقات الشمالية (للمرة الثانية) ١٩٨٢ .
  - ١١- الصراع بين الكبابيش والبرقي والزيدانية ١٩٨٤م .
  - ١٢- الصراع بين الرزيقات والمصيرية ١٩٨٣م .
  - ١٣- الصراع بين القمر والقلانة ١٩٨٧م .
  - ١٤- الصراع بين الفور والبديات (فور كبكابية) ١٩٨٩ .
  - ١٥- الصراع بين العرب والفور ١٩٨٩م .
  - ١٦- الصراع بين الزغاوة والقمر ١٩٩٠م .
  - ١٧- الصراع بين الزغاوة كبي وكبقوولا والقمر ١٩٩٠م .
  - ١٨- الصراع بين التعايشة والقمر ١٩٩٠م .
  - ١٩- الصراع بين الزغاوة والمراريت ١٩٩١م .
  - ٢٠- الصراع بين الزغاوة وبني حسين ١٩٩١ (كبكابية) .
  - ٢١- الصراع بين الزغاوة والميما ١٩٩١م .
  - ٢٢- الصراع بين الزغاوة والبرقد ١٩٩١م .
  - ٢٣- الصراع بين الزغاوة والبرقد ١٩٩١م (للمرة الثانية) .
  - ٢٤- الصراع بين الفور والنرجم ١٩٩١م .
  - ٢٥- الصراع بين الزغاوة والعرب ١٩٩٤م (كتم) .
  - ٢٦- الصراع بين الزغاوة السودانية والزغاوة التشاديين ١٩٩٦م (بهاي) .
  - ٢٧- الصراع بين الزغاوة والرزيقات ١٩٩٧م (الضعين) .
  - ٢٨- الصراع بين العرب والمساليت ١٩٩٧م (الجنينة) .
  - ٢٩- الصراع بين العرب والمساليت ١٩٩٨م للمرة الثانية (الجنينة) .
- من القائمة أعلاه يتضح بجلء أن مجتمع دارفور القبلي قد أنزلق إلي هاوية العنف وأنه بدأ يتمزق إلي أشلاء متناثرة خلال العقود الثلاث الماضية الأمر الذي يدعو إلي الأسى. هذه الظاهرة في تقديري ستكون مستمرة لسنوات



بل ولعقود قادمة إذ أن هناك مناطق توتر قابلة للانفجار في أي وقت. تجدر الإشارة إلى أن يور التوتر هذه و في ولاية جنوب دارفور وحدها يشمل كل من:

- ١- التعاشية والسلامات.
- ٢- الفلانة ومماليت (قريضة).
- ٣- الهبانية وابوالنرق<sup>(٨)</sup>.
- ٤- بني هلبة والقمر.
- ٥- الهبانية والمساليت (قريضة).
- ٦- المهادي والمماليت (ديتو).

## ٢- الآثار المترتبة على الصراع القبلي بدارفور

### (١) الآثار الاقتصادية:

إذا كانت الحقائق التي ذكرت في صدر هذه الورقة الغرض منها توضيح حجم الصراع القبلي بدارفور واتساع رقعته التي شملت كل أجزاء الولاية الكبرى فإن الجزء التالي من الورقة سيركز علي رصد الآثار التي لحقت بولايات دارفور الثلاث في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. الجدير بالذكر أن مجتمع دارفور وفي خلال العقود الثلاثة الماضية قد أصابه الشلل التام في المجالات الحيوية التي تتعلق بحياة الإنسان الأمر الذي جعل كل أنشطة الدولة المركزية منها والولائية والمحلية تنحصر وتتمحور في استتباب الأمن باعتباره الأولوية القصوى والتي دونها يبقى أي تفكير في التنمية والتقدم ضرباً من الأوهام خاصة وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية المتردية التي تعيشها الدولة في السنوات الأخيرة ولأولوية الصرف علي الأمن ظلت كل الخدمات الاجتماعية الأخرى تتدهور بصورة مضطردة خاصة في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.

إذا كانت هذه الورقة ستبين الخسارة في الأنفس والأموال، ففي فقرات لاحقة سنتعرف على الآثار الاقتصادية المدمرة من خلال أداء ميزانيات ولايات دارفور التي ظلت كل أجهزتها من القاعدة إلى القمة مشلولة في كل الجوانب، كما يتضح من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١): الصرف الفعلي لالتزامات الولاية الممركزة بملايين الجنيهات (٩)

البيان	المبلغ	نسبة الأداء
مال الأمن	١٣,٤٩٣	%٤٤٩
أكثر به عمومي	٨٥,٩	%٢١٤
المخزون الاستراتيجي	١٩١,٠	%٧٦
الاحتياطي العام	١١٧,٦	%١٦٨
الخدمات الرأسمالية	٢١٨,٩	%٧٣
لجنة الاختيار	١,٧	%٥٧
دعم المحليات الفقيرة	٦٥٨,٧	%٢٣٨
اعتماد الحصول	٣١,٦	%٤٩
مال التنمية	٥٥٣,٨	%٩٠
تخفيض اعباء المعيشة	١٥١,٢	%٧٩
المدونيات	٣٤,٩	%٣٩
السياحة	١٤,٠	%٨
غذاءات السجون	١٤٠,٠	%٢٨١
الصندوق القومي لدعم الطلاب	٢٦,٩	%٧٦
الإدارة القانونية	٩,٩	%٩٩
الدعم الاجتماعي	٤٤,٠	%١٨

يلاحظ في الجدول أعلاه أن مال الأمن من حيث الرقم هو الأكبر والأضخم حجماً مقارنة بمجالات الصرف الأخرى وأن الدعم الاجتماعي لم يتجاوز ١٨% رغم أن المبلغ أصلاً ضئيل مقارنة بمجالات الصرف الأخرى وبالمقارنة مع الجدول (٢) أدناه يمكن ملاحظة أن أضخم الاعتمادات قد جاءت لدعم أمانة الحكومة ومكتب تنسيق الخرطوم وأن جل هذا الاعتماد أيضاً يذهب إلى أمانة الحكومة ومكتب تنسيق الخرطوم وكذلك الصرف في مجالات الأمن

المتعددة مثل الصراعات القبلية والنهب المسلح وأجهزة الأمن الأخرى كما أن الصرف على الأمن في ميزانيات المحافظات يشكل الجزء الأساسي فيها.

### ولاية غرب دارفور

جدول رقم (٢): أداء الميزانية للعام المالي ١٩٩٧ بملايين الجنيهات<sup>(١)</sup>

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
أمدات الحكومة ومكتب التنسيق	٨٧,٦	١٧٦٥,٦	٢٨٠%
مجلس الولاية	٩,٦	١٧٤,٠	٣٩%
أمانة المؤتمر الوطني	-	١٥٣,٥	٨١%
وزارة المالية والتنمية الاقتصادية	٥٣,٢	٧٣٤,٢	١٧٥%
وزارة الشؤون الهندسية	٦٨,٨	٣٧٢,٠	٤٤%
وزارة الشؤون الاجتماعية	٥٠,٨	٥٨٧,٧	١٤٤%
وزارة التربية والتعليم	٢٠٦,٦	٦٦٠,٣	١٠٣%
وزارة الصحة	٢٤٠,٢	٨٨,٦	٥٣%
وزارة الزراعة	٦٨,٧	١٠٤,٨	٣٤%
الخدمة العامة	-	٦,٤	٦٤%
رئاسة محافظة الجنية	١٩,٦	١٢٢,٤	١٤٢%
رئاسة محافظة زانجي	١٩,٦	١٥٧,٤	١٥٧%
رئاسة محافظة وادي صالح	٢٠,٣	١٦٥,٦	١٦٤%
رئاسة محافظة جبل مرة	١٢,٠	١٠٢,١	٨٥%
رئاسة محافظة هبيلة	٣,٠	٥٥,٢	٤٧%
رئاسة محافظة كنيس	٣,٠	٥٤,٥	٤٦%
انجيلة	٩١٣,٠	٥٢٦,٤,٢	٦٨%

يلاحظ في هذا الجدول ضعف الاعتمادات للوزارات الخدمية كالتربية والتعليم والصحة وأيضاً ضعف ميزانية وزارة الزراعة أما الاعتمادات الخاصة بأمانة الحكومة ورئاسات المحافظات تحت بند برامج لا شك أبداً في أن جلها يذهب إلى المجالات الأمنية، الصراع القبلي والنهب المسلح إذ أن مهمة المحافظين أساساً هي الحفاظ على الأمن والتنسيق بين للمحليات.

جدول رقم (٣): الصرف الفعلي لمحليات محافظة الجيزة بملايين الجنيهات<sup>(١١)</sup>

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
محلية مدينة الجيزة	١٥٦,٨	١٠٨,٠	%٢٨
محلية مورني	٩٧,٢	٧٨,٤	%٧٢
محلية كريش	٧١,٥	٤٧,٣	%١٨
محلية عيش برة	٤٧,٨	٧٩,٣	جديدة
محلية ميري	٤٢,٢	٦٨,٨	جديدة
الجملة	٤١٥,٥	٣٨٢,٣	%٦٣

جدول رقم (٤): الصرف الفعلي لمحليات محافظة كنيس بملايين الجنيهات<sup>(١٢)</sup>

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
محلية كنيس	٤١,٧	١٣٨,٦	%١٥٣
محلية سربا	٤٦,٧	٣٠,٤	%٤٠
محلية صليحة	٢٥,٢	٢٥,٧	%٢٥
الجملة	١١٣,٦	٢٣٩,٧	%٦٥

جدول رقم (٥): الصرف الفعلي لمحليات محافظة هبنة بملايين الجنيهات<sup>(١٣)</sup>

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
محلية هبنة	٧٣,٦	٤١,٣	%٥٢
محلية فور بورتا	٧٢,١	١٠٤,٣	%٥٨
محلية بيضة	٤٨,٠	٥٨,٧	%٥٤
الجملة	١٩٣,٧	١٠٤,٣	%٥٥,٨

يلاحظ في الأداء المالي لهذه المحليات أولا ضعف التميزانية من حيث الاعتمادات وكذلك ضعف الأداء الفعلي والذي وصل في محافظة الجيزة إلى ٣٦% فقط وأهمية هذه المحليات تأتي من أنها منوط بها تقديم الخدمات الأساسية وأحداث التنمية على المستويات القاعدية. ولا شك في أن ضمور هذا

الأداء راجع إلى ظروف عدم الاستقرار في هذه المحليات وذلك للظروف الأمنية التي نتجت عن الصراع القبلي بين الممبالييت والعرب الذي مزق مجتمعات هذه المحليات وأدى بها إلى الشلل؛ ويظهر ذلك جلياً بالمقارنة مع محليات جنوب دارفور والتي قد استقرت بعض الشئ كما هو الحال في الجدول (٦) الخاص بأداء محليات محافظة بزام.

يلاحظ من خلال مقارنة أداء المحليات بين محافظة الجنيانة والتي ظلت تدور فيها رحى الحرب اتقبلية بين الممبالييت والعرب ومحليات محافظة بزام يمكن أن نلاحظ الضرر الذي تلحقه الصراعات القبلية بالأجهزة الحكومية خاصة في الجوانب المتعلقة بالأداء المالي والتنمية والخدمات.

يلاحظ أيضاً الأداء المتدني لمحليتي تجريبية والسنطة، أما الأولى فهناك تساؤل مشروع في الولاية عن مدى الكفاية المالية لهذه المحلية من الأساس وقد جمدت في العام الماضي ثم أعيدت خلال شهر مارس من هذا العام ١٩٩٨م ولكن مشكلة هذه المحلية في تقديري هي مشكلة التنافس الحاد والصراع بين بطون فرع الريافة من قبيلة الهبتية وهي خمسة بطون متصارعة على الهيمنة على المحتية، أما محتية السنطة فهناك مشكلة قبلية بين مواطنيها من فرع شبه من قبيلة الهبتية وفرع النحل من قبيلة الممبالييت والصراع حول تبعية سوق قرية مقرانة والذي يدعي كل منهما بتبعية قرية مقرانة له.

وَيُؤْتِيهِمُ الْغَايَةَ وَالْمَقْصِدَ

وَاللَّيْلَةَ جَدُّوْهُمَا وَالْوُجُوْهَ الْكَافِرَةَ

جدول رقم (٦): بيان الأداء المالي لمحدآت محافظة بمرام عن التصنيف الأول للعام المالي ١٩٩٧م<sup>١١٥</sup>

[illegible]

بالرجوع إلى بيانات الأداء المالي لولاية غرب دارفور نجد أن الصرف على الأمن يعكس بصورة جلية حجم الأثر السلبية المترتبة على الصراع القبلي بالولاية حيث بلغت جملة المصروفات في جانب الأمن (١٣٤٩,٢) مليون جنيه وتم التصرف بنسبة ٤٤,٩% من الاعتمادات المخصصة لهذا البند في موازنة العام المالي ١٩٩٧م وهذا بالطبع أثر على معدلات الصرف بالنسبة للبنود الأخرى والتي تشمل التشغيل والخدمات مع ملاحظة أن هذا الرقم لا يمثل إجمالي الصرف الأمني بالولاية والذي يشمل مبالغ أخرى تمثل مصروفات الأمن الاتحادية وكذلك المحافظات والمحليات بالولاية. وكان من جراء ذلك عدم التمكن من ضبط الصرف المالي وترشيده حيث تم صرف أكثر من ٤٣% من اعتمادات الالتزامات الممركزة للأمن. أما على مستوى المحليات فإن نسب أداء المصروفات تراوحت ما بين ٣٦% كأدنى نسبة (محافظة الجنيينة) و ٧٦% كأعلى نسبة (محافظة وادي صالح) <sup>(١٥)</sup>. وقد ظهر هذا الأمر جلياً في مجال الإيرادات بالنسبة لموازنة ١٩٩٧م حيث تدهورت الإيرادات وبلغت نسبة الأداء بها من الإيرادات الذاتية ٣٤% فقط. أما على مستوى المحليات نجد أن نسبة الإيرادات الذاتية ضعيفة جداً إذ أنها لم تتجاوز ٤٢% خاصة محليات الجنيينة وكايس وزلنجي وهبيشة التي جاء أدائها على النحو التالي ٢٧,٨% و ٢٥,٤%، ٢٣%، ٦,٦% على التوالي.

وإذا تركنا جانباً الأرقام المتعلقة بالأداء المالي لولاية غرب دارفور وهي ذات دلالات كبيرة نجد أيضاً أن الصراع القبلي قد أثر سلباً على حياة الناس الاقتصادية وذلك بأنه قد أدى إلى ضمور التداول التجاري بين ولاية غرب دارفور والولايات الأخرى وذلك لأنه شاب الحركة التجارية الضمور والانحسار خاصة بمحافظتي الجنيينة وهبيشة. أما على الصعيد الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فهي الأخرى. قد تأثرت بصورة ملحوظة في المساحات المزروعة خلال الأعوام الماضية التي شهدت الصراع وذلك مقارنة بالمساحات

التي كانت تزرع قبل الصراع، حيث أن هناك مشاريع زراعية كبيرة نسبياً في هبيلة وخور رمنة و مشروع زئو الزراعي. نسب يتم استغلالها بسبب المهندات الأمنية. أما الثروة الحيوانية من الجمال والأبقار الكثيرة والتي كانت تعيش بها دار مساليت فقد هاجر بها أصحابها إلى خارج منطقة الصراع نحو الشمال أو الغرب إلى جمهورية شاد المجاورة. وهكذا كسدت أسواق الماشية الكبرى بالولاية مثل سوق خور يرتنا وسوق بيضة بمحافظة هبيلة. الآثار السلبية المدمرة للصراع القبلي بكل جوانب النشاط الاقتصادي من زراعة وتجارة ورعي. أيضاً أثر سلباً في مجال الصرف على الخدمات من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية أخرى ناهيك عن انتمية بمجالاتها المختلفة<sup>(١)</sup>.

## (د) النقص في الأنفس و الأتعل و الأموال

الدارس لظاهرة الصراع القبلي دارفور خلال العقود الثلاثة الماضية والتي شهدت زهاء ثلاثين صراعاً مسلحاً يلاحظ كثرة الأرواح التي أزهقت والأموال التي ذهبت والدمار الرهيب الذي أصاب مواطني هذا الإقليم تبعاً لهذه الظاهرة. في هذا الجانب من الورقة سأورد بعض الإحصائيات التي تمثل جزءاً يسيراً من الكم الهائل المهنر من إحصائيات أهل ولاية دارفور الكبرى وسيتم تركيزي على صراعين فقط من مجموع الصراعات القبلية التي تم رصدها في مقدمة هذه الورقة هما:

١- الصراع بين المساليت والعرب ١٩٩٥-١٩٩٧ وهذا الصراع بدأ في عام ١٩٩٥ ولم ينته حتى كتابة هذه الورقة وقد عقد له مؤتمر للتصالح عام ١٩٩٧م.

٢- الصراع بين العرب والزغاوة بشمال دارفور ١٩٩٣م وقد تجدد هذا الصراع أيضاً وظلت حلقاته تنفجر من وقت لآخر حتى ١٩٩٧م وهذه



الإحصائية هي الحلقة الأولى من الصراع الذي تجدد عام ١٩٩٣م وهو أكثرهم عنفاً.

بالنسبة للصراع المسلح والعنيف الذي اجتاح محافظتي دار مساليت، الجنينة وهيبلة هو من أعنف الصراعات التي شهنتها دارفور خلال هذا العقد من الزمان وهو قريب جداً من الصراع الذي دار بين الفور والعرب ١٩٨٨م والذي ترتبت عليه آثار اجتماعية وخيمة ستعرض لها في حينها.

جدول (٧): ملخص الجسائر البشيرة و الصلاة القبلية المسجلة عام ١٩٩٦/٩٥ وحتى يوم ١٩٩٦/١١/٢٥ و يوم توقيع اتفاقية الصلح

المنطقة	عدد القلى	عدد الجرحى	عدد القرى المحروقة المبرقة	البلد	جمال	خيول	حصو	ماتو	ضلع	المنزل المحروقة	اخرى
بغداد	٥٣	١٠	٣	٤٩	٨	-	-	٨٣	٣٧	١٤٩٨٤١٠٠	
موسوي	٢١	١٠	٣	٢٩٧	٤	١	٥١	١٤١٨	١١٩	٣٥٨٥٤١٠٤	
كروبي	٣	٠٢	١	١٥	٥	-	-	٥	-	-	
كرويك	١٥	٠	٣	٢٦٠	١٢	١٥	-	-	-	-	
الزرقى	٧٩	١٠	-	٢٤٨	٢٧	١٣	١	٥	-	-	
جوب	٢	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	
مختلفة	٤٥	١٣	-	١٢٨	١٢	-	-	-	-	-	
ربيعي غرب	٢٨	١	-	٢١٣	-	٢٣	-	١	-	-	
طن	٢٣	٠	-	-	٧	١	٢	-	-	-	
هليل	٣٦	١٠	-	٣٢٥	١٤	١	-	-	-	-	
مقرىسا	١٤	٢٠	-	٧٨٨	٥٥	٢	-	-	-	-	
كيز	٣	٠	-	٢٢٣	٥	٢	-	-	-	-	
قرا	١٢	٢	٣	١٤٢	٢	١	-	-	-	-	
كوسكا	١١	٤	-	٦٠٠	١	٢	-	-	-	-	
نوري	٠	١	-	٣٧٠	٢	-	-	-	-	-	
كجق	٧	٠	-	-	-	-	-	-	-	-	
	٣١٢	٨٤	-	٧٥٨	١٤٢	٨٠	٦١	١٥٤٦	١٥٦	٩٠٧	٩٢٠٣٨٤١٠٩

المصدر: ملفات للصر إغاثة القليلة بولاية غرب دارفور.



تابع جدول رقم (أ): ملخص الخسائر البشرية والمادية لقيادة المسببات قبل مؤتمر الصلح

خلال عام ١٩٩٧/٩٦م

أخرى	تاريخ الحادث	عدد الماتون	ضلع	مات	الملك المملوك			عدد القوي	عدد الجرحى	عدد القتلى	المنطقة
					حير	خيل	جمال	لبقر	المصروفة	المنطقة	
١٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٧/٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٨	كفكن
-	٩٧/٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١	سوق مرزوب
-	٩٧/٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	مستري
٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٤	الزلي
-	٩٧/٤	٢٦١	١٥٠	٣٠٠	٢٥	-	١٣	٢١٠	٦	-	والبو
-	٩٧/٥	-	-	-	-	-	-	٥٠	-	٧	قبر غرب
-	٩٧/٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٧	مقرسا
٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٧/٥	-	-	-	-	-	-	٦٠	-	٧	قوكر
-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١	كلاري
-	٩٧/٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	لبي
-	٩٧/٥	٢٢١	-	-	-	-	-	٢٧	٢	١٩	كريلك
١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٧/٧	٢٨	-	-	-	-	-	٩٥	٢	٧	تلمبي
-	-	-	-	-	-	-	-	٩٠	-	٦	جيلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	قور غرب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
١٤١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	٦٠٩	١٥٥	٣١١	٢٥	-	١٣	٥١٢	١٠	١٩	١٥٩

المصدر : ملفات المراسلات التبليغية بولاية غرب دارفور

الجدول (٩): مجمل الخسائر البشرية و المادية للقبائل العربية في الصراع القبلي مع المساليات حتى أكتوبر ١٩٩٦م.

الخسائر البشرية	
جملة القتلى	٢٢٠ شخص
جملة الجرحى	٤٠ شخص
الخسائر المادية	
الإبل	٤٠٣٧ رأس
الأبقار	٣٤٢ رأس
الضأن	٢٨٦ رأس
الخيول	٣٢ رأس
المزارع	٥١٢٠ مزرعة
المنازل المحروقة	٩٢٢ منزل
نقداً	١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

المصدر: ملفات الصراعات القبلية بولاية غرب دارفور.

يلاحظ أن هذا الجدول يحصر خسائر العرب في فترة ضيقة جداً من تاريخ الصراع وهي بداية الصراع حتى أكتوبر ١٩٩٦م وهي تغطي فترة ما قبل مؤتمر الصلح وهذا يعكس الجدول التي تحصر خسائر قبيلة المساليات ولذلك يصعب جداً المقارنة إذ أن ما أهدر من أنفوس ومال القبائل العربية أكبر من هذه الأرقام وقد تم الرجوع في هذه الإحصائية إلى الأوراق التي قدمت لوفد الإدارة الأهلية من جنوب دارفور والذي زار رئاسة ولاية غرب دارفور في يناير ١٩٩٨م وقد وجدت ضمن هذه الأوراق قائمة طويلة جداً من أعداد أسماء القتلى من القبائل العربية وهي غير منظمة ويصعب الأخذ بها كما أنها لا تشير إلى تواريخ.

أما إذا انتقلنا إلى جانب الصراعات الذي نشبت بين العرب والزغاوة بشمال دارفور (كتم) ١٩٩٣م فنجد أنها أيضاً فادحة للغاية وظلت الصراعات بين المجموعات القبلية بشمال دارفور متواترة منذ فترة بعيدة ولكنها في الآونة الأخيرة أصبحت تتواتر بصورة سريعة، ومعظم هذه الصراعات تقع شمال دارفور بين القبائل العربية و قبائل الزغاوة وغالباً ما تكون الأرض بمفهوم الديار هي المحور الأساسي لها وقد تستمر لفترات لاحقة إذا لم تتخذ حلولاً ناجعة تأخذ في حساباتها كل نواحي مسببات الصراع القبلي وأعتقد أن الحلول التقليدية ما عادت مجدية بدليل تجدد الأحداث الدامية بعد المؤتمرات التي التقليدية للصلح. وينطبق أيضاً علي هذا الصراع نقص ظاهرة التكرار المتواتر التي رأيناها في الصراع صراع نورد البيانات التالية والتي أقرتها لجنة الدييات والتعويضات بمؤتمر الصلح بكم ١٩٩٤م<sup>(١٧)</sup>.

الجدول (١٠) الأموال المظلوية من العرب

٩١,٥٠٠,٠٠٠	الدييات ١٨٣ فكيل من الزغاوة
٥,٥٠٠,٠٠٠	الدييات ١١ فكيل من القبائل الأخرى
١١١,٧٢٨,٧٧٨	جملة خسائر الزغاوة من العرب
١٤,٦٩٦,٢٣٠	جملة خسائر القبائل الأخرى من العرب
٢٢٥,٤٢٦,٠٠٨	جملة خسائر الزغاوة والقبائل الأخرى من العرب

المصدر : ملف الصراعات القبلية بمحافظة كتم.

كما ذكرت سابقاً أن هذا الصراع وقعت أول أحداثه بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٣ وقد عقد مؤتمر صلح في النصف الثاني من العام ١٩٩٤ ووقع الصلح بين الأطراف المتصارعة بموجب القرارات المذكورة أعلاه إلا أن هذا الصراع تجدد مرة أخرى وبصورة أعنف واستمر حتى ديسمبر ١٩٩٧م. والبيانات أعلاه تخص المرحلة الأولى فقط من الخسائر البشرية

والمادية ومع ملاحظة أن انخسائر في حلقات الصراع التالية كانت أكبر بكثير من البيانات أعلاه.

الجدول (١١): الأموال المطلوبة من العرب

٤٠,٠٠٠,٠٠٠	الديات في القتلى ٨٠ قتيلاً من العرب
٣,٥٠٠,٠٠٠	الديات في القتلى ٧ قتيلاً من القبائل الأخرى
١٣٠,٤٤٩,٩٥٠	جملة خسائر العرب من الزغابة
١٤,٩٧٦,٩٥٠	جملة خسائر القبائل الأخرى من الزغابة
١٨٨,٩٢٦,٨٠٠	جملة الديات والتعويضات المطلوبة من الزغابة للعرب والقبائل الأخرى

المصدر: ملفات الصراعات القبلية.

وإذا كان هذا الكم الهائل من زهق الأرواح وهدر المال وإمكانيات المادية الذي تعرضنا له من خلال مثالين فقط للصراع القبلي فأى أرواح وإمكانيات ذهبت هدرًا من خلال تسعة وعشرين صراعاً أخرى تم رصدها في مقدمة هذه الورقة.

### ٣- الأسباب والعوامل المساعدة على زيادة حدة الصراع القبلي بدارفور:

إذا كانت الآثار الاقتصادية و المادية يمكن تقديرها عن طريق عمليات الرصد الكمي فإن كشف وتتبع الأسباب التي أدت لزيادة الصراع القبلي يعتبر أكثر تعقيداً وأصعب تحليلاً من التوجه الاجتماعي. وفي هذا الجانب من الورقة سنحاول سرد بعضها علناً نقف على ما آلت إليه دارفور من تمزق النسيج الاجتماعي.

بدأت القبيلة بدارفور ومن خلال صراعاتها الدموية مع القبائل الأخرى تتمحور عرقياً حول ذاتها في مواجهة القبائل المجاورة وقد أخذ هذا التمحور حول الذات اتجاهات متعددة نتلخص في: التنظيم ، امتلاك السلاح والعرقية.

بدأت كل القبائل بدارفور في تنظيم نفسها تنظيمًا عادة ما يبدأ في القاعدة ويتدرج في شكل هرمي إلى اعلي فتبدأ فروع القبيلة الصغيرة " خشوم البيوت " في تنظيم نفسها في لجان علي المستويات الدنيا في الريف وذلك لتنظيم المناقشة فيما بينها وفي كل المجالات المتعلقة بممارسة السلطة، الأمر الذي جعل هذه الكيانات الحديثة أداة من أدوات تقنين القبيلة، ويكاد هذا الأمر يلاحظ علي المستويات المختلفة في والمحلية المحافظة والولاية. ويحيى الاختلاف في هذه المستويات بأن يخرج التقنين بين فروع القبيلة فيما بينها علي مستوى المحليات إلي مستوى المحافظة التي تضم عدة قبائل متجاورة في الديار.

أما علي مستوى المؤسسات الولائية فتقوم لجان القبائل في المدن بممارسة تنظيم القبيلة بل وتقسيم المناصب فيما بينها وهكذا تفرغ القبيلة كل مؤسسات السلطة الحديثة إلي كيانات قبلية في شكل حديث. وقد وصل الأمر إلي توزيع الوظائف القيادية في الخدمة المدنية و ينشط هذا الاتجاه في فترات الأنظمة الشمولية. وخطورة هذه الظاهرة تكمن في أن القبيلة تخنق أي فرصة لنمو مؤسسات المجتمع المدني. كما أنها تزيد من حدة العصبية القبلية<sup>(١٨)</sup>. فاصبح ينظر لهذه المؤسسات علي أنها جزء من تنظيم الإدارة الأهلية والذي تم إنشاؤه أصلا لتنظيم القبيلة. وهكذا تجد لجان القبائل تتحول أيضا إلي المدن الكبرى بالولاية بل وخارج الولاية وحتى في العاصمة القومية. وقد علمت أن رئاسة ولاية جنوب دارفور - نبالا - تكونت فيها لجان لكل القبائل التي تعيش في هذه الولاية وهذه اللجان القبلية هي التي تقوم بمعالجة كل القضايا الخدمية والوظيفية والسياسية بحيث أصبح الولاء لها أقوى من أي ولاء لأجهزة الدولة الحديثة بل وتكاد هذه اللجان تهيم بصورة شبة كاملة علي كل القضايا التي



تُخص أفراد القبيلة من المهام التقليدية في مجال الديات والصلح القبلي إلى اختيار أبنائها في الوظائف السياسية والتفنية والإدارية وتعتبر ذلك وجوداً لها وتمثيلاً حيوياً لها ولخدمة وتمثيل أغراضها. الأمر لم يقتصر على تنظيم القبيلة لشئون حياتها المدنية فقط بل تعداها بأن بدأت القبائل وخلال العقدين الماضيين تنظم نفسها عسكرياً وذلك من خلال مؤسستين تقليديتين تم تحديثهما وفق النظم العسكرية الحديثة وهما مؤسستى الأورناق والعقيد واللتان أصبحتا اليوم تشكلان نفوذاً قوياً خاصة في أثناء احتدام الصراع القبلي والاقتتال.

### تنظيم الأورناق:

هو أحد التنظيمات القبلية القديمة خاصة بين الفور والمساليث والقبائل غير العربية وقد جاء ذكره في كل من كتابي التونسي (١٨٤٩-١٨٥٥م) وناخخال (١٨٨٥) وهو في تقديرى تم اقتباسه من المماتك الأفرقية التي قامت حول حوض بحيرة تشاد خاصة مملكة الكانم والبرنو والتي توسعت في بعض عصورها شرقاً إلى الفور والمساليث وهي قد سبقت قيام مملكة الفور بقرون عدة.

تنظيم الأورناق يجمع شيايب القبيلة الذين هم فوق سن الخامسة عشر والذين بدورهم يعدون أنفسهم إعداداً عسكرياً مثل إقتناء السلاح والتدريب عليه واختيار القيادة ويتم كل ذلك وفق ضوابط عرقية صارمة جداً وتكون مهام هذا التنظيم تتمحور أساساً حول الدفاع عن القبيلة وخوض الحروب من أجلها. وقد ضعف هذا التنظيم بعد زوال مملكة الفور عام ١٩١٦م خاصة بعد أن أصبحت مهمة حفظ الأمن والنظام من مسئوليات الحكومة من خلال أجهزة النظامية، ولكن هذا التنظيم لم يختف وخالت له بعض المهام في فترات السلم مثل تنظيم النفير في الزراعة وأعمال البناء خاصة بالنسبة للشرائح الضعيفة في المجتمع القبلي ورحلتا الصيد وإقتناء الأثر في حالات السرقات. في

السنوات الأخيرة - خاصة بعد حرب الفور والعرب ١٩٨٨م - تم إحياء هذا التنظيم وإعادة تدريبه علي فنون القتال واستعمال السلاح. التايو. بدلا من السلاح الأبيض واصبح يشكل الجناح العسكري للقبيلة وهو الذي يدير شؤون الحرب القبلية في كل مراحلها وقد زاد نفوذه في السنوات القليلة الماضية خاصة وسط قبيلة المساليت بحيث اصبح نفوذه علي أفراد القبيلة أقوى بكثير من القيادات الأهلية الأخرى. وقد انتظم في قيادة هذا التنظيم الكوادر المتعلمة للقبيلة في المدن في المستويات القيادية<sup>(١٤)</sup>. ويطلق البعض علي هذا التنظيم اسم المليشيات في العصر الحديث ولكن قوة هذا التنظيم تنبع من كونه قوي العصبية ومتجذر النفوذ في الوجدان القبلي وله تقاليد عرفية وأخلاقية تراعي منذ مئات السنين والآن يمارس كل المهام العسكرية الحديثة سواء كان في مجال التنظيم العسكري أو التخطيط لحرب وأيضا استعمالات الأسلحة النارية والآلية الجديدة والمنظورة<sup>(١٥)</sup>.

#### تنظيم العقيد العسكري:

هذا التنظيم أيضا كنظيره الاورفاق قديم جدا وهو تنظيم عرفت به القبائل العربية بدارفور قنطبة خاصة قبائل البقارة مثل التريقات والهبانية وبنو هلبة والسلامات والفلاحة والنعاشة وكذلك قبائل الأيالة. وقد جاء في كتاب (ناجنتال) أن من أهم مراكز الوظائف نفوذا في مملكة الوداي هي وظيفة عقيد قبيلة المحاميد بشرق المنطقة و العقيد أيضا تنظيم عسكري محض و يطلق عليه عند بعض القبائل كنقمر عقيد الشموشة وقد رأيت أن اضرب مثلا بقبيلة القمر بجنوب دارفور وبالدات في قرية لتكنينا التي تقع إلى الشمال من كتيله. يقول العقيد أن قرية انتكينا بها سبعة أحياء وفي كل حي يوجد عقيد أي أن هناك سبعة عقداء علي رأسهم عقيد الشموشة وهناك كليات للعقداء وهي

كتيله، سانبو، خور شلم، وحراره وفي كل كلية عدد من العقاء وجلي رأس الجميع عقيد الشوشة وهو بمثابة القائد العام.

وفي الظروف العادية تكون كل كلية عبارة عن تنظيم قائم بذاته ولكن عند حالات الحرب يتم اجتماع الكليات وفصلتها مع عقيد الشوشة. ليتم تدارس الأمر والتشاور حوله ثم يتم إعطاء الأوامر حسب الخطة ويقوم عقيد الشوشة بتوزيع الجماعات والأفراد وفق الحاجة كما يؤمر عقاء الكليات بكفاءة وتحدد لهم المهام. أما عقيد الشوشة فيبقى في مكان ثابت حيث يدير العمل. ومن مهامه استقبال المعلومات وتوزيع المهام وتنفذ القوة في المناطق المختلفة التي تدور فيها المعارك كما أنه من واجباته تغيير اتصالات وتحويلهم إلى فصائل مقاتلة.

هكذا تمحورت القبيلة حول نفسها في تنظيمات مدنية وعسكرية دقيقة وحديثة في آن واحد ولعل خطورة هذين التنظيمين العسكريين تظهر جلية في أن تسليحها حدثت به نقلة نوعية هائلة إذ تم استبدال الأسلحة التقليدية البيضاء بالأسلحة النارية الحديثة.

#### (١٢) انتشار الأسلحة الحديثة وسط القبائل:

يعتبر هذا العامل من الآثار المترتبة على الصراعات القبلية بدارفور في العقود الأخيرة إذ تم ألين الإدارة البريطانية لدارفور (١٩١٦-١٩٦٥م) ضبط الأسلحة النارية التي كانت بحوزة جيش السلطان علي دينار ووضع استلحة صارمة لترخيص الأسلحة النارية حيث تم ربطها ربطاً محكماً بالإدارة الأهلية و بمؤهلات أخلاقية ومالية الأمر الذي يقلل من خسائر الصراعات القبلية إذا حدثت. في عام ١٩٦٨ ومن خلال الصراع القبلي بين الرزيقات والمعالية ظهر استعمال السلاح الناري لأول مرة ثم بدأت الصراعات تتواتر. وحينما انفجر الصراع العنيف بين العرب والفور ١٩٨٨م، ولأهمية الدور

الحاسم الذي لعبته الأسلحة النارية في هذا الصراع، بدأت كل القبائل في تشجيع أفرادها على اقتنائه بكل الوسائل. وهكذا أصبحت دارفور سوقاً رائجا يأتي إليها السلاح من خارج الحدود من ليبيا وتشاد ومن الداخل من شمال وجنوب السودان. في عام ١٩٩٣م بدأت سلطات الولاية في تقنين هذا السلاح بل و تسليح بعض القبائل في شمال دارفور. وبذلك أصبح السلاح الموجود اليوم في أيدي الأفراد والمجموعات القبلية قد يفرق ما بحوزة أجهزة الدولة النظامية من حيث الكم والنوع وهذا وحده يفسر الأضرار البالغة والخطيرة لأي من الصراعات القبلية في السنوات الأخيرة.

### (iii) الاستقطاب العرقي في الصراعات القبلية بدارفور

من الآثار التي خلفتها الصراعات القبلية بدارفور ما يمكن أن نطلق عليه الاستقطاب العرقي. فكما هو معلوم أن التركيبة القبلية بدارفور مركبة ومعقدة جداً بما يمكن تقسيم مجتمع دارفور من ناحية عرقية إلى مجموعتين هما مجموعة القبائل الأفريقية ومجموعة القبائل العربية من أصحاب الإبل بشمال دارفور (الايالة) وأصحاب الأبقار بجنوب دارفور (البقارة). ورغم هذا التباين والاختلاف العرقي إلا أن كل هذه المجموعات تعيش في دارفور واختلطت على مدى ثلاثة قرون تقريباً. وقد نتج عن هذا التعايش والاختلاط إحساس بالتسامح لدى مواطن دارفور مما جعله متميزاً عن بقية مواطنيه من السودانيين في الأقاليم الأخرى. وقد دعم هذه الخصوصية قيام سلطنة الفور والتي كانت تقوم على ركائز إسلامية تشجع النازحين إليها من المجموعات العربية. وهكذا وبعد تعايش أجيال وأجيال نتج ذلك المزيج المتسامح الذي وفر لمجتمع دارفور القبلي إمكانية التعايش وفق قيم وتقاليده وأعراف تعارفت عليها هذه المجموعات العرقية المتعددة. ويذكر أهل دارفور أنه في الصراع الذي نشب بين الرزيقات والمعالية ١٩٦٩م لم يحدث أن تكاثفت قبائل (العطاهو)

كالمسيريه مع الرزيقات وهم ينتمون إلى الجد الواحد وهو (عطية) كما لم تشترك مجموعات قزاره كالزيادية مثلا مع المعالية وهم مجموعة واحدة و حتى الصراع الذي نشب بين السلامة و التعايشة ١٩٨٠م لم يتم فيه أي مناصرة لأي من الجانبين. يذكر في هذا الجانب أن الهبانية هم الأقرب إلى التعايشة لأنهم يلتقون في جدهم حماد ويطلق على كل القبائل العربية في دارفور وكردفان الذين يلتقون في هذا الجد اسم الحيماد وهو ما زال الاسم الغالب للقبائل التي بقيت منذ الهجرات الأولى حول بحيرة شاد ويذكر وفي أثناء هذا الصراع أن مجموعة السلامة والتي استقرت في دار الهبانية وهي قريبة جدا من دار التعايشة قررت هذه المجموعة عدم الاشتراك مع أهلهم السلامة ضد التعايشة وقد كان لهذا الموقف بالغ الأثر في نفوس الهبانية. ولكن هذا العرف ورغم الحكمة البالغة فيه ألا أنه اتها في صراعات السنوات الأخيرة و لحل ذلك ظهر جليا في الصراع الذي انفجر عام ١٩٨٨م بين الفور وبعض القبائل العربية في شمال دارفور في البداية ولكنه بدأ يتطور حتى شمل عددا كبيرا من القبائل العربية في الشمال والجنوب.

بدأ الصراع محدودا جدا بين بعض القبائل العربية بشمال دارفور (الاباله) وبعض قطاعات الفور في مناطق شمال جبل مره ولكن تطور سريعا بتدخل القطاعات (المسيبة) في مدن دارفور و(مئقي دارفور) في الخرطوم وبدأت الآثار في أجهزة الإعلام خاصة صحف بالخرطوم لتزكي أوار الحرب حتى شملت كل قطاعات قبيلة الفور من جانب وكل قطاعات القبائل العربية من جانب آخر و التي شملت كلا من:

- |             |             |              |             |
|-------------|-------------|--------------|-------------|
| ١- المجاميد | شمال دارفور | ٢- المهيرية  | شمال دارفور |
| ٣- العريقات | شمال دارفور | ٤- العطفيات  | شمال دارفور |
| ٤- بني حسين | شمال دارفور | ٦- المهادي   | شمال دارفور |
| ٧- بني هلبة | جنوب دارفور | ٨- الممسيرية | جنوب دارفور |

- ٩- للزريقات جنوب دارفور ١٠- التعالبة جنوب دارفور
- ١١- الجومابة جنوب دارفور ١٢- المصعدة جنوب دارفور
- ١٣- السلامات جنوب دارفور ١٤- ترجم جنوب دارفور
- ١٥- عطرية جنوب دارفور ١٦- أولاد عيد غرب دارفور
- ١٧- أولاد جنوب غرب دارفور ١٨- الأسرة جنوب دارفور
- ١٩- مسيرية جبل جنوب دارفور ٢٠- الزبيلات شمال دارفور
- ٢١- خزام جنوب دارفور ٢٢- الشرفة جنوب دارفور
- ٢٣- مساليت جنوب دارفور ٢٤- تنجر جنوب دارفور

وهكذا بدأ الصراع المسلح محدودا في منطقة شمال جبل مزه بسايا ثم كيكابية ثم كل مناطق الفور ثم كل دارفور وفي كل الأنحاء عدا ديار القبائل التي أشرت إليها في أعلاه وفي مؤتمر اتصلح الذي عقد في الفاشر من ١٥ أبريل إلى ٨ يوليو ١٩٨٩ تبودلت الاتهامات بين الفرقاء فالفور صلبوا جام غضبهم على (التجمع العربي) والعرب صلبوا جام غضبهم في جبهة نهضة دارفور وهكذا و لأول مرة في مجتمع دارفور ظهر الاستقطاب العرقي بصورة جلية بين سكان دارفور وتمت الإطاحة بأعراف وتقاليد التعايش السلمي والوفاق الذي كان سائدا في العلاقات القبلية ومن هنا فقط خرجت حركة بولاد المشهورة عام ١٩٩٣م وهي في تقديري شهدت قمة الصراع العرقي بين أهل دارفور.

أما الآن فقد بدأت دوائر الاستقطاب العرقي تمتد شمالا وقد وقع في يدي منشور في نوفمبر من العام الماضي بالخرطوم جاء فيه في باب المشاكل القبلية في غرب السودان (يجرنا الحديث عن النظام العالمي الجديد بعد نقيبت الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على دول العالم إلى الوضع في السودان وهو كما ذكرنا دولة ذات اهتمام بالنسبة للولايات المتحدة حيث أنها ترى ولحفظ التوازن في أفريقيا والبنول العربية لا بد أن يبقى دولة أفريقية

علمانية ضعيفة تخضع للقرار الأمريكي وهذا لا يتأتى إلا بإضعاف العنصر العربي الإسلامي في السودان لذلك ومنذ فترة نواها تشجيع الثورة في العنصر الزنجي وقد سبقتها بريطانيا من خلال تولي الكمنولث إلى ذلك وما الحركات التي ظهرت بعد استقلال عام ١٩٥٦م إلا إشارات ضوئية ساخنة لهذا العمل. فما معني أن تقوم حركة سوفي عام ١٩٦٤<sup>(٢١)</sup> علي أيادي الزنج فقط في دارفور؟ وما معني أن تقوم حركة أبناء النجعة فقط دون غيرهم من أبناء الشرق المنحدرين من أصول عربية كالرشايدة واليطاحين وغيرهم؟ وما معني أن تقوم منظمات جبال النوبة و ما معني أن تقوم الحرب أصلا في جنوب السودان ولو كان الظلم الذي وقع من الخرطوم فإن هذا الظلم قد وقع أيضا علي أقاليم أخرى كالأوسط و كردفان ودارفور فكمذا لا تدعم هذه الأقليات وتساند ضد الحكومات في الخرطوم؟

فالفطرة مبنية أصلا علي أن أفريقيا للأفريقيين وليرجع العرب الدخلاء إلي جزيرتهم جزيرة العرب بل ويرفض الأفارقة للمزمتون بشدة أن تكون شهادة الميلاد والجنسية منذ دخول العرب السودان، دارفور كإقليم من أقاليم السودان يزخر بالتنوع القبلي كان ولا زال مصب اهتمام الدول الأجنبية حيث ترى فيه خطورة كبيرة لد سيطرتها وأن الحكمة الإلهية وحدها وضعت الحزام العربي وسط مجموعات بشرية زنجية عظيمة كان يمكن أن تفعل الأفاعيل إن لم تجد هذا الحزام العربي القوي<sup>(٢٢)</sup> : : : وهكذا بدأ (مثقفو) الخرطوم في تبني الأيدولوجية الشيعية وهو أمر يدعو للعجب والهلاك في بلد كالسودان وهكذا أيضا دائرة الاستقطاب العرقي تداح من دارفور لتشمل كل السودان.

## الهوامش

(١) هناك نظرية الآن بأن هناك مجموعة من السلاطين الفور سبقت السلطان سليمان سلونقا وهي مجموعة السلاطين الذين جاءوا بعد السلطان شاور نورشيت الذي انتقلت السلطة بعده من قبيلة التجر إلى قبيلة الفور وأشهر هؤلاء دالي وتسنام وكورونق جاء ذلك في كتاب *ممالك السودان* لوقاهي واسبولندق ١٩٧٤م ص ١٢٠.

(٢) جاء في *مخطوطة المقنوم شريف* أنم مقنوم الشمال أن عدد الحروب التي شارك فيها في عهد السلطان علي دينر شملت كل من القبائل التالية (١) البديات (٢) القمر (٣) التاما (٤) للزغاوة كبي (٥) الليرقو (٦٩) التامه مرة أخرى (٧) الفزان كما أن السلطان علي دينر قد حارب كل من الرزيقات وبني هلبه وانخ. وهذه المخطوطة لم تنشر وهي بحوزة أسرة المقنوم بمدينة كتم بمحافظة شمس دارفور.

(٣) سلاطين باشاء *كتاب السيف والتار* ١٩٦٩م للطبعة الثانية، الترجمة الإنجليزية (ص ٨٤-٨٥).

(٤) موسى المبارك، *تاريخ دارفور السياسي* ١٨٨٢-١٨٩٨م. دار الطباعة جامعة الخرطوم (ص ١١٢-١١٣-١١٤).

(٥) ترمز كلمة (أم كواك) عند أهل دارفور إلى القوضى الضاربة ونفسي الحروب واختلاط الحابل بالنابل.

(٦) من مفتشي المراكز الإنجليز الذين عرفوا بأنصرامة التي شارفت الطغيان كل من المستر مور بمركز كتم والمستر بوعتيد بمركز غرب دارفور بزلنجي وقد طبق علي هذين المركزين قانون المناطق المقفولة ١٩٢٢م.

(٧) المفاهيم التي أدخلت في عهد مايو (١٩٦٩-١٩٨٥م) هي الاستغناء الكامل عن نظام الإدارة الأهلية القبلية والاستعاضة عنه بمؤسسات الحكم الشعبي المحلي ووحدات لجان تطوير القرى ووحدات لجان الاتحاد الاشتراكي



الانتظيم السياسي الوحيد وفق منظور تحالف قوى الشعب العاملة. أما في النظام القضائي فقد تم إنشاء ما كان يطلق عليه بالمحاكم الشعبية. بدلاً من المحاكم الأهلية التي كان يتولاها زعماء الإدارة الأهلية في محاكمهم. أما في مجال الديار القبلية فقد جاء قانون تسجيل الأراضي ١٩٧١م الذي أكد فيه. كل الأراضي غير المسجلة بجمهورية السودان إلى الحكومة السودانية بما في ذلك الديار القبلية بدارفور. أضعف هذا القانون مفهوم الدار. ولهذا بدأت الفوضى في إدارة الأراضي القبلية والتي أصبحت اليوم أكبر مسببات الصراع القبلي.

(٨) يلاحظ أن أكبر محاولة جادة لمعالجة الأمر هي لتعقد مؤتمر الأمن الشامل والتعاضد. السلمي بدارفور والذي انعقد في ديسمبر ١٩٩٧م بمدينة نيالا إلا أن المؤتمر انتهى إلى خيبة أمل كبيرة حينما تحول في أيامه الأخيرة إلى مظاهرة سياسية يرك من ورائها الكسب السياسي.

(٩) تقرير الأداء المالي والاقتصادي للعام المالي ١٩٩٧م لولايات دارفور (ملفات وزارة المالية بغرب دارفور).

(١٠) تقرير الأداء المالي والاقتصادي ١٩٩٧ لولاية غرب دارفور.

(١١) تقرير الأداء المالي والاقتصادي للعام المالي ١٩٩٧م لمحايات محافظة الجنية.

(١٢) تقرير الأداء المالي والاقتصادي للعام المالي ١٩٩٧م لمحافظة كلبس.

(١٣) تقرير المالي والاقتصادي لمحافظة هبيلة للعام المالي ١٩٩٧م.

(١٤) تقرير المالي والاقتصادي للعام المالي ١٩٩٧م لولاية جنوب دارفور.

(١٥) تقع محافظة وادي صالح يعده تسمية من مواقع الصراع القبلي (مساليت عرب) الأمر الذي أدى إلى تحسن نسبي في أداء محلياتها بعكس محافظة الجنية والتي هي في قلب صراع وأن كثيراً من القرى

القريبة جدا من رئاسة المحافظة بمدينة الجنيانة قد تم حرقها في أحداث مارس ١٩٩٨م ومنها قرى ازرنى عيش بره والخ.

(١٦) في هذه الورقة تم التركيز على ولاية غرب دارفور باعتبار أنها الولاية التي يدور فيها الصراع القبلي العنيف الآن بين العرب والمسيحيين.

(١٧) جرت العادة في مؤتمرات الصلح القبلي أن تقدر لجنة الأجناديد دية الشخص القتيل وفي الغالب تكون أقل بكثير من الدية الشرعية ويبدو أن هناك أعرافا محلية بين هذه القبائل يتم الرجوع إليها كسوابق ولكن في هذا المؤتمر وصت لجنة الديات أن تكون أي جريمة قتل أو جراح ترتكب مستقبلا بين هذه القبائل وفق النصب الشرعي وقدره مائة رأس من الإبل وألا تقبل الدية النقدية مطلقا وفي هذا محاولة من اللجنة للردع مستقبلا.

(١٨) لاحظت هذا في المناسبات علي منصب أمين النظام السياسي بجنوب دارفور وقد كانت الحملة السياسية للاختيار قبلية في معظمها وكذلك في الوظائف القيادية في المجلس الولائي.

(١٩) أن أحد قيادات الاورناق لقبيلة المساليت (الشيخ يوسف) موجود بالخرطوم وهو رجل مستنير ومتفقه في الدين وهو يمارس نفوذا قويا جدا.

(٢٠) يوسف لكنه مجلة الحكم الشعبي المحلي ١٩٧٤م عقار تحت عنوان

Das Mesalit Social Institutions.

(٢١) سنوني حركة راديكالية قامت في دارفور ١٩٦٤م وكان لها جناح عسكري

من أبناء دارفور من جنود القيادة الثورية وقتها وكانت تؤمن بالكفاح المسلح بعكس جبهة نهضة دارفور. وللحققة والتاريخ كانت الحركة تضم مجموعة من أبناء العرب العسكريين وليست حكرا علي أبناء (الزنج) كما جاء في المنشور وقبرت هذه المنظمة ولم تحس طويلا وقد حاربها أبناء دارفور من المنفيين الذين كانوا أعضاء بجبهة نهضة دارفور التي كانت تؤمن بالنضال السياسي السلمي.

(٢٢) يتعرض المنشور أيضا بهجوم سافر عطي للزغاهه والنجاحات التي حققوها في مجالي التجارة والتعليم وكذلك يهاجم الفور وزعيمهم دريج وسكسونيا السفلي التي تدعمهم كما قال: ويقتني أنها التفتتسه وأشك أن يكون كاتب هذا المنشور من دارفور للمغالطات والأخطاء التي جاءت به.

## من تبعات الصراع القبلي

حسن إبراهيم علي فضل

### مقدمة:

الصراعات القبلية ليست بالظاهرة الجديدة فهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية التي أساسها القبيلة، وهكذا فهي متكررة ودائما ما تنشأ بسبب المرعي والماء أو إتلاف المزارع في المناطق المنستقرة. بمعنى آخر أن تضارب المصالح هو الأساس في الصراع وعموما فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية تعمل منفردة أو مجتمعة في زيادة للصراع واستمراره من خلال تعدد الأجندة عند منبري الصراعات القبلية وهم دائما قلة ويستغلون الصدفة في بعض الأحيان لتأجيج الصراع وزيادة حدته.

تحاول هذه الورقة تناول التبعات التي تسببها الصراعات القبلية نحو التبعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي أشرفنا إليها في بداية هذه المقدمة وعليه فإن الورقة ستتناول عن بعض هذه التبعات وقد اعتمدت على المشاهدات والملاحظات وما كتب في شأن الصراع القبلي. وفي تقديري فإن أمر التبعات يحتاج إلى دراسات عميقة وتحليل اتجاهات تلك التراكمات وما يمكن أن تؤول إليه طبيعة تطور الصراعات القبلية في السودان.

### بعض تبعات الصراع القبلي:

تكمّن بعض تبعات الصراع القبلي في عوامل كثيرة فقد تكون إدارية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو بيئية وستحاول الورقة تناول تلك التبعات بشيء من التفصيل كما يلي:

## (١) التبعات الإدارية:

إن من أكبر التبعات التي صاحبت الصراع بين أبناء بطون قبيلة المسيرية الحمر بولاية كردفان (الفلاينة والعجايزة) في عام ١٩٩٣م والتي راح ضحيتها المئات من أبناء بطون تلك القبيلة. عقب مؤتمر الصلح في الضعيفين بولاية جنوب دار فور في أغسطس ١٩٩٣م وأصدر المؤتمر توصيته بتقصير الظل الإداري وتوسيع قاعدة المشاركة في ظل اتوسع السكاني لتلك القبيلة. يبدو أن هذه التوصية أخذت في الاعتبار إعلان السودان كدولة تحكم بالنظام الفدرالي ومن ثم زيادة مشاركة المواطنين في الحكم في السنوات الثلاث كما أن التوصية قد اهتمت بالزيادة الكبيرة التي حدثت لتركيبية الإدارية في السودان فنجد أن النظام الإداري قد تغيرت ملامحه منذ عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٨٩ حيث كان السودان يحكم من خلال أقاليم ومديريات ومجالس محلية إلى أن أصبحت السلطة في مستويات ثلاثة وهي المستوى الاتحادي والولائي والمحلي وأصبح السودان يحكم من خلال ٢٦ ولاية و ٩٨ محافظة و ٤٩٣ وحدة محلية بعد إعادة تقسيم الولايات في عام ١٩٩٣م كما جاء ذلك موضحاً في الجدول رقم (١):

جدول (١): النظام الإداري في السودان حتى عام ١٩٨٩م مقارنة بإعادة تقسيم

الولايات ١٩٩٣

العام	الأقاليم - الولايات	المديريات - المحافظات	المجالس - المحليات
١٩٨٩م	٩	١٨	٣٢٨
١٩٩٣	٢٦	٩٨	٤٩٣
الزيادة كنسبة مئوية	١٦٦,٧ %	١٤٤,٤	٥٠,٣ %

\*المصدر: عبد الصمد، ١٩٩٠، دليل الحكم الاتحادي، ١٩٩٥

وقد عزى بعض المسئولين تقبل الموقف إلى ضعف بعض قيادات الإدارة وبعدها عزى موقع الأحداث. وعنه فإن الوالي غريب كردفان قد أصدر قراراً بتفكيك بعض النظارات لعدد من الإمارات حيث جاء مصطلح الإمارات في كردفان قبل التفكيك كأحد مداخل تأصيل التسميات وهو غير متداول من قبل في كردفان في مجال الإدارة الأهلية وزيدت الإمارات بنسبة ٣٤.٠% كما في الجدول (٢).

جدول (٢): الإمارات قبل وبعد التفكيك في ولاية غرب كردفان

إسم النظارة	المسيرية	الحمير	الديتكا	المجموع	النسبة
العدد قبل التفكيك	٣	١	١	٥	٣٤.٠%
العدد بعد التفكيك	١٣	١	٣	١٧	

المصدر: ديوان الحكم الاتحادي، تقرير عن تفكيك النظارات، ١٩٩٧م.

تجدر الإشارة إلى أن نظارات المسيرية الثلاث هي: (١) المسيرية الزرق والتي تاريخياً زعيمها حريكة عز الدين؛ (٢) المسيرية الحمير (الفلايتة) زعيمها عبد المنعم موسى الشوين؛ (٣) المسيرية الحمير (العجايرة) زعيمها علي نمر الجلة. تفكيك النظارات في كردفان كان له مبررات إيجابية من حيث زيادة المشاركة الفاعلة لأداء رجالات الإدارة الأهلية. إلا أنه قد صاحبت بعض السلبيات أيضاً من حيث عدم إخضاعه لأي دراسة خاصة في شأن قبول القاعدة واختيار الشخصيات ذات الوزن الاجتماعي بين أفراد القبيلة حتى مسمى الإمارة والذي وجد قبولاً نوعاً ما في ولايات كردفان كان سبباً للنزاع في ولاية غرب دار فور. هذا بالإضافة إلى أن تنقل الدستوريين من ولاية إلى أخرى أعطى مجالاً لنقل التجارب وخاصة في شأن بعض القرارات الإدارية والتي يعتقد الدستوري أنها تأتي بنفس النتائج في كل مكان وهو لا يدري بأنه في ظل حكم فرالي يؤمن بالتطور الذاتي ويعترف بالميزة النسبية

لكل ولاية باعتبار أن الاختلافات والتباينات الثقافية والعرفية والمدنية والإدارية هي أسباب تبني هذا الحكم وبالتالي فإنه لا يوجد نموذج إداري يمكن أن ينسحب على كل المسميات الإدارية في ولايات السودان قاطبة فلماذا تباع استخدام مصطلحي إمارات وأمراء في ولاية غرب دار فور لمجرد قبولها في غرب كردفان؟ أن استخدام مصطلحي إمارة وأمير الذي يعد من أكبر تبعات الصراع القبلي في ولاية غرب كردفان الذي نشرنا إليه سابقاً قد أدى إلى صراع آخر ولهذا يكون هو السبب الأول لصراع المساليت والعرب.

### (١-١) الصراع بين العرب والمساليت:

كانت القبائل العربية تعيش في سلام ووثق مع قبيلة المساليت منذ وقت بعيد. ولكن وقعت بعض الأحداث المؤسفة في الآونة الأخيرة مثل حادث نوري (١٩٧٠-١٩٨٩) وأدت سنة ١٩٩٠م وتكون هذه الأحداث انتهت في مهدها ولم تنتقل إلى أي مكان آخر. وتم علاجها حسب الأعراف والتقاليد السائدة بين العرب والمساليت ولم تخلف أي آثار سلبية.

لكن مؤخراً وبعد تنظيم الإدارة الأهلية أظهر المساليت العداء المسافر تجاه إخوانهم العرب، ودرّبوا تلك المنيشيت واستعانوا بالمعارضة الشعبية التي ينتمي لها أحد قيادات قبيلة المساليت، وتوجد معسكراتها بجبال السريرة وأيون وجميزة وأنقرما ويصلها الدعم والتمويل باستمرار باسم هيئة شوري المساليت.

الإمارات التي أبتدعت بهذه الولاية والتي أصدر والي ولاية غرب دار فور السابق قراراً يؤسس بموجبه نظاماً للإدارة الأهلية بهذه الولاية تحت اسم الإمارات، منح بموجبه سلطات وصلاحيات مرتبطة بملكية الأرض كما أن أكبر القبائل لم تكن تملك تلك الحقوق أصلاً مما أدى لسوء الفهم بين المساليت والوالي السابق من جهة وبين المساليت والقبائل العربية من جهة أخرى.

بيد أن الوالي السابق لولاية غرب دار فور في إصداره لقرار تكوين إمارات عربية في دار المساليت يذاع بأنه اعتمد على مقررات وموجهات مؤتمر النظام الأهلي الذي انعقد في العاصمة الاتحادية وبأنه استند وبالتحديد على الفقرة التي تنص على ضرورة تفعيل وتطوير وتقوية الإدارة الأهلية بالسودان. فكان اجتهاد والي ولاية شمال دار فور على سبيل المثال في تفسيره لتلك الفقرة هو تقوية الإدارة الأهلية بولاياته بالعدة والعناد وزيادة الحرس ورفع المرتبات والمكافآت لزعماء الإدارة الأهلية بولاية غرب دار فور دون المساس بالهيكل الأساسية والحقوق المكتسبة. إلا أنه ومن سوء طالع هذه الولاية والمحافظة خاصة قد قدم إليها والي ومحافظة كلنا يعملان في ولاية غرب كردفان حاولا نقل نظام الإمارات في غرب كردفان إلى غرب دارفور. قصدنا من هذا تسليط الضوء على تبعات فكرة التفويت والتي قد تكون ناجحة في ولاية غرب كردفان إلا إنها قد أعطت نتيجة سلبية في غرب دار فور مازالت آثارها عالقة بالأذهان حتى بعد تمريرها من قبل المؤتمرين من القبيلتين في مؤتمر التصالح عقد في أجنينة عام ١٩٩٦م.

هذا الإفراز الإداري الكبير دعا ديوان الحكم الاتحادي بتكوين لجنة من العلماء وأهل الدراية لدراسة الآثار السلبية والموجبة لمثل هذه القرارات والتي بدأت في جمع المعلومات الأولية لهذا الأمر. تجدر الإشارة هنا بأن هناك تعليقات كثيرة لعل أطرفها تعليق السلطان بحر الدين سلطان المساليت. عندما تحدث معه الوالي بهذا الشأن وأقترح عليه مسمى أمير أمراء رد عليه السلطان بأن أمير الأمراء ابنه الكبير فكل أبناء السلاطين أمراء وبالتالي فهو لا يمكن أن يكنى بكنية ابنه الأكبر. ويبدو في هذه دلالة واضحة بأن أي عمل في إطار الموروث لا بد أن ينظر إليه بدقة ودراسة عميقة ومعرفة بالعادات والتقاليد والخلفيات التاريخية لتلك المناطق وإشراك أكبر قطاع في الفكرة حتى تخرج بثمرة نافعة وتزيد من الولاء والمنفعة الإدارية وليس العكس.



## (٢) التبعات الاجتماعية

### (٢-١) النزوح:

النزوح واحد من تبعات الصراع القبلي ففي بداية التسعينات عندما انفجر الصراع بين بعض القبائل العربية والغور كان طول شارع الإسفلت من زنجي إلى نيالا ممتلئا بالشيوخ والعجزة والمرضى والنساء والأطفال متجهين إلى المدن الكبيرة. وبالتطبع فإنهم غالبا ما يستقرون في أطراف المدن حيث انعدام المأوى الصحي وخدمات التعليم والصحة. أما الأطفال فتظهر عليهم علامات سوء ونقص التغذية مما يزيد من نسبة وفيات الأطفال بل أن نزوح هؤلاء النازحين بشكل ضغطا وعينا كبيرا على تلك المدن في الخدمات الضرورية. والأهم من ذلك فإن فرص هؤلاء ستكون قليلة في مواصلة تعليمهم أو إيجاد عمل في المدينة حيث أن أغلبهم كان يمتهن الزراعة والرعي. هذا الوضع يدفعهم للدخول في قطاع الأعمال الهامشية بل أن أعلى نسبة من النساء اللاتي يبعن الشاي في مدينة نيالا على سبيل المثال من هؤلاء النازحين من ولايات الحروب. كما أن هناك مهن أخرى تؤثر في السلوك القويم يقوم بأدائها. الغريب في الأمر أن هذه التبعات السلبية قلما تجد حظها من النقاش أثناء مؤتمرات الصلح، كما أن التوصيات لا تهتم بهؤلاء النازحين، فكل لجان الأجويد تناقش أمر الموتى لمعالجة الديت واليهائم التي سرقوا والمزارع التي حرقت ولكن النازح يصبح مواطنا من الدرجة الثانية في المدينة أو القرية التي نزح إليها وعليه أن يدير أمره بنفسه.

### (٢-٢) التعليم:

من أكبر ولايات الحروب القبلية في السابق والحاضر التأثير الذي يحدث لسير التعليم والذي قد يعد طوق نجاة للخروج من التعرات القبلية

والعصبيات الجهوية. هنا لا بد أن نستشهد بالتبعات التي سببها الصراع بين بعض قبائل العرب وانفور منذ عام ١٩٨٨م وقد عاصرت جزءا منه عندما كنت أعمل في مشروع جبل مرة حيث نجد في كثير من القرى والفرقان عددا كبيرا من مدارس الأساس لم ينجح أحد من تلاميذها بل أن بعض المدارس مثل مدرسة دانكوج الابتدائية للبنات وهي قرية تبعد حوالي ٣٩ كيلومتر من مدينة زالنجي لم تجلس تلميذاتها للامتحان طوال فترة الصراع منذ ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. ومن أكثر المشاهدات إثارة أن طالبة قد أُنجبت طفلها الأول وهي في النصف السادس وعندما سألتها واحدة من المعلمات أجابت بأنها دخلت المدرسة في السن المقررة إلا أن عدم مقبرة المدرسة إكمال مقررات من الجلوس للامتحان لأسباب النزاع الممنوح أدى إلى تفكير أهلها في زواجها فأنجبت طفلها الأول ولم تدخل المدرسة المتوسطة بعد. هذا أدى إلى زيادة نسبة الأمية في دار فور عامة وغرب دار فور بصفة خاصة إذ نجد أنها تحظى بأعلى نسبة أمية في التعداد السكاني الأخير لسنة ١٩٩٣م بل الغريب في الأمر عندما تم التعداد السكاني الأخير لولاية غرب دار فور لم يكون واحد من حملة الشهادات فوق الجامعية أثناء ذلك التعداد وقد يرجع ذلك لعدم الاستقرار الأمني نتيجة للحروب القبلية في تلك الولاية الغنية بمواردها البشرية والطبيعية.

### (٣-٢) الصحة:

أنعكس الصراع سلبا على الأوضاع الصحية في المناطق المتسأثرة بالحروب القبلية وأدى إلى تدهورها والضغط على خدمات المرافق الصحية المتاحة والتي تعمل بصورة دائمة لمعالجة حالات النزلات المعوية والحميات وإجراء العمليات هذا بالإضافة إلى أن الطبيب يدوم البقاء في غرفة العملية لاستقبال جرحى الصراعات، بل نجد أن المستشفى كلها تكون في حالة طوارئ لاستقبال أولئك الجرحى.\*

#### (٤-٢) انتشار السلاح:

أصبح الحصول على السلاح أمرا ميسورا حتى عند صغار السن فقد انعدمت الثقة بين كثير من القبائل والأجهزة الأمنية في أن تحميها، وبدأت القبائل تعمل على امتلاك السلاح نضبة لسهولة الحصول عليه بل هناك تدريبات منتظمة داخل معسكرات تقيمها القبائل ويشرف عليها نفر من أبنائها الذين تركوا العمل في القوات النظامية. كما أن لتهب السلاح أصبح مصاحبا للصراع القبلي ويتم بطريقة منظمة ومخططة حيث ينشط في ظل الصراع القبلي كإفراز طبيعي من الصعب فيه معرفة هوية مرتكبي التهرب لأنهم يتكرومون ويقومون في الخلاء. ومن ثم أصبح التهرب أثناء الحروب ويعدها سمة من سمات الصراعات القبلية فإذا نهبت قبيلة من القبائل فإن ذلك يشير إلى أنها نهبت بسبب حربها مع القبيلة الأخرى وهكذا يكون التهرب المسلح سببا في المزيد من الحروب. وكثيرا ما تترصد عصابات التهرب المسلح بأفراد من القبيلة التي تعادياها فتوقع بها خسائر فادحة.

أصبح حمل السلاح دلالة على القرونية والشجاعة فنجد أن الحكامة (وهي المرأة التي تؤلف وتشد أشعر الحرب) تغني للشخص حامل السلاح ويقول: (العنده كلاس يعيش ببلاتن) (وساعتين في أم قوزين أفضل من اغتراب سنتين). وأصبح التهرب من ذوي المكائنة الاجتماعية الخاصة حيث كان في السابق تحديدا في فترة الميكنات وبداية السبعينات من المئتين. وقد شمل خطاب الرزيقات في مؤتمر صلحهم مع الزغاوة بأن الزغاوة ضالعون في أعمال التهرب المسلح، الأمر الذي أفكره الزغاوة. كما أن المسائل أيضا انصقوا تهمة التهرب المسلح بالعناصر العربية التي حاربهم وذلك في مؤتمر الصلح بينهم في عام ١٩٩٦م.

### (٣) التبعات النفسية:

للصراع القبلي إفرزات نفسية نتيجة للتشعور بعدم الأمن. ففي مدينة واد عندما اشتد الصراع بين قبائل الفرائيت من جهة والدينكا من جهة أخرى وحتى بعد حسم الصراع في ١٩٩٣م لم يطمئن أحد في أن يتقل من حي الفرائيت إلى حي الدينكا. فقسمت مدينة واد بأكملها إلى جزئين ولا أحد يتجرأ للدخول إلى الجزء الآخر حيث يعتقد كل فرد بأنه سيتعرض للموت. إلا أن بعض الإجراءات التي تمت من قبل حكومة الولاية والجيش نحو إثارة الطريق والسماح بالحركة وسحب النقاط الأمنية من داخل المدينة أعادت الحياة إلى طبيعتها وكسرت حاجز الخوف. وأكبر التراكمات النفسية الباقية والتي تزداد دائما بحدة الصراع ووجوده هي الكراهية والحقد وعدم الثقة بين الأطراف ومهما بذل من جهد في هذا الأمر فإن الآثار السالبة من الصعوبة يمكن أن تزول كليا، فالطفل الذي قتل والده ينمو وأمه توغر صدره على قتل أبيه كما أن تحقيق الآخرين يمثل أحد الإفرزات التي كثيرا ما تؤدي إلى انفجار الصراع من جديد.

أن لكل من الفور أو القبائل العربية أسنويه في تحقيق الأخضر، فمسن الأمثلة الشائعة في دار قور قول لحد أبنيتهم وهو يشكو لصديقه معاملة والده له فيرد عليه الصديق قائلا: (أبوك دا هو أبوك إذا كان قرد برضه أبوك) فيدخل ثالث في حوار فيقول (كلن عربي برضه أبوك) وهي دلالة على أن القرد أفضل من العربي. هذه من التراكمات النفسية والتي يعتقد الكثيرون بأنها قد تقع في دائرة المزاح رغم أنها قد تكون عميقة الأثر والمعنى. ففي بعض القبائل العربية يستخف صغارها بأطفال قبيلة الفور قائلين: (ود فور أمك بقرة وأبوك تور، أمك غرة وأبوك جبل مرة، الرسول (ص) لعنكم ألف مرة) بهذا استهتار واستخفاف بهذا الطفل الفوراوي فهو في نظر هذا الساخر غبي لا يعرف شيئا ما دام أمه بقرة وأبوه تور.

هذه التراكمات التنموية تتوارث مع الأجيال وهي قديمة ولكن في الغالب ما تنفجر في يوم ما مادام كل طرف لا يحترم الطرف الآخر ويعتبر نفسه أفضل منه فيلجأ إلى حسم الأفضلية بتسلاح.

أما عدم الثقة فهي من أكبر القبعات النفسية بحيث لا يدوم السلام والتعايش لاعتقاد كل طرف بأن هناك أجنبه خفية عند الطرف الآخر وهذه مشكلة السودان كله. فالشمال والجنوب بينهما مشكلة عدم الثقة وهكذا القبائل المتصارعة تزداد بينها الفجوة يوما بعد يوم وتبدأ في الانكماش والتمحور حول نفسها حيث تتطور النزاعات القبلية المحنودة إلى عداوة عرقية قد يتجاوز إطار الإقليم والولاية إلى التصنيف العرقي الكبير الذي ظل السودان يعاني منه منذ نيله لاستقلاله السياسي.

#### (٤) التبعات الاقتصادية:

غالباً ما يكون الصراع القبلي نتيجة لتناقض على الموارد التي هي في الغالب السند المباشر للثروة التي تمتلكها القبائل بمختلف طبيعتها حياتهم. فنجد أن المزارع لا بد من أن يجد الأرض التي يتوفر فيها الماء والصالحة للزراعة وكذا الراعي لا بد من أن يجد الماء والمرعى الوفير. كل من المزارع والراعي ينتفع بإنتاج غيره فنجد أن الأسواق الأكثر حيوية في ولايات دار فور هي تلك الأسواق التي يتم عبرها الاختلاط بين الرعاة والمزارعين. فنجد أن غالبية التجار من المزارعين وغالبية الرعاة هم الأكثر شراء لتلك السلع وعليه فإن هذه الأسواق تكون أكثر انتعاشاً وفائدة للذين يأتون إليها. وعندما يحدث أي صراع فإنها ترول وينتقل قبائل السلع إلى مكان آخر فيظهر سوق جديد يكون أكثر نشاطاً وتبادلاً لتسلع. فمثلاً كان سوق (كوجا) الذي يبعد حوالي ٤٠ كيلومتر شرق مدينة زانجي، من أكثر الأسواق انتعاشاً ويأتي إليه الناس من كل مكان إلا أنه قد توقف عن نشاطه تماماً بعد صواعق الفلنور وبعض القبائل العربية وحدث انتقال عن أقصى الشرق إلى أقصى الجنوب

الغربي في مدينة زانجي إلى سوق آخر يدعى (تريج) لأنه أكثر أمناً وهذا دليل واضح على أن الانتعاش الاقتصادي من أركانه الأساسية الأمن.

بل أن من أكبر التبعات ظهور طبقات معدمة فجأة بسبب إشعال الحرائق، فعلى سبيل المثال في الفترة من ٢/٢٢ حتى ١٩٩٨/٣/٢٢ نجاء في الإحصائيات من وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية بولاية غرب دار فور أن عدد القرى المحروقة كان ٦٩ قرية وعدد الأسر المشردة حوالي ٤٢٧٨ أسرة وكانت في محليات عيش برة، كرينك ومورني أما المحاصيل المحروقة والحيوانات المفقودة فقد كانت كما بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): خسائر المساليت من الحيوانات والمحاصيل في النزاع بينهم وبعض

#### القبائل العربية

الحيوانات		المحاصيل	
الحيوانات	العدد	المحصول	الكمية بالحيوانات
الجمال	٢١	نخالة	٢٣٢١٠
البقر	٥٧	الفول السوداني	١٥٤٧٩
الخيول	٢	اللوبيا	٣٠١٤
الحمير	٤٠	القمح النجافة	٦١٨
الماعز	٢٦٥		
الضأن	١٠٠		

■ المصدر: وزارة الشؤون الثقافية والاجتماعية بولاية غرب دارفور ١٩٩٨م.

هذا بشأن المزارعين المستقرين وهناك طبقة من الميسورين من الرعاة يجدون أنفسهم فاقدين لماشيئهم نتيجة للحروب. وبالمقابل يظهر أغنياء الحرب وهم قطاع الطرق ومعتادي النهب المسلح وتجار السلاح الذين يزداد عددهم يوماً بعد يوم خاصة في المدن الكبيرة مثل الجنية ونبالا والفاسر. الجدير بالذكر أن الأخيرة قد تخرج في بعض الأحيان من العاصمة المثلة حيث تجد طريقها إلى مناطق الصراع القبلي. فعندما تكثر المشاكل القبلية في

أطراف السودان تنشط عمليات تهريب السلاح إلى تلك المناطق مما يشجع على زيادة أعمال النهب للمسئح والذي يجعل لتسلح سوقا رائجة.

ونتيجة للاضطراب الأمني يتوقف تزويد المشاريع التنموية. فقد كان مشروع جبل مرة للتنمية الزيفية يعمل بدعم من السوق الأوربية المشتركة وعندما اندلع الصراع بين القبائل العربية والفور صبر قرار بإيقاف نشاطه. وحتى العاملين بتلك المشاريع قد تأثروا من تبعات الحروب القبلية. فقد قتل أحد الموظفين العاملين بمشروع جبل مرة بعد أن استهدفه عناصر مسلحة. وعلى العموم فإن الإنفاق على التنمية يتحول إلى إنفاق على الأجهزة الأمنية للسيطرة على الأوضاع المضطربة. وقد جاء في خطاب المساليت ما يلي:

"أن المجهودات التي تبذلها الحكومة في هذه الولاية في كل المجالات تتعثر من حين لآخر بسبب المهددات الأمنية المتركمة التي ظلت ولاية دار فور الكبرى تعاني منها قبل المرسوم الدستوري العاشر الذي تم بموجبه تقسيم الولاية إلى ثلاث ولايات إلا أنه قد تفاقم تلك المشاكل الأمنية في ولاية غرب دار فور بصورة مطردة في الآونة الأخيرة جعلت نشك ونشعر بالأم شديد وكأن هناك أيدي خفية تعمل على عرقلة مسار التنمية الذي أنتظم الولاية".

وعموما فإن الخوف من تبعات الصراع القبلي على التنمية لا يتوقف عند هذا الحد فقد نادى أبناء محافظات وادي صالح وزالنجي وجبل مرة بقيام ولاية وسط دار فور في منابر كثيرة منها مؤتمر الأمن الشامل الذي عقد في مدينة نيالا في ١٩٩٧م وفي العاصمة الاتحادية وكلن تبرير ذلك أنهم أبناء المحافظات الثلاث لا يودون تبديد الأموال في الحفاظ على الأمن، وأنه قد أن الأنوان لتكوين ولاية خاصة بهم تعني بالتنمية وليس الأمن. إلا أن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا باستتباب الأمن في سائر الولايات لأن الاضطراب الأمني في ولاية يؤثر على بقية الولايات.

## (٥) التبعات السياسية:

الملاحظ أن الصراعات القبلية لها آثارها السلبية على حاضر ومستقبل الولاية السياسي. إن إقليم أن دار فور ومنذ الستينات ظل يمثل كتلة ضغط على الحكومة المركزية شأنه شأن الأطراف الأخرى من السودان. فمِنذ قيام الحكم الإقليمي في عام ١٩٨٠ حيث ذكر الأستاذ نكيه بأن الحملات الانتخابية للحاكم قد تمخضت عن تصنيف المواطنين إلى كتل سياسية متناحرة، حيث ظهرت الكتل العرقية والقبلية في الإقليم مثل (فور - عرب - قمر - فلاتة - زغاوة) لكن الأمر لم يقف عند ذلك الحد فقد اتهم العرب الفور صراحة بالتقول على السلطة وخاصة الحاكم دريج في ذلك الزمان عند حكومته الثانية واتهامه بتقريب وتسليح الفور. كذلك ظهرت مصطلحات جديدة في دار فور مثل دار فور للفور ودينكا فور وتلتجمع للعربي ودولة الزغاوة الكبرى وكتلة العرب ضد كتلة الزرقة وبدأت الصراعات القبلية المحلية تأخذ شكل تكتلي جديد وتحالفات قبلية لم تعهدها دار فور كما أن الأحزاب السياسية اتهمت بدعم هذه الكتل كالاتهامات المتبادلة بين العرب والفور بين الحزب الديمقراطي بدعم الفور وحزب الأمة يدعم العرب بثمن والسلاح. وظهرت مصطلحات جديدة للتنظيمات العسكرية القبلية مثل منيشيت الفور، الزغاوة، المساليت ومصطلح (الجنجويد) ويعني جيم وجوك مصطلح كميشيت للعرب. وزاد الاتهام ارتباط هذه القبائل بالصراع على المستوى القومي. على سبيل المثال فقد اتهمت قبيلة الفور بدعمها لحركة بولاد كما أن المساليت متهمين بأن لهم علاقات بالمعارضة الخارجية. وما يخشى هو أن يتطور الصراع القبلي إلى تجمعات قبلية وكتل لمجموعات عرقية تتعدى حدود الولاية. عند النظر في خطاب المساليت أمام القبائل العربية في الصراع الدائر بينهم نجدهم يرون أن الصراع هو صراع عرقي وعنصري شامل:



"رأى العرب توحيد أنفسهم في جسم يسمى بالتجمع العربي ذي أهداف ومرامي وخطط مربية يعمل في الخفاء لتحقيق أهداف عنصرية لم يتم اكتشافها إلا في عهد الحكم الإقليمي السابق حيث اكتشفت قبائل دارفور الكبيرة (الغور، الزغاوة والمساليك) بأن لذلك التجمع بالغرل تؤدي إلى اضطراب الأمن وتفكك الكيانات المستقرة من ذي قبل وعلى التو قد دخل العرب في حروب طويلة مع القبائل المستقرة بداية بالزغاوة والفسور والآن المساليك بهدف تفكيك التركيبة الاجتماعية لهذه القبائل ومحاربة العناصر الأصلية ذات العنصر الزنجي. لهذه دعوة لتقوية العنصرية وزيادة التحالفات باسم الزنجية أو السامية أو الحامية وهي تنشر بخطر نين على وحدة ولايات دارفور بصفة خاصة بل السودان بصفة عامة.

## (٦) التبعات البيئية

للحروب بصورة عامة آثارها المدمرة على البيئة حيث تقود إلى تهديد الموارد وعدم صيانتها. وبالرغم من أن التنافس على الموارد الطبيعية من أسباب الصراع في السودان إلا أن الصراع القبلي تكون له تبعات متنوعة. فالغابات والمراعي تكون عرضة للحرائق المتعمدة نتيجة لإطلاق النار أثناء الحرب مما يدمر الغطاء النباتي ويحول الأرض إلى رماد وصحراء جرداء بالتالي يزيد من تنافس القبائل على المراعي. ونتيجة للصراع القبلي تنشأ كثير من القرى على المسارات وتعمل على قتلها مما ينتج عنه زيادة الضغط على مسارات أخرى أو تأجيج الصراع ثانياً ونقله إلى مكان آخر. كما أن قطع الأشجار والحشائش بغرض استخدامها لإعادة بناء القرى التي دمرت أثناء الحروب يؤدي إلى المزيد من الضغط على الموارد البيئية. الجدير بالذكر أن سلوكيات بعض القبائل الرعوية عندما ينتقلون إلى بيئات مختلفة قد يؤدي إلى حدوث صراع قبلي. فرعاة الإبل عندما يرحلون إلى المناطق الجنوبية ذات

الغطاء النباتي الكثيف يقومون بقطع الأشجار الكبيرة العالية مثل الحرار لأن الإبل لا تستطيع الوصول إليها. هذا السلوك يعتبر مستقرا للقبائل المستقرة مما قد يؤدي إلى إشعال فتيل الصراع القبلي. إن النمار البيئي الذي يأتي نتيجة للصراعات القبلية يقود إلى الإخلال بالتوازن البيئي مما يصعب معه التحكم في الموارد البيئية وإعادة صيانتها والمحافظة عليها.

### خاتمة:

هذه الورقة عبارة عن تلخيص لبعض التبعات التي تنشأ نتيجة للصراع القبلي وقد ركزت بصفة خاصة على التبعات الإدارية والاجتماعية والبيئية والسياسية والنفسية. اعتمدت هذه الورقة على المشاهدات والملاحظات الشخصية وخطابات الاتهام والدفاع للقبائل المتصارعة. كما حاولت الورقة تتبع الآثار السالبة لتلك الصراعات وختمنا يمكن القول أن التنمية الاجتماعية المنشودة في ظل حكم فدرالي يؤمن بالتطور الذاتي ويزيل كثيرا من الغبن الاجتماعي والسياسي هو المخرج الوحيد من هذه الصراعات.

## المراجع

- (١) التعداد السكاني (تعداد جمهورية السودان) مصلحة الإحصاء، ١٩٩٣م.
- (٢) توصيات وقرارات مؤتمر الضعيفين بين العجائرة والفلاينة: ولاية جنوب دارفور، ١٩٩٣م.
- (٣) توصيات وقرارات مؤتمر الأمن الشامل: ولاية جنوب دارفور، نيالا، ١٩٩٧م.
- (٤) تقرير عن تفتيت النظارات: ديوان الحكم الاتحادي، ١٩٩٧.
- (٥) تقرير وزارة الشؤون الثقافية والاجتماعية: ولاية غرب دارفور، ١٩٩٨م.
- (٦) دليل الحكم الاتحادي: الطبعة الثانية ديوان الحكم الاتحادي، ١٩٩٠م.
- (٧) الهادي عبد الصمد: السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي، ص ٢٥٠، ١٩٩٠م.
- (٨) مؤتمر الصلح القبلي بين بعض القبائل العربية والمساليات، خطاب القبائل العربية، ١٩٩٦م.
- (٩) مؤتمر الصلح القبلي بين بعض القبائل العربية والمساليات، خطاب قبيلة المساليات، ١٩٩٦م.
- (١٠) يوسف سليمان نكنة: تجربة الحكم الإقليمي والقبيلة بدارفور، الخرطوم، ١٩٨٤.

## آلية فض النزاعات في الإسلام

بروفيسور خالد سر الحشم

قال تعالى: ﴿ فَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَجَاهِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [البقرة: 192-193].

أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين أن ينشؤوا آليات فض النزاع كلما نشأ بين المؤمنين نزاع. كان الأمر توفيقياً لا يقبل التأويل أو الانصراف عنه أو البحث عن وسيلة وآليات أخرى تحل محله والمؤمن الحق يعرف تماماً أنه عند نشوب خلاف أدبي لاقتتال أو عراك حتى وإن كان بالأيدى ولم يكن دمويًا فلا بد له من السعي لإيجاد آلية فض ذلك النزاع.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: 36].

إذا فقيام آلية فض النزاع أمر رباني، ونطاقه فيها عبادة، الانشغال عنها بغيرها معصية هذا الأمر في حد ذاته يؤكد أن الدين الإسلامي ليس كما يتصوره كثير من المفكرين الغربيين بمعاني التعتت واللامعقونية والانفصال عن الواقع كما يرون ذلك في نظرتهم لمعاني Theology والدينامية Dogmatism والدكتور ينز Doctrines والأيدولوجي Ideology وغيرها من المعاني. والمعاني الإسلامية للدين في الحياة تعني الحيولة بين الناس والفساد والتهلكة والصراعات الدموية التي تنشأ بسبب الجدل والعراك والخصومات والشقاق، علماً بأن هذه درجات في الخلاف.

## مرجعية فض النزاعات عند المسلمين

من أصعب مراحل فض النزاعات الإحالة إلى مرجعية يرتضيها الفرقاء. ويحتكم الصدام دائما بين الفرقاء ويتفاقم ويقعد الناس الكثير قبل أن يصلوا إلى مرحلة ارتضاء بنود يتفقون عليها وتكون مرجعيتهم للجلوس لفض النزاع. هذه المرحلة الصعبة جعل الله تخطيها عند الفرقاء للمسلمين يتم عند استكمالهم الاعتصام بالله والإخلاص في ذلك. عندما يتوجهون جميعا إليه.

قال تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَاءٍ حَقْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [ آل عمران: ١٠٣ ]. قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَالْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [ النساء: ٥٩ ].

إن المرجعية للمسلمين والمؤمنين في الخصومات والنزاعات ينبغي أن تكون لله ورسوله مطلقا وحتى طاعة أولي الأمر لم تكن مطلقة لأولي الأمر بل أنها مشروطة بطاعة الله ورسوله، فإن انحاز أولي الأمر عن طاعة الله ورسوله أو حادوا عنها فليس للناس والفرقاء طاعة لهم عليهم. قال تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَمْ يَقْتُلْكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُخْلِقُونَ لَكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ تُخَالِفُونَ وَيَسْلُمُونَ عَلَى الْأَعْيُنِ وَأَنْتُمْ فِي الْغُلُوبِ ﴾ [ النساء: ٦٥ ]. وقال تعالى: ﴿ مَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [ النساء: ٨٠ ].

يحاول غير المسلمين أن يجعلوا لتصلح مرجعية يعدونها بأنفسهم عن طريق المفاوضات والحوار الوسطي. وكثير منهم تعجبهم مواقفهم وأقوالهم يردونها أن تكون المرجعية والقول الفصل في حسم النزاعات. والله سبحانه وتعالى يقبل في هذا الشأن ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يُعْجِبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي قُلُوبِهِمْ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ ﴾ وإذا تولى سعى في الأرض ليقسد فيها ويهلك

الحريث والنسل والله لا يحب الفساد ■ وإذا قيل له أتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جنهم ولبس المهاد ■ ومن للناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد ■ يا أيها الذين آمنوا انخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم [ البقرة: ٢٠٤-٢٠٩ ]. والذي يتفكر في هذه الآيات يعلم أن المرجعية التي ينبغي أن يركن لها هو خالصة لله وحده، لا تكوص عنها ولا ينبغي البحث عن سواها لأنها عاجلة وصالحة لصم الخصومات والنزاعات ومشاكل البشر.

### رأي ابن خلدون في أن الاعتصام يزيد قوة الدولة

إن الإخلاص لله في العقيدة والاعتصام به واتباع منهجه وشرعته تقوي وتوحد الأمة وتمنع عنها التشرثم والتفكك والتحلل والضعف بعكس عدمه في الأمة أو في ضعفه فيها. يقول ابن خلدون في أن الدولة العائمة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين، أما من نبوة أو دعوة حق. وذلك لأن الملك يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة وجمع القلوب وتأييدها إنما يكون بمعوونة من الله في إقامة دينه. قال تعالى: ﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بِين قُلُوبِهِمْ ﴾ وسره أن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشا الخلاف. وإذا اتصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا وأقبلت إلى الله اتحدت وجهتها فذهب التنافس وقيل الخلاف وحسن التعاون والتعااض واتسع نطاق الكلمة لذلك، فعظمت الدولة بإنشاء الله. (١)

ويقول ابن خلدون: إن الدعوة الدينية تزيد للدولة في أصلها قوة علي قوة العصبية التي كانت لها من عددها. والسبب في ذلك كما قلناه أن الصيغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرق الوجهة إلى الحق فإذا حصل الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهم

وهم مستميتون عليه. وأهل الدولة التي هم طالبوها وإن كانوا أضعافهم فأغراضهم متباينة بالنابل وتخاذلهم تقية الموت حاصل فلا يقاومهم وإن كانوا أكثر منهم بيل يغلبون عليهم ويعاقلونهم العناء بما فيهم من الترف والنقل.<sup>(٢)</sup>

### الأمر بالخير في فض النزاعات

إن المعاني المكتملة للدين الإسلامي تؤكد وحدة الأمة الإسلامية وأنها مبنية على الأخوة الصانقة. وأن الفرقاء والمصلحون مأمورون بالمسارعة إلى الخير لحسم الخلافات. هذه الظاهرة الاجتماعية التي تأصلت في نفوس المسلمين حتى إنك لتراهم يسعون لقض النزاعات في الطرقات عند يواذر أي اختلاف مبعثها الجدل أو الحوادث المختلفة. إنك لتشاهد الناس في الطرقات يتجهرون عند خاتمة مرور أو شجار فيشتركون في تطييف الجو وتبيين الأمر بغية حسم الخلاف. هذه الظاهرة الاجتماعية هي نتاج الاتباع والطاعة لأمر الله تعالى في قوله «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون» ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب أليم» (آل عمران: ١٠٤-١٠٥).

فهذه الآيات تشتمل على معاني الأمر بقيم آيات حسم الخلافات وقض النزاعات. فالعدد القليل الذي يقوم بهذه المهمة يتحلى من الخلق والنبيل والمحبة والرغبة في السلام أن جعلهم الله تبارك وتعالى أمة يفي إليها الآخرون بفضل مساعيهم وجهودهم الكريمة، ومن ثم وصفهم بالفلاح أو المفلحين لمجرد بذلهم الجهد وتحليهم بالرغبة لحسم الخصومات. وكره الله سبحانه وتعالى للناس حالات التفرق والاختلاف بعد معرفة الحق المبين. ثم إن الله تبارك وتعالى ليعد من بعد ذلك المخالفين والرافضين عذاب أليم.

## من آليات فض النزاعات في الفكر الإداري الغربي

ظاهرة التطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح بين الناس تنعدم في مجتمعات غير المسلمين، وبخاصة في المجتمع الغربي. ولأهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح بين الناس. وفق بعض المفكرين في الغرب في إيجاد علم من العلوم يسعى به القادة والإداريون في المؤسسات لرأب الصدع والإصلاح ومن ذلك مادة Organizational Development الإصلاح للمؤسسة في علوم الإدارة في أمريكا. فيري المفكرون أنه لا بد من وجود وسطاء ينظرون في مشاكل المؤسسات النابعة من الخلافات الشخصية ويسعون بين الفرقاء لرأب الصدع الناتج عنها وتلطيف الأجواء المرتبطة بسلوك العاملين. وأصبحت هذه المادة من مواد الاستشارات في العلاقات الصناعية لها أهميتها القصوى في الإنتاج وزيادته كما وكيفا. هذا بجانب ابتاع مولا عثمة أخرى في الأمن الصناعي والاقتصادي وإدارة الأعمال تعني بالمفاوضات الصناعية وبخاصة بين أرباب العمل والمستخدمين. ومواد المفاوضات الصناعية من أقدم مواد الإدارة ارتبطت بالعمل والإنسان. ولكن من أعني لفترات التاريخية بأدبياتها كانت بعد الثورة الصناعية في أوروبا حيث انتشرت نقابات واتحادات العاملين والذين كانوا يختارون مفاوضين عنهم مع أصحاب العمل لتحديد الأجور وحقوق العاملين في الراحة لفترات محددة خلال العمل وفي إجازاتهم وعطلاتهم السنوية والموسمية والدينية [ كعطلات رأس السنة وغيرها ].

ثم ازدهرت أدبيات الخلاف والتفاوض في الأوساط الدبلوماسية وعقب الحروب المحلية والإقليمية والعالمية مما هو غني عن التصدي له بالشرح والتفصيل. ولكن من أشهر الأدبيات الحديثة في هذا المجال أدبيات فض النزاعات ومعالجتها، ولهذه أفكار واستراتيجيات لمعالجة الصراع وفض المنازعات. فالاستراتيجية الأولى تعرف بتجنب الصراعات إما بالإهمال والسكون عن عواصف الخصم، أو الفصل الجسدي الفعلي بين الفرقاء. والاستراتيجية الثانية



تعرف بالتهذبة، وهي إما بالتخفيف من أهمية نقط الخلاف والتركيز على ما يمكن أن يتفق عليه، أو بطريقة التسويات. أما الاستراتيجية الثالثة فهي سياسة العصي الخنطة وهي التلويح بالعنف أو باستعماله، ثم الاستراتيجية الرابعة وهي استراتيجية التجميل وهي استراتيجية المواجهة، وقد تكون المواجهة على مائدة المفاوضات وهي من آليات الحوار.

هذه السياسات هي أساليب وطرق لحسم الخلافات، والطرق والأساليب والنظم والإجراءات كلها مشاعة الاستعمال وسط كل الناس باختلاف أديانهم وألوانهم وثقافتهم وأساكنهم وأزمتهم.

### أدبيات فض النزاعات في الإسلام

تعتبر أدبيات فض النزاعات جزءاً من أدبيات السياسة الشرعية لحماية الدولة. ومبررات قيام الدولة هي حماية الدين وسياسة الدنيا بما يرضي الشارع عز وجل. ومن آليات فض النزاعات الاحتساب والمحاسبين والقائمين على رد المظالم، وأصحاب العمال أو ما عرف حديثاً بالمفتش العام - أو الأمبودزمان - وجميعها تعتبر أيضاً من آليات الإدارة والرقابة، وتأتي تحت مضمون السياسة الرعية أو الإدارة بالمفهوم الحديث.

### الإدارة والسياسة الشرعية

يعرف المقريزي السياسة بقوله: سائر الأمر يسوسه سياسة بمعنى قام به، وهو سائس من قوم ساسة وسوس - وسوسه للقوم - جعلوه يسوسهم.

### أهداف السياسة الشرعية

والسياسة الشرعية هو كل فعل موافق لمقصد الشرع العامة، وعامل على تحقيق غايته، بحيث يكون معه النأي أقرب إلي الإصلاح وأبعد عن الفساد، وأول

شروطها، الحزم في المراقبة، والعدل في الجزاء، والسرعة في التطبيق والمساواة بين الحاكم والمحكوم. إذا فُتِّب التفاوض والحوار وفض النزاعات هو جزء من السياسة الشرعية.

وأهداف السياسة الشرعية وغاياتها تنحصر في جلب المصالح ودرء المفاسد والعمل الفعلي على إصلاحهم وتقويمهم جميعاً، ولا يتم إلى بتعميم سياسة الإسلام على البيوت والأسواق والأندية والدوليين والمحاكم والشركات والمعامل والموانئ ومصالح الرصد وغيرها، قتل عمير بن سعد - والي حمص في خلافة عمر - لا يزال الإسلام منيعاً ما أشد السلطان، وليست الشدة شدة السلطان قتلاً بالسيف أو ضرباً بالسوط، لكن قضاء بالحق وأخذاً بالعدل. وما دامت السياسة الشرعية بهذا المفهوم وبهذه الأهداف فإننا لا نجد خلافاً بين علماء الأمة الإسلامية في وجوب العمل بها، والاعتماد عليها في إصلاح الأسر والمجتمعات والشعوب، وفي هذا المعنى يقول القرافي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن فرحون وغيرهم ما حاصله: السياسة نوعان سياسة ظالمة فالظلم يجرى حرماً، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم، وفرد أهل الفساد (٣). وقال أبو الوفاء بن عقيل في الفنون: جرى في جواز العمل في المنطة بالسياسة الشرعية.

### الفرد الواحد كآلية لفض النزاعات وحسم الخصومات

ليس بالضرورة أن تكون آلية فض النزاعات مجموعة أو تنظيم كبيراً. بل أن التنظيم في المفهوم الإداري قد يكون محوره شخصاً واحداً فقط. كصاحب الدكان أو البائع المتجول أو الثابت في مكان معين. كذلك آلية فض النزاعات قد تكون متمثلة في شخص واحد له القدرات والتأثير على الغير ما يجعله صالحاً لحل المشاكل بين المتخاصمين، كذلك كان رأي رسول الله ﷺ في الحسن بن علي، فلقد ثبت أن النبي ﷺ خطب يوماً ومعه علي المثير الحسن بن علي، فجعل ينظر إليه

مرة وإلى الناس أخرى، ويقول: "إن بقي هذا سيد ولعل الله تعالى أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين" [أخرجه الإمام النسائي]. فكان كما قال رسول الله ﷺ أصلح الله به بين أهل الشام وأهل العراق بعد الحرب الطويلة والواقعات المبهولة (٤).

وذكر سعيد بن جبيرة: أن الأوس والخزرج كان بينهما قتال بالسيف والنصال، فأنزل الله تعالى هذه الآية، فأمر بالصلح بينهما. وقال السدي كان رجل من الأنصار يقال له عمران، كانت له امرأة تدعى أم زيد، لا يدخل عليها أحد من أهلها، وأن المرأة بعثت إلى أهلها فجاء قومها وأنزلوها لينطلقوا بها، وإن الرجل كان قد خرج، فاستعان أهل الرجل فجاء بنو عمه ليحولوا بين المرأة وبين أهلها فتدافعوا أو اجتلدوا بالنعال، فنزلت الآية. فبعث إليهم الرسول ﷺ، وأصلح بينهم وفاءوا إلى أمر الله. (٥) هذا وقد كان عبدالله بن عباس رضي الله عنهما مع علي بن أبي طالب في حواره مع الخوارج، وقد استطاع عبدالله بن عباس رضي الله عنهما من إقناع أكثر من ألفين خارجاً من سنة آلاف وردهم علي بعد أن كفوا عليه.

### الاثنتان كآلية لفض النزاعات

إن أشهر اثنين في فض النزاعات عرفهما أدب الحوار لفض النزاعات في الإسلام وكانا يشكلان آلية لذلك، هما أبو موسى الأشعري من طرف علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه وأرضاه، وعمر بن العاص من طرف معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. إذ أن النزاع بين علي ومعاوية كان ملحمة تاريخية معروفة وكان ممثلتهما وما دار بينهما معروفاً أيضاً ولا نود أن نسترسل هنا أكثر.

### الجماعة كآلية لفض النزاعات وحسم الخصومات

لقد اشتهرت في أدب الخلاف في الإسلام مناظرة عبدالله بن عباس رضي الله عنهما مع الخوارج. فقد جادل جماعة منهم، وهذا مثال لمجادلة الجماعة كجماعة يمثلون

طرفاً في النزاع. فعن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا عكرمة بن عمار، حدثنا  
سماك الحنفي، قال: سمعت ابن عباس يقول: قال لي علي: لا تقاتلوهم [أي  
الخوارج] حتى يخرجوا فإنهم سيخرجون. قال قلت: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة  
فإنني أريد أن أدخل عليهم فاسمع من كلامهم، فقال: اخشي عليكم منهم، قال [أي  
عبد الله بن عباس] وكنت رجلاً حسن الخلق لا أؤذي أحداً. قال: فلبست أحسن  
منهم، قال: فلبست أحسن ما يكون من الثياب اليمانية، وترجلت ثم دخلت عليهم وهم  
قائلون [أي نائمون بالقبولة]: فقالوا لي ما هذا لباس؟ فتوت عليهم القرآن ﴿ قل  
من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ [الأعراف: ٣٢].  
وقلت ولقد رأيت رسول الله يلبس أحسن ما يكون من اليمانية، فقالوا: لا بأس فما  
جاء بك؟ قلت أتيتكم من عند صاحبني، وهم ابن عم رسول الله ﷺ  
وصاحبه، وأصحاب رسول الله ﷺ أعلم بالوحي منكم وفيهم نزل القرآن، أبلغكم  
عنهم، وأبلغهم عنكم فما الذي نعمتم؟ فقلت بعضهم ناهياً: يأكفم والكلام معه، إن  
فريشاً قوم خصمون، قال الله عز وجل ﴿ بل هم قوم خصمون ﴾ [الزخرف: ٥٨] ،  
وقال بعضهم كلموا، فانتحي لي منهم رجلاً أو ثلاثة، فقالوا: إن شئت تكلمت، وإن  
شئت تكلمنا، فقلت: بل تكلموا، فقالوا: ثلاث نعمناهن عليه: جعل الحكم إلي الرجال،  
وقال الله ﴿ إن الحكم إلا لله ﴾ [ الأنعام: ٥٧، يونس: ٦٧]. فقلت: قد جعل الله الحكم  
من أمره إلي الرجال في ربع درهم، في الأردب وفي المرأة وزوجها، ﴿ فابيعوا  
حكماً من أهله وحكماً من أهلها ﴾ [ النساء: ٣٥] . فالحكم في رجل وامرأته  
أفضل، أم الحكم في الأمة يرجع بها ويحق دماؤها، ويتم شعنها؟ قالوا نعم. قالوا:  
وأخري مجانفة أن يكون أمير المؤمنين، وأمير الكافرين هو. فقلت لهم أرأيتم إن  
قرأت لكم من كتاب الله عليكم، وجئتكم به من سنة رسول الله ﷺ، أترجعون؟  
قالوا: نعم. قلت: قد سمعتم أو أراه قد بلغكم أنه لما كان يوم الحديبية، جاء سهيل  
بن عمرو إلي رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ لعلي: اكتب ... هذا ما صالح عليه  
محمد ﷺ<sup>(١)</sup> فقالوا: لو نعمم أئمة رسول الله ﷺ لم تقاقتك. فقال رسول الله ﷺ

لعلي : "امح يا علي" ، أخرجت من هذه ؟ قالوا: نعم ..... وكلما جئتم بشيء من ذلك أقول أخرجت منها ؟ فيقولون: نعم ، قال فخرج منهم ألفان وبقي ستة آلاف (٧) . وكان هذا بشكل حوار بين جماعة الخوارج كجماعة وبين ممثل سيدنا علي عليه السلام . وقد سجل القرآن الكريم حوار جماعة الكفر من مدنة الأصنام مع سيدنا إبراهيم عليه السلام فكان واحداً وكافوا جماعة علي الطرف الآخر . وكذلك كان الحال بين السحرة وسيدنا موسى عليه السلام ، وكذلك كان الحال بين قوم نوح وسيدنا نوح ، وقوم لوط وسيدنا لوط ، وقوم تبع مع تبع ، وأصحاب الأيكة مع سيدنا شعيب ، وقوم يونس مع سيدنا يونس . فكان الكفر يمثلون جماعة واحدة في مواجهة رسول كريم ، حتى جاء سيدنا محمد فحتم الترسانات وقد جادلته قريش واليهود والنصارى وجادلته قريشاً وكبراًؤهم عبدالمطلب وأبنا طالب . قال ابن اسحق: أو من مشي منهم . فقالوا: يا أبا طالب ، إن ابن أخيك قد سب ألهتنا ، وعاب ديننا ، وسفه أحلامنا ، وضلل آيائنا ، فأما أن تكفه عنه ، وأما أن تخلي بيننا وبينه ، فإنك علي مثل ما نحن عليه من خلافه ، فنكفكه . فقال: لهم أبو طالب قولاً رقيقاً وردهم رد جميلاً ، فانصرفوا عنه (٨) .

### خاتمة وخلاصة

الإسلام خاتم الديانات أوجب علي المؤمنين والعنانيين له إنشاء البيعة أو البيات لفض المنازعات وحسم الخصومات ودرئها قبل استفحالها ، ولا يتأذى للناس هذا الحسم إلا إذا كانوا يعتقدون في الله ويؤمنون به ويجعلونه مرجعهم . وهم عندئذ يقتربون به من الحلول المرضية فليس بين الأقرقاء منتصر ومهزوم بل أخوة قواء بعضهم إلى بعض وتركوا الخصام . والذين غنصر قوة لدرء المشاكل والخصومات وحلها وحسمها إن أطلت برأسها . في الفكر الإسلامي نجد أدبيات فض المنازعات ضمن أدبيات الإدارة والسياسة الشرعية التي تدعوا إلى الإصلاح وتنفر عن الفساد لأن شروطها الحزم في المراقبة والعدل في الجزاء والسرعة في التطبيق والمساواة

بين الأطراف المختلفة. والآلية تتظيم قد يأخذ شكل الفرد الواحد، والاثنين والثلاثة أو الجماعة. والآلية كتتظيم تسعى بالناس لحل للمشاكل وتصلح بين المتخاصمين. إذا فأدب الخلاف والحوار وآليات فض النزاعات وحسم الخلافات والتي هي نابعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي جزء من الدين الإسلامي والحياة لا يفترقان واقعا وفكرا. فالإسلام دين معاملة وتعايش وسلام والتي يرتضي فيها الناس أو يرتضوا تناقضات واختلافات وتباين الواقع بين رخاوة وشدة وحوب وسلام وخوف وأمن وسعادة وشقاء، لأنه الواقع ولأنها الحياة والله الأمر من قبل ومن بعد.

## الهوامش

- (١) ابن خلدون ، المقدمة ، الفصل الرابع من الكتاب الأول ، دار إحسان التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ص ١٥٧.
  - (٢) المرجع السابق ص ١٥٨.
  - (٣) الدكتور محمد شريف الرحموني ، أهداف السياسة الشرعية ، مجلة الأمة ، العدد السادس والثلاثون ، السنة الثالثة ، قطر ، ذو الحجة ١٤٠٣ هـ ، أيلول سبتمبر ١٩٨٣ م ، رأي ابن القيم في إعلام الموقعين ، ص ٥ بنفس النص تقريباً.
  - (٤) مختصر ابن كثير للصابوني ، شرح الآية ١٠ من سورة الحجرات.
  - (٥) المرجع السابق ، نفس الآية.
  - (٦) شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م ، الجزء الأول ، ص ٢١٤ - ٢١٥.
  - (٧) المرجع السابق ، ص ٢١٥.
  - (٨) محمد الملك بن هشام المعافري ، المنيرة النبوية ، تحقيق أحمد حجازي السقا ، دار التراث العربي للطباعة والنشر ، القاهرة رمضان ١٣٩٩ هـ ، يوليو ١٩٧٩ م ، الجزء الأول ، ص ١٦٠.
- المراجع
- (١) القرآن الكريم.
  - (٢) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، دار التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

(٣) أبي محمد عبد الملك بن هشام المصنف، *المسيرة النبوية*، تحقيق د. أحمد حجازي أنسقاء، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة رمضان ١٣٩٩ هـ يوليو ١٩٧٩ م، الجزء الأول.

(٤) محمد علي الصابوني، *مختصر تفسير ابن كثير*، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٢ هـ، ١٩٨١ م، المجلد الثالث.

(٥) د. محمد شريف الرحموني، أهداف السياسة التشريعية، *مجلة الأمة*، العدد السادس والثلاثون، السنة الثالثة، قطر، ذو الحجة ١٤٠٣ هـ، سبتمبر ١٩٨٣ م.

(٦) شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بـ *ماين قيم الجوزية*، *أعلام الموقعين عن رب العالمين*، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، لبنان ١٩٧٣ م، الجزء الأول.



## حول النزاع القبلي في دارفور: أسبابه ومؤتمرات فض النزاعات وآليات تنفيذ القرارات

اللواء (شرطة) الطبيب عبد الرحمن مختار

### مقدمة

قبل الخوض في موضوع هذا التقرير لا بد من إلقاء الضوء وإعطاء خلفية عن الصراعات القبلية ومسبباتها في السودان. هذا التقرير يركز على بعض مؤتمرات الصلح التي عقدت لبعض هذه النزاعات، وفشل العديد من هذه المؤتمرات الشيء الذي جعل الصراع يتجدد مرة أخرى.

الصراعات جعلت الدولة تقوم بتشكيل آلية تنفيذية لكل نزاع من أجل تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الصلح الخاص بالنزاع المعني. هذا بالإضافة إلى أن التقرير ينقي الضوء على الصراعات القبلية التي دارت وتدور في الجزء الغربي من السودان وخاصة دار فور إذ أن الصراعات في هذا الإقليم تمثل أكثر من ٨٠% من الصراعات البنية في السودان.

أن من أبرز الحقائق التاريخية ذات الأثر العميق على موضوع هذه الورقة هي أن بعض أقاليم السودان قد أنشئت في الإطار السياسي للسودان الحديث في وقت متأخر كثيرا عن الأقاليم الأخرى. فإقليم دار فور مثلا ألحق بالسودان بعد حوالي عقدين من استقرار الوضع في يد الاستعمار الإنجليزي-المصري أو ما عرف بالحكم الثنائي ولا اعتبارات أمنية متعلقة بالوضع الحدودي لهذه الأقاليم في مجالين مختلفين من مناطق النفوذ الأوروبي فقد قضى الحكم الثنائي جل وقته في تأمين هذه الحدود "١٩٣٨" وفي تنظيم الإدارة المحلية حتى عام ١٩٥١-١٩٥٢م وبهذا يمكننا القول بأنه لم تكن هناك فرصة متاحة لتنمية الموارد الطبيعية في أقاليم دار فور من قبل الحكم المركزي.

فبينما دخلت مشاريع قومية كبرى مثل مشروع الجزيرة وسط السودان ومشاريع الزراعة الآلية شرقه ووسطه وبقائلي تغيرت الأنماط الإنتاجية وعلاقتها، بقي إقليم دار فور كما كان تحكمه أنماط الإنتاج التقليدية الموروثة منذ القدم من زراعة معيشية ورعي قد تجاوزت حتى على الأرض المورد الطبيعي الوحيد الذي أعطى ومازال يعطي في إطار سياسي قبلي تحكمه الأعراف والتقاليد المختلفة باختلاف القبائل.

وحتى تتضح الصورة أكثر فإن إقليم دار فور يقع في الجزء الغربي من البلاد بين خطي عرض ٩-٢٠ درجة شمالا وخطي طول ٢٦-٢٧ شرقا مساحته ٥١٠ ألف كيلومتر مربع تمثل ٥/١ مساحة السودان يبلغ عدد سكانه حوالي الخمسة ملايين نسمة ويعيش في هذا الإقليم حوالي تسعين قبيلة وهم خليط من عناصر عربية وأخرى غير عربية تختلف عاداتها ولهجاتها وتقاليدها وطرق كسب عيشها فتجد مثلا في الجزء الشمالي من دار فور تعيش قبائل الفور والتتجر والزيدانية والزغاوة والبنيات وعرب الرزيقات الشمالية والبرتي والميدوب وبني حسين وقبائل أخرى بعض منها صغير الحجم.

أما في الجزء الجنوبي من دار فور فتعيش قبائل الفور والتهبانية والرزيقات والبنى هنية والتعايشة والزغاوة والمسيرية والداجو والمعاليا والبرقو والترجم والمساليت والقمر والفلاتة والتاما وقبائل أخرى بعض منها صغير الحجم. وفي الجزء الغربي من دار فور تعيش قبائل المساليت والقمر والفور والزغاوة والتاما والكيرا والبرقو وبعض من القبائل العربية واللاتوق والبنيات. أما في شرق ووسط دار فور فتعيش قبائل البرتي والزيدانية والزغاوة والكنجارا والهوارا والمسبعات والتتجر والفور والكيرا وقبائل أخرى بعض منها صغير الحجم.

وبالرغم من كبر مساحة دار فور والعدد الكبير من القبائل التي تسكن هذا الإقليم، فلم يكن هناك اتجاه تخطيط إقليمي متكامل لتنمية الموارد الطبيعية

وتحديد علاقتها بالمجموعات التي تستغلها والحالة هذه لم تكن هنالك تنمية بالمعنى الواضح بدار فور حيث انحصر جيد السلطة في إقامة مشاريع خدمية لا تربطها سياسة واضحة وقد كانت لبعض هذه المشاريع آثار ضارة بالبيئة المحلية نتيجة لتركيز الثروة الحيوانية على مصاحف محددة "مثل مشاريع المياه" هذا من جانب. أما على الصعيد الاجتماعي فقد زادت تلك المشروعات من حدة التنافس القبلي وبالتالي رفعت معدلات الاحتكاك الضار بالأمن نتيجة لتركيز مجموعات قبلية مختلفة في حيز جغرافي واحد.

أما على الصعيد السياسي المحلي فإن النظام القبلي كان مبنياً على أساس أن لكل قبيلة حدوداً جغرافية بعينها وبالتالي قيادة سياسية وبناء للسلطة هرمي الشكل يتم فيه اتخاذ القرار داخل القبيلة وإدارة العلاقات الخارجية بالقبائل الأخرى، ففي سنوات الجفاف مثلاً تتم الاتصالات بين قيادات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية وغيرهم ويتم هجرة الجماعات بأسس معروفة، وقد كان لمثل هذه الأعراف أثراً حميداً على علاقات القبائل بعضها البعض حيث يتم امتصاص أغلب الآثار السلبية لتحركات القبائل، ولما كان هذا كله يتم في إطار الإدارة الأهلية وما تحكمها من الأعراف والتقاليد الموروثة، فإن تزامن حل الإدارة الأهلية وتصويتها مع التقدم السريع لجبهة الساحل الأفريقي الجاف والذي صاحبه هجرات سكانية كثيفة خلقت من الظروف المواتية للاحتكاك القبلي ما هو فوق طاقة الإداري والتنفيذي للدولة في التعامل معها، وبالتالي كثرت معدلات وقوع النزاعات والصدام الدموي بين القبائل تنافساً على رقعة الموارد الطبيعية التي انكمشت بفعل عوامل كثيرة على رأسها تقدم جبهة الساحل الأفريقي والذي عكسه سرعة تقدم الصحراء أو ما سمي بالنصح في العقدين الأخيرين.

## دارفور والدول المجاورة

فإذا شُكِلت عوامل عدم وجود التنمية وتقدم جبهة الساحل الأفريقي وما صاحبته من مظاهر اهتزاز قاعدة الموارد الطبيعية نتيجة للجفاف والتصحر وكذلك غياب السلطة السياسية القبلية ظروفًا موضوعية للتنافس القبلي على ما تبقت من الموارد، فإن الموقع الجغرافي لدارفور قد عُدَّ الوضع أكثر.

تحاذ دارفور ثلاث دول هي ليبيا في الشمال وتشاد في الغرب وأفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي ويقع أغلب دارفور في حزام بيثي عرف منذ القدم بتحركات سكانية كثيفة وهجرات بشرية بعيدة المدى. ذلك هو حزام السافانا الذي يمتد من القرن الأفريقي إلى مصب نهر السنغال في المحيط الأطلسي قبالة الساحل الغربي لأفريقيا. ففي هذا الحزام تحركت المجموعات الرعوية من غرب أفريقيا الأميررو مثلاً والحجاج الذين عبروا أفريقيا عرضاً إلى السودان منذ عصور قديمة.

ولما كان السودان يشكل منطقة الاستقرار مقارنة بالأنظمة التي تقع في هذا الحزام فقد وفقت إليه الكثير من جماعات وفي ظل الظروف التي سادت في المنطقة خلال الثلاثين سنة الأخيرة نزح الكثير من الوافدين إلى دارفور حيث استقر منهم البعض في معسكرات اللاجئين والبعض الآخر تم استيعابهم في الكيانات القبلية المشتركة التي احتفظت بطابعها الثقافي المتميز.

## النزاعات القبلية وأسبابها

الصراعات والنزاعات القبلية متواترة بدارفور ولها العديد من الأسباب بعضها ظهرت حديثاً والبعض منها أسبابه عامة وقديمة نذكر بعضاً منها في الآتي

## (أ) المشاكل التي ظهرت حديثاً

### ١- التنافس على السلطة

يعتبر هذا من أخطر الأسباب الحديثة وذلك للجوء القبائل للعنف واستخدام ما يشبه الحرب المنظمة في تسليحها وتكتيكاتها لتتجر القبائل الأخرى بقوة السلاح لاستغلال مزارعها وامتلاكها على ثروتها من حيوانات وخلافها لإضعافها.

### ٢- التنافس السياسي

لجوء القبائل الكبرى لتفوز في الانتخابات أياً كان نوعها مجالس أحياء، محليات، محافظات، ولائية، أو انتخابات عامة.

### ٣- إضعاف القبائل المنافسة:

ويتم ذلك باللجوء لشراء مصائد المياه التي هي عصب الحياة بدار فور والتحكم فيها مثل شراء للدواكي والآبار وأحياناً يتم ذلك في قلب أراضي القبائل المنافسة.

### ٤- عدم الالتزام بتنفيذ توصيات ومقررات مؤتمرات الصلح والاتفاقيات المبرمة بين القبائل:

معظم مؤتمرات الصلح التي عقدت لم تكن هنالك جهة محددة لمتابعة تنفيذ توصياتها ومقرراتها، لجنة كانت أو آلية مما جعل الصراع يتجدد مرة أخرى وبعد فترات وجيزة من انتهاء تلك المؤتمرات.

## الأسباب العامة للنزاعات القبلية

١- غياب الدور الفاعل للإدارة الأهلية منذ أن حلت في عام ١٩٧١.

٢- التنافس بين القبائل المختلفة حول موارد المياه والمراعي.

- ٣- النزاع بين الرعاة والمزارعين وتضارب مصالحهم.
- ٤- النزاع حول الأراضي الزراعية في حدودها مع القبائل.
- ٥- الاحتكاكات بين الرعاة والمواطنين المقيمين ولاختلاف السلوكيات.
- ٦- العنصرية والحمية القبلية.
- ٧- عدم اللجوء للعرف في حل بعض النزاعات القبلية.
- ٨- المراحل والمسارات الخاصة بالماشية والتي تمر عبر مناطق زراعية خاصة إذا علمنا أن عرض المرحل هو مائة متر فقط.
- ٩- كثرة السلاح وانتشاره بين القبائل وسهولة الحصول عليه.
- ١٠- الصراعات بين الدول المجاورة ولجوء هذه الدول لبعض القبائل لمساندتها ومساندة بعض من معارضي حكومات تلك الدول.
- ١١- النزاع حول الأراضي المعروفة بما يسمى بالتليار أو الحواكير.
- ١٢- هجرة بعض القبائل إلى مناطق أخرى بسبب الجفاف والتصحر.

### الآثار المترتبة على النزاعات القبلية

- وكنناج طبيعي لهذه النزاعات القبلية فقد ظهرت الكثير من المسببات والآثار الضارة نذكر منها:
- ١- الهجرة الدائمة من القرى والإقامة في أطراف المدن.
  - ٢- الكساد التجاري.
  - ٣- ظهور العديد من عصابات النهب المسلح.
  - ٤- شغل الدولة في مكافحة النزاعات القبلية مما أتهك مقدرات الدولة والولاية.
  - ٥- ضياع هبة الدولة وفقدان الثقة بين الدولة والقبائل وبين القبائل فيما بينها.
  - ٦- خطر التدخل الأجنبي بلجوء بعض القبائل لدول الجوار مما يعرض وحدة الدولة للخطر.
  - ٧- الأثر النفسي لنتائج الأحداث بين أبناء القبائل وما يعيقها من نهب وحرق المنازل وقتل لأكبرياء.

٨- توقف النشاط العادي للسكان من اقتصاد وتعليم ونشاط اجتماعي.

٩- تفرق بعض القبائل والتهجير القسري لها.

١٠- فقدان الإنسان وثروته الحيوانية وتوقف الزراعة.

## مؤتمرات الصلح

وبسبب النزاعات القبلية فقد أُقيمت العديد من الاتفاقيات واللقاءات ومؤتمرات الصلح نذكر منها على سبيل المثال التالي:

١- مؤتمر أم قوزين بين الكبابيش والبرتي والكواهلة والميدوب ١٩٣٢م "أم قوزين".

٢- مؤتمر الصلح بين الميدوب والزيادية والكبابيش ١٩٥٧م "المالحة".

٣- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا ١٩٧٥م "سفاها وعذل الاسم خاليساً إلى سماحة لم يكتمل المؤتمر بسبب التيران الكثيفة التي وجهت إلى المؤتمرين بكافة الأسلحة من جنوب بحر العرب.

٤- مؤتمر الصلح بين البني هلبة والرزيقات الشمالية ١٩٧٦م "نيالا".

٥- مؤتمر الصلح بين التعاشية والسلامات ١٩٨٠م "نيالا".

٦- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٠م "المننج".

٧- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا ١٩٨١م "بليتومة".

٨- مؤتمر الصلح بين الكبابيش والكواهلة والزيادية والبرتي والميدوب ١٩٨٢م "مليط".

٩- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٧م "نيالا".

١٠- مؤتمر الصلح بين البني هلبة والرزيقات الشمالية ١٩٨٢م "نيالا".

١١- مؤتمر الصلح بين الكبابيش والبرتي والزيادية ١٩٨٤م "أم كدانة".

١٢- مؤتمر الصلح بين القمر والفلاتة ١٩٨٧م "نيالا".

١٣- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٤م "نيالا".

١٤- مؤتمر مليط الثاني بين الكبابيش والكواهلة ولزيرية والبرتي والميندوب  
١٩٨٧م 'مليط'.

١٥- مؤتمر الصلح بين الشرتاي آدم أحمادي والبنديات ١٩٨٩م 'كبابية'.

١٦- مؤتمر الصلح بين القور وبعض القبائل العربية ١٩٨٩م 'الفاشر'.

١٧- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والقمر ١٩٩٠م 'الفاشر'.

١٨- مؤتمر الصلح بين الزغاوة كبي وكيفا وقلا والقمر ١٩٩٠م 'الجنينة'.

١٩- مؤتمر الصلح بين البرقو والزريقات ١٩٩٠م 'تيالا'.

٢٠- مؤتمر الصلح بين التعيشة والقمر ١٩٩١م 'تيالا'.

٢١- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والمعاليا ١٩٩١م 'الضعين'.

٢٢- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والميما والبرق ١٩٩١م 'الفاشر'.

٢٣- مؤتمر الصلح بين الزغاوة دار قلا وبني حسين ١٩٩١م 'كبابية'.

٢٤- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والبرق ١٩٩١م 'تيالا'.

٢٥- مؤتمر الصلح بين القور والترح ١٩٩١م 'تيالا'.

٢٦- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والعرب ١٩٩٤م 'كتم'.

٢٧- مؤتمر الصلح بين الزغاوة السودانية والزغاوة الشاذيين ١٩٩٦م 'باهاي  
بشاد'.

٢٨- مؤتمر الصلح بين المماليك والعرب ١٩٩٦م 'الجنينة'.

٢٩- مؤتمر الصلح بين الكبابيش والميندوب ١٩٩٧م 'الفاشر'.

٣٠- مؤتمر الصلح بين الزريقات والزغاوة ١٩٩٧م 'الضعين'.

### آليات التصدي للنزاع القبلي

هذه الآليات يتم تشكيلها عادة عقب الانتهاء من مؤتمرات الصلح  
ويوكل للألية مهمة تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمر الصلح ويحدد القرار



الخاص بتشكيل كل آلية مهام واختصاص عمل الآلية والحدود الجغرافية التي تعمل فيها والمدة المحددة لعمل الآلية.

وإذا نظرنا إلى كل مؤتمرات الصلح التي عقدت والتي أشرنا إليها والبالغ عددها أكثر من ثلاثين مؤتمراً نجد أن ثلاثة منها فقط تم تشكيل آلية للتصدي للنزاع الذي من أجله عقد ذلك المؤتمر ولمتابعة توصيات وقوات المؤتمر وهذه الثلاثة مؤتمرات هي:

١- مؤتمر الصلح القبلي بين العرب والزغاوة بشمال دار فور وقد تم تشكيل هذه الآلية بقرار جمهوري صادر من السيد رئيس الجمهورية تولى بموجبه العميد حقوقي حاتم الوسيلة نائب والي شمال دار فور آنذاك رئاسة الآلية.

٢- مؤتمر الصلح بين المساليك والعرب بالجنينة ١٩٩٦م وقد قام بتشكيل هذه الآلية السيد والي ولاية غرب دار فور وأُسند رئاستها للسيد جعفر عبد الحكم محافظ محافظة الجنينة ونسبة لضعف تشكيل هذه الآلية فإنها لم تستطع أن تؤدي أي مهمة من مهامها مما جعل للوضع انفجر والصراع يتجدد بصورة أسوأ مما كان عليه من قبل.

٣- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة ١٩٩٧م بالتصعين وقد تم تشكيل الآلية بالقرار الجمهوري رقم ١٣٨ الصادر من السيد رئيس الجمهورية في مايو ١٩٩٧م وقد أُسندت لي شخصياً بموجب ذلك القرار رئاسة الآلية وقد قطع العمل في هذه الآلية شوطاً بعيداً واستطعنا أن ننفذ أكثر من ٧٠% مما هو مطلوب تنفيذه خاصة في تحصيل الديات والتعويضات وفتح المراحل وتأمين مسارات الماشية وحفظ الأمن وفتح عدد من نقاط الشرطة والقوات المسلحة وتأمين مولد المياه.

## هام واختصاصات آليات التصدي للنزاع القبلي -

بالإضافة إلى أن اختصاصات أو مسؤوليات الآلية يحددها قرار تشكيل الآلية إلا أن هنالك مسؤوليات عامة تتولاها آليات التصدي للنزاعات القبلية وتقع ضمن اختصاصاتها الآتي:

١- الاهتمام بنشر الوعي الديني والثقافي لكسر حدة التعصب القبلي والموروثات الضارة بالمجتمع.

٢- دعم الأجهزة الأمنية حتى تتمكن من أداء دورها في بسط هيبة الدولة بين المواطنين.

٣- المساعدة والتنسيق مع الجهات الأخرى في جمع السلاح من المواطنين خاصة بعد أن انتشر السلاح الفتاك بكميات كبيرة في أيدي المواطنين وأصبح يشكل خطراً أمنياً دائماً.

٤- مكافحة النهب المسلح والتصدي لمضايقات النهب المسلح والقضاء عليها بعد أن أصبحت هذه الظاهرة خطراً يهدد حياة المواطنين ويعيق كل مشاريع التنمية بالمنطقة ولا بد أن تكون هنالك آلية ولغة موحدة لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة على كافة المستويات.

٥- إنشاء نقاط رقابية مزودة بأجهزة اتصال ونقل حديثة في المناطق التي كانت مسرحاً للصراعات القبلية.

٦- فتح نقاط شرطة جديدة بإمكانات واسعة بالقرى الكبيرة.

٧- التعاون مع الإدارة الأهلية وتوثيق الثقة بينها وبين الحكومة حتى تتمكن من أداء واجباتها بالصورة المطلوبة.

٨- المساهمة الفاعلة في إعادة تمير وتأهيل المؤسسات التي خربتها الأحداث الناجمة عن الصراعات القبلية من مرافق مياه وصحة ومدارس وخدمات عامة.

٩- تكوين لجان مشتركة من القبائل التي كانت طرفاً في الصراع القبلي للطواف علي كل المواطنين لبث الوعي فيهم وتبصيرهم بواجباتهم والالتزام بكل ما تصدره آلية تنفيذ فض النزاع من قرارات.

١٠- استلام الأقساط المقررة من الديات والتعويضات والإشراف علي توزيعها إلي مستحقيها.

١١- تأمين حركة مسارات الرحل و العمل علي فتح كل المراحل تحت ضمانات أمنية قوية في المرعي والشرب حتى نهاية سداد الأقساط الخاصة بالديات والتعويضات.

١٢- العمل علي بث روح التعايش السلمي وسط المواطنين بالمنطقة.

١٣- تكثيف الجانب الإعلامي بكل أجهزة الإعلام بالقرارات التي تصدر من الآلية و المراحل التي تم تنفيذها.

١٤- يقع علي عاتق الآلية الميادرة والتمسك بزمam الأمور وبسط السلطة وهيبتها.

## خاتمة

لقد وضع من الدراسات التي أجريت و كل مؤتمرات الصلح التي عقدت أن الأرض أو الديار أو الحواكير هي السبب الرئيسي في كل الصراعات القبلية التي حدثت بدارفور وأن هذه الحواكير تدار حسب العرف السائد في القبيلة ولا تستطيع القبيلة أن تتنزل عن شبر من هذه الديار بحدودها المعروفة مهما كلفها ذلك لارتباط القبيلة بالتاريخي بالأرض التي تتوارثها آباء عن جد ارتباطاً خاصة بالإدارة الأهلية التي تدير وترعى شؤون القبيلة وقد أصبحت الأرض بهذا المفهوم تشكل نوعاً من أنواع الإقطاع. نسبة للشعور بالتدهور الأمني بدارفور ندي المواطنين فقد أصبحت القبائل تخطط لحماية أفرادها و ديارها بصورة جماعية منظمة فأصبحت تنشئ صناديق لجمع المال لشراء السلاح وتوفيره للفرد المقاتل للقبيلة وقد قاد ذلك لتكوين مليشيات

قبيلة مدربة علي فنون القتال والدفاع وقد قطعت بعض القبائل شوطا بعيدا في تدريب وتسليح بعض أفرادها وقد صاحب هذا الاتجاه ظهور شعرات عرقية وتجمعات قبلية، لا يخفى علينا أن هذه للظاهرة خطيرة وخطورتها تتبع من أي احتكاك قد يحدث بين قبيلة وأخرى سواء كان بسبب الأرض أو مصادر المياه أو النزاع الذي يحدث بين المزارعين والرعاة وعندئذ سيصبح من الصعوبة ضبط ما قد يحدث كما تصعب السيطرة علي نزوات الشباب المسلح من عقلاء القبائل إذا أبرموا أمرا ضد أمن الغير.

### الحلول المقترحة

حتى تتمكن آليات التصدي للنزاع القبلي من القيام بدورها بكل كفاءة وحتى نضمن استقراراً أمنياً بكل ربوع دار فور نترح الآتي :

#### أ / على الصعيد الخارجي

- ١- إعادة تقييم التواجد الأجنبي في دار فور بحيث يتم ذلك وفق قوانين الهجرة والجنسية وفق الأعراف الدولية.
- ٢- أن تعمل الدولة على ضبط الحركة في الحدود مع الجيران ومنع الاختراقات واستباحة الأراضي السودانية ومنع جعلها معبراً لتحقيق أغراض غير مشروعة.
- ٣- تنشيط عمل اللجان المشتركة بين السودان والدول المجاورة.
- ٤- العمل على إعادة اللاجئين السودانيين الذين اضطرتهم الصراعات القبلية الأخيرة من اللجوء إلى تشاد حتى لا يستغل وضعهم الزاهن بواسطة بعض الدول والمنظمات الأجنبية.

## ب / على الصعيد الداخلي

- ١- توفير عربات مناسبة وجهازه على الدوام لآليات فض النزاع القبلي وتزويدها بأجهزة لاسلكية لسرعة الاتصال بكل المحطات في منطقة الحدث.
- ٢- تعزيز النقاط الحدودية ووضع قوات دفاعية بالنقاط الحدودية الخالية وتزويد تلك النقاط بأجهزة لا سلكية للاتصال ببعضها لغلق كل المخارج المحتملة من وإلى السودان.
- ٣- قيام مؤتمرات بين زعماء العشائر بالمناطق الحدودية بدار فور برصفاتهم بالدول المجاورة.
- ٤- إعادة الثقة في الإدارة الأهلية ومنحها كنفة السلطات والصلاحيات الإدارية والقانونية لما لها من دور فعال في استتباب الأمن مع إعادة النظر في بعض قادة الإدارة الأهلية الذين ثبت ضعفهم في السيطرة على قبائلهم وتورطهم بل وضلوعهم في الصراعات القبلية الأخيرة.
- ٥- قيام حملة قومية لنزع كل السلاح غير المرخص من أيدي المواطنين بدار فور.
- ٦- تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرات الصلح خاصة للجانب المتعلق منها بالدولة والخاص بإنشاء نقاط شرطة ومدارس وموارد مياه ومرافق ختم ختاماً لا بد أن تنوه إلى أن معالجة الأوضاع الأمنية الراهنة لدار فور تتطلب قبل أي شيء آخر تضامير الجهود الرسمية والشعبية بصورة فعالة ولا بد من توفر الرغبة والنية لدى الصائدين المخلصين من كل الأطراف حتى يعود الاستقرار والأمن في دار فور إلى سابق عهده لينتفع الجميع للقضايا الأخرى الخاصة بالتنمية والإنتاج بعد أن أصبحت الصراعات القبلية عبارة عن برميل يارود ينتظر أيسر الشرر لينفجر على بنيه.

## دور الشرطة في منع واحتواء الاقتتال (تقرير)

اللواء شرطة/ محمد الفضل عبد الحكر

### مقدمة: مفهوم المنع والاحتواء

يقصد بالمنع تلك الإجراءات الشرطية التي تؤدي إلى تجنب وقوع القتال بين الجماعات القبلية ويقصد بالاحتواء تلك الإجراءات التي تتخذها الشرطة تجاه الحدث فيؤدي إلى السيطرة على الأوضاع وإقامة الضمائية والنظام العام والسكينة العامة (Public tranquility) ومن بعد القصاص والردع العام.

للشرطة دور (Role) في الدولة الحديثة فهي الجهاز المنوط به تنفيذ القوانين (enforcement force law) وهي تستمد تلك الوظيفة من:

#### (أ) الشرع

قال تعالى: (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور...).

قال تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنقضي إلى أسر الله...).

#### (ب) الدستور

المادة (١٢٣) من دستور السودان لسنة ١٩٩٨ تقرأ كالآتي: (قوات الشرطة قوات نظامية التكوين مهمتها خدمة أمن الوطن والمواطنين ومكافحة الجريمة وحماية الأموال ودرء الكسول والحفاظ على أخلاق المجتمع وآدابه والنظام العام).

#### (ج) قانون الشرطة

نقول المادة (١٠) من قانون الشرطة لعام ١٩٩٩ (١٠) (أ)

- (١) منع الجريمة واكتشاف ما يقع منها.
- (٢) الحفاظ على الأخلاق الفاضلة والآداب والنظام العام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبة العامة.
- (٣) القيام بأي إجراءات أو تحريرات جنائية لأحكام قانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون آخر ساري المفعول.
- (٤) القيام بأعمال البحث الجنائي التقني والأدلة الجنائية وفقاً للقانون.
- (٥) المحافظة على أمن الوطن والمواطنين وسلامة الأنفس والأموال والأعراض.
- (٦) المحافظة على المال العام أو المفقود أو المضبوط أو المستولي عليه أو التصرف فيه وفقاً للقانون.
- (٧) مباشرة واتخاذ الإجراءات والتدابير لوقاية وحماية الأنفس والممتلكات والمرافق والمنشآت العامة من الأخطار والكوارث والحريق وكافة أعمال الحماية المدنية.
- (٨) توعية الجمهور بالمعلومات والوسائل التي تساعد على مكافحة الجريمة وتنفيذ واجبات الشرطة بما يحقق إشراك الجمهور في معاوننة قوات الشرطة وتدعيمها.
- (٩) تنفيذ الأحكام القضائية وأي أحكام أو قرارات قانونية من سلطة ذات اختصاص.

وتقول أيضاً المادة ١٠ (ب) من قانون لشرطة لسنة ١٩٩٩ تكون للشرطي في سبيل تنفيذ الواجبات والالتزامات الواردة في هذا القانون السلطات الآتية وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون آخر ساري المفعول:-

- (١) الإيقاف والمطاردة والقبض. (٢) إغلاق الطرق والأماكن والمحال العامة:

(٣) الاستجواب والتحري والمراقبة. (٤) التفتيش والضبط والتحريز.

(٥) ضبط الأسلحة والمتروكة الخطرة. (٦) أخذ التعهدات والضمانات.

(٧) إصدار التكليف بالخطور. (٨) طلب العون من أي شخص لمنع أو ضبط أي جريمة.

ولأجل تنفيذ الواجبات والالتزامات المفقاة على عاتق الشرطة نقول المادة ١٠ (ج):

يحق للشرطي استخدام القوة المناسبة.

والشرطة السودانية تجاوزت المهام الشرطية التقليدية مستندة في ذلك إلى الفقرة الواردة في الدستور السوداني ألا وهي إن: ( مهمتها خدمة الوطن والمواطنين ) فتقوم اليوم بالمهام التالية:

- عمليات عسكرية مثل مكافحة التمرد المسلح والنهب المسلح والتخريب المسلح والعمل المسلح والمخدرات.

- تشارك القوات المسلحة في عمليات الدفاع عن الدولة في إطار

دعم السلام ولها مواقف مشهودة في كركو عبدالله في بجبال

النوبة ١٩٨٨ وشولا (الراشد) الفاتح عبدالسلام شرق

الاستوائية في ١٩٩٤) وشلاتين ( النقيب/ سكرتير مالية

بالبحر الأحمر في ١٩٩٤).

- تمارس سلطات وواجبات الدولة في غياب الدولة.

### التكليف القانوني لدور الشرطة في منع الاحتراب

( أ ) الضبطية القضائية:

إن كلاً من الشرع والدستور والقانون قد أعطي الشرطة وظيفة قضائية

تتمثل في مراعاة تصرفات الناس لتتفق مع القانون وفي حالة الانحراف عن



السلوك القوي (Deviance In Social Conduct) يتدخل القانون ويلزم الشرطة بتنفيذ القانون بشكل واضح ومرتب عن مرحلة التحريك والإجراءات مروراً بمرحلة الفصل في الدعوى الجنائية وإنهاء بمرحلة تنفيذ الأحكام. لذلك فإن الشرطة جهاز شبه قضائي (Quasi- Judicial) وتظهر هذه الصفة في مرحلة ما بعد الاقتتال بإجراءات وفق السلطات الواردة في القانون.

### (ب) الضبطية الإدارية

هنا الشرطة تلعب جانب السلطات لإقامة الأمن والنظام العام وتتخذ إجراءات متنوعة منها الرقابة والمتابعة والتكليف بالحضور وضبط الأدوات والأسلحة والاستيقاف والقبض والتفتيش وكتابة التعهد وحتى بالمواجهة بالقوة العسكرية الضاربة (Compact Action). فالشرطة يد الدولة في مكافحة الجريمة وإظهار شوكتها وهيبتها. فهي جزء فعال من السلطة التنفيذية على عاتقها تقع المسؤولية يوم لا مسئول في الدولة (At times of Chaos).

الشرطة لا تؤخذ على حين غرة وتواجه بالأحداث بين ليلة وضحاها ولكنها تتابع الأحداث في طور وميض النار وتتحصب لها بالتدخل وتستعمل إجراءات المنع التي يمكن حصرها في الآتي:

### أولاً: وسائل الرصد

هناك أجهزة للرصد باستقراتها تعرف الحالة الأمنية في المنطقة وفي مقدمة هذه التقارير الواردة من حكومات نقاط الشرطة المنتشرة في المنطقة. فالحضور الشرطي في الدولة السودانية يغطي كل المساحات التي يوجد فيها الإنسان وهذا الحضور يرصد النشاط والسلوك الاجتماعي ويراقب الخروج عن النمط المعتاد في المنطقة وتصل هذه التقارير لرئاسة النقاط والأقسام كمفردات تشكل صورة الموقف العام لطبيعة الأحداث المرتقبة. إضافة للتقارير الواردة من نقاط وأقسام الشرطة، هناك رجال المباحث (Service Intelligence) الذين

يجوبون المنطقة طويلاً وعرضياً يتخللون مجتمعات بمستوياتها المختلفة ونشاطاتها المتباينة فيرصدون ويكتفون ويحطلون مجموعة من الظواهر مثل:

### هجرة الأسر: (أي الأطفال والنساء وكبار السن)

بعض القبائل لا تتدخل في قتال والأسر موجودة في وسطها وأموالها من إبل وأبقار وضأن في مرمى نيران العدو ونحسباً لذلك خوفاً من وقوع الأسر في يد العدو يتم تهجير الأسر إلى مناطق بعيدة من مسرح القتال، فهذه الهجرة الجماعية للمال والأسر دليل التحضير للمعركة.

### شراء معينات الحرب:

الاحتياجات في الحروب الأهلية تتمثل في السلاح والذخائر والتعيينات ووسائل النقل كالجمال والحمير وهذه الأشياء يمكن رصدها كثيراً في الأسواق بأعداد كبيرة أو ارتفاع أسعارها بشكل مفاجئ أو للتنازل من سكر التمويين في المنطقة أو استخدام العائدات في مشاريع غير مرئية ك شراء الذخائر والأسلحة.

### تتدفق المقاتلين:

الوصول للمنطقة لأعداد من أبناء القبيلة من الذين في سن القتال تاركين وظائفهم كالجنود والطلاب في غير الإجازات وفي تجمعات مريية تدل علي وجود حالة استعداد في وسط القبيلة.

### ثانياً: إجراءات المنع

#### (أ) الإجراءات الإدارية :

الشرطة كجزء من السلطة التنفيذية في الدولة تستعمل ما توفر لديها من سلطات إدارية بعد تقييمها للوضع العثم ووصولاً إلي رأي قاطع بأن هناك نوايا للقتال بانت وشيكة التنفيذ ما تم تتدخل الدولة كسلطة عامة عليها تجنب البلاد من البلاء والفتنة. فعليها رفع الأمر للجان الأمن في المحلية إلي

المحافظة إلى الولاية أو إلى وزارة الداخلية، وعليها أيضاً تجهيز نفسها بإعداد أسباب القوة لمواجهة الفتنة. بعد هذا الطور تنتقل إلى أطراف المشكلة فتدعو الأعيان الممثلين في النظام الأهلي ومثليهم في البرلمانات الولائية والقومية وكل الناشطين في القبيلة. فيتم إخطارهم ويطلب منهم الامتناع عن الفتنة وإيقاف الاستعدادات والتحرك نحو معالجة الإشكال بالطرق السلمية ووضع كل الناشطين في قيادة القبيلة كرؤساء اللجان في المراقبة والمتابعة والمساعدة الإدارية كإيقاف المشايخ والعهد من العمل أو إلزامهم بتوفير المعلومات والسعي في جمع الأسلحة وكشف للقائمين بالفتنة وسط القبيلة ومروجي الشائعات فيها.

#### (ب) الإجراءات القانونية:

هي الإجراءات التي تستند في مرجعيتها إلى القانون وإن عدم الالتزام به يدخل الفرد في مسالة جنائية تبدأ بالتكليف بالحضور والاستيقاف والقبض والتفتيش وتحديد الإقامة والوضع تحت مراقبة الشرطة ومنع التحرك والانتقال من منطقة إلى أخرى. وهذه الإجراءات السند في ممارستها القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. فمخالفة هذه الإجراءات تضع الشخص متهماً بموجب القانون ويقدم للمحاكمة.

#### نتائج إجراءات المنع

##### النتائج الإيجابية:

هذه الإجراءات الإدارية والقانونية التي تقوم بها الشرطة قبل حدوث الاقتتال القبلي تؤدي إلى نتائج طيبة تتوصل فيها الأطراف إلى حلول لمشاكلهم بالصالح أو الاتفاق على نهج يرضي الطرفين وهذه غالباً ما تحل ٩٠% من المشاكل بين القبائل وتتجح فيها الشرطة لمعرفة نسيب الأحداث قبل وقوعها. ولكن الفتنة قد تصل إلى مرحلة لا يعالجها إلا القتال والفتنة التي لا تبقى ولا تذر. مثل هذه

النجاح في العمل الشرطي غير مرئي للناظر ولا تعرف المناطق الأخرى ما يحدث في مكان ما طالما أن الفتنة لم يعيشوها ولم تتناولها أجهزة الإعلام العام.

### النتائج السالبة

قد لا تؤدي هذه الإجراءات السلطانية إلى النتائج المرجوة وهي منع الأطراف من الصراع المسلح والإحتراف، فتقع الكارثة. والشرطة السودانية في كثير من الحالات تمنع الكارثة تكون بمنتهى أقصى ما يمكن من الاحتياط والتدخل وفعل المستحيل ورغم ذلك قد تقع الفتنة بشكل فظيع ومحرزن. ويمكننا أن نمثل لهذه النتائج السالبة بحادثين:-

### الحادث الأول:

حادث بابنوسة حيث دخل طرفا النزاع وهما الدينكا أيني مع المسيرية الحمر في قتال قبلي في مناطق العصيف علي بحر العرب في ديسمبر ١٩٦٥م. هذا القتال نتج عنه حرق لقرى المسيرية في مناطق أيني والدمبلوية والشقي ونفوق للأبقار بأعداد كبيرة. وصلت هذه الأخبار إلى مناطق الأهل في بابنوسة والمجلد والقلوة. فقامت بهجوم علي الدينكا الموجودين في تلك المناطق كأقليات ضعيفة تحتاج إلي حماية الدولة. تسخّلت الشرطة وقامت بواجبها خير قيام. وجمعت الدينكا في المركز وقامت الشرطة بالحماية المسلحة ولكن الجموع الغاضبة في هياجها قامت بحرق المركز بما فيه من المحتجزين.

### الحادث الثاني:

حدث في عام ١٩٨٦م وهو هجوم انتمرّد علي قري الرزيقات التي كانت تضمضي فصل الصيف علي ضفاف بحر العرب. تم في هذا الهجوم قتل النساء والأطفال والأبقار، ووصلت الأخبار إلي الأهل في الضعيف ومدن الرزيقات الأخرى وقام فرسان الرزيقات إلي مواقع الأحداث وأُسيح في المنطقة أن

الرهائنات بصدد الانتقام. تحسباً لذلك قامت الشرطة بجمع الدينكا في مدينة الضعين ووضعهم في قطار ووجهت سائقه بالتهديد بهم إلى نبالا عاصمة المحافظة عليهم يحدون فيها الأمن إلى من معالجة الأمر ولكن بعض الفرسان لحقوا بالقطار وأضرموا فيه النيران مما أدى إلى موت مجموعات كبيرة من الدينكا حرقاً.

### ثالثاً: إجراءات الاحتواء

#### إيقاف الاقتتال

عندما يكون هناك قتال بين طرفين فإن المهمة الأولى للدولة ممثلة في الشرطة هي إيقاف هذا القتال. وتلوصول لهذه الغاية فإنها تتبع عدة طرق فتبدأ بالتّي هي أحسن: الطريق الدبلوماسي. فيتم الاتصال بعقلاء القوم للتدخل وإيقاف القتال أي قادة الطرفين والحكماء من القبائل الأخرى للتدخل وإقناع الطرفين للجنوح إلى السلم.

المرحلة التالية هي مرحلة إظهار السلطة العامة بإجراءات سلطانية في مقدمتها البحث عن السلاح وسط الممتحنين وعن مخبئ السلاح وتعقب القادة العسكريين وتجريد القبيلة من السلاح وكل معينات الحرب كجمع الخيول ووضع الحراسة على التّعينات وغيرها من مداخل الحرب.

المرحلة الأخيرة هي المرحلة التي تستعمل فيها القوة لإيقاف القتال كما آخر دواء وهو أشبه بالكي بالنار. تدخل الدولة بقوة عسكرية تستعمل القوة (الضرب في المليون) لكل فرد في حالة قتال يرفض التعليمات بالتسليم أو إيقاف القتال وتبدأ الإجراءات عند وصول القوة بضرب الصفارة والتوجيه بإيقاف الضرب مع تركيز القوة العسكرية في وضع الضرب وتكون التعليمات بإطلاق النار على الهواء فوق رؤوس المقاتلين أو ضرب فروع الأشجار لتسقط أوراقها عليهم فيدركون أن هناك قوة ثلاثة بتسليح أكثر، وتعليمات بإيقاف الحرب فينتشر خبر وصول القوة

بضرب الصفارة والتوجيه بإيقاف الضرب مع تركيز القوة العسكرية قني وضع الضرب فتصدر التهمتهات: ( أنقروا يا غيائل الحكومة ما جات )!

### التعامل الإداري لنتائج القتال

عندما تصمد قعقة السيوف وتخد نيران الحرب تبقى المهمة الأولى للشرطة هي إسعاف الجرحي وعلاج المصابين حفاظاً على أرواحهم فيتم البحث عن المصابين في الأدغال والكهوف ومدهم بأسباب الحياة مثل الدواء والغذاء وتأمينهم من أعداءهم الذين يبحثون عنهم للقضاء عليهم خاصة إذا كانوا من عليقة القوم ( نواراة القبيلة ) التي تتغنى الحكامات بهم.

والمهمة التالية بعد الإسعاف هي إبعاد الطرفين حتى لا يكون هناك صدام آخر وهذا الإبعاد في بعض المناطق يعرف بمسميات مختلفة فهو يعرف بالصف عند المسيحية الحمر وذلك لأن المسيحية ينقسمون في بلادهم إلى مسارات من الشمال إلى الجنوب من القوز إلى البحر وهي خمسة مسارات فاطرف المعندي يحول من مساره إلى مسار آخر ولا يعود إلى مساره للقديم إلا بعد الصلح ومعالجة الإشكال القائم.

أيضاً هناك مهمة للشرطة يجب أن تعمل لها ألف حساب وهو منع وصول المقاتلين من المناطق الأخرى، وهؤلاء المقاتلين قد يكونون من المناصرين أو يكونون من أبناء القبيلة الذين فاتهم فرصة تصجيل بطولة ومدح الحكامات والهاديين فينتهزونها فرصة لإظهار البطولة والشجاعة. فعلى الشرطة منع الحضور إلى المنطقة وتعمل نقاط ارتكاز وتفتيش القادمين إليها من أبنائها في محطات السكة حديد ومواقف التوارى والبصات وموارد المياه للقادمين بالدواب.

للشرطة مهمة أخرى بعد إيقاف القتال وهي مهمة إنسانية تتمثل في جمع الأسر التي تفرقت حتى لا يكون هناك فصل بين أفراد الأسرة الواحدة خاصة الأطفال والنساء الذين يغفون إلى الغابات ومناطق الاختفاء الآمن. وقد يحدث أن يكون طرف من الأطراف أخذ السبايا والقصر وتم توزيعهم وسط القبيلة. وهؤلاء

النازحون يحتاجون إلى العنبر عليهم وإعادتهم إلى مناطقهم ولهم شمل الأسرة وتوفير الغذاء المناسب لهم والدواء والتأمين على حياتهم فيحتاجون إلى كل الخدمات الإنسانية مع تعليم وصحة ومأوى وعلاج وأمن.

### التعامل القضائي مع نتائج القتال

بعد إيقاف القتال لابد من دخول الدولة ممثلة في جهاز الشرطة كطرف أساسي في إخضاع الأطراف للتحقيق ويعد كل فرد ما يستحقه من العقاب وذلك بفتح البلاغات ضد كل المشتريين في الجريمة من الضرفين وإعتقالهم وتوجيه الاتهام لهم واستجوابهم بذلك للصفة. وهذا العمل الجنائي القضائي يحتاج إلى جمع البيانات ضد الأطراف بحيث يكون هناك مجموعتان من أطراف الصراع: متهمين وشهود في مواجهة الآخرين، يساعدون في الوصول إلى بيانات تدين الضرف الآخر وإجراءات مواجهة بينهم وجمع المعروضات والأسلحة المستعملة في القتال ومحاولة تحديد صاحب كل سلاح والمتعلقات في المعروض من النمل والبصمات وتحديد صاحب المتعلق.

وفي كل مشاجرة أو قتال قبلي هناك الضحايا من الطرفين وعلى الشرطة تسجيل البلاغات بالقتلى وأسماءهم وللمفقدين والمال المسئولي عليه ومقداره وصاحبه وإرجاع المال للطرف المعني ومعرفة ذلك بالوشم. والمنازل والمتاجر والمزارع وكمية المال التالف فيه أو مقدار المتهوب منه. هذه الخسائر تدخل في تحديد التعويضات من الطرف الآخر.

### السيطرة على الوضع

بعد التدخل والسيطرة على الوضع واختفاء المشتريين في القتال لابد للشرطة من مراقبة الوضع مراقبة دقيقة برجال المباحث وحكمدارات النقاط ورجال الإدارة الأهلية الذين يتعاونون مع الشرطة لإقامة النظام العام والسكينة وعلى الشرطة استخدام كل الوسائل الفعالة في معرفة ما يجري وسط القبيلة.

من الوسائل التي تستخدمها الشرطة في إظهار وجود الدولة القادرة علي احتتباب الأمن والأمان هو ما يعرف بعرض القوة (Show of force) وذلك العرض يكون عن طريق إرسال قوات مسلحة ركبة أو راجلة في مناطق التجمعات، الأسواق ومولد المياه وفي القرى والبيوت بأعداد كبيرة تقدم العون للمحتاج (العين الحمراء) الذي لا يرعى وإظهار وجود السلطة العامة الجادة.

## رابعاً: النتائج

### الردع القانوني

واجب الدولة أن تقتص من الذي يرتكبون الجرائم ويعتدون علي الحق العام في الطمأنينة والسكينة بإجراءات قانونية نكل من اشترك في القتال وساهم بشكل ما في حدوث الفتنة بإلزام العقوبة علي الجناة من طرفي الصراع وتكون الدولة أرسلت إشارة إلي جميع القبائل بأنها تكون عرضة لهذا العقاب. هذا هو المقصود بالردع العام لذلك كان لزاماً علي الدولة أن تسعى بكل ما أوتيت من قوة للقبض علي الجناة وتقديمهم إلي المحاكمة. إذا تم التصالح بين القبائل فإن هذا الصلح لا يلغي الاتهام الجنائي ولكن عندئذ يراعي تخفيف العقوبة. هذا المفهوم راسخ عند الشرطة لذا تعمل منذ البداية للوصول إلي إشراك في الفتنة ودور كل فرد من المتهمين في الصراع والقتال والوصول إلي ما يثبت اشتراكهم بالبيئة القانونية حتى لا تتكرر الأحداث وتتحمل القبائل نتائج أفعالها.

### الصلح

قال تعالى: ( فالصلح خير )

قال تعالى: ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما علي الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلي أمر الله ).

تلعب الشرطة دوراً أساسياً في كل إجراءات الصلح بدءاً بتجديد القتلى والمصابين والخسائر في الأموال ويتم الحصول عليها من دفاتر الشرطة ومن



بوميّات التحقيق والتحري، سير إجراءات الصلح في الخط المؤدي إلى الاتفاق برعاها الشرطة وتحدد الجهات التي تعمل لمرقلة الصلح حتى يكون القائمون عليه الصلح في وضع معرفة الأطراف على حقيقةهم والخلفيات التي ينطلقون منها والمقاصد التي يرمون إليها وتحسب لكل طارئ ووضع البدائل في خبط السير. أيضاً الشرطة تمد مؤتمر الصلح بالمعلومة الصحيحة في حالة الخلاف في الواقعة أو أمر تشابه عليهم أو مرجع تاريخي لأحداث أو صحة اتفاق سابق.

### آلية تنفيذ الصلح

عندما يتم الصلح فالحاجة تدعو إلى إيجاد جهاز لتنفيذ ما يتفق عليه من بنود الصلح، هذا الجهاز يسمى بالآلية للتنفيذ وتتكون من الشرطة والسلطات المحلية ومن طرفي النزاع. هذه الآلية لها سلطات إدارية وقانونية تستطيع باستخدامها إنجاز ما يوكل لها من مهام. وقد أثبتت التجارب أن تكون هذه الآلية برئاسة شخصية دستورية مستندة إلى سلطة رئاسية تعطيها اتعد السيادي الذي يمكنها من تجاوز العقبات ( الحواجز ) المحلية وعندما يثبت عدم فاعلية التنفيذ تعود الدولة إلى مصدر القوة لإيجاد الدفع المناسب للانطلاق إلى الأمام وإعادة الأمور إلى نصابها. كمثال لتلك الآلية نذكر آلية الصلح بين الرزيقت والزغاوة في الضعين برئاسة السيد/ اللواء الطيب عبدالرحمن مختار والتي أثبتت الفاعلية والاقتدار في تنفيذ بنود الصلح بين القبيلتين والعيش في سلام.

### خامساً: التوصيات

بعد هذا العرض لنور الشرطة السودانية في منع واحتواء الاقتتال القبلي وبع استعراض صلاحيات الشرطة القانونية والإدارية للمهام التي تقوم بها اليوم في السودان بعد أن تجاوز المهام التقليدية للشرطة في العلم بجذر بنا أن نترح تمكينها بأسباب القوة التي نلخصها في الآتي:

(١) القانون الجنائي الحالي كبل قائد قوة الشرطة التي تكون في الميدان منطقة الأحداث عن استخدام القوة الواجبة دون الرجوع إلى سلطة قضائية لإعطاء إذن المصيق. وعليه نرى من الضرورة بمكان منح القوة والسلطة التقديرية في استعمال القوة للضرورة لإيقاف القتال.

(٢) التحرك بقدر الأحداث يحتاج إلى معينات من وسائل الاتصال والانتقال والسلاح والنفقة ووقود وتعينات ... إلخ، وهذه دون إمكانيات الولايات بتوفيرها لا بد أن تكون من الاحتياطي القومي في الدولة وليس على القدرات المحدودة المتاحة للولايات والمحليات.

(٣) النظام الأهلي قديماً كانت له سلطاته القضائية والإدارية. كان جهازاً فاعلاً في استتباب أمن القبائل ولكنه ضعف الآن ولا يد من إعادة تقويته وتوفير أسباب القوة له فيقوم بدورة المعتاد.

(٤) إن جهاز تنفيذ اتفاقيات الصلح إذا كانت تحت قيادة دستورية يكون فاعلاً قادراً على تجاوز سلطات الإدارة الولائية. لذا نوصي أن يتولي المركز كل آليات تنفيذ الصلح للمشاكل التي تحصل بين القبائل الكبيرة في السودان وتعين لها رئيساً يحظى بوضع دستور مركزي فلا يضعف أمن المواطنين أو المؤسسات الولائية.

## المراجع

- ١- دستور السودان لسنة ١٩٩٨م.
- ٢- القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م.
- ٣- قانون الشرطة لسنة ١٩٩٩م.
- ٤- تجارب شخصية في مواقع الأحداث.

## صراع القبلي

### وآلية حل مشاكل الأسر المتضررة في إقليم دارفور

الطيب إبراهيم وادي

#### مقدمة

تعد ظاهرة الصراع العرقي والقبلي من التحديات التي تواجه العديد من الدول الأفريقية النامية و تتباين هذه الظاهرة من حيث حداثتها من تنافس سلمي حول مصادر القوة إلى صراع مسلح بين المجموعات في الدولة الواحدة . لا تكاد العين تخطئ الصراع القبلي المسلح في العديد من الدول نحو الصومال، رواندا، ليبيريا والسودان. تتمثل خطورة الصراع المسلح في التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي يجريها الصراع مثل النزوح والتشرد وتدمير البيئة الطبيعية.

أدى انتشار هذه الظاهرة في القارة الأفريقية إلى ربط صورته Image أفريقيا بالكوارث الاقتصادية والاجتماعية. الشيء الذي يؤكد فشل أحلام التطور والتقدم والتنمية في معظم دول القارة عني الرغم من أن معظم دولها نالت استقلالها السياسي منذ منتصف القرن الماضي. فضلاً عن أن إلى أن الحكومات الوطنية المتعاقبة فشلت في المحافظة على تماسك الاجتماعي وتبني إستراتيجية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والوحدة السياسية دعاء عن تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

من المثير للسخرية أن التحنين للاستعمار وطرح أفكار استعمارية جديدة لم تكن مثار حديث وسط العامة بل بعض المفكرين نادى بعودة الاستعمار فيما يسمى بـ "الاستعمار الذاتي" عن طريق القوى الأفريقية الكبرى<sup>(١)</sup>. هذا التفكير السياسي المتطرف جاء كرد فعل للإحباط الذي يعاني منه الرجل الأفريقي نتيجة لفشله في حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم دول القارة .

بالرغم من الموجات الثقافية الغربية المصاحبة للاستعمار كانت مدعومة بمبرر التحديث والنظور إلا أن الإرث الإفريقي العرقي والقبلي ظل من غير تغيير كبير على المستوى للتحتي، ليس هذا فحسب بل تم توظيف هذا الإرث لخدمة المشروع الاستعماري كما كان حادثا في السياسة الاستعمارية في السودان والتي كانت تقوم على الحكم غير المباشر لتسهيل عمليات الاستغلال الإقتصادي معتمدة في ذلك على القبضة الحديدية<sup>(١)</sup>.

تحاول هذه الورقة مناقشة الصراع القبلي في دارفور من خلال إلغاء الضوء على تبعات هذا الصراع على المجتمعات والأسر المتضررة وتناول الورقة أيضا محاولات حل مشكلات الأسر المتضررة من ذلك الصراع .

### القبيلة في السودان

السودان عبارة عن نتاج ثقافات وقوميات وقبائل ولغات وبيئات متعددة . هذا التعدد والتنوع للمسه من خلال ٥١٨ قبيلة ممثلة في إثنيات مختلفة ٣٦% عرب في الوسط والشمال ٢٠% زنوج في لجنوب ٩٥% فور في أقصى الغرب و ٦% بجه في الشرق و ٢١% نوبيون في أقصى الشمال و ٥% حاميون في أقصى الجنوب<sup>(٢)</sup> . وبهذا يمكن القول أن السودان نتاج لتاريخ طويل من التكوينات القبلية والعرقية ، كما أن الوعي القبلي ظل متجزئا وسط المجموعات السودانية المختلفة ويزداد بروزا وحدة كلما اتجهنا نحو الأطراف ولبتعدنا من المدن الكبرى . والقبيلة في السودان ليس بالضرورة مجموعة بدائية تدن بالولاء لزعيمها وفي بداية سلم التطور الإنساني ولكنها قد تكون عبارة عن وحدة إجتماعية ثقافية أو إقليمية يجمع بينها الإحساس بالانتماء والهوية للواحدة . من هذا الأساس يمكن القول إن الحديث عن سودان متجانس إجتماعيا وثقافيا يجب أن يؤخذ بكثير من التحفظ إلا من الناحية الإدارية والسياسية<sup>(٣)</sup>.

يرزخ السودان تحت وطأة التنافس والصراع القبلي لدرجة أن إقليم دارفور وضع تحت الأحكام العرفية. تجدير بالذكر أن حدة الصراع القبلي في السودان يختلف من إقليم لآخر ، ولكن إقليم دارفور أكثر الإقليم تأثراً بالصراع القبلي يليه كردفان والأقاليم الجنوبية دارفور باعتبارها من المجتمعات التقليدية حيث يقوم الانتماء فيها على الأساس القبلية ، هذا بالإضافة إلى أن الإقليم تاريخياً هو نتاج لإراث قبلي وعرفي منذ سلطنات الفور والمسلات ولدا جو . كما أن ضم دارفور للسودان تم بعد ثمانية عشر عاماً من بداية الحكم الثنائي<sup>(٢)</sup>. أشرنا إلى أن إقليم دارفور يمثل الإقليم الأكثر تضرراً من حيث حدة وفتش الصراع القبلي المسلح الشيء الذي انعكس على تطور المقدرات المادية والبشرية للمجموعات البشرية المختلفة والنزوع نحو الاستقطاب القائم على القبلية والعرق.

### أسباب الصراع القبلي

يمثل المجتمع الريفي السوداني حوالي ٧٥% من مجمل السكان حيث تسود أنماط الحياة القبلية التقليدية وتمثل القبيلة الوحدة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد<sup>(١)</sup>. يتميز السودان كدولة نامية بانداء الاقتصادي الضعيف وريادة وسائل المواصلات والاتصال . وهذا الشيء نتج عنه عزلة بين أقاليمه وضعف التفاعل الإقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى غياب التنمية الإقليمية المتوازنة وضعف وانعدام النظام المدني. فضلاً عن أن السودان من دول الساحل الأفريقي التي تأثرت كثيراً بالكوارث البيئية مثل الجفاف والتصحر منذ الستينات من القرن الماضي. تأتي خطورة هذه الكوارث الطبيعية من أنها أدت إلى تدهور مريع فسي الموارد الطبيعية والتي تعتمد عليها المجتمعات الريفية في معيشتها. يعتبر إقليم دارفور، كردفان، البحر الأحمر، النيل الأبيض من أكثر المناطق تأثراً بهذه الكوارث. بعبارة أخرى أن التدهور البيئي في تلك الأقاليم يمثل في إنتشار مظاهر الصحراء Desert-like conditions ، زوال الغطاء النباتي ، قلة الأمطار، وتدهور

إمكانية الأرض الإنتاجية أدت إلى تأثير النظم الاقتصادية والاجتماعية للموروث في تلك المجتمعات.

مماهت كل هذه المعضلات التي تعاني منها المجتمعات السودانية بدرجة كبيرة إلى إثارة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. الصراع القبلي باعتباره أحد المشاكل التي يعاني منها إقليم دارفور ههناك العديد من الآراء والأطروحات حول أسباب هذا الصراع يمكن تلخيصها في الآتي :

- (i) التنوع العرقي والقبلي والثقافي.
- (ii) التنافس حول الموارد الطبيعية .
- (iii) التنافس الإداري والبياسي.
- (iv) التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- (v) تدخل المركز في تشئون القبيلة.
- (vi) بعض العوامل الخارجية.

بما أن إقليم دارفور يتميز بثنيتين العرقي والقبلي ولهذا فإن العديد من الباحثون يعزون أسباب الصراع القبلي إلى هذا الثنائي والتعبد في القبائل والثقافات<sup>(٧)</sup>. حيث يشير هؤلاء الباحثين إلى أن الثنائي والتعدد القبلي والعرقي يمثل أرضية صالحة لنمو الاختلافات والتعصب والإحساس بالتفوق العرقي والقبلي مما يعوق التفاعل والانصهار الاجتماعي والثقافي بين المجموعات القبلية المختلفة وبالتالي يكون المناخ الاجتماعي مهينا لظهور الصراع والافتتال. يعتمد الاقتصاد في دارفور بشكل أساسي على القطاع التقليدي من رعاة ومزارعين ويعتمد كثيرا على الموارد الطبيعية المتاحة. في العقود الأخيرة ونتيجة للصعوبات البيئية التي واجهها الإقليم من جفاف وتصحّر بالإضافة لزيادة المضطربة في الإنسان والحيوان زاد الضغط على موارد البيئة الطبيعية المحدودة واشتدت حدة التنافس حولها. هذا بالإضافة إلى العلاقة التقليدية الموروثة بين الإنسان والأرض القائمة على الارتباط بين الدار والقبيلة الذي يعد سببا رئيسيا في معظم الصراعات القبلية.

فهناك العديد من الصراعات القبلية المسلحة اندلعت بسبب التناقض لتعول الموارد الطبيعية نتيجة لتعول بعض المجموعات القبلية على مصادر موارد وأرض قبائل أخرى نحو الصراع بين العرب والغور ١٩٨٩ والصراعات الموسمية التي تحدث بين القبائل العربية في دارفور وكردفان والنيكا في بحر الغزال<sup>(٨)</sup>. هذا لا بد من الإشارة إلى أن الصراعات القبلية في دارفور زالت بصورة كبيرة في فترات شح الموارد الطبيعية ١٩٦٠-١٩٩٠ وفي هذه الفترة كانت دارفور تعاني من جفاف وتصحّر شديدين.

من جانب آخر فإن التناقض الإداري والسياسي في الإقليم قد يكون سبباً لنشوب العديد من الصراعات. كما هو معلوم الإرث التاريخي والقبلي أعطى لكل قبيلة أرضاً محددة تعترف بالدار كما أشرنا سابقاً. أعطى الإرث القبلي صاحبة الدار الحق في السيادة ولعب الدور السياسي والإداري على دارها واستخدام الموارد الموجودة عليها. هناك عدد من المجموعات القبلية هاجرت لمناطق أخرى أي لدار قبائل أخرى. هذه الهجرات حدثت منذ قرون بسبب الحر ويات أو البحث عن الموارد الطبيعية. الإرث القبلي المتعارف عليه لا يعطى الحق لهذه المجموعات المهاجرة أو القاطنين الجدد في امتلاك هذه الأرض أو حتى لعب أي دور إداري أو سياسي. مما أدى إلى صراعات وحر ويات اندلعت بسبب مطالبته بعض القبائل بحق إداري أو سياسي في ديار غيرها مثل الصراع بين المعاليا والزيفات ١٩٦٨ والصراع بين العرب والمنشيت ١٩٩٧.

هناك بعض الباحثين أشاروا إلى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وسط تلك المجموعات التقليدية في العقود الأخيرة أدت إلى خلق بركة الصراعات بين المجموعات القبلية المختلفة. هذه التغيرات متمثلة في مفاهيم ووسائل الحداثة مثل التعليم، وسائل الاتصال وغيرها. هذه المفاهيم والوسائل التي انتشرت وسط تلك المجموعات التقليدية بصورة غير منظمة ومخططة أدت إلى اهتزاز وتهديد النظم التقليدية المتوارثة والمتجزئة ونط المجموعات التقليدية الريفية<sup>(٩)</sup>. الصراع



بين أنصار النظم التقليدية المتوارثة ومقتضيات الحداثة والتي تتجه نحو تفكيك هذه النظم ألقت بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى العديد من التوترات بين المجموعات القبلية المختلفة.

ومن جانب آخر فإن تدخل حكومة المركز في الشؤون الإدارية والسياسية للقبائل يؤدي إلى خلق صراعات مسلحة بينها. على سبيل المثال أدى قرار الغيابة الإدارة الأهلية بهدف الحداثة في ١٩٧١ إلى ضعف الإدارة الأهلية وسط القبائل. هذا القرار لم يؤدي فقط إلى تقليص دور الإدارة الأهلية وسط المجموعات القبلية فقط بل فتح الباب للعديد من الصراعات المسلحة بين القبائل والتي كان يمكن أن تحل في ظل وجود تلك الإدارات<sup>(١٠)</sup>.

أن تدخل المركز في الشؤون القبلية قد يأخذ أشكالا عديدة مثل خلق بعض المناصب الإدارية أو تعيين أفراد لإدارة شئون القبيلة. أحيانا قد يتهم المركز بمساعدة أو دعم بعض القبائل ضد الأخرى وهذا يكون بغرض كسب الدعم السياسي للمركز أو بغرض فرض أيولوجية سياسية محدده<sup>(١١)</sup>.

أما العامل الخارجي فقد أضاف أبعادا جديدة وذلك في أنه خلق مناخا ملائما للصراعات القبلية في إقليم دارفور. وعلى سبيل المثال لإقليم دارفور تحده ثلاث دول هي ليبيا تشاد وأفريقيا الوسطى. قل أن أي صراع يحدث في تلك الدول يكون له تأثير مباشر على الإقليم مثل الصراع الليبي - التشادي والصراع الليبي - التشادي. هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من قبائل تلك الدول تدخل الإقليم مما يؤدي إلى حدوث احتكاكات بينها وبين القبائل في دارفور<sup>(١٢)</sup>. كما أن هناك حوالي ٢٤ قبيلة حدودية مشتركة بين دارفور - وتشاد Inter boarder tribes وهذه القبائل تعبر الحدود جيلة وذهاب<sup>(١٣)</sup>.

كل هذه العوامل والمعضلات مجتمعة أدت إلى خلق حالة من التوتر والصراع بين المجموعات المختلفة في الإقليم. وكما أن مناخ التنافس والنزاع في دارفور جعل الإقليم سوق رائجة لتجارة السلاح وانتشار ثقافة الحرب.

## الأسر المتضررة

لم تقتصر آثار الحروب القبلية على دارفور على تدمير وتخريب البيئة والمقدرات الاقتصادية بل تعداها إلى الأضرار بالبيئة الاجتماعية لدرجة أنها تهدد استقرار تلك المجتمعات. يمكن ملاحظة تدمير البيئة الاجتماعية بصورة جلية من خلال مئات الأرواح التي تزهق نتيجة لتعسف القبلي هذا بالإضافة للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها تلك الحروب وسط المجموعات المتصارعة. للإمام بآثار الصراع القبلي على البيئة الاجتماعية على وجه العموم والأسر على وجه الخصوص لابد من إلقاء الضوء على البيئة الاجتماعية وسط المجتمعات القبلية في دارفور. دارفور فهي كغيرها من المجتمعات السودانية التقليدية ولعب وجود الموارد الطبيعية والخلفية الثقافية دوراً أساسياً في توزيع السكان في الإقليم. تعتبر القرية نموذج الاستيطان السائد وهي ليست فقط مجموعة من الأسر يعيشون في موقع واحد ولكنها عبارة عن مجموعات من الأسر الممتدة تربط بينهما صلات وشائج اجتماعية وإقتصادية<sup>(١٤)</sup>. أما المدن الرئيسية في دارفور مثل (كتم، نيالا، الضعين، الفاشر) فهي تلعب دوراً إدارياً واقتصادياً هاماً الشيء الذي جعلها ليست مقصورة على مجموعة عرقية أو قبلية بعينها ولكنها ثؤيفة من القبائل تعيش فيها في تفاعل وتجانس تام.

نجد أن القبائل الكبرى في دارفور تمتلك ما يسمي بالدار وهي عبارة عن أرض مملوكة لتلك القبائل والأفراد القبلية صاحبة الدار لهم الحق في التمتع بموارد وامتلاك الأرض داخل الدار. هذا الحق لا يمنع مجموعات من قبائل أخرى في مشاركة القبيلة صاحبة الدار والإقامة داخل دار القبائل الأخرى ولكن ليس لهم الحق في إمتلاك أي أرض. هذه العلاقة التي تربط بين الدار وحق إمتلاك الأرض أدت إلي نشوء العديد من الصراعات بين القبائل.

تقوم البنية الاجتماعية في السودان علي وجه العموم ودارفور علي وجه الخصوص علي الأسرة ثم الأسرة الممتدة والقبيلة. والأسرة عبارة عن نواة أو وحدة اجتماعية متماسكة وعلي أساسها تنظم الحقوق والواجبات بين الأفراد. هوية الفرد في تلك المجتمعات التقليدية تقوم علي انتمائه لأسرته وفيها يتم تنشئته ويكتسب المعارف ويتشرب بعبادات وتقاليد وقيم المجتمع من حوله. عملية التنشئة تبدأ منذ الطفولة وتمتد طول حياة الفرد ومن خلالها تنتقل القيم الاجتماعية من جيل لآخر. في هذه المجتمعات القبلية تلعب كل المؤسسات الاجتماعية فيها دوراً أساسياً في المحافظة علي استمرارية تلك القيم الاجتماعية ويجري أحد علي تجاوز وانتقاد تلك القيم الاجتماعية. ولهذا نجد القبيلة عبارة عن وحدة اجتماعية متجانسة في أوقات السلم والحرب وفي هذا المجتمع الأبوي نجد أن الرجال تقع علي عاتقهم الدعم والمساعدة لأسرهم أولاً والعشيرة ثم القبيلة كما هم مسئولون عن الدفاع وحماية القبيلة في حالة الاعتداء. في هذا النظام القبلي التقليدي إن الرابطة العشائرية تمثل الوسيلة الأهم التي توفر للأسر والأفراد الدعم الاقتصادي والمساندة الاجتماعية وهي الآلية التي تحافظ علي تماسك الاجتماعي والاقتصادي وسط تلك المجموعات القبلية. تأثر تلك المجموعات بالتدهور البيئي وانعدام التنمية والصعوبات الاقتصادية في العقود الأخيرة أدى إلي اختلال البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تأثر هذا النظام العشائري الذي كان يشكل الدعامة والضمان الاجتماعي والاقتصادي لأفراد القبيلة والأسر.

بما أن المجموعات المتحاربة تستهدف المعتقدات الاقتصادية والبشرية للمجموعة الأخرى فإن الحروب القبلية في دارفور أضاعقت بعداً مأساوياً جديداً هذا بالإضافة للمشاكل التي أشرنا إليها سابقاً. يمتد ذلك في أن العديد من الأسر فقدت عائلها بسبب تلك الحروب الشيء الذي انعكس علي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وعلي مستوى مستقبل تطور تلك الأسر.

### عدد القتلى في بعض الصراعات المسلحة في دارفور

الفترة	المجموعات	عدد القتلى
١٩٦٥	لرزاقات - المعاليبا	١٠٥
١٩٨٦	العرب - القور	١٣٥٧
١٩٩٦	العرب - المساليت	٢١٨
١٩٩٧	لرزاقات - الزغاوة	٢٨١
١٩٩٧	مساليت - عرب	٢٠٨

المصدر: ملفات مؤتمر الصلح

يوضح الجدول أعلاه الأعداد الكبيرة للقتلى التي تسقط نتيجة للحروب القبلية. ومن المؤسف حقاً أن كل القتلى من الرزاقات البيلغين الذين يعملون الأسر الشيء الذي انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمر المتضررة. الجدير بالذكر أن مشاكل الأسر المتضررة والتي فقدت عائلتها بلغت حداً فشلت فيه كل الآليات المحلية في حل المعضلات التي تعانيها تلك الأسر وخاصة الأفراد الذين يحتاجون للرعاية نحو الأطفال والنساء وكثير السن. على سبيل المثال يمكن أن نورد مثالا لبعض الأسر التي وقع الضرر عليها نتيجة لصراعهم مع الرزاقات.

العدد	الفئات المتضررة
١٣٧	أطفال فقدوا آباءهم
٩١٢	أطفال تركوا مدارسهم
١٧٣	أسر أصبحت معدمة كنية
٩٠٦	أفراد فقدوا ممتلكاتهم وصاروا فقراء

المصدر: عبدالله ودائي، عسلاية، أغسطس ١٩٩٨.

بالرغم من أن الجيول أعلاه يوضح الأمر المتضررة وسط الإزغاة فقط  
أما المجموعة الأخرى فقط فُتِلَ اثبت في كعرفة الأسر المتضررة لعنم رضاهم  
عن توضيح حجم الضرر وسط الأسر. هذا بالإضافة إلى أن الجدول يعكس جانباً  
من المأساة التي جاءت نتيجة للاقتال القيني والتي يمكن أجمالها في التحولات  
الآتية :

أ/ التشرذم: عند اندلاع أي حرب قينية العديد من الأسر تجبر على مغادرة  
ديارها نتيجة للعنف وانعدام الأمن وبالتالي يصبحون بلا ملوى. فالعديد من  
هؤلاء يتجهون صوب المدن الكبرى الأكثر أمناً.

ب/ الصعوبات الاقتصادية: للعديد من الأسر يفقدون ممتلكاتهم وثرواتهم من  
أراضي زراعية، حيوانات ، محاصيل ومباني نتيجة للحرب أو عند  
هجرتهم لمناطق أخرى وبالتالي تنقش وسط هذه الأسر ظاهرة الفقر  
والبطالة.

ج/ التفكك الأسري: نجد أن فقدان الأسر لعوائلها ووسائل كسب العيش  
وهجرتهم من موطنها يقود لتفكك الأسر نتيجة لتعويضات الاقتصادية  
والاجتماعية التي تواجهها.

د/ تغيير وظائف النوع: بما أن المجتمع القيني في دارفور مجتمع أبوي  
بحيث يقوم الرجال بالأدوار الأسرية من الدعم الاقتصادي واتخاذ القرار  
فيما يختص بشئون الأسرة فإن فقدان العوائل يقود إلى انقلاب في البنية  
الوظيفية الموروثة للنوع وسط الأمر يجعل النساء والأطفال مسئولون  
عن إعاشة أسرهم وذلك في محاولة لإيجاد وسائل للتغلب على مشاكل  
أسرهم .

هـ/ الآثار النفسية السالبة: وكما هو معلوم فإن الحرب عموماً والهجرة  
القسرية للأسر والأفراد لها آثار نفسية سالبة تنعكس على نفوس  
الأفراد.

## مجالس الصلح

إن معالجة الإفرانات الاقتصادية والاجتماعية التي تأتي نتيجة للصراع القبلي لا بد أن تتم من خلال تقييم آلية حل النزاع القبلي على وجه العموم. حل مشاكل الأسر المتضررة على وجه الخصوص. الآلية التقليدية لحل الصراع القبلي في السودان هي مجالس الصلح وهي ما يعرف محلياً في دارفور بالأجاويد ومجالس الصلح هو عبارة عن مجموعة مختارة من الوسيطاء وزعماء من قبائل محايدة وممثلين من الحكومة المركزية والمحلية وممثلين للمجموعات المتصارعة. ومجلس الصلح هو آلية لصنع السلام تقع على عاتقه وضع حد للنزاع وعادة مما يكون مدعوم من الحكومة المركزية .

يسعى مؤتمر الصلح إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- وقف إطلاق النار والفصل بين المجموعات المتصارعة .
- ٢- تفعيل إجراءات الأمن والمراقبة .
- ٣- الحوار حول حل أسباب الصراع .
- ٤- تقييم حجم الضرر الواقع على كل مجموعة وتحديد التعويضات.
- ٥- جمع التعويضات والديات للأسر المتضررة .

الجدير بالذكر أنه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) هناك حوالي سبعة وعشرون مجلس صلح عقد في دارفور لحل الصراعات القبلية بمعدل ثلاثة مجالس في كل سنتين الشيء الذي يعكس عمق وكثرة المشاكل القبلية في هذا الإقليم. من جانب آخر قد يقفز إلى الذهن سؤال عن أهمية وفاعلية هذه المؤتمرات في حل الصراع القبلي حلا جزئياً. حقيقة أن مؤتمرات الصلح تنجح في وضع حدا للاقتتال ولكنها في معظم الأحيان تفشل في اجتثاث جذور وأسباب المشاكل القبلية، وبعض الأحيان يتدلع الاقتتال أثناء أو بعد عقد مؤتمر الصلح<sup>(١٥)</sup>.

أسباب فشل مؤتمرات الصلح في حل معضلة الإحتراب القبلي يرجع أولاً لطبيعة أسباب الحروب القبلية والأسباب الأخرى ترجع إلى آلية تنفيذ القرارات في هذه المؤتمرات. أن مؤتمرات الصلح تعقد بهدف وقف الحرب بين طرف النزاع وليس معالجة أسباب النزاع معالجة جذرية. الجدير بالذكر أن جنود الصراع في غاية التعقيد وبالأغة الحساسية وتمس الإرث الثقافي والتاريخي لكثير من قبائل دارفور نحو ملكية الأرض "الدار" وإدارة الموارد الطبيعية داخل هذه الأرض مثل الماء والكلا والأرض.

أما فيما يخص بآلية تنفيذ للقرارات في مؤتمرات الصلح فنلاحظ أولاً: أن عامل الزمن منهم جدا في تنفيذ بنود الاتفاق. في كثير من الأحيان أن الديات والتعويضات المقررة في مؤتمر الصلح في الغالب تدفع للأسر المتضررة بعد وقت طويل وبالأقساط. على سبيل المثال ففي النزاع بين العرب والفرع دفعات الديات بعد ثلاث سنوات من مؤتمر الصلح<sup>(١٦)</sup>، أما الديات المقررة في الصراع بين الرزيقات - الزغاوة فلم يدفع كلها حتى الآن<sup>(١٧)</sup>.

الملاحظة الثانية هي ضعف وعدم فاعلية وسائل الاتصال في توصيل بنود الاتفاق بين أفراد المجموعات المتصارعة .

ثالثاً: عدم وجود آلية متابعة صارمة لمتابعة تنفيذ القرارات وحرص مجلس الصلح على وقف الاقتتال أكثر من تنفيذ بنود الصلح المقرر في المؤتمر.

رابعاً: ضعف الإدارات الأهلية في السيطرة على أفراد المجموعات المتصارعة وتنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح. كل هذه الأسباب لها تأثير مباشر أو غير مباشر في فشل مؤتمرات الصلح في تزع فتيل الصراعات القبلية في دارفور. من أهم أسباب فشل مؤتمرات الصلح هو نظام التعويضات المعمول به لتعويض الأسر المتضررة من جراء الصراع القبلي. هذا النظام يعرف بنظام الديات والتعويضات يقرر لأولئك الذين فقدوا بعض أفراد أسرهم وممتلكاتهم كما هو معلوم أن الدية هتي

تشريع ديني للتعويض لمن فقدوا نتيجة للقنل الخطأ أو الحروب وقيمتها تعادل "مائة ناقة".

تقرر في مؤتمر جوفين عام ١٩٢٢ أن تكون قيمة الدية ما يعادل "٣٠٠" بكرة وزيدت قيمتها في مؤتمر أبوصلعه لتصبح "٧٠٠" عام ١٩٤٢<sup>(١٨)</sup>. لكن اليوم نجد أن قيمة الدية المدفوعة لأهل القنل لا تقل فقط عن قيمة الدية الشرعية بل تقل كثيرا حتى عن القيمة المقررة في مؤتمر جوفين "٣٠٠ بكرة". هذا بالإضافة إلى أن الدية اليوم تدفع في أقساط وبعد سنين طويلة كما أسرنا سابقا. إن كثرة الصراعات والحروب القبلية التي تتجم عنها مئات القتلى والجرحى فضلا عن النقصان المضطرد في قيمة الدية الشيء الذي أدى إلى فقدان الدية هدفها في تحقيق الردع للجاني أو مساعدة أولئك الذين تضرروا من الحرب . وفي هذا الإطار أشار النجاني مصطفى:

تحت ضغوط عديدة فإن المجموعات المتحاربة تجبر علي التوقيع علي معاهدة في مؤتمر صلح حيث يتم فيه دفع الديات والتعويضات بأقساط لكل مجموعة.

إن مؤتمر الصلح هذا والذي يتم إعداده بواسطة الوسطاء "الأجاويد" لا يضع اعتباراً لحجم الضرر الحقيقي الواقع علي الأسر التي فكت بعض لقاريها كما أنه لا يعاقب الجاني الحقيقي. ولهذا فإن مؤتمر الصلح لا يزيل الظلم والمروارة من نفوس هذه الأسر ولذلك نجدهم يتحينون الفرص للتأخر من المجموعة الأخرى<sup>(١٩)</sup>

#### قيمة الديات في الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧) في دارفور

الفترة	المجموعات المتحاربة	قيمة دية الرجل بالجنه السوداني
١٩٨٧	قمر - قلانة	٣,٠٠٠
١٩٨٩	قور - عرب	٨,٠٠٠
١٩٩١	قمر - تعنيته	٣٠,٠٠٠
١٩٩٧	زغاوة - رزيقات	١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٩٨	مساليت - عرب	٥٠٠,٠٠٠

المصدر: ملفات مؤتمر الصلح

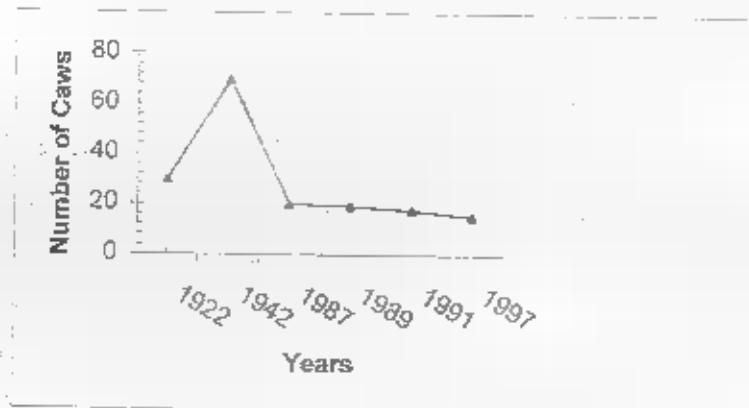


## التناقض المستمر في قيمة الدية ترجع لعدة أسباب منها

أولاً: كثرة الصراعات والحروب القبلية في دارفور في العقود الأخيرة وعلى سبيل المثال هناك إحدى عشر حرب قبلية مموية في الفترة ((١٩٨٠-١٩٩٧)) وبالتالي كلما كثرت الحروب كثر عدد المفقودين أو القتلى وكلما زاد عدد القتلى قلت قيمة الدية لعدم قدرة المجموعات المتصارعة في دفع قيمة أعلى للدية .

ثانياً: استخدام تقنيات الحرب الحديثة من أسلحة متطورة يؤدي لحصد الكثير من الأرواح وخسائر فادحة في الممتلكات .

ثالثاً: تأثر دارفور في العقود الأخيرة بالكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر أدى إلى تأثر الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها مجتمعات و قبائل دارفور في معاشها الشيء الذي انعكس على مصادر دخلها من محاصيل وحيوانات . هذا الشيء أثر على تقدير القبائل لقيمة الدية ومراعاة ظروف تلك المجتمعات . الظلم الواقع على الأمر المتضررة نتيجة لفقدانها عائلتها أو أفرادها وقلة التعويض المدفوع لهم ثم التعبير عنه من خلال المثل القائل "المكتول أبوك ولدية عليك"<sup>(١٠)</sup> التناقض المضطرب في قيمة الدية يمكن ملاحظته من خلال الرسم الآتي :



## الخاتمة

الصراعات القبلية في دارفور ليس فقط تمثيل تهديد دائم للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات في هذا الإقليم ولكن أيضا تمتد لتؤثر مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن في السودان وهذا لايد من حل لجذور تلك النزاعات .

هنا لايد من الإشارة إلى أن الحديث عن الاختلاف والتنوع القبلي والثقافي والعنقي كأحد الأسباب الرئيسية للصراعات القبلية لايد أن تتنظر إليه بتحفظ، وعلى العكس من ذلك بعض الصراعات اندلعت بين قبائل تنحدر من إرث ثقافي وعنقي واحد.

هناك عناصر مشتركة ومتداخلة في كل الصراعات القبلية التي اندلعت في دارفور مع وجود خصوصية لكل صراع. وهي عناصر إجتماعية وإقتصادية وسياسية متداخلة ومتجذرة ليس فقط في إقليم دارفور ولكنها تميز كل المجتمعات التقليدية في السودان. هذه العناصر يجب أن تؤخذ في الحسبان باعتبارها تمثل الفتيل الذي يشعل نار الصراع القبلي كما أنها تميز المجتمع القبلي في دارفور على وجه العموم وهي:

- الملكية القبلية للأرض، مما يعني أن الأرض تملكها القبيلة ونيس الدولة .
- غياب النظام المدني الجامع مع حدة التباين الثقافي الأثنى والقبلي .
- إنتشار مظاهر التخلف الإقتصادي وسيادة النظم الاقتصادية التقليدية في مجتمع دارفور المعتمدة على الموارد الطبيعية التي يعتبر امتلاكها وسيلة من وسائل القوة والسلطة والسيادة .
- التدهور البيئي واضمحلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تنافس وتنازع حاد حول المتاح من الموارد الطبيعية.
- حقيقة أن غياب نظام سياسي مؤسسي لإدارة هذه العناصر البالغة الحساسية بصورة عادلة وسلمية يكون عاملا أساسيا في نشوء وتطور الصراع

القبلي. نظام سياسي يستوعب كل التباين القبلي والعرفي ويزيل هواجس المجموعات المختلفة وخوفها حول مستقبلها ويضمن لها التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويساعدها على التقدم والتطور. هذا بالإضافة إلى بناء الحس القومي والوحدوي وتشجيع ثقافة السلام وسط مختلف المجموعات القبلية.

لحل مشاكل المجموعات التي تضررت من جراء الحروب القبلية لا بد لنا من تقييم دور وفاعلية مؤتمرات الصلح باعتبارها الآلية الوحيدة المتاحة والتي من خلالها تتم معالجة الحروب القبلية. وفي هذه المؤتمرات لا بد من الاتجاه نحو حل جذور أسباب الصراع حتى لا تتكرر هذه الصراعات كما لا بد من التقييم الموضوعي والعادل لمشاكل المجموعات المتضررة لتحقيق مبدأ العدالة والردع وتقليل فرص الثأر. هذا يتم من خلال تطوير وتقوية هذه الآلية فإن المؤتمرات لا تغدو أكثر من آلية لوقف إطلاق النار ولأجل قصير.

## الهوامش

- (1) Mazrui, Ali, "Self-Colonization in Search of Pax African" in *International Herald Tribune*, 1995.
- (2) Sharma, B. Sc., *Politics of Tribalism in Africa Today*, University of Delhi, 1973.
- (3) Deng, Francis "Myth and Reality in Sudanese Identity" in F. D. Dng (ed) *The Search for Peace and Unity in the Sudan*, Washington, 1987.
- (٤) عبد الجواد جمال، *الصراع حول مستقبل السودان*، السياسة الدولية العدد رقم ( ) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٨.
- (5) Mac Michael, H.A., *A History of Arabs in the Sudan*, Vol.I Frank Cass and Co. LMD, London 1967.
- (6) United Nation, *World statistics Pocket Book*, Dept. for Economic and Social Information and Policy Analysis, New York, 1997.
- (٧) مني أيوب، *مؤتمر الصلح حول الصراع بين العرب والقوقر*، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة - الخرطوم ، ١٩٩١.
- (8) Doornbos, Marlin, and A.M. Abd Ghafr (et als ), *Beyond Conflict in the Horn*, The Institute of Social Studies, The Hauge, 1992.
- (9) Lenner, Daail, *The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle East*, The Free Press, New York, 1964.
- (١٠) منصور النجلة، *مقابلة حول دور الإدارة الأهلية في حل الصراعات القبلية في السودان*، معهد الإفريقية والآسيوية، ١٩٩٨.

(١١) نازك الطيب رباح، نور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في حل الصراعات القبلية في دارفور، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٨.

(١٢) نعيم علي، الصراع القبلي بين المعاليا والرزيقات، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ١٩٧٨.

(١٣) الطيب عبدالرحمن مختار، مقابلة حول آلية فض النزاعات بين الزغاوة والرزيقات، الخرطوم نوفمبر ١٩٩٨.

(14) Sammani M.O., *Baseline Survey of Darfur Region*, Ministry of Finance Khartoum, 1987.

(١٥) مني أيوب، مصدر سابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) الطيب عبدالرحمن، مصدر سابق.

(١٨) النور داوود، مرشد الديانات عند قبائل جنوب دارفور، ١٩٩٨.

(١٩) انتجاني مصطفى، أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل

مؤتمرات الصلح، ورقة قدمت في مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي

لولايات دارفور الذي عقد بمدينة يبالا، ١٩٩٧.

(٢٠) النور داوود، مصدر سابق.